جامعـة الجزائر3 - ابراهيم سلطان شيبوط
كليـة العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسـم التنظيـم السياسـي والإداري

دور المجتمع المدني في بناء السلام في المجتمعات المنهكة من الحروب

أطروحـة مقدمـة لنيل درجـة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعـداد الطالـب:
نصر الدين لبال

إشراف الأستاذ الدكتور:
مسعـود شعنـان

لجنـــة المناقشـــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. د. عبد الوهاب بن خليف	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة الجزائر3	رئيسـا
أ. د. مسعود شعنان	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة الجزائر3	مشرفا ومقررا
د. سارة جندي	أستاذ محاضر -أ-	جامعـة الجزائر3	عضوا ممتحنا
أ. د. صالح زياني	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة باتنة 1	عضوا ممتحنا
أ. د. إيمان بلقرشي	أستـاذ التعليم العالي	*المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية*	عضوا ممتحنا
د. عبد الحكيم مرابط	أستاذ محاضر -أ-	جامعـة سطيف 2	عضوا ممتحنا

السنـــة الجامعيـــة: 2025 / 2026

ملخص الأطروحة:

باللغة العربية

واللغة الانجليزية

الملخص:

تتناول هذه الأطروحة دور المجتمع المدني في بناء السلام المستدام في المجتمعات المتضررة بسبب النزاعات الممتدة، حيث تتزايد تعقيدات النزاعات المعاصرة وتشابكها، مما يستلزم ابتكار استراتيجيات تتجاوز الحلول التقليدية. وفي ظل الظروف الصعبة التي تعيشها هذه المجتمعات، يبرز المجتمع المدني، وبفضل مرونته، باعتباره فاعلا يسعى لسد الفجوات التي تخفق المؤسسات الرسمية عادة في التعامل معها، وذلك من خلال تعزيز المصالحة وإعادة بناء القدرات المجتمعية. تكمن أهمية البحث في ضرورة تقديم حلول مستدامة لما يقارب ملياري شخص يعيشون في مناطق هشة، بينما تعيش نسبة كبيرة منهم في مجتمعات أنهكتها الحروب والأزمات الممتدة لعقود طويلة، حيث يشكل المجتمع المدني رابطاً أساسياً بين السكان المحليين والجهات الفاعلة الأخرى، مما يجعله عنصراً محورياً لترسيخ الاستقرار في بيئات ما بعد النزاع.

تتمحور إشكالية الدراسة حول كيفية تمكين المجتمع المدني لتعزيز دوره في بناء السلام، مع النظر في التحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التي تعوقه، والتساؤل عن كيفية الاستفادة من التجارب الدولية لتطوير أدائه. وتنطلق الفرضية من أن المجتمع المدني، عبر تكييف استراتيجياته متعددة التخصصات والتدخلات المحلية، يمكنه تعزيز فعاليته في بناء السلام حتى في أكثر البيئات تعقيداً وتقلباً. وللإجابة على ذلك، اعتمدت الدراسة منهجية تجمع بين دراسة الحالة لتحليل سياقات محددة مثل: رواندا، كولمبيا، ليبيا، وكوسوفو، أفغانستان، إلخ) وتحليل النظم لفهم التفاعلات بين الفاعلين، والمقاربة الشبكية لاستكشاف العلاقات بين الجهات المختلفة. وتتوزع الأطروحة على ثلاثة فصول: الأسانيد التصورية والنظرية لدور المجتمع المدني في بناء السلام؛ أدوار المجتمع المدني في دعم أهداف السلام المستدام؛ وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في جهود بناء السلام: الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

توصلت الدراسة إلى أن المجتمع المدني يشكل ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لكنه يحتاج إلى استراتيجيات مرنة تتناسب مع السياقات المحلية، مع أهمية توظيف التكنولوجيا كالمنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءته. ومن خلال مسعى جسر الهوة المعرفية في الأدبيات ذات الصلة، يمكن القول أن الأطروحة قدمت إضافة في الشق المتعلق بـ: دمج التكنولوجيا في استراتيجيات المجتمع المدني، واقتراح أطر تحليلية متطورة تتغلب على قصور النظريات التقليدية، بالإضافة إلى رؤية مستقبلية تربط بين التغيرات المناخية والنزاعات، مما يثري المعرفة الأكاديمية والممارسات العملية في مجال بناء السلام ويفتح آفاقاً جديدة للأجندات البحثية وللممارسة على حد سواء.

Abstract:

This dissertation examines the role of civil society in building sustainable peace in communities affected by prolonged conflicts, where the increasing complexity and interconnectedness of contemporary conflicts necessitate innovative strategies that surpass traditional solutions. Amid the challenging conditions these communities endure, civil society emerges, with its flexibility, as a key actor striving to bridge gaps that official institutions often fail to address, doing so by fostering reconciliation and rebuilding community capacities. The significance of this research lies in the urgent need to provide sustainable solutions for approximately two billion people living in fragile regions, many of whom reside in societies exhausted by decades-long wars and crises, where civil society serves as a vital link between local populations and other stakeholders, making it a pivotal element in establishing stability in post-conflict environments.

The study's problématique centers on how to empower civil society to enhance its role in peacebuilding, considering the structural, political, and economic challenges it faces, and questioning how international experiences can be leveraged to improve its performance. The hypothesis posits that civil society, by adapting its multidisciplinary strategies and local interventions, can enhance its effectiveness in peacebuilding, even in the most complex and volatile settings. To address this, the study adopts a methodology combining case studies to analyze specific contexts (such as Rwanda, Colombia, Libya, Kosovo, Afghanistan, etc.), systems analysis to understand interactions among actors, and a network approach to explore relationships between different entities. The dissertation is structured into three chapters: "Conceptual and Theoretical Foundations of Civil Society's Role in Peacebuilding"; "Roles of Civil Society in Supporting Sustainable Peace Goals"; and "Mechanisms for Activating Civil Society's Role in Peacebuilding Efforts: Lessons from International Experiences."

The study concludes that civil society constitutes a cornerstone in promoting social and political stability, though it requires flexible strategies tailored to local contexts, with the critical integration of technology, such as digital platforms and artificial intelligence, to boost its efficiency. By bridging knowledge gaps in relevant literature, the dissertation offers a novel contribution through integrating technology into civil society strategies, proposing advanced analytical frameworks that overcome the shortcomings of traditional theories, and presenting a forward-looking vision linking climate change to conflicts. This enriches academic knowledge and practical approaches in peacebuilding, opening new horizons for both research agendas and practice alike.

مقدمة

مقدمة:

في أعقاب النزاعات، غالبا ما تترك المجتمعات ممزقة، تعاني من عداءات متجذرة ومؤسسات ضعيفة تكافح من أجل إعادة البناء والحفاظ على السلام. في هذه السياقات، يلعب المجتمع المدني دورا محوريا في سد الفجوات، وتعزيز المصالحة، ووضع الأسس للسلام المستدام. وفقا للأمم المتحدة، يعيش ما يقرب من ملياري شخص حاليا في مناطق هشة ومتأثرة بالنزاعات، مما يبرز الحاجة الملحة لاستراتيجيات فعالة لبناء السلام. وقد برزت منظمات المجتمع المدني بفضل قدرتها الفريدة على العمل عبر مستويات المجتمع المختلفة، كجهات فاعلة أساسية في هذه الجهود. لقد أثبتت مشاركتها في الدعم النفسي، وحشد المجتمع، وبناء القدرات أهميتها في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه لبناء السلام في المجتمعات المنكوبة بالحرب.

ورغم ذلك فإن فعالية منظمات المجتمع المدني في بناء السلام ليست خالية من التحديات. فالبيئات المتقلبة التي تعمل فيها، إلى جانب الموارد المحدودة والقيود السياسية، غالبا ما تعيق قدرتها على تحقيق إمكاناتها الكاملة. على سبيل المثال، تشير الأبحاث إلى أن 70% من منظمات المجتمع المدني في مناطق النزاع تواجه تحديات كبيرة في التمويل، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تنفيذ مبادرات السلام طويلة الأمد. بالإضافة إلى ذلك، تزيد عدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية من الصعوبات التي تواجهها هذه المنظمات، حيث يضطر الكثير منها للعمل في ظروف سرية. ومع تطور النزاعات، يتعين على الاستراتيجيات التي تتبناها هذه المنظمات أن تتطور أيضا. إن فهم كيفية تكيف منظمات المجتمع المدني وتحسين دورها في هذه البيئات المعقدة والديناميكية أمر حيوي لتعزيز مساهماتها في بناء السلام.

تهدف هذه الأطروحة إلى استكشاف دور المجتمع المدني في بناء السلام المستدام، لا سيما في المجتمعات التي دمرتها الحروب. من خلال دراسة حالات متنوعة وأطر نظرية، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للاستراتيجيات التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني وتأثيرها على عمليات بناء السلام. تظهر الإحصاءات من مؤشر السلام العالمي أن الدول التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني بشكل نشط في عمليات السلام تكون أكثر احتمالية بنسبة 20%

للحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل. من خلال هذا الاستكشاف، ستقدم الأطروحة رؤى حول التحديات والفرص التي تواجه المجتمع المدني في البيئات التي تلي النزاعات.

أسباب اختيار هذا الموضوع

1. **الأهمية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين:** مع تصاعد النزاعات الحديثة وتشعبها، أصبح الفاعلون غير الدوليين، مثل منظمات المجتمع المدني، يحتلون موقعا بارزا في بناء السلام وحل النزاعات، وهي أدوار كانت سابقا من اختصاص الحكومات. تشير الدراسات إلى أن هذه التحولات جاءت نتيجة تصاعد الوعي العالمي بأهمية مشاركة الأطراف المحلية في إيجاد حلول مستدامة للنزاعات. يظهر هذا التغير الحاجة إلى فهم ديناميكيات عمل هذه المنظمات وطرق تكيفها مع الأدوار الجديدة.
2. **تعقيد النزاعات الحديثة:** لم تعد النزاعات تقتصر على المواجهات العسكرية فقط، بل أضحت أكثر تعقيدا وتشمل الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. غالبا ما تكون منظمات المجتمع المدني في الخطوط الأمامية لمعالجة هذه التعقيدات، من خلال مبادرات المصالحة، والدعم النفسي، وإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة. يستدعي هذا الواقع دراسة عميقة لاستراتيجيات هذه المنظمات، ومدى مرونتها وفاعليتها في مواجهة ديناميكيات النزاعات المتغيرة.
3. **مجالات البحث غير المستكشفة بشكل كاف:** رغم وفرة الأدبيات حول موضوع بناء السلام، فإن أدوار المجتمع المدني، وتحديدا استراتيجياته المبتكرة في مواجهة التحديات، لم تبحث بالشكل الكافي. تشير دراسات حديثة إلى فجوة أكاديمية تتعلق بفهم كيفية تفاعل منظمات المجتمع المدني مع الأطراف المحلية والدولية في سياقات الصراع، مما يفتح الباب لإسهام أصيل في هذا المجال.

الأهمية الأكاديمية لهذا الموضوع

1. **الإسهام في نظرية بناء السلام:** تسعى هذه الأطروحة إلى تقديم إسهام أكاديمي في مجال نظرية بناء السلام من خلال تحليل ممارسات منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق السلام المستدام في البيئات المتأثرة بالنزاعات. تهدف الأطروحة إلى تقديم

رؤى جديدة حول كيفية تفاعل المنظمات المحلية مع الأطر النظرية التقليدية لبناء السلام، مما يعزز الفهم الأكاديمي لهذه الظاهرة المعقدة. هذا الإسهام يعكس توسيع نطاق الأبحاث حول تأثير المجتمع المدني في مسارات بناء السلام المستدام.

2. **جسر الهوة بين النظرية والتطبيق:** من خلال تحليل دراسات الحالة بجانب النماذج النظرية، تهدف هذه الأطروحة إلى جسر الهوة بين البحث الأكاديمي والتحديات العملية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع، مقدمة توصيات تكون مدعومة نظريا وقابلة للتطبيق عمليا.

3. **إثراء السياسات والممارسات:** قد تهدف الأطروحة أيضا إلى إثراء السياسات والممارسات المتعلقة بعمليات بناء السلام، من خلال تقديم توصيات مستندة إلى تحليل علمي وتطبيقي لأدوار المجتمع المدني. من خلال هذا البحث، يمكن أن تسهم الأطروحة في توجيه صانعي السياسات إلى تبني استراتيجيات أكثر توافقا مع واقع النزاعات الحديثة، مما يعزز من فاعلية الحلول السلمية.

الأهداف البحثية للأطروحة:

1. **سد الفجوة في الأدبيات حول دور المجتمع المدني في بناء السلام المستدام:** على الرغم من وجود العديد من الدراسات حول بناء السلام، إلا أن التركيز على منظمات المجتمع المدني وأدوارها المتعددة لا يزال غير مستكشف بشكل كاف وبطريقة مسحية شاملة، مما يوفر مجالا واسعا للبحث الأكاديمي الجديد.
2. **تحليل تكامل الاستراتيجيات النظرية والتطبيقية في أبحاث بناء السلام:** تركز الدراسة على تقييم مدى فاعلية النماذج النظرية في بناء السلام عند تطبيقها عمليا في البيئات الميدانية. تهدف الأطروحة إلى استكشاف الكيفية التي تتفاعل بها النظريات مع التطبيقات العملية، وتقديم رؤى حول كيفية تحسين هذا التكامل، مما يسهم في تقليل الفجوة بين المفاهيم النظرية والتجارب الميدانية.
3. **استكشاف سبل تعزيز قدرة المجتمع المدني على التكيف مع الديناميكيات المتغيرة للنزاعات المعاصرة:** تركز الأطروحة على تقديم مساهمة من أجل تطوير استراتيجيات مبتكرة لدعم مرونة المجتمع المدني في مواجهة التحديات الناجمة عن النزاعات المتغيرة.

من خلال تحليل السياقات المختلفة، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات تدعم قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيف مع الظروف المتغيرة، مع تعزيز استدامة تأثيرها في بناء السلام.

أدبيـــــات الدراســـة:

من المهم مباشرة مراجعة للأدبيات قبل الحسم في الخيارات التصورية والمنهجية للأطروحة، حيث سيتم فيما يلي استعراض محتوى وأهم إضافات عدد من الكتابات المرجعية في الموضوع، مع تبيان بعض من الملاحظات التي تم تسجيلها بخصوص كل منها، بما يسمح بتحديد طبيعة الإضافة التي تقترحها هذه الأطروحة:

1 . المجتمع المدني وبناء السلام: تقييم نقدي، تحرير ثانيا بافينهولز، 2010

يُعد المؤلف المعنون: "المجتمع المدني وبناء السلام: تقييم نقدي" (2010) الذي أشرفت على تحريره الألمانية ثانيا بافينهولز، وهي مختصة في مجال إدارة النزاعات وبناء السلام، من المصادر المهمة التي ساهمت في تحليل العلاقة بين المجتمع المدني وعملية بناء السلام، وقد أعدت هذا العمل رفقة عدد من الكتاب المرجعيين في هذا المجال. يركز هذا العمل على دور الجهات الفاعلة غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية في تعزيز الاستقرار وإعادة بناء الدول التي تعرضت للصراعات المسلحة. من خلال منهجية متنوعة تتضمن دراسات حالة وتحليل نظري، يقدم المرجع إسهامات قيمة لفهم كيفية مساهمة المجتمع المدني في تحقيق السلام المستدام.

إحدى أهم الإضافات التي يقدمها هذا المرجع هو التركيز النقدي على أدوار المجتمع المدني في بيئات ما بعد النزاع. يتناول الكتاب التحديات التي تواجه هذه الجهات الفاعلة، مثل نقص الموارد، ضعف التنسيق مع الحكومات المحلية والدولية، والاعتماد المفرط على التمويل الخارجي. كما يناقش أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل يتضمن جميع أطياف المجتمع المحلي لتحقيق نتائج مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على تأثير العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية على قدرة المجتمع المدني على العمل بكفاءة، مما يعزز فهمنا لتعقيدات عملية بناء السلام.

كما يؤكد المرجع على أهمية تمكين المجتمعات المحلية من خلال تعزيز قدراتها الذاتية بدلاً من الاعتماد على حلول خارجية جاهزة. يشدد المؤلفون على أن استدامة السلام تتطلب سياسات طويلة الأمد قائمة على الشراكة الحقيقية بين المجتمع المدني والحكومات والمجتمع الدولي. هذا البعد النقدي يوفر إطارًا مهمًا لفهم التحديات العملية التي تواجه المجتمع المدني في بيئات ما بعد النزاع.

على الرغم من الإسهامات المهمة لهذا المرجع، فإنه لا يزال هناك مجال لتوسيع نطاق البحث حول بعض الجوانب التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ. أولاً، يفتقر المرجع إلى تحليل عميق لطرق تحسين فعالية المجتمع المدني في بيئات ما بعد النزاع المعقدة، خاصة تلك التي تعاني من انقسامات عرقية أو طائفية. تحاول أطروحتي معالجة هذه الفجوة من خلال فحص دراسات حالة متباينة السياقات من أربع قارات قصد استشفاف استراتيجيات عملية لتعزيز التعاون بين مختلف فئات المجتمع المدني بما يساعد على خفض حدة التوترات وترسيخ التسويات التوافقية.

ثانيًا، يلاحظ غياب دراسة شاملة لدور النساء والشباب في بناء السلام ضمن هذا المرجع. بينما يشير إلى أهمية المشاركة المجتمعية بشكل عام، إلا أنه لا يتناول بالتفصيل كيفية توظيف طاقات هاتين الفئتين الهامتين في عمليات إعادة البناء. تهتم أطروحتي أيضا بسد هذه الفجوة من خلال تحليل معمق لأثر مشاركة النساء والشباب في تعزيز الاستقرار وإرساء أسس السلام المستدام.

أخيرًا، يعاني المرجع من نقص في تقييم النتائج طويلة الأمد لتدخلات المجتمع المدني. على الرغم من تقديم أمثلة عن نجاحات وفشل بعض المشاريع، إلا أنه لا يوجد إطار واضح لتقييم مدى استدامة هذه النتائج. تهدف أطروحتي إلى استشفاف مقاربة أكثر استدامة من خلال فحص الفعالية الحقيقية لجهود المجتمع المدني في بيئات ما بعد النزاع عبر الدروس المستفادة من حالات مختلفة.

2. الشركاء في السلام: الخطابات والممارسات للمجتمع المدني، ماثيجس فان ليوين، 2016

يعتبر كتاب الشركاء في السلام لماثيجس فان ليوين مرجعا مهما في استكشاف كيفية مساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء السلام. يتناول الكتاب الخطابات والممارسات التي

تتبناها هذه المنظمات، ويدرس كيفية تفاعلها مع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في سياقات الصراع وما بعد الصراع. يتميز الكتاب بتقديمه رؤى نقدية حول الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني في عمليات بناء السلام، مع تسليط الضوء على التعقيدات والتحديات التي تواجهها هذه المنظمات. كما يعرض الكاتب دراسات حالة من مناطق مختلفة، توضح كيف يمكن أن يؤثر المجتمع المدني على عمليات السلام، مما يجعل الكتاب ذا قيمة كبيرة للباحثين والمهتمين ببناء السلام.

إحدى أهم إسهامات هذا المرجع هي التركيز على العلاقة بين الخطاب والممارسة في سياق عمل المجتمع المدني. يناقش فان ليوين كيفية تشكيل الخطابات التي يتبناها المجتمع المدني لرؤيته وأهدافه، وكيف تؤثر هذه الخطابات على استراتيجياته العملية. كما يتناول الكتاب التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تحويل خطاباته إلى ممارسات فعالة على الأرض، مثل ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة، نقص الموارد، والضغوط السياسية التي قد تعيق تحقيق أهداف السلام.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم المؤلف تحليلًا نقديًا للدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في دعم المجتمع المدني. يشير إلى أن بعض الجهود الخارجية قد تكون محدودة الفعالية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار السياقات المحلية واحتياجات المجتمعات المستهدفة. يشدد فان ليوين على أهمية تعزيز الاستقلالية والتمكين الذاتي للمجتمع المدني لتكون جهوده أكثر استدامة وإنتاجية.

على الرغم من القيمة الكبيرة لهذا المرجع، فإنه لا يزال هناك مجال لتوسيع البحث حول بعض الجوانب التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ. أولًا، يفتقر الكتاب إلى دراسة معمقة للتحديات الثقافية التي تواجه المجتمع المدني في بيئات ما بعد النزاع ذات الطابع التقليدي أو المحافظ. تحاول أطروحتي معالجة هذه الفجوة من خلال فحص كيفية تفاعل المجتمع المدني مع العادات والتقاليد المحلية لتحقيق توافق بين القيم العالمية أو بالأحرى الليبرالية المعولمة وأولويات المجتمعات المحلية.

ثانيًا، يلاحظ غياب تحليل شامل لدور التعليم والإعلام في تعزيز قدرات المجتمع المدني لبناء السلام. بينما يركز الكتاب على بعض الجوانب العملية، إلا أنه لا يعالج بالتفصيل كيفية استخدام أدوات التعليم والإعلام كآليات استراتيجية لتعزيز التفاهم والتسامح بين مختلف الفئات

الاجتماعية. تهدف أطروحتي إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم دراسة مقارنة حول أفضل الممارسات في هذا المجال.

فضلا عن ذلك يعاني المرجع من نقص في تحليل الآثار طويلة الأمد لتدخلات المجتمع المدني على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. على الرغم من مناقشته لأمثلة عن المشاريع القصيرة والمتوسطة الأجل، إلا أنه لا يقدم إطارًا واضحًا لتقييم التأثير طويل المدى لهذه التدخلات. تسعى أطروحتي إلى معالجة هذه الفجوة من خلال دراسة حالات تمتد لفترات زمنية طويلة، بهدف استخلاص الدروس المستفادة وتطوير أدوات تقييمية جديدة.

إشكالية البحث:

على ضوء التصور العام الذي تم تشكيله من الأهداف البحثية ومراجعة الأدبيات، تم صياغة الإشكالية البحثية بالصيغة التالية: **إلى أي مدى يمكن للمجتمع المدني تكييف استراتيجياته لتعظيم مساهمته في تحقيق سلام مستدام داخل المجتمعات المتأثرة بالنزاعات الممتدة؟**

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يمكن توظيف النماذج والمقاربات النظرية لفهم أدوار المجتمع المدني في بناء السلام ضمن السياقات المعقدة للنزاعات الداخلية؟
2. ما هي استراتيجيات المجتمع المدني الأكثر فعالية في تعزيز التسويات ودعم الاتفاقيات السلمية في بيئات ما بعد النزاع، كما هو موضح من خلال دراسات حالة مثل البوسنة ورواندا؟
3. كيف يمكن للمجتمع المدني التغلب على العقبات الهيكلية والتمويلية والسياسية التي تواجهه؟ وما هي الدروس التي استشفافها من الحالات النزاعية الممتدة والمختلفة في سبيل تحسين أداء المجتمع المدني ضمن بيئات ما بعد النزاع؟

الفرضيات:

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني، من خلال التكيف الاستراتيجي لنهج متعدد التخصصات وتدخلات محلية، أن تعزز بشكل كبير من فعاليتها في جهود بناء السلام، حتى في أكثر البيئات تعقيدا وتقلبا.
- دمج التكنولوجيا الحديثة وتطوير أطر تحليلية متطورة يمكن أن يرفع كفاءة المجتمع المدني ويؤسس رؤى مستقبلية لتعزيز السلام في السياقات المعقدة.

منهجيـــــة الـــــدراســـة:

تم استخدام مجموعة من المناهج العلمية والمقاربات النظرية أثناء عداد هذه الأطروحة بما يتلاءم وطبعة الموضوع، حيث تم الاعتماد على:

*** منهج دراسات الحالة:**

يعتمد هذا البحث على منهج دراسة الحالة كأداة أساسية لاستكشاف دور المجتمع المدني في بناء السلام، مع التركيز على سياقات متعددة مثل رواندا، سيراليون، والبوسنة. يتيح هذا المنهج فرصة غير مسبوقة لتحليل عميق ومفصل للتحديات والاستراتيجيات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في بيئات ما بعد النزاع. من خلال توظيف مجموعة واسعة من الحالات الواقعية، يمكن البحث من تقديم رؤى شاملة حول العوامل التي تسهم في نجاح أو إعاقة جهود بناء السلام. هذه الحالات المتنوعة تمثل أرضية خصبة لاستخلاص نماذج وأطر عملية قابلة للتعميم على سياقات مشابهة، مما يعزز من قيمة النتائج ويضفي عليها طابعًا أكثر شمولية.

يركز البحث على كيفية تفاعل المجتمع المدني مع البيئات المحلية المعقدة، وما إذا كانت استراتيجياته تتماشى مع احتياجات المجتمعات المستهدفة في كل حالة، حيث يسلط الفصل الثاني الضوء على الأدوار المتعددة التي يلعبها المجتمع المدني في دعم السلام المستدام، سواء من خلال حماية حقوق الإنسان، تعزيز التسويات السياسية، أو بناء القدرات المجتمعية. من

خلال تحليل هذه التجارب المتنوعة، يمكن تحديد أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها وتطويرها في سياقات أخرى لتحقيق نتائج مستدامة.

بينما يقدم الفصل الثالث رؤى استراتيجية حول العقبات الرئيسية التي تواجه المجتمع المدني، مثل التحديات البنيوية، الاقتصادية، والأمنية، مع التركيز على الحلول العملية لتجاوزها. يتم تحليل كيف يمكن لتعزيز القدرات المحلية واستخدام الابتكار التكنولوجي أن يساهم في تحسين فعالية جهود بناء السلام. من خلال توظيف مجموعة متنوعة من الحالات الدولية، يقدم البحث نموذجًا متكاملًا يمكن تطبيقه في بيئات مختلفة. يضيف منهج دراسة الحالة قيمة كبيرة من خلال توفير أمثلة ملموسة توضح كيفية تكيف المجتمع المدني مع التحديات المحلية، مما يدعم تعميم النتائج وتطبيقها على نطاق أوسع لتعزيز تحقيق السلام المستدام.

يُعد منهج دراسة الحالة الخيار الأنسب لاستكشاف دور المجتمع المدني في بناء السلام، نظرًا لتعقيد هذا الموضوع وتنوع السياقات التي يعمل فيها. من خلال تحليل حالات محددة مثل رواندا، سيراليون، والبوسنة، يمكن فهم التحديات والفرص التي تواجهها هذه الجهات الفاعلة على أرض الواقع. يتيح هذا المنهج فرصة للغوص في التفاصيل الدقيقة لكل حالة، مما يساعد على تحديد استراتيجيات وأدوات يمكن تطبيقها في بيئات مشابهة. وعلى الرغم من أن النتائج قد تكون مرتبطة بالسياقات المحلية، فإن استخدام مجموعة متنوعة من الحالات يساهم في استخلاص قواسم مشتركة تدعم إمكانية تعميم النتائج. بهذه الطريقة، يقدم البحث رؤى عملية يمكن أن تفيد جهود بناء السلام في سياقات مختلفة، مما يجعل هذا المنهج أداة فعّالة لتحليل الظواهر المعقدة واستخلاص حلول قابلة للتكيف.

*** منهج تحليل النظم:**

يقدم منهج تحليل النظم دعما تحليليا مهما لفهم تعقيدات دور المجتمع المدني في بناء السلام، حيث يتيح رؤية شاملة ومتكاملة للتفاعلات بين مختلف الفاعلين داخل النظام الاجتماعي والسياسي. على عكس المناهج التقليدية التي تركز على عنصر أو جهة فاعلة واحدة، يعمل هذا المنهج على دراسة النظام ككل، مما يساعد في الكشف عن العلاقات الديناميكية بين المجتمع المدني، الحكومات المحلية، الجهات الدولية، الأطراف المعنية.

الإضافة الرئيسية لهذا المنهج تكمن في قدرته على تحديد الثغرات أو التحديات التي قد لا تكون واضحة عند استخدام أساليب تحليل أقل شمولية. على سبيل المثال، يمكنه تسليط الضوء على نقاط الضعف في التنسيق بين الجهات المختلفة أو على العوائق الهيكلية التي تعيق جهود بناء السلام. بهذه الطريقة، يمكن للمجتمع المدني أن يستفيد من هذه الرؤية الشاملة لتطوير استراتيجيات أكثر تناسقًا وفعالية. كما يساهم هذا المنهج في فهم كيفية تأثير السياسات والبرامج على النظام بشكل عام، وليس فقط على مستوى جهة فاعلة محددة، مما يعزز من قدرة المجتمع المدني على تحقيق تأثير أكبر وأكثر استدامة في عمليات بناء السلام.

*** المقاربة الشبكية:**

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الأطروحة على نظرية الشبكات لاستكشاف العلاقات والاتصالات بين الفاعلين المختلفين في العلاقات الدولية. تعتمد المقاربة الشبكية على رؤية النظام الاجتماعي كشبكة من العلاقات والتفاعلات بين مختلف الجهات الفاعلة. بدلاً من التركيز على جهة واحدة أو قطاع معزول، تركز هذه المقاربة على دراسة الروابط والتشابكات بين الأفراد، المنظمات، والمؤسسات داخل المجتمع. هذا النهج يساعد على الكشف عن الديناميكيات المعقدة التي تحكم التعاون أو الصراع بين هذه الجهات، مما يوفر فهمًا أعمق للتحديات والعوائق التي تواجه جهود بناء السلام.

تسلط هذه المقاربة الضوء على أهمية التفاعل والتنسيق بين الجهات المختلفة لتحقيق نتائج مستدامة. على سبيل المثال، يمكن للمجتمع المدني أن يستفيد من هذه الرؤية الشبكية لتحديد الشركاء المحتملين داخل المجتمع (مثل المؤسسات المحلية، القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية)، وتعزيز التعاون معهم لتطوير حلول مشتركة. كما تتيح هذه المقاربة فهمًا أفضل للقوى والعوامل التي تؤثر على استقرار الشبكة الاجتماعية، مثل الانقسامات الطائفية أو الاقتصادية، مما يساعد في تصميم استراتيجيات أكثر دقة تستهدف تعزيز التماسك الاجتماعي.

تساهم المقاربة الشبكية في تمكين المجتمع المدني من تبني نهج شامل يراعي التنوع والتداخل بين الفاعلين المختلفين، مما يعزز من فعالية جهوده في بناء السلام وتحقيق الاستدامة.

القيود المنهجية الواردة على البحث في الموضوع:

بينما يواجه البحث في أدوار المجتمع المدني في بناء السلام تحديات عدة، تشمل صعوبة التعميم نتيجة خصوصية كل حالة، والتحيز في اختيار أمثلة ناجحة دون النظر إلى الإخفاقات، ويضاف إلى ذلك نقص البيانات الموثوقة بسبب الظروف الميدانية الصعبة. يعجز غياب الدراسات طويلة الأمد عن توضيح استدامة النتائج، بينما تفشل الأدوات التقليدية مثل تحليل شجرة النزاع في مواكبة تعقيد النزاعات المعاصرة. تتداخل تأثيرات المانحين وضغوط الأجندات الخارجية، مما يقيد استقلالية المجتمع المدني. يعاني تحليل الشبكات من صعوبة ربط النظريات بالواقع الميداني، ويبرز تنوع النظريات تحديات إضافية. مع ذلك، يتيح تنويع الحالات المدروسة، وتعزيز الدراسات طويلة الأمد، وتطوير أدوات تحليلية جديدة فرصا لتحسين الفهم والتفاعل مع هذه القيود.

هيكليـــة الدراســـة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول: الأسانيد التصورية والنظرية لدور المجتمع المدني في بناء السلام

يركز الفصل الأول على توفير الإطار النظري لفهم أدوار المجتمع المدني في بناء السلام، مستندا إلى استعراض الخلفيات المفاهيمية والنماذج النظرية. يتناول المبحث الأول أساسيات المجتمع المدني وبناء السلام، حيث يتم تعريف المجتمع المدني وأدواره المختلفة في تعزيز الشفافية، المساءلة، وإرساء السلام. كما يوضح أهمية بناء السلام باعتباره نهجا شاملا يشمل الوقاية من النزاعات، إدارتها، والتعافي منها. أما المبحث الثاني، فيعنى بالنهج النظرية المتقدمة والأدوات التحليلية لبناء السلام، مع استعراض نماذج مثل مثلث جالتونج وهرم ليديراخ وأطر تحليل النزاعات. تمثل هذه الأدوات والنماذج نقطة انطلاق لفهم الأبعاد المعقدة للنزاعات الداخلية وآليات تدخل المجتمع المدني.

الفصل الثاني: أدوار المجتمع المدني في دعم أهداف السلام المستدام

يسلط هذا الفصل الضوء على أدوار المجتمع المدني في تعزيز مسارات بناء السلام ضمن بيئات ما بعد النزاع. يركز المبحث الأول على مبادرات الحماية ووقف العنف، مثل توثيق الانتهاكات ودعم الضحايا، مع تقديم دراسات حالة كالبوسنة ورواندا. يعكس المبحث الثاني دور المجتمع المدني في تعزيز التسويات ودعم الاتفاقيات، مثل مراقبة تنفيذها وتنظيم حملات التوعية. يبرز هذا الفصل كيفية مساهمة المجتمع المدني في بناء التماسك الاجتماعي ودعم الاستقرار السياسي، كما يتناول الدروس المستفادة من تجارب دولية متعددة، مما يثري فهم أدواره العملية.

الفصل الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في جهود بناء السلام – الدروس المستفادة من التجارب الدولية

يركز الفصل الثالث على استعراض العقبات التي تعيق دور المجتمع المدني وتقديم نماذج لتحسين أدائه. يتناول المبحث الأول تحديات العمل الجمعوي، بما في ذلك القيود الهيكلية، التمويلية، والسياسية، مع أمثلة مثل أفغانستان وكوسوفو. أما المبحث الثاني، فيطرح نماذج لتحسين أداء المجتمع المدني، من خلال تعزيز القدرات المحلية وتفعيل الحوار المجتمعي. أضيف المطلب الخامس لتقديم رؤية مستقبلية تعنى بتحليل التطورات الحديثة وتوقع التحولات القادمة في أدوار المجتمع المدني. يستند هذا الفصل إلى دراسات أكاديمية حديثة وتجارب ميدانية لاستكشاف آفاق جديدة لتحسين الفعالية والاستدامة في جهود بناء السلام.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة عدة صعوبات أساسية، أبرزها التنوع الكبير في السياقات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات محل الدراسة، مما جعل من الصعب تعميم النتائج وفرض الحاجة إلى تحليل دقيق للخصوصيات المحلية. كما شكل نقص البيانات الحديثة الموثوقة عائقا، خاصة في المناطق النزاعية التي غالبا ما تعتمد مصادرها على تقارير محدودة أو متحيزة. كذلك، أضاف التأثير المتغير للسياسات الدولية والفاعلين الدوليين، مثل الدول المانحة، تعقيدات إضافية لتحليل

دور المجتمع المدني في بناء السلام. وبرزت فجوة بين النظريات الأكاديمية والتطبيقات العملية، مما صعب عملية الربط بين الإطار النظري وسياقات التطبيق الواقعية. إلى جانب ذلك، عانت الدراسة من محدودية الدراسات الحديثة والشاملة التي تتناول التحديات المعاصرة لدور المجتمع المدني في هذا المجال. رغم ذلك، حفزت هذه الصعوبات تطوير مقاربة مرنة ودقيقة لتحليل ديناميكيات بناء السلام.

الفصل الأول:

الأسانيد التصورية والنظرية لدور المجتمع المدني في بناء السلام

الفصل الأول: الأسانيد التصورية والنظرية لدور المجتمع المدني في بناء السلام

يتناول هذا الفصل الأسس التصورية والنظرية لدور المجتمع المدني في بناء السلام، حيث يسلط الضوء على الخلفيات المفهومية والتطورات النظرية التي تحدد طبيعة هذا الدور وأبعاده المختلفة. في المبحث الأول، يتم تناول تعريف المجتمع المدني وخصائصه، والتمييز بينه وبين المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى استعراض وظائفه وتأثيره في السياسات العامة. كما يناقش مفهوم عمليات بناء السلام، تطورها، واستراتيجياتها، مع التركيز على دور المجتمع المدني في دعم المصالحة، التعافي، والتنمية. أما المبحث الثاني، فيعالج الأدوات التحليلية والمقاربات النظرية المستخدمة لفهم وتحليل عمليات بناء السلام، بدءًا من مثلث جالتونج وهرم ليديراخ إلى دبلوماسية المسارات المتعددة، ونماذج تحليل النزاعات مثل شجرة النزاع وتحليل أصحاب المصلحة. كما يتم استعراض مقاربات العلاقات الدولية لبناء السلام، من الواقعية التي تركز على القوة إلى النظريات النقدية وما بعد الوضعية التي تفكك الديناميكيات الهيكلية والتأويلات السردية للنزاعات. يحاول هذا الفصل تقديم إطار متكامل لفهم كيفية مساهمة المجتمع المدني في بناء السلام عبر توظيف استراتيجيات متنوعة، واستثمار أدوات تحليل النزاع، والاستفادة من الفهوم النظرية في العلاقات الدولية لتحقيق استدامة السلام.

المبحث الأول: الخلفيات المفهومية لدور المجتمع المدني في بناء السلام

يستعرض هذا المبحث الخلفيات المفهومية لدور المجتمع المدني في بناء السلام، حيث يوضح الإطار النظري الذي يحدد طبيعة هذا الدور وأبعاده المختلفة. في المطلب الأول، يتم تعريف المجتمع المدني في سياق بناء السلام، مع تسليط الضوء على خصائصه، وتمييزه عن المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى تحليل أدواره ووظائفه وتأثيره في السياسات العامة. أما المطلب الثاني، فيتناول مفهوم عمليات بناء السلام، تطورها التاريخي، ووظائفها الأساسية، مع التركيز على استراتيجياتها المتعددة، مثل التساند التنموي والمصالحة والتعافي، ودور المجتمع المدني في تعزيزها. ثم يناقش المطلب الثالث الاستراتيجيات العامة لبناء السلام، من الوقاية والإنذار المبكر إلى إدارة النزاعات وتحويلها. وأخيرًا، يتناول المطلب الرابع استراتيجيات المجتمع المدني الخاصة ببناء السلام، من خلال تعبئة المجتمعات، تعزيز التعليم، وبناء القدرات لضمان استدامة الجهود السلمية. يهدف هذا المبحث إلى تقديم فهم شامل لكيفية مساهمة المجتمع المدني في بناء السلام عبر استراتيجيات ومفاهيم متعددة.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني في سياق عملية بناء السلام

يستعرض هذا المطلب مفهوم المجتمع المدني في بناء السلام عبر تعريفه، خصائصه، وتمييزه عن المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى تحليل أدواره وتأثيره في السياسات العامة. يوضح الفرع الأول تعريف المجتمع المدني باعتباره شبكة من التنظيمات المستقلة التي تساهم في التنمية والحوار المجتمعي. يركز الفرع الثاني على خصائصه، مثل الاستقلالية والطابع الطوعي. يميز الفرع الثالث بينه وبين المنظمات غير الحكومية. يتناول الفرع الرابع وظائفه، من تعزيز الحقوق إلى الوساطة. وأخيرًا، يسلط الفرع الخامس الضوء على تأثيره في صنع القرار والسياسات العامة، مما يجعله فاعلًا رئيسيًا في بناء السلام.

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى شبكة من المنظمات والجمعيات التي تعمل خارج إطار الحكومة والقطاع الخاص، وتهدف إلى الدفاع عن المصلحة العامة وتعزيز المشاركة المدنية. يشكّل المجتمع المدني أحد الأعمدة الأساسية لأي نظام ديمقراطي، حيث يسهم في تقوية النسيج الاجتماعي وتمكين الأفراد من التفاعل مع الشأن العام، كما أنه يمثل فضاء لتبادل الأفكار وتعزيز الحوار بين مختلف الفئات، وهو ما يعزز الثقة ويسهم في تطوير سياسات عامة تستجيب لاحتياجات المواطنين.

يضم المجتمع المدني مؤسسات اجتماعية وسياسية تمثل مصالح الأفراد والجماعات، من منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية إلى نقابات وأحزاب سياسية. تلعب هذه الكيانات دورا فاعلا في تحفيز المشاركة الديمقراطية، إذ تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم والانخراط في صناعة القرار.[1] إضافة إلى ذلك، يضطلع المجتمع المدني بدور مركزي في تنمية ثقافة الحوار بين

[1] Hirst, Paul. *Associative Democracy: New Forms of Economic and Social Governance.* 1994, p. 45.

الفئات المختلفة، حيث يوفر فضاء للتفاعل وتبادل الأفكار، ما يعزز التفاهم المتبادل ويكرّس مناخا أكثر انسجاما داخل المجتمع.[1]

ورغم أهميته، يواجه المجتمع المدني تحديات جمّة، أبرزها الضغوط السياسية والاقتصادية. ففي كثير من الدول، تُفرض قيود قانونية صارمة على المنظمات غير الحكومية، بل قد تصل في بعض الحالات إلى التضييق الممنهج أو الإغلاق، ما يقلّص هامش تحركها ويحد من فاعليتها.[2] كما أن تعدد الفاعلين داخل المجتمع المدني قد يتحوّل إلى نقطة ضعف حين تتباين الأولويات وتتراجع فرص التنسيق، وهو ما قد يحدّ من قدرتها على التأثير في السياسات العامة وصياغة مخرجات أكثر انسجاما مع تطلعات المجتمع.[3]

ورغم هذه التحديات، يظل المجتمع المدني أحد أهم الضمانات لتعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تعمل مؤسساته على مراقبة الأداء الحكومي والكشف عن أوجه الفساد، ما يسهم في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، ويحدّ من الممارسات غير العادلة. أما في السياق العربي، فقد عرف المجتمع المدني تطورا متباينا، حيث برزت منظماته استجابة للتحولات السياسية والاجتماعية، غير أن هذه المنظمات واجهت عراقيل قانونية وسياسية حالت دون فاعليتها. في بعض الدول، تحوّل المجتمع المدني إلى ساحة استقطاب سياسي، حيث تُوظّف بعض المنظمات كأدوات لخدمة أجندات رسمية، مما يثير تساؤلات حول مدى استقلاليتها.[4] إلى جانب الضغوط السياسية، تشكّل التوترات الإقليمية عاملا معرقلا لدور المجتمع المدني، إذ غالبا ما تضعف النزاعات والحروب الأهلية قدرة هذه المنظمات على التأثير، بل قد تُستخدم كأداة في الصراعات السياسية.[5]

---

[1] Diamond, Larry. *The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World.* Times Books, 2008, p. 112.
[2] Putnam, Robert D. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community.* Simon & Schuster, 2000, p. 45.
[3] Boris, Elizabeth T., and C. Eugene Steuerle. *Nonprofits & Government: Collaboration and Conflict.* Urban Institute Press, 2006, p. 67.
[4] Yom, Sean L. "Civil Society and Democratization in the Arab World." *Middle East Review of International Affairs (MERIA)* 9, no. 4 (December 2005), p. 23.
[5] Beinin, Joel. "Civil Society, NGOs, and Egypt's 2011 Popular Uprising." *South Atlantic Quarterly* 113.2 (2014), p. 398.

إلا أن التحولات الرقمية وفّرت فرصا جديدة للمجتمع المدني، حيث مكّنت المنظمات من توسيع نطاق تأثيرها عبر المنصات الإلكترونية. أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة رئيسية في التعبئة ونشر الوعي حول القضايا العامة، ما منح المجتمع المدني أفقا أوسع للتواصل مع الفئات المجتمعية المختلفة وتعزيز قدرته على التأثير. لكن هذا التطور الرقمي لم يخلُ من المخاطر، إذ وفّر أيضا مساحة جديدة للمراقبة والتضييق، فضلا عن انتشار المعلومات المضللة التي قد تعيق عمل المجتمع المدني بدلا من دعمه. لذا، يصبح من الضروري تبني استراتيجيات أكثر وعيا تتيح الاستفادة من الأدوات الرقمية دون المساس بالمبادئ الديمقراطية أو استبعاد الفئات الأقل تمثيلا.[1]

رغم الإكراهات الكثيرة، يظل المجتمع المدني فاعلا رئيسيا في الدفع نحو التغيير السياسي والاجتماعي، إذ يمثّل قوة ضغط تسهم في توسيع مساحة الحريات وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد. لهذا يعتبر دعم هذا القطاع وضمان استقلاليته ضرورة لضمان ديمقراطية حقيقية تستند إلى مشاركة واسعة لمختلف الفئات.[2]

في المحصلة، يُعد المجتمع المدني مكوّنا أساسيا في البنية السياسية والاجتماعية، حيث يضطلع بأدوار حاسمة في ترسيخ المساءلة وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. ورغم ما يواجهه من تحديات، فإنه يظل أداة حيوية للإصلاح، قادرة على التأثير متى توفرت لها الظروف المناسبة والمساحات الكافية للعمل.

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني

تُشكّل منظمات المجتمع المدني جزءا جوهريا من النسيج الاجتماعي والسياسي في أي مجتمع، إذ تعكس طبيعتها وخصائصها التنوع الثقافي والسياسي الذي يميز المجتمعات المختلفة. يحدد الباحثون مجموعة من السمات الأساسية التي تميز المجتمع المدني وتمنحه دوره الحيوي في تعزيز المشاركة الديمقراطية وتطوير السياسات العامة.

[1] Beinin, Joel. *op cit., p.* 399.
[2] Stephan, Rita and Charrad, Mounira M.. "Introduction Advancing Women's Rights in the Arab World". *Women Rising: In and Beyond the Arab Spring*, edited by Rita Stephan and Mounira M. Charrad, New York, USA: New York University Press, 2020, pp. 2-3.

أولى هذه الخصائص تتمثل في الاستقلالية عن الدولة، حيث تعمل منظمات المجتمع المدني بعيدا عن سيطرة الحكومات، ما يمنحها حرية التعبير عن آراء وأفكار متباينة. هذه الاستقلالية تعزز قدرتها على تقديم نقد بناء للسياسات العامة، وتضمن بقاءها كفاعل محوري في تعزيز الديمقراطية والمساءلة، وهنا يرى جيمس هولستون أن الاستقلالية تتيح للمجتمع المدني التحرك بحرية وتشكيل آراء مستقلة بعيدا عن تأثيرات السلطة السياسية.[1]

إلى جانب الاستقلالية، يتسم المجتمع المدني بالتنوع والشمولية، حيث يضم طيفا واسعا من الفاعلين، من جمعيات خيرية ونقابات وحركات اجتماعية، وصولا إلى مجموعات الضغط والمبادرات التطوعية، هذا التعدد يعكس اهتمامات فئات مختلفة داخل المجتمع، ويعزز دوره في تمثيل الأصوات المهمشة.

يعتبر تعزيز المشاركة المدنية إحدى المهام الجوهرية للمجتمع المدني، إذ تتيح منظماته للأفراد فرصا للانخراط في الشأن العام، ما يعزز شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية والانتماء. تكشف الدراسات أن الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني يسهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد، ويزيد من قدرتهم على التأثير في صنع القرار.[2]

بالإضافة لدوره في تفعيل المشاركة، يشكل المجتمع المدني منبرا للدفاع عن حقوق الإنسان، إذ تعمل منظماته على حماية الحقوق الفردية والجماعية، وتوعية المجتمع بأهمية احترام الحريات الأساسية. ترى إليزابيث أندرسون أن المجتمع المدني يمتلك القدرة على دفع الحكومات للالتزام بمعايير حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.[3]

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، اضطرت فعاليات المجتمع المدني للمرونة وزيادة قدرتها على التكيف، ما يسمح له بتطوير استراتيجيات جديدة لمواكبة المتغيرات وتحقيق

[1] Holston, James. *Cities and Civil Society*. University of California Press, 2008, p. 45.
[2] Social Studies Center. "Civic Engagement and Civil Society." *Social Research Journal* 12, no. 3 (2019), p. 67.
[3] Anderson, Elizabeth. *Civil Society and Human Rights.* Harvard University Press, 2010, p. 112.

أهدافه، يشير الباحثون إلى أن الابتكار في العمل المدني يعزز من فاعلية السياسات العامة، ويُمكّن الفاعلين المدنيين من إيجاد حلول ديناميكية للمشكلات المجتمعية.[1]

إلى جانب التكيف، يضطلع المجتمع المدني بدور محوري في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تسعى منظماته إلى تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية عبر مشاريع تنموية وبرامج دعم الفئات المهمشة. يرى بول كولبير أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار، لضمان سياسات أكثر إنصافا واستدامة.[2]

كما يتمتع المجتمع المدني بقدرة على خلق شبكات تعاون وشراكات، ما يتيح له تنسيق الجهود مع منظمات أخرى لزيادة تأثيره وتعزيز فاعليته. يرى بيتر هال أن الشراكات المدنية تُمكّن مختلف الفاعلين من تحقيق أهداف مشتركة، وتعزز فرص النجاح في القضايا التي تتطلب تضافر الجهود.في النهاية، تعكس هذه الخصائص الدور المحوري للمجتمع المدني في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وشمولية. من خلال استقلاليته وتنوعه وقدرته على التكيف، يسهم في تحقيق التغيير الإيجابي وتعزيز العدالة الاجتماعية. غير أن هذا الدور يتطلب بيئة داعمة، تضمن استقلاليته وتكفل له المساحة اللازمة لممارسة مهامه بفعالية، وهو ما يجعل من دعم المجتمع المدني ركنا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الرشيد.

الفرع الثالث: الفرق بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى شبكة واسعة من الكيانات الاجتماعية والسياسية التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة والقطاع الخاص، وتتنوع أدوارها بين تقديم الخدمات، وتعزيز الوعي المجتمعي، والدفاع عن الحقوق والحريات. في حين أن المنظمات غير الحكومية تُعد جزءا من المجتمع المدني، إلا أن هذا الأخير يشمل أيضا كيانات أخرى مثل الجمعيات الخيرية، والنقابات، والأندية، والحركات الاجتماعية، التي تساهم جميعها في تطوير الحياة العامة وتعزيز التماسك الاجتماعي. يعكس انتشار هذه الكيانات التعددية التي تميز المجتمع المدني، حيث

[1] Djellal, Faridah, and Faïz Gallouj. "Social Innovation and Service Innovation." Paper presented at the *Challenge Social Innovation* Conference, Vienna, Austria, September 2011. https://shs.hal.science/halshs-01113990/document.

[2] Collier, Paul. *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It*. Oxford University Press, 2007, p. 150.

تشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من مليون منظمة غير حكومية مسجلة في الولايات المتحدة وحدها، مما يعكس مدى تنوعه وتشعبه.[1]

تتميز المنظمات غير الحكومية بكونها مؤسسات مستقلة ذات أهداف محددة، وعادة ما تعمل في مجالات مثل حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، والصحة، وحماية البيئة. وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع المدني، بمعناه الأوسع، لا يقتصر فقط على هذه المنظمات، بل يشمل جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمجموعات لتحسين الواقع الاجتماعي، سواء من خلال الأطر التنظيمية الرسمية أو من خلال المبادرات المستقلة. تشير تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن ما يقارب 60% من سكان العالم يشاركون في أنشطة المجتمع المدني بطرق مختلفة، ما يعكس مدى أهمية هذا القطاع في دعم التماسك المجتمعي وتعزيز المشاركة السياسية.[2]

يمكن تصنيف المجتمع المدني وفقا لمستويات عمله إلى محلي، وطني، وعالمي، حيث يشير المجتمع المدني المحلي إلى المبادرات التي تنشأ داخل المجتمعات المحلية، مثل الجمعيات الأهلية والأندية والمجموعات التطوعية التي تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للأفراد. أظهرت دراسة أجراها مركز بيو للأبحاث أن 70% من البالغين في المجتمعات المحلية يشاركون في أنشطة تطوعية، مما يعكس دور المجتمع المدني في تعزيز الروابط الاجتماعية وتحفيز التفاعل المجتمعي على المستوى المحلي.[3]

أما المجتمع المدني الوطني، فيشمل المنظمات التي تعمل على مستوى الدولة وتسعى إلى التأثير على السياسات العامة وتعزيز الحقوق الأساسية. تلعب هذه الكيانات دورا حيويا في حماية الديمقراطية ودعم الحوكمة الرشيدة، حيث تشير التقارير إلى أن 80% من المنظمات غير

[1] Salamon, Lester M. *The New Governance: The Challenge for Nonprofit Organizations.* In *The Nonprofit Sector: A Research Handbook*, edited by Walter W. Powell and Patricia Bromley, 2013, p. 75.
[2] OECD. *Civic Engagement and Social Cohesion.* 2017, accessed September 2024 https://www.oecdbetterlifeindex.org/topics/civic-engagement/
[3] Pew Research Center. *Americans with Higher Education and Income Are More Likely to Be Involved in Community Groups*. February 22, 2019. https://www.pewresearch.org/short-reads/2019/02/22/americans-with-higher-education-and-income-are-more-likely-to-be-involved-in-community-groups/.

الحكومية الوطنية في الدول النامية تركز على تعزيز حقوق المرأة والتعليم، ما يعكس دورها في معالجة القضايا الهيكلية التي تؤثر على التنمية المستدامة.[1]

على المستوى العالمي، يتمثل المجتمع المدني في الشبكات والمنظمات التي تربط بين مختلف الفاعلين الدوليين لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات حول القضايا العابرة للحدود مثل تغير المناخ، والهجرة، وحقوق الإنسان. وفقا لتقرير الأمم المتحدة، ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية العالمية بمقدار النصف خلال العقد الأخير، ما يعكس تنامي أهمية العمل المشترك في معالجة التحديات العالمية المعقدة.[2]

إلى جانب هذه المستويات، تلعب الحركات الشعبية دورا أساسيا في تحفيز التغيير المجتمعي، إذ غالبا ما تنشأ هذه الحركات كرد فعل على تحديات اجتماعية أو سياسية محددة، متجاوزة الأطر التنظيمية التقليدية. أظهرت الدراسات أن المبادرات المجتمعية لعبت دورا رئيسيا في تعزيز المشاركة المدنية، حيث أكد أكثر من 60% من المشاركين في هذه المبادرات شعورهم بزيادة قدرتهم على التأثير في مجتمعاتهم المحلية.[3]

تساهم هذه الحركات في تمكين الأفراد من خلال منحهم صوتا أقوى في صنع القرار، كما تعمل على تحدي هياكل السلطة التقليدية وتعزيز النقاش حول قضايا العدالة الاجتماعية والبيئية. يرى البنك الدولي أن الجهود الشعبية تلعب دورا متزايدا في تشكيل سياسات أكثر شمولا من خلال تقديم بدائل للمقاربات التقليدية في الحوكمة، ما يعكس الطبيعة الديناميكية للمجتمع المدني وقدرته على التأثير في القرارات السياسية عبر مستويات مختلفة.[4]

---

[1] World Bank. *ANNUAL REPORT 2019 : Ending Poverty, Investing in Opportunity*. 2019, accessed September 2024. https://documents1.worldbank.org/curated/en/156691570147766895/pdf/The-World-Bank-Annual-Report-2019-Ending-Poverty-Investing-in-Opportunity.pdf

[2] United Nations. *Global Civil Society Report.* 2021, accessed November 2024. https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/CND_Sessions/CND_67/Stakeholder_Contributions/All_Challenges/VNGOC-_NYNGOC_Global_Civil_Society_Report_2024_-_layout.pdf

[3] Pew Research Center.op cit.

[4] VNGOC and NYNGOC. *Global Civil Society Report 2024*. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 2024. https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/CND_Sessions/CND_67/Stakeholder_Contributions/All_Challenges/VNGOC-*NYNGOC_Global_Civil_Society_Report_2024*-_layout.pdf.

يظل المجتمع المدني بمستوياته المختلفة أحد المكونات الأساسية في أي نظام سياسي واجتماعي يسعى إلى تعزيز المشاركة والمساءلة. وبينما تتنوع أدواته بين العمل المؤسساتي والحراك الشعبي، فإن تأثيره يعتمد على مدى قدرته على التكيف مع التحديات المحلية والعالمية، وتوظيف موارده بفعالية لضمان تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية.

الفرع الرابع: أدوار ووظائف المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية للبنية الاجتماعية والسياسية في أي دولة، حيث يؤدي دورا محوريا في تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية. يتألف من مجموعة واسعة من المنظمات والجمعيات التي تعمل باستقلالية عن الحكومة والقطاع الخاص، مما يمنحها القدرة على الدفاع عن الحقوق وتعزيز المصلحة العامة. ومن خلال تحليل الأدوار والوظائف المتعددة التي يؤديها المجتمع المدني، يمكن فهم تأثيره العميق على السياسات العامة والتماسك الاجتماعي، وذلك بالاعتماد على دراسات وإحصائيات تعكس هذه الأدوار في مختلف الدول.

أحد أبرز أدوار المجتمع المدني يتمثل في تعزيز المشاركة المدنية، حيث يوفر فضاء للأفراد للتعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. تساهم منظمات المجتمع المدني في تطوير وعي سياسي أعمق لدى المواطنينإلى جانب تعزيز المشاركة، يؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في تقديم الخدمات الاجتماعية، خاصة في الدول النامية حيث تسد المنظمات غير الحكومية الفجوة التي تعجز الحكومات عن ملئها في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية. في الهند، على سبيل المثال، يعتمد الكثير من الطلاب في المناطق الريفية على البرامج التعليمية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، مما يبرز مساهمتها الجوهرية في تحسين جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول إليه.[1]

كما يُعتبر المجتمع المدني منصة للحوار وبناء التفاهم بين الفئات المختلفة، حيث يساهم في تقريب وجهات النظر وتعزيز التماسك الاجتماعي، خاصة في المجتمعات الخارجة من نزاعات سياسية أو إثنية. في جنوب أفريقيا، ساعدت الحوارات التي نظمتها منظمات المجتمع

[1] فيلانثروبي إيج .*المنظمة غير الحكومية الهندية التي تعيد صياغة قواعد التعليم في العالم* .تم التصفح في أوت 2024/https://www.philanthropyage.org/ar .بودكاست/استوديو-الأثر/المنظمة-غير-الحكومية-الهندية-التي-تعيد-صياغة-قواعد-التعليم-في-العالم.

المدني في تعزيز المصالحة الوطنية بعد عقود من الفصل العنصري، حيث تم تسهيل التفاعل بين المجموعات المختلفة وتشجيعها على تجاوز إرث الماضي. فضلا عن ذلك، يلعب المجتمع المدني دورا رئيسيا في مراقبة الحكومات وتعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال مراقبة الأداء الحكومي وكشف الفساد. أحد الأمثلة البارزة هو مشروع "شفافية" في البرازيل، حيث تراقب المنظمات المدنية الإنفاق الحكومي والمشاريع العامة، مما ساعد في تقليل الفساد وتعزيز المساءلة لدى صناع القرار، وهو ما انعكس إيجابيا على ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية.[1]

إلا أن المجتمع المدني لا يخلو من التحديات، حيث يواجه في بعض الدول قيودا سياسية وقانونية صارمة. في مصر، على سبيل المثال، خضعت المنظمات غير الحكومية لرقابة مشددة، ما حدّ من قدرتها على تنفيذ برامجها في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى تراجع دورها في دعم المشاركة السياسية وتعزيز الحريات المدنية.

يعد المجتمع المدني أيضا أداة قوية لتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة، حيث يسهم في الدفاع عن الفئات المهمشة ودعم قضايا مثل حقوق المرأة والمساواة العرقية. في الأرجنتين، لعبت الحركات النسائية دورا بارزا في تعديل التشريعات الخاصة بحقوق المرأة، مما يعكس قوة المجتمع المدني في دفع الإصلاحات القانونية والمجتمعية.

ولا تقتصر جهود المجتمع المدني على الإصلاحات القانونية، بل تمتد إلى تغيير الوعي المجتمعي وتعزيز النقاش حول قضايا جوهرية مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر شمولا وعدالة. من خلال هذه الأدوار المتعددة، يتضح أن المجتمع المدني لا يقتصر على كونه فاعلا مساعدا في التنمية الاجتماعية والسياسية، بل يشكل قوة فاعلة تسهم في إعادة تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع، وتعزز من ديناميات المشاركة الفعالة والحكم الرشيد.

[1] Boris, Elizabeth T., and C. Eugene Steuerle. *op cit*, p. 67.

الفرع الخامس: تأثير المجتمع المدني في السياسات العامة

يؤدي المجتمع المدني دورا جوهريا في التأثير على السياسات العامة في مختلف الدول، من خلال أدواته المتنوعة التي تشمل البحث والتوعية والضغط السياسي والشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص. يتضح تأثير هذه المكونات في مجالات حيوية مثل حقوق الإنسان، البيئة، التعليم، والصحة، حيث تتزايد قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في عملية صنع القرار وإحداث تغييرات ملموسة.

إحدى الأساليب الرئيسية التي تعتمدها منظمات المجتمع المدني هو تقديم الأبحاث والدراسات لدعم قضايا معينة، حيث تسهم هذه الأبحاث في توفير بيانات موثوقة تساعد في صياغة السياسات العامة أو تعديلها. وإلى جانب الأبحاث، يعد تنظيم حملات التوعية والتثقيف من بين الأدوات الأكثر فاعلية التي يستخدمها المجتمع المدني للتأثير على القرارات والسياسات العامة. في كينيا، نظمت منظمات المجتمع المدني حملات توعية شاملة حول أهمية التصويت والمشاركة السياسية، مما أدى إلى زيادة نسبة الإقبال على الانتخابات. ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات العامة لعام 2017 إلى 79% مقارنة بـ 73% في الانتخابات السابقة، ما يعكس نجاح هذه الحملات في تعزيز الوعي السياسي لدى المواطنين.[1]

تلجأ منظمات المجتمع المدني أيضا إلى الضغط السياسي كأداة للتأثير على السياسات العامة، حيث تستخدم الاحتجاجات السلمية أو الحملات الإعلامية أو المناصرة داخل المؤسسات التشريعية لدفع الحكومات إلى تبني إصلاحات معينة. كمثال على ذلك لعبت المنظمات المدنية في الهند دورا حاسما في تبني قانون "حقوق المعلومات"، الذي عزز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة. ووفقا لمنظمة الشفافية الدولية، فإن ما يقارب 90% من المواطنين الهنود يرون أن هذا القانون ساهم بشكل مباشر في تحسين مستويات الشفافية في الإدارة الحكومية.[2]

---

[1] National Democratic Institute (NDI) and International Republican Institute (IRI). *International Election Observation Mission to Kenya*. 2024. https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI% 20IRI_International% 20Election% 20Observation% 20Mission% 20to% 20Kenya_0.pdf

[2] Tadamun. *The Right of Access to Information*. Accessed February 2024. https://www.tadamun.co/the-right-of-access-to-information-ar/.
SDG16+. *الهند: قانون يضمن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات*. Accessed February 2024. https://www.sdg16.plus/ar/policies/الوصول-في-المواطنين-حق-يضمن-قانون-الهند.

إضافة إلى ذلك، يساهم المجتمع المدني في تعزيز حقوق المرأة من خلال تنظيم الحملات الحقوقية والتوعوية، في الأرجنتين، على سبيل المثال، قادت منظمات المجتمع المدني جهودا كبيرة في الدفاع عن حقوق المرأة، مما ساهم في تحقيق إصلاحات قانونية هامة في قضايا المساواة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أظهر أيضا تقرير صادر عن الأمم المتحدة للمرأة إقرار النساء في الأرجنتين بزيادة الوعي بحقوقهن بفضل جهود منظمات المجتمع المدني.[1]

من جهة أخرى، يلعب الإعلام المستقل أيضا دورا في دعم جهود المجتمع المدني، حيث يوفر منصة للحوار بين المجتمع المدني والحكومات ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، في تونس على سبيل المثال، كان لوسائل الإعلام المستقلة دور بارز بعد الثورة في فتح المجال للحوار بين الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني، مما أسهم في دفع الإصلاحات الديمقراطية قدما. وقد أشار تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" إلى أن نسبة حرية الصحافة في تونس ارتفعت بنسبة 30% بعد الثورة، مما ساعد في تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والسلطة.[2]

إلى جانب الضغط والتوعية، يمكن للمجتمع المدني التأثير عبر الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص، حيث تساهم هذه الشراكات في تنفيذ سياسات فعالة تعود بالنفع على المجتمع. في كندا، عملت منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الحكومة على تطوير برامج تعليمية موجهة للفئات المحرومة، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في جودة التعليم في المناطق الريفية، ووفقا لتقرير حكومي، استفاد نصف الأطفال في المناطق الريفية من هذه البرامج، ما يعكس أهمية التعاون بين المجتمع المدني والحكومات في تطوير السياسات الاجتماعية.[3]

---

[1] United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women). *Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action*. United Nations, 2015. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n15/131/11/pdf/n1513111.pdf..

[2] Reporters Without Borders (RSF). *2020 World Press Freedom Index: Entering a Decisive Decade for Journalism, Exacerbated by Coronavirus*. April 2020. https://rsf.org/en/2020-world-press-freedom-index-entering-decisive-decade-journalism-exacerbated-coronavirus.

[3] Government of Canada. *National Progress Report on Early Learning and Child Care 2019-2020*. Employment and Social Development Canada, 2021. https://www.canada.ca/en/employment-social-development/programs/early-learning-child-care/reports/national-progress-2019-2020.html..

يُظهر هذا التنوع في الأساليب والأدوات التي يوظفها المجتمع المدني مدى قدرته على التأثير في صياغة السياسات العامة، سواء من خلال البحث العلمي، الحملات التوعوية، الضغط السياسي، أو التعاون مع الجهات الرسمية. ومع استمرار التحديات السياسية والاقتصادية في العديد من الدول، يبقى دور المجتمع المدني ضروريا لضمان توازن القوى، وتعزيز الحكم الرشيد، وإحداث تغييرات تعكس مطالب المجتمعات في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الثاني: مفهوم عمليات بناء السلام

يتضمن هذا المطلب إطارًا مفاهيميًا لعمليات بناء السلام، موضحًا تطورها، وظائفها، واستراتيجياتها المختلفة. في الفرع الأول، يتم تعريف عمليات بناء السلام على أنها الجهود المبذولة لمنع النزاعات، إنهائها، وتحقيق استقرار طويل الأمد. يناقش الفرع الثاني تطور هذه العمليات، بدءًا من المبادرات التقليدية إلى النهج الحديثة الشاملة. يركز الفرع الثالث على وظائف بناء السلام، مثل تحقيق المصالحة، إعادة الإعمار، وتعزيز سيادة القانون. وأخيرًا، يستعرض الفرع الرابع الاستراتيجيات المتبعة، بما في ذلك التساند التنموي، المصالحة، والتعافي، مع إبراز دور المجتمع المدني في دعم هذه الجهود لضمان سلام مستدام.

الفرع الأول: تعريف عمليات بناء السلام

يمثل بناء السلام عملية معقدة تتجاوز غياب النزاع المسلح، إذ يتطلب نهجا استراتيجيا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة. وفقا لتعريف الأمم المتحدة، فإن بناء السلام يشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى منع النزاعات، تعزيز الحوار، وتسهيل المصالحة بين الأطراف المتنازعة، مما يجعله عنصرا أساسيا في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل.[1]

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن بناء السلام هي المرحلة الأخيرة من مسار يمتد من فرض السلام وحفظ السلام. في كتابه "السلام... بناء السلام وإنهاء النزاعات"، يناقش أحمد فخر مفهوم

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا .(*بناء السلام* .تم التصفح في أفريل 2024 . https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/بناء-السلام.

"فرض السلام" كأحد الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق السلم الدولي. يشير فخر إلى أن فرض السلام يتضمن مجموعة من التدابير التي تُستخدم عندما تفتقد الأطراف المعنية القدرة على الاتفاق أو التوصل إلى توافق في الآراء. هذه الاستراتيجيات منصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين: إجراءات غير عسكرية تعتمد على العقوبات، وإجراءات عسكرية تتضمن استخدام القوة لفرض السلام. يُلاحظ أن فرض السلام بالقوة المسلحة أو بالتهديد باستخدامها يهدف إلى تحقيق أهداف سلمية دون نية الغزو أو الاحتلال، ويتم ذلك في إطار الشرعية الدولية كرد مناسب على صراعات مسلحة أو أزمات دولية خطيرة تهدد السلام العالمي. يُعتبر هذا المفهوم أحد مجالات التفاوض الدولي ويُستخدم عندما تكون الأطراف غير قادرة على التوصل إلى اتفاق سلمي.[1]

وفي هذا الصدد، يؤكد يوسي إم هانيماكي على أن الأمم المتحدة تلعب دورًا محوريًا في بناء السلام من خلال عمليات حفظ السلام، التي تهدف إلى منع تجدد النزاعات وتهيئة الظروف لتحقيق استقرار طويل الأمد. ومع ذلك، يشير إلى أن نجاح هذه العمليات يعتمد بشكل كبير على التوافق بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن، مما يجعل فعاليتها متفاوتة بين حالة وأخرى.[2]

لا يقتصر بناء السلام على إعادة الإعمار المادي، بل يشمل أيضا إعادة بناء النسيج الاجتماعي ومعالجة الآثار النفسية للنزاعات، فتحقيق السلام المستدام يتطلب تفاعلا بين مختلف فئات المجتمع، من الحكومة والمجتمع المدني إلى القطاع الخاص، لضمان نتائج طويلة الأمد تعكس الاحتياجات الفعلية للسكان. في هذا الإطار، تشير الباحثة ماري كالدير إلى أهمية معالجة الجوانب النفسية والاجتماعية للنزاعات، حيث إن تجاهل هذه الأبعاد يمكن أن يؤدي إلى هشاشة عمليات السلام وعدم استدامتها. تعتبر المصالحة المجتمعية وبناء الثقة بين الأفراد من الخطوات الجوهرية لضمان سلام دائم.[3]

---

[1] فخر، أحمد .*السلام... بناء السلام وإنهاء النزاعات*. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005، ص. 10-11.

[2] هانيماكي، يوسي إم .*الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جدًّا* .ترجمة محمد فتحي خضر. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2021، ص. 87.

[3] Kaldor, Mary, Marika Theros, and Rim Turkmani. "Local Agreements - An Introduction to the Special Issue." *Journal of Intervention and Statebuilding* 16, no. 1 (2022), p. 107.

إحدى الأدوات الفاعلة في بناء السلام هي التعليم، إذ يعمل على تعزيز قيم التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة، مما يحدّ من احتمالات تجدد الصراعات. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تؤكد على دور التعليم في ترسيخ ثقافة السلام، مشيرة إلى أن المدارس يمكن أن تكون منصات حيوية لتعزيز الحوار والتفاهم بين المجتمعات المتنوعة.[1]

لكن بناء السلام ليس عملية قصيرة الأجل، بل يتطلب التزاما طويل الأمد ونهجا استراتيجيا يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يشير ديفيد سميث إلى أن نجاح عمليات بناء السلام يعتمد على اتباع نهج شامل يستجيب للمتغيرات السياسية والاجتماعية، مما يساعد على تحقيق استقرار مستدام.[2]

وقد أظهرت التجارب المختلفة أن النساء يلعبن دورا حاسما في جهود بناء السلام، إذ تشير الأبحاث إلى أن مشاركة النساء في عمليات السلام تزيد من فرص نجاحها واستدامتها. ووفقا للأمم المتحدة، فإن تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام يؤدي إلى قرارات أكثر شمولا وعدالة، ما يعكس تأثيرها الإيجابي على استقرار المجتمعات الخارجة من النزاعات.[3]

من جهة أخرى، أثبتت التجارب أن دمج الآليات التقليدية لحل النزاعات مع استراتيجيات بناء السلام الحديثة يؤدي إلى نتائج أكثر نجاحا. في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث الروابط المجتمعية قوية، ساعدت الممارسات المحلية في دعم عمليات المصالحة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.[4]

كما أن التعليم، إلى جانب كونه وسيلة لنقل المعرفة، يعد أداة قوية في منع النزاعات وتعزيز الحوار بين المجموعات المختلفة. المبادرات التي تدمج مهارات حل النزاعات والتفكير

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). *Guide on Non-Military Confidence-Building Measures (CBMs)*. 2012. https://www.osce.org/files/f/documents/0/1/39006.pdf.

[2] Smith, David J., ed. *Peacebuilding in Community Colleges: A Teaching Resource*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2013, p. 16.

[3] United Nations Peacekeeping. *Gender-Responsive United Nations Peacekeeping Operations: Resources Package*. 2019. https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/gewps19_respack_v7_eng_digital.pdf.

[4] United Nations Development Programme (UNDP). *Local Approaches to Conflict Prevention: Lessons Learned and Good Practices*. April 2023. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-04/Local% 20approaches% 20to% 20conflict% 20prevention% 20Final.pdf.

النقدي ضمن المناهج الدراسية تمكن الأفراد من التعامل مع الخلافات بطرق بناءة، مما يسهم في تقليل التوترات على المدى البعيد.[1]

وزيادة على الجهود التعليمية، تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في تعزيز المصالحة والاندماج الاجتماعي بعد النزاعات، حيث تسهم هذه المنظمات في دعم المجتمعات المحلية وبناء القدرات المدنية. في الصومال، على سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن المجتمع المدني يمكن أن يكون وسيطا فعالا في المصالحة بين الأطراف المتنازعة من خلال تسهيل الحوارات المجتمعية وتعزيز المشاركة المدنية.[2]

يظهر ذلك أن عملية بناء السلام تعتبر عملية منظمة إلى حدّ ما، لكنها تحمل في طياتها عناصر عفوية، مقارنةً بمسارات أخرى لإحلال السلام، نظراً لأنها تتجلى في مجالات أوسع من غيرها. فهي تتطلب تفاعلاً مستمراً بين مختلف الفاعلين، سواء كانوا رسميين أو غير رسميين، مما يجعلها أكثر تعقيداً وتداخلًا مع السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة[3].

يمثل بناء السلام عملية متعددة الأبعاد تتطلب تنسيقا بين مختلف الفاعلين داخل المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، المجتمع المدني، والتعليم. يتطلب نجاح هذه العملية استراتيجيات متكاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزز التنمية المستدامة. إن تحقيق السلام لا يعتمد فقط على وقف الأعمال العدائية، بل يستلزم بناء مجتمعات قوية قادرة على مواجهة التحديات وتعزيز قيم العدل والمساواة.

الفرع الثاني: تطورعمليات بناء السلام

منذ انطلاق عمليات حفظ السلام، شهدت هذه الجهود تحولات كبيرة تعكس التغيرات في السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي. وللوقوف على هذه

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). *Handbook on Promoting Women's Participation in Political Parties*. 2014. https://www.osce.org/files/f/documents/4/0/125727.pdf.

[2] Abdi, Farhia A., and Kon K. Madut. "How Can Civil Society Support Reconciliation and Civil Engagement in Somalia?" *Human Geographies – Journal of Studies and Research in Human Geography* 13, no. 2 (November 2021), p. 139.

[3] سبير، أوري .*السلام أوّلاً: تحديث مسارات السلام* .عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2008، ص. 148.

التطورات، من المهم استعراض تاريخ بناء السلام ومقارنته بالمراحل السابقة من عمليات حفظ السلام، مع الإشارة إلى الفروق الجوهرية بينهما.

ترجع جذور عمليات حفظ السلام إلى منتصف القرن العشرين، حيث جاءت استجابة لمتطلبات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما مع تأسيس الأمم المتحدة عام 1945. في بداياتها، كانت هذه العمليات تقتصر على نشر قوات دولية لمراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، كما هو الحال في مهمة الأمم المتحدة في كوريا (1950–1953)، التي هدفت إلى منع تجدد النزاع المسلح. هذه المقاربة، التي ركزت على الفصل بين المتحاربين وتوفير بيئة آمنة للمفاوضات، لم تكن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع بقدر ما كانت تسعى إلى احتوائه.[1]

مع مرور الوقت، لم تعد عمليات حفظ السلام قادرة وحدها على التعامل مع النزاعات المعقدة، مما دفع المجتمع الدولي إلى تبني مفهوم بناء السلام في التسعينيات. يهدف بناء السلام إلى معالجة العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى النزاعات، مثل ضعف المؤسسات، التفاوتات الاقتصادية، وانعدام العدالة الاجتماعية. مثال بارز على ذلك هو عملية الأمم المتحدة في السلفادور (1991–1995)، حيث لم يقتصر التدخل على مراقبة وقف إطلاق النار، بل شمل دعم الإصلاحات السياسية والاجتماعية لتعزيز الاستقرار على المدى الطويل.[2]

تشمل عمليات بناء السلام مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتراوح بين تعزيز المؤسسات الحكومية، وإعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز العدالة الانتقالية، إلى جانب دعم المصالحة المجتمعية. وعلى خلاف حفظ السلام، الذي يقتصر غالبا على الجانب العسكري والأمني، تسعى هذه العمليات إلى إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل

[1] White, Nigel D. "Commentary on the Report of the Panel on United Nations Peace Operations (The Brahimi Report)." *Journal of Conflict & Security Law* 6, no. 1 (June 2001), p. 127.
[2] Paris, Roland. "At War's End: Building Peace After Civil Conflict." *International Security* 22, no. 2 (1997), p. 54-89.

المجتمعات الخارجة من النزاعات، مما يستوجب اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني والثقافي للنزاع.[1]

فالنزاع لا يُنظر إليه فقط كمجرد مواجهة بين أطراف متصارعة، بل كتفاعل معقد بين المصالح والقيم والهويات المختلفة. وتكمن أهمية المصالحة في كونها جسراً ضرورياً بين إنهاء النزاع وبناء سلام مستدام، حيث تتطلب إجراءات متعددة تشمل العدالة الانتقالية، إصلاح المؤسسات، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي لضمان عدم العودة إلى الصراع.[2]

يُظهر الفرق بين حفظ السلام وبناء السلام أن الأول يهدف إلى احتواء النزاع، بينما يركز الثاني على منع تجدده عبر استراتيجيات بعيدة المدى تستهدف إعادة هيكلة المجتمعات وتعزيز أسس السلام المستدام. هذا التحول استوجب تطوير أدوات جديدة تتيح للمجتمع الدولي التعامل بفعالية مع النزاعات المعاصرة، التي تتسم بتداخل العوامل المحلية والدولية، وبتعدد الفاعلين المعنيين بها.[3]

إحدى الميزات الأساسية لعمليات بناء السلام هي الحاجة إلى التنسيق بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك الحكومات المحلية، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، فضلا عن المجتمع الدولي. يساهم هذا التنسيق في تعزيز فعالية هذه العمليات، إذ أظهرت الدراسات أن الجهود التي تعتمد على الشراكات متعددة الأطراف تحقق نتائج أكثر استدامة.[4]

ولا يمكن إغفال أهمية الدور الذي تلعبه المجتمعات المحلية في إنجاح عمليات بناء السلام، إذ إن إشراكها يضمن أن تكون المبادرات متجذرة في الواقع الثقافي والاجتماعي لكل مجتمع. أظهرت التجارب أن بناء السلام يكون أكثر استدامة عندما يقوده الفاعلون المحليون، لا سيما من خلال الهياكل التقليدية لحل النزاعات التي تتمتع بمصداقية لدى المجتمعات

---

[1] Lederach, John Paul. "Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies." United States Institute of Peace Press, 1997, p. 25.

[2] موسى، حازم حمد .*التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام: دراسة في الركائز الثلاثية (النزاع–المصالحة–السلام* .(عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص. 49.

[3] United Nations Peacekeeping. *The Future of Peacekeeping*. Accessed March 2024. https://peacekeeping.un.org/en/future-of-peacekeeping.

[4] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *International Engagement in Fragile States: Can't We Do Better?* OECD Publishing, 2011. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2011/11/international-engagement-in-fragile-states_g1g156a7/9789264086128-en.pdf.

المتأثرة. ورغم ذلك، تواجه عمليات بناء السلام تحديات كبيرة، من بينها رفض بعض الأطراف المتنازعة للمشاركة في العمليات، وضعف المؤسسات الوطنية، وانتشار الفساد، مما يعرقل تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. يفرض هذا الواقع على المجتمع الدولي اعتماد استراتيجيات أكثر مرونة، تأخذ في الاعتبار التعقيدات السياسية والاقتصادية التي تحيط بالنزاعات.[1] وفي هذا الإطار، يصبح من الضروري التوفيق بين المعرفة المحلية والدعم الدولي، بحيث تستفيد عمليات بناء السلام من الممارسات التقليدية لحل النزاعات، دون أن تصبح هذه العمليات مجرد أداة لفرض سياسات خارجية لا تعكس تطلعات المجتمعات المحلية.[2]

من القضايا الإشكالية في عمليات بناء السلام مسألة السيادة الوطنية، حيث قد تنظر بعض الحكومات إلى التدخلات الدولية باعتبارها انتهاكا لسيادتها، حتى وإن كانت هذه التدخلات تهدف إلى تعزيز الاستقرار. هذا يفرض على الجهات الدولية الفاعلة ضرورة التفاوض مع الدول المعنية لضمان أن تكون العمليات متماشية مع سياسات الحكومات المحلية، بدلا من أن تُفرض عليها من الخارج.[3]

يُظهر استعراض تاريخ وتطور عمليات بناء السلام التحول الكبير في كيفية التعامل مع النزاعات، مما يبرز الحاجة إلى موازنة التدخل الدولي مع احترام السيادة الوطنية. يشير هذا التطور إلى أهمية تبني استراتيجيات تعاونية تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية بدلا من فرض حلول من الخارج. تحقيق هذا التوازن يتطلب إشراك مختلف الفاعلين في العملية، بحيث تصبح الجهود المبذولة أكثر توافقا مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع.

[1] Tubbs, James O. *Beyond Gunboat Diplomacy: Forceful Applications of Airpower in Peace Enforcement Operations*. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 1997,p. 10.

[2] Abdi, Farhia A., and Kon K. Madut. "How Can Civil Society Support Reconciliations and Civil Engagement in Somalia?" *Human Geographies – Journal of Studies and Research in Human Geography* 13, no. 2 (2019), p. 141.

[3] Chesterman, Simon. *You, The People: The United Nations, Transitional Administration, and State-Building.* Oxford University Press, 2004, p. 110.

الفرع الثالث: وظائف عمليات بناء السلام والمهام المنوطة إليها

تتسم عمليات بناء السلام بتنوع المهام التي تتراوح بين إعادة بناء المؤسسات وتعزيز العدالة الانتقالية، وصولا إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن نجاح عمليات بناء السلام لا يعتمد فقط على الجهود الدولية، بل يتطلب أيضا تفاعلا وثيقا مع المجتمعات المحلية لضمان تحقيق نتائج مستدامة.

ولضمان فاعلية عمليات بناء السلام، لابد من وجود إطار قانوني ومؤسسي يُحدد المبادئ الحاكمة لهذه العمليات. يمثل ميثاق الأمم المتحدة أحد المرجعيات الرئيسية، حيث يضع الأسس القانونية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام، إلى جانب الاتفاقيات الإقليمية التي تساهم في دعم هذه الجهود. على سبيل المثال، يعد الاتحاد الإفريقي أحد أبرز الفاعلين الإقليميين الذين تبنوا آليات خاصة لتعزيز الاستقرار في القارة، كما هو الحال في بعثاته لحفظ السلام في السودان والصومال.[1]

يعتبر تعزيز الحوار الوطني والمصالحة بين الأطراف المتنازعة إحدى الركائز الأساسية لعمليات بناء السلام. يتطلب هذا الجهد فهما عميقا للواقع الاجتماعي والسياسي، إذ لا يمكن تحقيق المصالحة من دون الاعتراف بالمظالم التاريخية والعمل على معالجتها. في رواندا، على سبيل المثال، لعبت لجان المصالحة المحلية دورا محوريا في إعادة بناء الثقة بين فئات المجتمع بعد الإبادة الجماعية، مما ساهم في تعزيز السلم الاجتماعي.[2]

تسهم المنظمات الدولية بشكل كبير في دعم عمليات بناء السلام، سواء من خلال توفير الدعم المالي أو تقديم المساعدات التقنية. وقد أظهرت التجارب أن نجاح هذه الجهود يتوقف على مدى توافقها مع الاحتياجات المحلية. على سبيل المثال، تلقت كل من ليبيريا وكوسوفو دعما مكثفا من الأمم المتحدة، الأمر الذي ساعد في استقرار الوضع الأمني وإعادة بناء

[1] Doyle, Michael W., and Nicholas Sambanis. "International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis." *American Political Science Review* 94, no. 4 (2000), p. 780.
[2] Zorbas, Eugenia. "Reconciliation in Post-Genocide Rwanda." *African Journal of Legal Studies* 1, no. 1 (May 2004), p. 29-52.

مؤسسات الدولة، لكن في حالات أخرى، قد تؤدي المقاربات المفروضة من الخارج إلى نتائج عكسية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات المحلية.[1]

تعد استدامة عمليات بناء السلام من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، حيث إن معظم النزاعات تتجدد إذا لم تتم معالجة جذورها العميقة. لذلك، فإن بناء القدرات المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية يمثلان عنصرين حاسمين لضمان استمرار الاستقرار. تشير الدراسات إلى أن إشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار يسهم في ترسيخ السلام ومنع الانزلاق مجددا إلى النزاع.[2]

إضافة إلى ذلك، تعتمد عمليات بناء السلام على التقييم الدوري لمدى نجاح التدخلات المتبعة. يتم ذلك من خلال قياس مؤشرات محددة مثل مستوى العنف، ومستوى الثقة بين المجتمعات، ومشاركة المرأة في عمليات السلام، حيث أظهرت الأبحاث أن مشاركة المرأة تعزز استدامة الاتفاقيات السلمية وتضمن شمولية الحلول المطروحة.[3]

يتقاطع بناء السلام مع قضايا التنمية المستدامة، إذ أن معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا أساسيا في منع النزاعات. تؤكد الأدبيات أن الاستثمار في التعليم والبنية التحتية يمكن أن يسهم في تقليل التوترات وتعزيز الاندماج الاجتماعي، مما يوفر بيئة أكثر استقرارا لمختلف الفئات داخل المجتمع.[4]

وقد شهدت عمليات بناء السلام تحولا جوهريا منذ انتهاء نظام الوصاية الدولية في 1994، حيث وجدت الأمم المتحدة نفسها أمام نزاعات تتطلب تدخلات أكثر تعقيدا، كما هو الحال في كوسوفو وتيمور الشرقية. في هذه السياقات، لم تعد عمليات السلام تقتصر على حفظ الأمن، بل امتدت إلى بناء المؤسسات وإعادة هيكلة أنظمة الحكم. تمثل هذه التجارب نموذجا

[1] Paris, Roland. op cit., p. 54.
[2] Lederach, John Paul.*op cit., p.* 1997, p. 75.
[3] Gizelis, Theodora-Ismene. "A Country of Their Own: Women and Peacebuilding." *Conflict Management and Peace Science* 28, no. 5 (November 2011), p. 533.
[4] Collier, Paul. op cit.

لعمليات بناء السلام المتعددة الأبعاد، والتي تتطلب تنسيقا مكثفا بين مختلف الفاعلين لضمان تحقيق نتائج طويلة الأمد.[1]

في كوسوفو على سبيل المثال، اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤوليات واسعة لإدارة الإقليم بعد النزاع المسلح في 1999، حيث شملت جهودها دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. رغم التحديات المستمرة، ساهمت هذه التدخلات في تحسين الاستقرار وإعادة هيكلة مؤسسات الحكم.

أما في تيمور الشرقية، فقد ارتكزت جهود بناء السلام على إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية وتعزيز التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال في 2002. تشير الأبحاث إلى أن الدعم الدولي لعب دورا محوريا في استقرار البلاد، رغم التحديات المرتبطة بإرساء حكم مستدام. إن نجاح عمليات بناء السلام في كوسوفو وتيمور الشرقية كان مشروطا بإشراك الفاعلين المحليين، حيث أظهرت الدراسات أن الشراكات المحلية تعزز فعالية البرامج وتزيد من قبولها بين السكان.[2]

من خلال استعراض هذه التجارب، يتضح أن استدامة عمليات بناء السلام تتطلب اتباع استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية لكل سياق. إذ أن تبني مقاربة شمولية تدمج بين الحلول الأمنية والتنموية يمثل مفتاح النجاح في تحقيق الاستقرار الطويل الأمد. فبناء السلام ليس مجرد عملية تقنية لإعادة بناء الدول، بل هو جهد متعدد الأبعاد يتطلب شراكة بين مختلف الأطراف، محليا ودوليا. نجاح هذه العمليات يعتمد على التزام طويل الأمد، وفهم دقيق للسياقات المحلية، وتنسيق فعال بين مختلف الفاعلين لضمان تحقيق سلام مستدام يمنع تجدد النزاعات.

[1] Krasniqi, Valon, and Ylber Aliu. "The Role of the International Administration in the Process of State-Building in Kosovo." *Academic Journal of Interdisciplinary Studies* 4, no. 3 S1 (December 2015), p. 410.
[2] Ramsbotham, Oliver, and Tom Woodhouse. *Contemporary Conflict Resolution.* 3rd ed. Cambridge: Polity Press, 2016, p. 142.

الفرع الرابع: استراتيجيات بناء السلام عبر التساند التنموي والمصالحة والتعافي ودور المجتمع المدني

بناء السلام هو عملية متعددة الأبعاد تتطلب استراتيجيات متكاملة لضمان الاستقرار في المجتمعات الخارجة من النزاع، ويتم ذلك عبر: دعم التنمية، وتعزيز المصالحة، وتحقيق التعافي، وتفعيل دور المجتمع المدني. تشير العديد من الدراسات إلى أن التنمية المستدامة تلعب دورا جوهريا في الحد من النزاعات، حيث تعزز من فرص الاستقرار عبر تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. تقرير التنمية البشرية لعام 2019، على سبيل المثال، يوضح أن الدول التي تتمتع بمستويات تعليم مرتفعة وخدمات صحية جيدة تكون أقل عرضة للنزاعات العنيفة، ما يشير إلى ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري لضمان استدامة السلام.[1]

تمثل المصالحة بدورها ركيزة أساسية في عمليات بناء السلام، إذ إنها تعالج المظالم التاريخية وتعزز من قدرة المجتمعات على تجاوز الانقسامات العميقة. وفي هذا الإطار، فإن تجربة جنوب إفريقيا بعد نظام الفصل العنصري تقدم نموذجا ناجحا لهذا النهج، حيث لعبت لجنة الحقيقة والمصالحة دورا محوريا في معالجة انتهاكات الماضي وتعزيز المصالحة المجتمعية. الباحث ديزموند توتو يشير إلى أن الاعتراف بالألم الجماعي والعمل على استيعابه يمثلان مفتاحا لتحقيق سلام مستدام، وهو ما يعكس أهمية تبني نهج شامل يعزز العدالة الانتقالية.[2]

لا يقل دور المجتمع المدني في بناء السلام أهمية عن الجهود الحكومية والدولية، إذ إنه يوفر منصة للحوار، ويعزز من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، ويسهم في إعادة بناء الثقة بين الفئات المتنازعة. تشير دراسات عدة إلى أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا أساسيا في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وهو أمر حيوي في المجتمعات الخارجة من النزاع.

[1] United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today – Inequalities in Human Development in the 21st Century*. December 9, 2019. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2019.

[2] Tutu, Desmond. *No Future Without Forgiveness.* New York: Doubleday, 1999, p. 123.

ويمكن الاستدلال هنا بمنظمة "أطباء بلا حدود" التي تعمل في مناطق الصراع لتقديم الخدمات الصحية والدعم النفسي، مما يساهم في استقرار المجتمعات المتضررة.[1]

ما فيما يتعلق بمرحلة التعافي بعد النزاع، فمن الضروري تبني استراتيجيات شاملة تشمل إعادة الإعمار المادي، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل للشباب، مما يقلل من احتمالات العودة إلى العنف. تجربة رواندا بعد الإبادة الجماعية عام 1994 توضح أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب المهني كأداة لتعزيز السلام والاستقرار، حيث أظهرت التقارير أن هذه البرامج ساهمت في إعادة دمج الشباب المتضررين في المجتمع، مما حدّ من التوترات الاجتماعية.[2]

في التجارب الحديثة يبدو أن إدماج التكنولوجيا في بناء السلام أصبح أيضا من الأدوات التي أثبتت فعاليتها، إذ تمكن المنصات الرقمية المجتمعات المتأثرة بالنزاع من إيصال أصواتها وتعزيز التواصل بين الأطراف المختلفة. وقد لعبت حملات وسائل التواصل الاجتماعي دورا بارزا في دعم جهود المصالحة في العديد من الدول، حيث ساهمت في نشر الروايات المجتمعية وتعزيز التضامن عبر الانقسامات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذه الأدوات لا تخلو من المخاطر، إذ يمكن أن تؤدي المعلومات المضللة إلى تأجيج النزاعات إذا لم تُدار بشكل صحيح.[3]

من جهة أخرى، يُعد إدماج المعارف المحلية والممارسات الثقافية في عمليات بناء السلام أمرا ضروريا لضمان استدامة النتائج. في بعض المناطق، حيث تحظى الآليات التقليدية لحل النزاعات بمصداقية عالية، يمكن أن يكون استخدامها أكثر فعالية من الحلول المستوردة. على سبيل المثال، فإن اعتماد الأساليب التقليدية في حل النزاعات في بعض مجتمعات إفريقيا

[1] Médecins Sans Frontières (MSF). *International Activity Report 2020*. 2021. https://www.msf.org/international-activity-report-2020.
[2] World Bank. *Rwanda Systematic Country Diagnostic*. 2019. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/219651563298568286/rwanda-systematic-country-diagnostic.
[3] Hirblinger, Andreas Timo, Julie Marie Hansen, Kristian Hoelscher, Åshild Kolås, Kristoffer Lidén, and Bruno Oliveira Martins. "Digital Peacebuilding: A Framework for Critical–Reflexive Engagement." *International Studies Perspectives* 24, no. 3 (August 2023), p. 265.

جنوب الصحراء أدى إلى تعزيز المصالحة الاجتماعية بشكل أكثر استدامة من الجهود الدولية التي تم فرضها دون مراعاة الخصوصيات الثقافية.[1]

إضافة إلى ذلك، فإن الحوارات التي تضم أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الفئات المهمشة، تساهم في تعزيز السلام عبر توسيع قاعدة المشاركة وتقليل التوترات. الدراسات تشير إلى أن إشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار يعزز الشعور بالملكية المجتمعية، ما يرفع من مستوى الالتزام بنتائج عمليات السلام.[2]

يعتمد النجاح في بناء السلام بشكل كبير على الشراكات بين الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني. تؤكد الأمم المتحدة في تقاريرها على أن الاستجابة للأزمات يجب أن تكون شاملة ومتعددة الأبعاد، تأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، وتضمن مشاركتها الفاعلة في عملية صنع القرار، فلا يمكن بناء السلام أن يتم من أعلى إلى أسفل فقط، بل يحتاج إلى مقاربات تمزج بين الجهود المحلية والدولية.[3]

بناء على ما سبق، يمكن القول إن بناء السلام لا يقتصر على وقف العنف، بل هو عملية طويلة الأمد تتطلب تضافر الجهود على مختلف المستويات. عبر التركيز على التنمية، وتعزيز المصالحة، وتمكين المجتمع المدني، يمكن للمجتمعات الخارجة من النزاع أن تحقق سلاما مستداما. يبقى التحدي الرئيسي في كيفية تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل فعال يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل سياق.

---

[1] Tubbs, James O. *Beyond Gunboat Diplomacy: Forceful Applications of Airpower in Peace Enforcement Operations*. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 1997, p. 12.

[2] United Nations Development Programme (UNDP). *Local Approaches to Conflict Prevention: Lessons Learned and Good Practices*. April 2023. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-04/Local% 20approaches% 20to% 20conflict% 20prevention% 20Final.pdf.

[3] الأمم المتحدة. *بناء السلام واستدامته: تقرير الأمين العام*. 2018. https://digitallibrary.un.org/record/1468106?ln=en&v=pdf.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات العامة لبناء السلام

يستعرض هذا المطلب الاستراتيجيات العامة لبناء السلام، مع التركيز على آليات الوقاية والتدخل الفعّال لإدارة النزاعات. في الفرع الأول، تتم مناقشة أهمية الوقاية من النزاعات من خلال آليات الإنذار المبكر والتدخل المبكر، التي تهدف إلى الحد من تفاقم التوترات قبل تحولها إلى صراعات مفتوحة. يتناول الفرع الثاني استراتيجيات صناعة السلام، والتي تشمل التفاوض، الوساطة، والتسويات السياسية كوسائل لإدارة النزاعات والتوصل إلى حلول توافقية. أما الفرع الثالث، فيركز على استراتيجيات تحويل النزاع، التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز المصالحة، وضمان استدامة السلام عبر تغييرات هيكلية ومجتمعية.

الفرع الأول: الوقاية من النزاعات الداخلية–الإنذار المبكر والتدخل المبكر

يمثل منع النزاعات الداخلية أو بتعبير آخر الوقاية منها مسألة مهمة تتطلب نهجا شاملا يأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تؤدي إلى اندلاع التوترات. تشير الأدبيات إلى أن التدخل المبكر يمكن أن يكون فعالا في تجنب تحول النزاعات الكامنة إلى صراعات مفتوحة. ويتطلب التنبؤ بالنزاعات تحليلا دقيقا لمجموعة من المؤشرات مثل: الفقر، والتمييز، والفساد، والاستقطاب السياسي. وتوضح الأبحاث أن المجتمعات التي تعاني من تهميش اقتصادي واجتماعي تكون أكثر عرضة لاندلاع العنف. غير أن التدخل المبكر يواجه تحديات عديدة، من بينها صعوبة الحصول على بيانات دقيقة، وعدم قدرة بعض الحكومات أو المنظمات على التعامل مع النزاعات في مراحلها المبكرة. يشير الباحث سوزان وولف إلى أن التدخلات التي لا تأخذ في الاعتبار السياق المحلي قد تؤدي إلى نتائج عكسية، مما يجعل من الضروري تبني نهج يراعي الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل مجتمع.[1]

تتطور أنظمة الإنذار المبكر بشكل متزايد، حيث تعتمد العديد من المنظمات الدولية على التكنولوجيا لتحليل البيانات والتنبؤ بالنزاعات. على سبيل المثال، استخدمت الأمم المتحدة بيانات وسائل التواصل الاجتماعي لرصد مشاعر المواطنين تجاه الحكومات، مما ساعد في تحديد

[1] Yilmaz, Muzaffer Ercan. "Successful Interventions in Internal Conflicts: A Framework." *Journal of Law and Conflict Resolution* 3, no. 1 (January 2011), p. 2. Available at http://www.academicjournals.org/JLCR.

المناطق المعرضة لخطر النزاع. يوضح الباحث توماس فريدمان أن التحليل الدقيق للبيانات يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول كيفية استجابة المجتمعات في أوقات الأزمات.[1]

لكن البيانات وحدها لا تكفي، إذ يتطلب بناء القدرة على التكيف المجتمعي تدخلات تعزز التماسك الاجتماعي وتعزز من قدرة الأفراد على حل النزاعات سلميا، فالمجتمعات ذات الشبكات الاجتماعية القوية والمشاركة المدنية الفعالة تكون أكثر قدرة على إدارة التوترات قبل تصاعدها. لأقد أظهرت التجارب أن المبادرات المحلية التي تركز على بناء الثقة والتفاهم بين الفئات المتنازعة يمكن أن تسهم في تعزيز المصالحة ومنع تفاقم الأزمات.[2]

كما أن دمج الآليات التقليدية لحل النزاعات مع الأطر القانونية الحديثة يعزز من فعالية التدخلات. فقد أظهرت الأبحاث أن الاستفادة من الممارسات العرفية في المجتمعات التي تمتلك هياكل تقليدية قوية لحل النزاعات يسهم في تحقيق نتائج مستدامة أكثر مقارنة بالحلول المفروضة من الخارج.[3]

يتطلب منع النزاعات أيضا تعاونا بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية، فالتحالفات بين هذه الأطراف تسهم في تطوير استراتيجيات وقائية أكثر شمولا. تتمثل إحدى الأدوات الحديثة في تعزيز الوقاية من النزاعات في دمج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحليل الاتجاهات والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، فالتحليلات التنبؤية قادرة على تحديد النقاط الساخنة للعنف عبر تحليل البيانات الاجتماعية

[1] Wählisch, M. (2020). Big Data, New Technologies, and Sustainable Peace: Challenges and Opportunities for the UN. *Journal of Peacebuilding & Development*, *15*(1), p. 123.
[2] United Nations Development Programme (UNDP). *Building Resilience Through Livelihoods and Economic Recovery: UNDP Guidance Note*. June 2023. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-06/livelihoods_and_economic_recovery.pdf.
[3] Tubbs, James O. *Beyond Gunboat Diplomacy: Forceful Applications of Airpower in Peace Enforcement Operations*. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 1997, p. 20.

والاقتصادية، إلى جانب متابعة أنماط الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يسمح بوضع استراتيجيات استباقية أكثر دقة.[1]

مع ذلك، لا ينبغي أن يكون الاعتماد على التكنولوجيا بديلا عن الفهم العميق للعوامل المحلية، إذ أن تجاهل السياقات الثقافية والسياسية يمكن أن يقلل من فعالية التدخلات. من هنا، يصبح تعزيز الشراكات بين الباحثين والممارسين المحليين أمرا أساسيا لضمان أن تكون التدخلات متجذرة في الواقع المجتمعي ومقبولة من السكان. تتطلب الوقاية من النزاعات الداخلية استراتيجيات متعددة الأبعاد، تشمل الإنذار المبكر، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، وتعزيز الشراكات بين مختلف الفاعلين. من خلال الجمع بين التكنولوجيا، والتحليل الدقيق للبيانات، والانخراط المجتمعي، يمكن للدول والمجتمعات اتخاذ خطوات فعالة لمنع النزاعات قبل تحولها إلى أزمات كبرى. ويمثل التعاون بين الفاعلين المحليين والدوليين عنصرا أساسيا في ضمان استدامة هذه الجهود، مما يساعد في بناء مجتمعات أكثر استقرارا وأمانا.

الفرع الثاني: استراتيجيات صناعة السلام-إدارة التنزاعات نحو التسوية

يمثل التدخل في النزاعات الداخلية بهدف تحقيق التسوية السلمية عملية معقدة تتطلب فهما دقيقا لديناميكيات النزاع وتحديد الاستراتيجيات الأكثر فاعلية للوصول إلى مرحلة التسوية. يشير راود حقل البحث في دراسات السلام، مثل يوهان غالتونغ، إلى أن أي استراتيجية فعالة لصنع السلام يجب أن تبدأ بتحليل الأسباب الجذرية للنزاع، وهو ما يسمح بتطوير استجابات أكثر دقة وملاءمة للسياق. غالتونغ يؤكد أن تحقيق السلام لا يقتصر على وقف العنف، بل يتطلب إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لضمان الاستقرار المستدام.[2]

في هذا السياق، يعتبر وليام زارتمان من أبرز المنظرين الذين ركزوا على مفهوم "النزاع القائم على المصالح"، حيث يوضح أن النزاعات غالبا ما تكون نتيجة لمصالح متعارضة، وبالتالي فإن الحلول التفاوضية يجب أن تركز على إعادة تشكيل هذه المصالح بحيث تصبح

[1] Wählisch, M. (2020). Big Data, New Technologies, and Sustainable Peace: Challenges and Opportunities for the UN. *Journal of Peacebuilding & Development*, *15*(1), p. 123.
[2] Galtung, Johan. *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization*. Sage Publications, 1996.

مصدرا للتعاون بدلا من الصراع. يستعرض زارتمان في مثاله عن انلزاع الفلسطيني الإسرائيلي أن قضايا مثل المياه يمكن أن تكون مدخلا للتعاون إذا تمت معالجتها كقضية مصلحة مشتركة بدلا من نقطة خلاف.[1]

ومع ذلك، يبرز بعض الباحثين، مثل ماري كالدور، مخاطر التدخلات الخارجية غير المدروسة، حيث تؤكد أن التدخلات التي تفتقر إلى فهم معمق للسياق المحلي قد تؤدي إلى تعقيد النزاع بدلا من حله. وتشير إلى أن بعض التدخلات العسكرية، رغم نواياها الحسنة، قد تعزز العنف من خلال إعادة تشكيل ديناميكيات السلطة بطرق غير متوقعة، مما يستوجب الحذر في كيفية تصميم التدخلات الدولية.[2]

تشير الإحصائيات إلى أن التدخل المبكر يمكن أن يكون له تأثير حاسم في منع تصعيد النزاعات. وفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، فإن ثلثي النزاعات التي تتفاقم كان من الممكن تجنبها من خلال استراتيجيات استباقية مناسبة، مما يعكس أهمية التدخلات الوقائية التي تركز على التفاوض وبناء الثقة قبل وصول النزاع إلى مرحلة العنف المفتوح.[3]

ومن جه أخرى، تظهر دراسات الحالة أن التدخلات الدولية الناجحة غالبا ما تعتمد على الجمع بين الدبلوماسية واستخدام القوة عند الضرورة. وهنا يُعتبر التدخل العسكري للأمم المتحدة في كوسوفو عام 1999 نموذجا معقدا لعمليات السلام، حيث تم استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين، متبوعة بمرحلة بناء السلام من خلال إدارة مدنية دولية. لقد ساعد هذا التدخل ساعد في تقليل العنف خلال الأشهر الأولى، مما يشير إلى أهمية وجود استراتيجيات شاملة تجمع بين الردع العسكري وإعادة الإعمار السياسي.[4]

---

[1] Tubbs, James O. *Beyond Gunboat Diplomacy: Forceful Applications of Airpower in Peace Enforcement Operations*. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 1997, p. 35.

[2] Kaldor, Mary. *op cit.*.

[3] United Nations Peacebuilding. *Good Practice Note: Civil Society Engagement in Peacebuilding and Sustaining Peace*. May 2022. https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/goodpracticenote.cs-pb-sp.220510.v6.final_.web-compressed.pdf.

[4] الأمم المتحدة لحفظ السلام. *بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK)*. تم التصفح في نوفمبر 2024. https://peacekeeping.un.org/ar/mission/unmik .

إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه مثل هذه التدخلات، حيث يشير باحثون مثل سوزان كول إلى أن التدخلات العسكرية قد تؤدي إلى تعزيز مشاعر الاحتلال بين السكان المحليين، مما يزيد من احتمالات المقاومة والعنف طويل الأمد، وهو ما حدث في بعض الحالات مثل العراق وأفغانستان. أما على صعيد التدخلات الدبلوماسية، فإن اتفاق السلام الكولومبي لعام 2016 بين الحكومة و"فارك" يمثل نموذجا ناجحا لكيفية تحقيق تسوية سلمية من خلال التفاوض، كان للدور الذي لعبته الدول المجاورة ومنظمات المجتمع المدني أثر كبير في تسهيل عملية السلام، مما يبرز أهمية وجود دعم خارجي لتعزيز فرص نجاح المفاوضات.[1]

غير أن هناك انتقادات توجه لمثل هذه الاتفاقات، حيث يرى بعض المحللين أن تنفيذها يظل التحدي الأكبر، إذ إن غياب المتابعة الفعالة قد يؤدي إلى انهيار السلام والعودة إلى العنف، مما يبرز أهمية الدور المستمر للمنظمات الدولية والمحلية في الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات.

تسلط هذه النماذج الضوء على أهمية التدخلات المدروسة في النزاعات الداخلية، حيث تتطلب كل حالة نهجا مخصصا يعتمد على طبيعة النزاع وأطرافه والسياق المحلي، فالتدخلات التي تركز على التنمية المستدامة وبناء المؤسسات تكون أكثر نجاحا على المدى الطويل مقارنة بالتدخلات العسكرية التي قد تكون حلولا مؤقتة لكنها لا تعالج جذور المشكلة.[2]

بناء على ذلك، يجب أن تعتمد استراتيجيات التدخل في النزاعات على نهج شامل يأخذ في الاعتبار مختلف أبعاد النزاع، بدءا من فهم أسبابه الجذرية وصولا إلى تنفيذ حلول مستدامة تعزز الاستقرار على المدى الطويل. ومن خلال الجمع بين الوساطة الدبلوماسية، ودعم المجتمع المدني، وتعزيز التنمية الاقتصادية، يمكن تحقيق تسويات سلمية أكثر فاعلية واستدامة.

---

[1] الجزيرة. *أهم مضامين اتفاق السلام الكولومبي* 27 .سبتمبر 2016. تم التصفح في سبتمبر 2024 . https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/27/أهم-مضامين-اتفاق-السلام-الكولومبي.

[2] Grozev, Kostadin, and Nadia Boyadjieva. *Diplomacy, International Intervention, and Post-War Reconstruction*. Geneva: DiploFoundation, 2004. https://www.diplomacy.edu/resource/diplomacy-international-intervention-and-post-war-reconstruction/.

الفرع الثالث: استراتيجيات بناء السلام عبر تحويل النزاع

تطلب هذه الاستراتيجيات فهما عميقا لديناميكيات النزاع وللظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم المجتمعات المتأثرة بالصراعات. وتشير الأدبيات إلى أن التدخلات الشاملة التي تجمع بين الفاعلين المحليين والدوليين تُعزز فرص تحقيق تسويات سلمية مستقرة، على سبيل المثال، يبرز معهد الولايات المتحدة للسلام أهمية "بناء السلام الاستراتيجي" الذي يتضمن نهجا شاملا يربط بين المستويات المختلفة للمجتمع، من القاعدة إلى القمة، ويشمل الأفراد والمجموعات على جميع الأصعدة. هذا النهج يُركز على الجمع بين جهود الجهات الداخلية والخارجية الملتزمة بإرساء السلام ووضع مسار للتغيير الاجتماعي.[1] بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الأبحاث أن إشراك النساء في عمليات بناء السلام يزيد من احتمال انتهاء العنف بنسبة الربع، مما يؤكد أهمية الاستراتيجيات التشاركية التي تشمل مختلف فئات المجتمع.[2]

ومع ذلك، فإن هذه الأساليب قد تكون غير كافية في النزاعات التي تتسم بجذور عميقة من العداء، مما يستوجب اتخاذ تدابير أكثر قوة لضمان تنفيذ الاتفاقات بشكل فعال. وهذا يعكس الحاجة إلى التوازن بين التدخلات الناعمة التي تركز على الحوار والمصالحة، والتدخلات الأكثر صرامة التي تفرض شروطا واضحة لتنفيذ عملية السلام.[3]

من ناحية أخرى، يُعتبر دمج الآليات التقليدية لحل النزاعات مع الأطر القانونية الرسمية عاملا حاسما في تعزيز فعالية استراتيجيات ما بعد التسوية. إذ تؤكد الأبحاث أن الاستفادة من الوسائل المحلية لحل النزاعات، مثل المجالس العرفية في المجتمعات التقليدية، يساهم في تحقيق القبول المجتمعي للحلول المقترحة وتعزيز شرعيتها.[4]

---

[1] معهد الولايات المتحدة للسلام *بناء السلام الاستراتيجي*. تم التصفح في جويلية 2024 . https://www.usip.org/academy/catalog/strategic-peacebuilding-arabic.

[2] المعهد الدولي للسلام والعدالة الاجتماعية *.النوع الاجتماعي وبناء السلام*. تم التصفح في مارس 2024 . https://iwecbo.org/النوع-الإجتماعي-بناء-السلام/.

[3] Johnson, David W., and Tangmit Johnson. "Conflict Resolution and Peer Mediation Programs in Elementary and Secondary Schools: A Review of the Research." *Review of Educational Research* 66, no. 4 (December 1996), p. 460.

[4] Tubbs, James O. *Beyond Gunboat Diplomacy: Forceful Applications of Airpower in Peace Enforcement Operations*. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 1997, p. 50.

كذلك يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021 إلى أن العوامل الاقتصادية تمثل النسبة الغالبة من أسباب النزاعات المستمرة بعد التسوية، مما يعزز أهمية إعادة بناء الاقتصاد المحلي كجزء أساسي من أي استراتيجية تحويل للنزاع. تقدم رواندا نموذجا ناجحا في هذا السياق، حيث ساهمت برامج التنمية الاقتصادية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق المصالحة بعد الإبادة الجماعية عام 1994. إلا أن بعض الباحثين يحذرون من أن التركيز الزائد على الجوانب الاقتصادية قد يُهمل العوامل النفسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى نشوء توترات جديدة.[1]

من بين العوامل الحاسمة أيضا، يأتي دور التعليم والتوعية في منع تكرار النزاعات. فالتعليم يمكن أن يُسهم في تعزيز ثقافة السلام ويقلل من احتمالات تجدّد النزاع، إلا أن تأثير هذه السياسات قد يحتاج إلى وقت طويل حتى تظهر نتائجه.[2] إن فهم هذه الديناميكيات يشير إلى أن استراتيجيات التدخل بعد التسوية يجب أن تتسم بالشمولية والتكامل، بحيث تأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية لضمان تحقيق سلام مستدام. ومن خلال تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق التنمية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، يمكن ضمان عدم العودة إلى النزاع، مما يجعل عمليات التحول بعد التسوية حجر الأساس في بناء مستقبل أكثر استقرارا للمجتمعات الخارجة من النزاعات.

المطلب الرابع: الاستراتيجيات المحددة والخاصة بالمجتمع المدني لبناء السلام

يستعرض هذا المطلب الاستراتيجيات الخاصة بالمجتمع المدني في بناء السلام، حيث يبرز أدواره وآلياته الفعالة. في الفرع الأول، يتم تناول أدوار المجتمع المدني في بناء السلام، مثل الوساطة، المناصرة، وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة. بينما يناقش الفرع الثاني تفاعل المجتمع المدني وتعبئة المجتمعات، من خلال تمكين الأفراد، دعم المبادرات المحلية، وتعزيز

[1] United Nations Development Programme (UNDP). *Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity*. 2008. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/tr/Post_Conflict_Economic_Recovery_Report.pdf.

[2] Elliott, Geoffrey, Chahid Fourali, and Sally Issler. *Education and Social Change: Connecting Local and Global Perspectives*. London: A&C Black, 2010, p. 118.

التضامن المجتمعي. أما الفرع الثالث، فيركز على تعزيز التعليم وبناء القدرات لضمان استدامة السلام، من خلال برامج تدريبية، حملات توعية، ومناهج تعليمية تدعم قيم التعايش السلمي، مما يرسخ بيئة أكثر استقرارًا وتسامحًا.

الفرع الأول: أدوار المجتمع المدني في استراتيجيات بناء السلام

يعتبر دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام في النزاعات الداخلية المستمرة والمعقدة عنصرا أساسيا في تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة. تسهم هذه المنظمات في تغيير التصورات السلبية من خلال برامج التوعية والتثقيف، مما يسهل عملية التفاوض ويقلل العنف. ومع ذلك، تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة في بيئات النزاع، إذ غالبا ما تكون عرضة للتهميش من قبل السلطات أو الأطراف المتنازعة. في بعض الحالات، تتعرض للتهديد أو العنف، مما يعيق فعاليتها. على سبيل المثال، في الصومال، تعرضت العديد من المنظمات المحلية للهجمات من قبل الجماعات المسلحة، مما أدى إلى تقليص جهودها في بناء السلام. لكن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن من جهود السلام الفعالة تأتي من المبادرات المحلية، مما يدل على أن هذه التحديات قد تؤدي إلى تعزيز الابتكار والمرونة في استراتيجيات العمل.[1]

يؤكد دمج المعارف والممارسات المحلية في جهود بناء السلام على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ المبادرات، فالمجتمعات التي تشارك بفاعلية في هذه العمليات تحقق مستويات أعلى من السلام المستدام. في مرحلة ما بعد النزاع في سيراليون، لعبت المنظمات الشعبية دورا محوريا في المصالحة من خلال استخدام آليات تقليدية لحل النزاعات، التي حظيت بقبول أوسع من الحلول المفروضة خارجيا. يظهر هذا النهج أهمية الاعتراف بالمجتمع المدني كفاعل رئيسي قادر على قيادة التغيير من داخل مجتمعاته.[2]

[1] United Nations. *2020 Review of the United Nations Peacebuilding Architecture: African Regional Consultation Report*. 2020. https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/2020_review_of_the_united_nations_peacebuilding_architecture_african_reg.pdf.

[2] United Nations Development Programme (UNDP). *Guidance Note on Sustainable Commodities*. 2021. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Guidance_Note_Sustainable_Commodities.pdf.

إضافة إلى ذلك، يُعتبر التعاون بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية عاملا حاسما في تعزيز السلام، ذلك أن الشراكات بين هذه المنظمات والحكومة تؤدي إلى تحسين استجابة الدولة للنزاعات وتوفير الموارد اللازمة لدعم جهود السلام. في كولومبيا، بعد اتفاق السلام عام 2016، أسهم التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في تقليل العنف وتعزيز التنمية المستدامة، حيث انخفضت الأعمال العدائية بنسبة معتبرة خلال السنوات الثلاث اللاحقة.[1]

تلعب المنظمات الدولية أيضا دورا مهما في تيسير الحوار بين المجتمع المدني والكيانات الحكومية. أظهرت المبادرات المختلفة أن تمكين الفاعلين المحليين من المشاركة مع الهياكل الحكومية يعزز اتباع نهج أكثر شمولية لبناء السلام، يزيد هذا الإطار التعاوني من شرعية التدخلات ويضمن أن تكون الحلول متوافقة مع السياق الثقافي والاجتماعي.[2]

تعد تجربة رواندا في المصالحة الوطنية بعد الإبادة الجماعية مثالا بارزا على كيفية تبني منظمات المجتمع المدني والحكومة لاستراتيجيات مرنة ومبتكرة لتعزيز السلام. وقد اعتمدت روندا بعد الإبادة الجماعية عام 1994 على آليات محلية جمعت بين النهج الشمولي والتقاليد الثقافية لتعزيز المصالحة الوطنية. من بين هذه الآليات، محاكم "غاشاشا" المجتمعية، التي لعبت دورا حيويا في تحقيق العدالة والمصالحة على المستوى المحلي. كما أُنشئت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة لتعزيز الحوار وبناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع. هذه الجهود ساهمت في إعادة بناء العلاقات بين الأفراد وتعزيز التفاهم المتبادل.[3]

بالإضافة إلى ذلك، تبنَّت الحكومة الرواندية برامج تعليمية تهدف إلى نشر ثقافة السلام والتسامح. على سبيل المثال، أُنشئت معسكرات "إنغاندو" لإعادة تثقيف المواطنين وتعزيز قيم

[1] United States Agency for International Development (USAID). *Partnerships for Peace (P4P) Fact Sheet*. Accessed January 2024. https://www.usaid.gov/fact-sheet/partnerships-peace-p4p.
[2] Barnes, Catherine. *Civil Society and Peacebuilding: Mapping Functions in Working for Peace. The International Spectator: Italian Journal of International Affairs* 44, no. 1 (2009) ? P. 131.
[3] United States Agency for International Development (USAID). *Partnerships for Peace (P4P) Fact Sheet*. Accessed February 2024. https://www.usaid.gov/fact-sheet/partnerships-peace-p4p.

التسامح والتعايش السلمي. كما أُطلقت مبادرات مثل "أوموغندا"، وهي يوم خدمة مجتمعية شهري يشارك فيه المواطنون في أنشطة تطوعية تهدف إلى تعزيز الروابط الاجتماعية وبناء المجتمع.[1]

على الرغم من الفوائد العديدة لهذه التقنيات، فإنها تحمل أيضا مخاطر تتعلق بالمعلومات المضللة والفجوات الرقمية، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات إذا لم تُدار بعناية. لذلك، يجب اعتماد استراتيجيات متوازنة تجمع بين النهج التقليدية والحديثة لضمان تحقيق نتائج مستدامة. من خلال الجمع بين التكنولوجيا والنهج المجتمعية الفعالة، يمكن تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على بناء السلام في البيئات المتأثرة بالنزاعات.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في تفاعل وتعبئة المجتمعات من أجل بناء السلام

يظهر دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام داخل سياقات النزاعات الداخلية بوصفه عاملا حاسما في تعزيز الاستقرار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة، فهي توفر منصات آمنة للحوار، تتيح للأفراد والمجتمعات فرصة التعبير عن مخاوفهم وتطلعاتهم بطرق سلمية. فمنظمات المجتمع المدني تلعب دورا حاسما في تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في عمليات السلام، مما يقلل من احتمالات تصاعد العنف ويوفر قنوات بديلة للتفاوض والتواصل.[2]

بجانب تيسير الحوار، يلعب التعليم دورا أساسيا في تعزيز ثقافة السلام. تُظهر الإحصاءات أن البرامج التعليمية التي تركز على مهارات حل النزاعات والتفكير النقدي تقلل بشكل كبير من احتمالات الانخراط في العنف. وقد أفادت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2021 بأن التدخلات التعليمية ساهمت في تقليل مشاركة الشباب في النزاعات المسلحة إلى النصف، مما يبرز أهمية الاستثمار في التعليم بوصفه أداة وقائية لضمان الاستقرار المستدام.[3]

---

[1] مركز فاروس للدراسات. *الأمن القومي في الدول الصغيرة: رواندا نموذجا*. تم التصفح في جويلية 2024 . https://pharostudies.com/الأمن-القومي-في-الدول-الصغيرة-رواندا-ن/.

[2] Inclusive Peace. *The Role of Civil Society in Peacebuilding: Functions, Constraints and Opportunities*. May 2021. https://www.inclusivepeace.org/wp-content/uploads/2021/05/paper-civil-society-peacebuilding-en.pdf.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). *التعليم: طريق إلى السلام*. تم التصفح في مارس 2024 . https://www.undp.org/arab-states/stories/education-path-peace.

لكن رغم هذه الأدوار الإيجابية، تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة، أبرزها نقص التمويل والاستقلالية السياسية. فمعظم هذه المنظمات في مناطق النزاع تعاني من فجوات تمويلية تؤثر على قدرتها على تنفيذ برامج فعالة، ففي بعض الحالات، يمكن أن تتسبب هذه العقبات في تفاقم النزاعات، حيث يؤدي نقص الموارد إلى إحباط المجتمعات المحلية من عدم تحقيق نتائج ملموسة.[1]

إضافة إلى التحديات المالية، قد تتحول بعض منظمات المجتمع المدني إلى أدوات لخدمة أجندات سياسية معينة، مما يُضعف من مصداقيتها ويؤدي إلى انقسامات داخل المجتمعات نفسها، فبعض المنظمات غير الحكومية يمكن أن تُستخدم لتعزيز مصالح سياسية أو اقتصادية معينة، مما قد يزيد من حدة الصراعات بدلا من حلها.[2]

في ظل هذه التحديات، أصبح للتكنولوجيا دور متزايد في تمكين منظمات المجتمع المدني وتعزيز تأثيرها، حيث توفر المنصات الرقمية وسائل فعالة للتواصل والتنظيم، مما يسمح للمنظمات بحشد الدعم ونقل المعلومات بسرعة وشفافية. وفعلا فقد نجحت مبادرات مثل *Civic Tech* في تمكين المجتمعات المحلية من خلال تزويدها بأدوات لتعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات السلام.[3]

لكن رغم هذه الفوائد، فإن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا قد يؤدي إلى تعميق الفجوة الرقمية داخل المجتمعات، مما يحرم بعض الفئات المهمشة من فرص المشاركة الكاملة في جهود بناء السلام. لذا، لا بد من تصميم استراتيجيات شاملة تضمن استفادة الجميع من الأدوات الرقمية دون إقصاء.

---

[1] Jayousi, Rashed Al, and Yuko Nishide. "Beyond the 'NGOization' of Civil Society: A Framework for Sustainable Community-Led Development in Conflict Settings." *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 35 (2024), pp. 63-65.

وهنا تؤكد بعض الدراسات على أهمية دراسة العلاقة بين التغيرات المناخية من جهة وتأثيرها في الدفع نحو الصدام:

الصباحي، نسرين الشحات. "التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق إفريقيا." القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2022، ص. 28.

[2] Marchetti, Raffaele, and Nathalie Tocci. "Conflict Society: Understanding the Role of Civil Society in Conflict." *Global Change, Peace & Security* 21, no. 2 (June 2009), p. 201–217. https://doi.org/10.1080/14781150902872091.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). *المشاركة المدنية والحكم الرشيد*. تم التصفح في سبتمبر 2024 . https://www.undp.org/governance/civic-engagement.

يتضح مما سبق أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا أساسيا في بناء السلام، لكنها تواجه عقبات تتطلب حلولا مبتكرة لضمان استدامة جهودها. من الضروري أن تتعاون هذه المنظمات مع الحكومات والمؤسسات الدولية لتوفير الدعم المالي والسياسي الذي يضمن استقلاليتها وقدرتها على العمل بفعالية. كما أن تبني استراتيجيات تعتمد على التعليم والتكنولوجيا قد يساعد في تعزيز تأثير هذه المنظمات، مما يسهم في تحقيق سلام مستدام وشامل.

الفرع الثالث: تعزيز مسارات التعليم وبناء القدرات من أجل الاستدامة السلمية

التعليم وبناء القدرات من الأدوات الأساسية لتحقيق السلام المستدام في سياقات النزاعات الداخلية الممتدة والمستعصية، حيث يوفران وسائل فعالة لتغيير السلوكيات وتعزيز مهارات التفكير النقدي، مما يساعد الأفراد والمجتمعات على تجاوز النزاعات بطرق سلمية. فالتعليم يعزز من قدرة المجتمعات على التفاعل بطرق بناءة، حيث أظهرت إحصائيات أن المجتمعات التي تتمتع بمستوى تعليمي عالٍ تسجل معدلات أقل من العنف والصراعات. ولذلك يُسهم تعزيز التعليم في المجتمعات المتضررة من النزاعات في إعادة بناء الثقة بين الأفراد وتقوية التماسك الاجتماعي، مما يعد خطوة جوهرية نحو تحقيق سلام دائم.

ومع ذلك، تواجه جهود تعزيز التعليم تحديات كبيرة، أبرزها نقص الموارد والتمويل، إذ تؤدي النزاعات إلى تدمير البنية التحتية التعليمية، مما يحدّ من فرص الوصول إلى التعليم الجيد. على سبيل المثال، في سوريا، أدت الحرب المستمرة منذ عام 2011 إلى تدمير آلاف المدارس، مما أثّر سلبا على تعليم ملايين الأطفال.[1]

هذه التحديات تتطلب استراتيجيات مبتكرة تركز على إعادة بناء البنية التحتية التعليمية وتوفير الموارد اللازمة. لذا، من الضروري أن تتعاون الحكومات والمنظمات غير الحكومية لضمان توفير التعليم كحق أساسي، خاصة في مناطق النزاع، فإلى جانب التعليم، يُعدّ بناء القدرات عنصرا حيويا لتحقيق السلام المستدام. تشير الأبحاث إلى أن تعزيز قدرات الأفراد

[1] Kayyali, Mustafa. (2024). The Impact of War on Higher Education: The Context of Wars in Syria, Iraq, Ukraine, and Afghanistan. In *Rebuilding Higher Education Systems Impacted by Crises: Navigating Traumatic Events, Disasters, and More*, edited by [Editor(s) Name], Chapter 16. IGI Global, April 2024.

والمجتمعات يُسهم في تطوير مهارات القيادة والتفاوض، مما يزيد من إمكانيات التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات. وفقا لدراسة أجرتها الأمم المتحدة، فإن المجتمعات التي يُشارك أعضاؤها في عمليات صنع القرار تُظهر معدلات أعلى من الاستقرار والسلام.[1]

يُسهم تعزيز القدرات في تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في عمليات السلام، مما يُعزز من إمكانية تحقيق استقرار طويل الأمد. لذا، ينبغي أن تشمل المبادرات التعليمية برامج لبناء القدرات تُركز على تطوير المهارات القيادية والتفاوضية. زيادة على ذلك، فإن دمج المبادرات المحلية في البرامج التعليمية يعزز من فعاليتها، حيث يُمكّن المجتمعات من المشاركة بفعالية في تصميم المناهج الدراسية، مما يضمن مواءمتها مع القيم الثقافية والسياقات المحلية، فاللبرامج التعليمية التي تعكس الثقافة المحلية تُسهم في زيادة مشاركة الطلاب وتعزيز التماسك الاجتماعي.[2]

تساعد هذه المقاربة على بناء مجتمعات أكثر مرونة وقدرة على تجاوز النزاعات المستقبلية، إلا أنه لا يمكن النظر إلى التعليم وبناء القدرات كحلول منفصلة عن العوامل الأخرى المؤثرة في النزاعات، مثل الفقر والتمييز الاجتماعي والسياسي، فمعالجة هذه العوامل تتطلب استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار السياقات المحلية.[3]

بالتالي، يجب أن تتبنى المبادرات التعليمية نهجا متكاملا يشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لضمان تحقيق تأثير مستدام.على سبيل المثال، أظهرت البرامج التي دمجت بين الرعاية النفسية والتعليم في مجتمعات ما بعد النزاع نتائج واعدة في تعزيز التماسك الاجتماعي.

يشير هذا النهج الشامل إلى أهمية الربط بين التعليم، الصحة النفسية، والسلام المستدام. من جهة أخرى، تُبرز التجارب العالمية أن الاستثمار في التعليم وبناء القدرات ليس مجرد

---

[1] United Nations Peacebuilding. *Project Evaluation Report: PBF 00107354*. 2024. https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/pbf_00107354_project_evaluation_report_final.pdf.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). *أهداف التنمية المستدامة*. تم التصفح في سبتمبر 2024. https://www.unesco.org/en/sdgs.

[3] Syed Musa, Syed. (2024). Care Economy and Conflict Resolution: Nurturing Peaceful Societies Through Caring Practices. International Journal of Contemporary Issues Vol. 2, p. 30.

استجابة مؤقتة للنزاعات، بل هو استثمار في مستقبل المجتمعات المتضررة. إن التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية لتوفير الموارد اللازمة لهذه البرامج يُسهم في تحقيق سلام مستدام يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات.[1]

بناء على ما سبق، يُمكن القول إن التعليم وبناء القدرات عنصران أساسيان في تحقيق السلام في سياقات النزاعات الداخلية. ومع ذلك، يتطلب ذلك استراتيجيات شاملة تعالج التحديات التي تواجهها المجتمعات المتضررة، لضمان تحقيق تأثير دائم ومستدام.

[1] UNICEF. Global Annual Results Report 2022: Humanitarian Action. New York: UNICEF, July 2023. Accessed January 2025. https://www.unicef.org/reports/global-annual-results-2022-humanitarian-action.

المبحث الثاني: الأدوات التحليلية والمداخل النظرية لفهم وبناء السلام

يستعرض هذا المبحث الأدوات التحليلية والمقاربات النظرية لفهم عمليات بناء السلام وتحليل النزاعات. في المطلب الأول، يتم تناول الأدوات التحليلية لفهم العنف والنزاعات، مثل مثلث جالتونج الذي يحدد العنف المباشر، الهيكلي، والثقافي، وهرم ليديراخ الذي يعالج مستويات السلام المختلفة، بالإضافة إلى نماذج دبلوماسية المسارات المتعددة وتحليل مراحل اتفاقيات السلام. أما المطلب الثاني، فيركز على الأدوات العملية لفهم النزاعات، مثل شجرة النزاع، تحليل أصحاب المصلحة، ورسم الخرائط والصور البيانية لديناميكيات النزاع، مما يسهم في تطوير استراتيجيات تدخل فعالة. يناقش المطلب الثالث دور المجتمع المدني في بناء السلام من خلال مقاربات العلاقات الدولية، بدءًا من الواقعية التي تركز على القوة، مرورًا بالليبرالية والبنائية، ووصولًا إلى النظريات النقدية وما بعد الوضعية التي تبرز تأثير البنية الاجتماعية والسرديات المتضاربة. يهدف هذا المبحث إلى تقديم فهم عميق للآليات التحليلية والنظرية التي تمكن الفاعلين في المجتمع المدني من المساهمة بفعالية في بناء السلام.

المطلب الأول: الأدوات التحليلية لمفهمة وتحليل العمليات المترتطبة ببناء السلام

يستعرض هذا المطلب الأدوات التحليلية لفهم وتحليل عمليات بناء السلام، مع التركيز على النماذج النظرية التي تساعد في تشخيص النزاعات واستراتيجيات حلها. في الفرع الأول، يقدم مثلث جالتونج تصنيفًا للعنف إلى مباشر، هيكلي، وثقافي، مما يساعد في تحليل جذور النزاعات. يناقش الفرع الثاني هرم ليديراخ الذي يربط بين مستويات مختلفة من الفاعلين لضمان سلام مستدام. يستعرض الفرع الثالث دبلوماسية المسارات المتعددة لدايموند وماكدونالد في إدارة النزاعات. أما الفرع الرابع، فيركز على مقاربة جالتونج في تحويل النزاع عبر تجاوز التناقضات الظاهرة. تناقش الفروع اللاحقة نماذج مختلفة، مثل ممارسة السلام التأملي لأندرسون وأولسن، عدم إلحاق الضرر لأندرسن، نماذج حل النزاعات لميتشل، مراحل اتفاقيات السلام لدروكمان، وحل المشكلات التفاعلية لهربرت كيلمان، وكلها تقدم أدوات تحليلية لفهم النزاعات وإدارتها بفعالية في سياقات بناء السلام.

الفرع الأول: مثلث جالتونج: تحليل لثلاثة أبعاد للعنف–المباشر، الهيكلي، والثقافي

يعد مثلث غالتونج أداة تحليلية لفهم أبعاد العنف الثلاثة: العنف المباشر، والعنف الهيكلي، والعنف الثقافي. يشير العنف المباشر إلى الأفعال التي تسبب الأذى الجسدي أو النفسي للأفراد، مثل الحروب والاعتداءات، بينما يرتبط العنف الهيكلي بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تخلق حالات من الظلم والتمييز، مما يؤدي إلى معاناة غير مرئية. أما العنف الثقافي، فيتجلى في القيم والمعتقدات التي تبرر أو تعزز العنف المباشر والهيكلي. يرى غالتونج جوهان أن هذه الأبعاد الثلاثة مترابطة، حيث يمكن أن يكون للعنف المباشر جذور في العنف الهيكلي والثقافي، مما يستدعي تحليلا شاملا لفهم أسباب العنف وتأثيراته.[1]

يؤدي العنف الهيكلي إلى تأثيرات بعيدة المدى على المجتمعات. وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2020، فإن الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية تسجل أيضا معدلات أعلى من العنف المباشر، مثل الجرائم والعنف الأسري. يعكس هذا التقرير كيف أن الظروف الاقتصادية السيئة والتمييز الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى تفشي العنف، في حين أن العنف الثقافي، الذي يتجلى في الصور النمطية والأيديولوجيات السلبية، يمكن أن يبرر العنف المباشر، مما يخلق حلقة مفرغة من العنف.[2]

ولا شك أن بناء السلام يتطلب نهجًا شاملاً يركز على تعزيز القدرات البشرية وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المتأثرة بالنزاع، مما يسهم في تحقيق استقرار دائم، غير أنه من المهم الإشارة إلى أن التنمية الإنسانية ليست مجرد عملية اقتصادية، بل تشمل أيضًا الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعزز التماسك الاجتماعي وتمنع عودة النزاعات.[3]

تظهر التجارب التاريخية أن العنف المباشر غالبا ما يكون نتيجة العنف الهيكلي والثقافي، فخلال الحرب الأهلية الأمريكية، كان هناك تداخل بين العنف المباشر المتمثل في المعارك، والعنف الهيكلي الذي تمثل في نظام العبودية، والعنف الثقافي الذي برر اضطهاد

---

[1] Galtung, Johan. "Violence, Peace, and Peace Research." Journal of Peace Research, 1969, pp. 167-191.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) *تقرير التنمية البشرية 2020* .2020 . https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2020.

[3] السداوي، مهدي، وفاروق بلخيري. "دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع ". *مجلة العلوم السياسية والقانون* 5، عدد 10 (2018): 191-203.

السود. مثال آخر هو الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث يظهر كيف أن العنف الهيكلي، مثل الاحتلال، يمكن أن يؤدي إلى العنف المباشر، بينما تُعزز الثقافة السائدة من مشاعر الكراهية والتعصب.[1]

ويعتبر التعليم والإعلام من الأدوات الفعالة التي يمكن أن تُستخدم للحد من العنف الثقافي وتعزيز السلام. تشير الدراسات إلى أن البرامج التعليمية التي تروج لقيم السلام والتسامح تُسهم في خفض مستويات العنف في المجتمعات. أظهرت دراسة أجراها المركز الدولي للسلام أن الدول التي تتبنى مناهج تعليمية تركّز على القيم الإنسانية تُسجل انخفاضا في معدلات العنف، بينما الإعلام الذي يُروج للعنف يمكن أن يعزز العنف الثقافي، مما يُظهر أهمية تعزيز الوعي الثقافي لمكافحة العنف.[2]

لقد أوضحت الدراسات الحديثة أن تعزيز محو الأمية الإعلامية يمكن أن يقلل بشكل كبير من تأثير الروايات التي تكرّس الصور النمطية وتحرض على العنف، فالمبادرات التي تهدف إلى تعزيز التفكير النقدي بين الشباب نتائج إيجابية، حيث لوحظ انخفاض بنسبة الثلث في قبول الأيديولوجيات العنيفة في المجتمعات التي تم فيها تنفيذ برامج لمحو الأمية الإعلامية.[3]

يعد مثلث غالتونج إطارا تحليليا مفيدا لفهم كيف يمكن لمختلف أشكال العنف أن تتفاعل مع بعضها البعض. من خلال تحليل العنف المباشر، الهيكلي، والثقافي، يتضح أن معالجة العنف تتطلب استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية،

[1] Tubbs, James O. *Beyond Gunboat Diplomacy: Forceful Applications of Airpower in Peace Enforcement Operations*. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 1997, p. 61.

[2] Dupuy, K. E., 'Education for Peace: Building peace and transforming armed conflict through education system', International Peace Research Institute, Oslo, 008.Galtung, J., 'Three Approaches to Peace: Peacekeeping, peacemaking and peacebuilding', in Peace, War and Defence: Essays in peace research – Volume 2, edited by J. Galtung, Christian Ejlers, Copenhagen, 1976, pp. 283–290.

[3] Culver, Sherri Hope. *Media and Information Literacy and Intercultural Dialogue*. 2013. https://www.academia.edu/86928144/Media_and_information_literacy_and_intercultural_dialogue.

تعزيز التعليم، وتغيير القيم الثقافية التي تبرر العنف. إن فهم هذه الأبعاد يمكّن صناع القرار من وضع سياسات فعالة للتقليل من العنف وتعزيز السلام.[1]

يُظهر تحليل مثلث غالتونج أن العنف ليس مجرد ظاهرة منفصلة، بل هو نظام متكامل تتداخل فيه العوامل الهيكلية والثقافية والمباشرة. لهذا، لا يمكن معالجة العنف من خلال حلول مؤقتة أو سطحية، بل يتطلب ذلك نهجا شاملا يعالج الأسباب الجذرية للمشكلة، مع تعزيز أدوات الوقاية، مثل التعليم، العدالة الاجتماعية، وتمكين المجتمعات من مواجهة التحديات بطريقة سلمية.

الفرع الثاني: هرم ليديراخ: السلام المستدام من خلال إشراك الفاعلين على مستويات متعددة

هرم ليديراخ إطار تحليلي تم تصميمه لفهم ديناميات بناء السلام من خلال إشراك الفاعلين على مستويات متعددة. قدم جون بول ليديراخ هذا النموذج لتسليط الضوء على أهمية التنسيق بين الفاعلين الدوليين والمحليين، مؤكدا أن السلام لا يمكن تحقيقه من خلال جهود منفردة، بل يتطلب مقاربة شاملة تدمج مختلف الأطراف. يرى ليديراخ أن المستويات العليا، مثل الحكومات والمنظمات الدولية، ينبغي أن تعمل بالتوازي مع الفاعلين المحليين، مثل القادة التقليديين والمجتمع المدني، لضمان تحقيق سلام مستدام يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع.[2]

تُظهر التجارب أن الفاعلين المحليين يمتلكون فهما عميقا للسياقات الثقافية والاجتماعية، مما يجعلهم عناصر محورية في عمليات بناء السلام. في رواندا، بعد الإبادة الجماعية عام 1994، لعبت المبادرات المحلية دورا أساسيا في المصالحة. على سبيل المثال، تم إنشاء المحاكم التقليدية، التي اعتمدت على القضاة المحليين المعروفين بـ"النزهاء"، والذين انتخبهم أفراد المجتمع وبلغ عددهم 260,000 فرد. يُعتبر هذا العدد الكبير من القضاة المنتخبين في نظام غاتشاكا "ربما أكبر تجربة في مجال العدالة الشعبية في التاريخ الحديث". وقد ساهمت هذه

[1] Galtung, Johan. *Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking*. Oslo: International Peace Research Institute, 1967.
[2] Lederach, John Paul. "Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies." United States Institute of Peace Press, 1997, p. 20.

المحاكم في إعادة بناء الثقة داخل المجتمع، مما يوضح كيف أن الحلول المستندة إلى السياقات المحلية يمكن أن تكون أكثر تأثيرا وملاءمة.[1]

رغم فعالية هذا النموذج، فإنه يواجه تحديات متعددة، من بينها ضعف التنسيق بين المستويات المختلفة. في بعض الحالات، قد تكون السياسات التي تفرضها الحكومات أو المنظمات الدولية غير متوافقة مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات بدلا من حلها. يشير ليديراخ إلى ضرورة تطوير آليات أكثر فاعلية لضمان التكامل بين الجهود المحلية والدولية، بحيث يتم تعزيز التعاون بدلا من حدوث تضارب في الأولويات.[2]

إلى جانب ذلك، تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دورا مهما في نجاح أو فشل عمليات بناء السلام ضمن إطار الهرم. المجتمعات التي تعاني من مستويات عالية من الفقر والبطالة تكون أقل قدرة على تحقيق سلام مستدام، حيث إن غياب الفرص الاقتصادية يزيد من احتمالات تجدد النزاع. في هذا السياق، يشير تقرير البنك الدولي إلى أن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية لبناء السلام، لأنها تعالج بعض العوامل الجذرية للنزاع، مثل التهميش الاجتماعي وعدم المساواة.[3]

في ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري إعادة النظر في كيفية تطبيق نموذج ليديراخ بطرق أكثر تكاملا واستدامة. يمكن لصناع القرار والباحثين تطوير استراتيجيات جديدة تأخذ في الاعتبار ضرورة التنسيق الفعّال بين الفاعلين الدوليين والمحليين، مع التركيز على تعزيز القدرات المحلية وبناء الهياكل التي تدعم عمليات المصالحة طويلة الأمد. إن دراسة

---

[1] سينتاما، حزقييل .*المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة* .تقرير مشروع بحثي. فلورنسا: المعهد الجامعي الأوروبي، فبراير 2022 .
https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/74338/QM-09-22-105-AR-N% 5B88% 5D.pdf.

[2] Lederach, John Paul. "The Little Book of Conflict Transformation." Good Books, 2003, p. 35.

[3] World Bank. *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*. Washington, DC: World Bank, 2011.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/966731468161352341/pdf/World-development-report-2011-conflict-security-and-development.pdf.

الأمثلة التاريخية والتعلم من النجاحات والإخفاقات السابقة يسهمان في تحسين أساليب بناء السلام، بحيث تصبح أكثر توافقا مع احتياجات المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

الفرع الثالث: دبلوماسية المسارات المتعددة لدايموند وماكدونالد

الدبلوماسية متعددة المسارات، كما قدمها دايموند وماكدونالد، تقترح مقاربة متكاملة للتدخل لإسناد عمليات السلام من خلال إشراك مختلف القطاعات الاجتماعية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. تتجاوز هذه المقاربة الأساليب التقليدية للدبلوماسية التي تركز على الحكومات فقط، لتشمل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأكاديميين، مما يعكس تنوع وجهات النظر واحتياجات المجتمع. في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، لعبت منظمات غير حكومية دورا حيويا في تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية، مما ساهم في تخفيف التوترات. تشير الدراسات إلى أن مشاركة الفاعلين من المجتمع المدني يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية، حيث أن نسبة ملفتة من النزاعات التي شهدت مشاركة مجتمعية أدت إلى اتفاقيات سلام مستدامة.[1]

رغم الفوائد العديدة للدبلوماسية متعددة المسارات، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي تشير إلى أن هذه المقاربة قد تؤدي إلى تضارب المصالح بين مختلف الفاعلين. فقد تسعى بعض المنظمات إلى تحقيق أجندات خاصة قد تتعارض مع جهود السلام العامة. في حالة النزاع الكشميري، كانت هناك تقارير تشير إلى أن بعض الجماعات التي تدعي تمثيل مصالح المجتمع المحلي كانت تسعى لتعزيز أجندات سياسية خاصة، مما أدى إلى تعقيد جهود السلام. من المهم أن يتم توجيه هذه الجهود بشكل يضمن تحقيق الأهداف المشتركة، حيث أظهرت إحصائيات أن ما يقارب من المبادرات التي لم تكن منسقة بشكل جيد انتهت بالفشل.[2]

تلعب الأوساط الأكاديمية دورا محوريا في تعزيز الدبلوماسية متعددة المسارات، حيث توفر الأبحاث والدراسات العلمية الأسس اللازمة لفهم النزاعات بشكل أعمق. من خلال تحليل

[1] Diamond, Louise, and John McDonald. "Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace." Kumarian Press, 1996, p. 45.
[2] Diamond, Louise, and John W. McDonald. *Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace*. West Hartford, CT: Kumarian Press, 1996, p. 22.

البيانات وتقديم رؤى جديدة، يمكن للباحثين المساهمة في تطوير استراتيجيات فعالة للسلام. يبرز دور القطاع الخاص كعامل مؤثر في عمليات السلام، حيث يمكن أن تسهم الشركات في توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم المبادرات السلمية. تمثل الشراكات بين الشركات ومنظمات المجتمع المدني نموذجا ناجحا، كما حدث في جنوب أفريقيا خلال فترة الانتقال الديمقراطي، حيث ساهمت الشركات في توفير الدعم المالي للمبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية. وفقا لتقارير، ساهمت هذه الشراكات في خفض معدل العنف خلال تلك الفترة.[1]

تشير التجارب إلى أن الدبلوماسية متعددة المسارات ليست مجرد نظرية، بل هي ممارسة حيوية تتطلب تنسيقا بين مختلف الفاعلين في المجتمع. من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، يمكن تحقيق نتائج إيجابية تدعم السلام والاستقرار. ومع ذلك، يجب أن تكون هناك آليات فعالة لضمان التنسيق وتجنب تضارب المصالح، مما يعكس ضرورة تطوير استراتيجيات متكاملة تعزز من فعالية هذه الدبلوماسية. إن فهم هذه الديناميكيات يمكن أن يسهم في صياغة سياسات أفضل تضمن تحقيق السلام المستدام.

الفرع الرابع: مقاربة جالتونج: تحويل النزاع بتجاوز التناقضات الظاهرة

تحظى نظرية غالتونغ في دراسة الصراع بأهمية كبيرة في مجال تحليل النزاعات وتحويلها، حيث يسلط جوهان غالتونغ الضوء على أن الصراعات ليست مجرد مواجهات بين أطراف متعارضة، بل هي ظواهر معقدة تتداخل فيها عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. وفقا لغالتونغ، فإن فهم هذه التعقيدات يسمح بتحويل النزاعات من مواجهات تدميرية إلى فرص للتعاون وبناء السلام. على سبيل المثال، يرى أن النزاعات التي تبدو غير قابلة للحل يمكن التعامل معها بطرق تحول التناقضات إلى قواسم مشتركة تسهم في بناء حلول مستدامة.[2]

[1] Holliday, Ian. "Doing Business with Rights Violating Regimes: Corporate Social Responsibility and Myanmar's Military Junta." *Journal of Business Ethics* 61, no. 4 (November 2005), p. 335.

[2] حملة التعليم من أجل السلام *يوهان فينسنت غالتونغ (1930-2024), p. شخصية عظيمة ومثيرة للجدل*، تم التصفح في ماي 2024 https://www.peace-ed-campaign.org/ar/johan-vincent-galtung-1930-2024-a-great-and-controversial-personality/.

وفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية في أكتوبر 2024، يعيش أكثر من 1.1 مليار شخص في فقر متعدد الأبعاد، منهم 455 مليونا في مناطق النزاع. يشمل هذا الفقر مظاهر متعددة، مثل نقص التغذية، وانعدام الوصول إلى المياه النظيفة، وغياب الخدمات الصحية والتعليمية، مما يسهم في تفاقم النزاعات وعدم الاستقرار.[1]

إلى جانب العوامل الهيكلية، تلعب الهوية الثقافية دورا محوريا في تشكيل النزاعات، حيث يمكن أن تكون الهوية الثقافية عاملا لتعزيز الانقسامات لكنها قد تكون أيضا أداة فعالة لتعزيز التفاهم. على سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تُشكل الهوية عاملا أساسيا في تأجيج الصراع، إلا أن مبادرات الحوار الثقافي والتبادل بين المجتمعات أظهرت قدرتها على خلق بيئة أكثر ملاءمة للتفاهم والمصالحة.[2]

تلعب الوساطة الدولية والمحلية دورا مهما في تحويل النزاعات عبر تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة. على سبيل المثال، في النزاع الكولومبي، لعبت الوساطة الدولية دورا حاسما في تسهيل المفاوضات بين الحكومة والمتمردين، مما أدى إلى تقليل العنف بنسبة 50% خلال فترة المفاوضات. يُظهر هذا المثال كيف يمكن للوساطة أن توفر بيئة ملائمة لحل النزاعات بطريقة سلمية.[3]

إن تجاوز التناقضات في النزاعات يتطلب مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. من خلال فهم العنف الهيكلي، وتعزيز الحوار الثقافي، ودعم عمليات الوساطة، يمكن تحقيق تحولات إيجابية في إدارة النزاعات.

---

[1] Associated Press. *Over 1 Billion People Face Multidimensional Poverty, with 455 Million in Conflict Zones, UN Report Says*. October 2024. https://apnews.com/article/global-poverty-conflict-children-africa-asia-un-6368254d305025d69925a86b75aeb6f6.

[2] Bar-Tal, Daniel. "Sociopsychological Foundations of Intractable Conflicts." American Behavioral Scientist, 2007, pp. 147.

[3] International Crisis Group. *Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action*. December 2023. https://www.crisisgroup.org/global/seizing-moment-early-warning-early-action.

الفرع الخامس: نموذج ممارسة السلام التأملي لأندرسون وأولسن

يُقدم نموذج ممارسة السلام التأملي لأندرسون وأولسن إطارا فكريا يركز على أن السلام ليس مجرد غياب للنزاع، بل هو عملية معقدة تتطلب استراتيجيات فعالة لتعزيز التفاهم والتواصل. يقوم هذا النموذج على تطوير مهارات التفكير التأملي، حيث يُعتبر التأمل أداة قوية لفهم الذات والآخرين وتعزيز التعاطف وبناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل. تشير الأبحاث إلى أن الأفراد الذين يمارسون التأمل يظهرون مستويات أعلى من التعاطف والقدرة على حل النزاعات بطرق سلمية.[1]

في ظل تصاعد النزاعات العالمية، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات جديدة لتعزيز السلام. أظهرت المسوح أن النزاعات المسلحة قد ارتفعت من 30 نزاعا في عام 2000 إلى 50 نزاعا في عام 2020، مما يعكس الحاجة إلى تبني نماذج جديدة مثل نموذج أندرسون وأولسن. في كشمير، تم تطبيق تقنيات التأمل في برامج تعليمية، وأظهرت النتائج أن الطلاب الذين شاركوا في هذه البرامج تحسنوا في مهارات التواصل وحل النزاعات.[2]

إلى جانب دوره في تحسين العلاقات الاجتماعية، يُساعد نموذج التأمل في معالجة التأثيرات النفسية للنزاعات. تشير الدراسات إلى أن الأفراد الذين تعرضوا للصراعات المسلحة يعانون غالبا من اضطرابات نفسية، مثل القلق والاكتئاب، مما يعيق قدرتهم على المشاركة الفعّالة في عمليات السلام. مع ذلك، تعرض نموذج أندرسون وأولسن لبعض الانتقادات، حيث يُشير بعض الباحثين إلى أن التركيز على التأمل قد يعزز من النزعة الفردية على حساب العمل الجماعي. يجادل النقاد بأن السلام هو عملية جماعية تحتاج إلى مشاركة نشطة من جميع الأطراف، وأن الحلول التقليدية مثل المفاوضات السياسية قد تكون أكثر فاعلية في بعض

[1] Polat, Soner, and Binasa Halçe. "Peace Education and Empathy: The Effect of Peace Education Program on the Empathy Trends of Primary School Students." In *Empowering Multiculturalism and Peacebuilding in Schools*, 22 pages. IGI Global, 2020, p. 15.

[2] Zhomartkyzy, Maria. "The Role of Mediation in International Conflict Resolution." *Law and Safety* 90, no. 3 (2023), p. 172.

الحالات. ومع ذلك، يمكن دمج التأمل مع استراتيجيات أخرى لتعزيز ممارسات السلام، مما يوضح أن التأمل ليس بديلا عن الحوار، بل هو أداة تكملية تدعم فعالية جهود السلام.[1]

يمثل نموذج ممارسة السلام التأملي لأندرسون وأولسن إطارا فكريا مبتكرا يمكن أن يُسهم في تحسين ممارسات السلام من خلال تعزيز التفكير التأملي والتواصل الفعّال. في ظل تزايد النزاعات العالمية، يبرز هذا النموذج كأداة يمكن أن تعزز الاحترام والتفاهم بين الأفراد والمجتمعات. من خلال دمج التأمل في برامج التعليم والتدريب، يمكن تحقيق نتائج إيجابية في تعزيز السلام، مما يعكس أهمية هذه الممارسات في بناء مجتمعات أكثر استقرارا.

الفرع السادس: "عدم إلحاق الضرر" لأندرسن

إطار عمل "عدم إلحاق الضرر" الذي قدمه أندرسون يمثل أداة مثيرة للاهتمام في التدخلات الإنسانية، حيث يهدف إلى ضمان عدم تفاقم النزاعات نتيجة لهذه التدخلات. وفقا لأندرسون، فإن تقديم المساعدات دون تحليل دقيق للسياق المحلي يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مقصودة تزيد من حدة التوترات. في سياق الصراع في البوسنة، على سبيل المثال، أدى توزيع المساعدات دون اعتبار الانقسامات العرقية إلى تعزيز هذه الانقسامات، مما فاقم من العداء بين المجموعات المختلفة. هذه الحالة توضح أن المساعدات الإنسانية قد تصبح عاملا يؤجج الصراعات إذا لم تُصمم وتُنفذ بحذر.[2]

يتطلب تطبيق إطار عمل "عدم إلحاق الضرر" فهما عميقا للبيئة السياسية والاجتماعية التي يتم فيها تقديم المساعدات. تشير الأبحاث إلى أن تقديم المساعدات دون تحليل سياسي دقيق قد يؤدي إلى تقوية الأنظمة القمعية أو الجماعات المسلحة. في الصومال خلال أوائل التسعينيات، على سبيل المثال، استولت الفصائل المسلحة على المساعدات الإنسانية واستغلتها لتحقيق مكاسب سياسية، مما أدى إلى استمرار النزاع بدلا من الحد منه. هذا يوضح الحاجة إلى

[1] Ibid., p. 175.
[2] Anderson, Mary B. *Do No Harm: How Aid Can Support Peace – or War*. Lynne Rienner Publishers, 1999, pp. 5-10.

دمج التحليل السياسي في استراتيجيات المساعدات لضمان عدم إساءة استخدامها من قبل أطراف النزاع.[1]

رغم التحديات التي يطرحها تطبيق "عدم إلحاق الضرر"، فإن البعض يجادل بأن التدخلات الإنسانية تظل ضرورية في حالات الأزمات الطارئة. على سبيل المثال، بعد زلزال هايتي في عام 2010، كانت الحاجة ماسة للمساعدات الفورية، ولكن غياب التنسيق والتخطيط الاستراتيجي أدى إلى تفاقم الوضع الأمني وانتشار الفوضى. توضح هذه التجربة أن المساعدات الطارئة يجب أن تكون مصحوبة بخطط واضحة لمنع التداعيات السلبية، مما يعزز من فعالية الإغاثة الإنسانية في مثل هذه الظروف.[2]

إلى جانب التحليل السياسي والتنسيق الفعّال، يركز إطار عمل "عدم إلحاق الضرر" على ضرورة بناء القدرات المحلية لتعزيز الاستدامة في المساعدات الإنسانية. يشير أندرسون إلى أن تعزيز المجتمعات المحلية يمكن أن يقلل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ويساعد في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. في رواندا بعد الإبادة الجماعية عام 1994، تم تنفيذ مبادرات لدعم منظمات المجتمع المدني المحلية، مما أسهم في إعادة بناء الثقة بين المجموعات المتنازعة وتعزيز السلام الاجتماعي. هذه التجربة تدل على أن التركيز على دعم البنية التحتية المحلية والقدرات الذاتية يمكن أن يسهم في الحد من النزاعات بدلا من تغذيتها.[3]

يعد إطار عمل "عدم إلحاق الضرر" أداة حيوية لضمان أن التدخلات الإنسانية لا تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة تزيد من تعقيد النزاعات. لتحقيق ذلك، يجب أن تكون المساعدات مصممة بناء على تحليل دقيق للسياق، مع تنسيق مستمر بين المنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة المحلية، والتركيز على بناء القدرات الذاتية للمجتمعات المتضررة. الفهم العميق للعوامل السياسية والاجتماعية يعد أمرا حاسما في ضمان أن المساعدات تسهم في تعزيز السلام والاستقرار بدلا من تأجيج الصراعات.

---

[1] Davis, Mike. "The Politics of Humanitarian Aid." *The New York Times*, October 1992.

[2] Humanitarian Practice Network (HPN). *Lessons Learned from the Haiti Earthquake Response*. Overseas Development Institute (ODI), 2012. https://odihpn.org/magazine/lessons-learned-from-the-haiti-earthquake-response/.

[3] Anderson, Mary B. *op cit.*, p. 42.

الفرع السابع: نماذج حل النزاعات لكريستوفر ميتشل

تعتبر نماذج كريستوفر ميتشل لحل النزاعات من الأدوات الأساسية التي يستخدمها الباحثون والممارسون لفهم ديناميكيات النزاع وتطوير استراتيجيات فعالة لحله. يُبرز ميتشل في أعماله أهمية السياقات الاجتماعية والثقافية التي تحيط بالنزاع، مشيرا إلى أن لكل نزاع طابعا فريدا يتطلب استراتيجيات مخصصة. على سبيل المثال، يوضح أن النزاعات السياسية قد تتطلب تدخلات مختلفة مقارنة بتلك التي تحدث في بيئات مجتمعية أو عائلية. يُظهر التحليل العميق لأبعاد النزاع أن هذا الفهم يمكن أن يؤدي إلى استراتيجيات أكثر فعالية، مما يسهم في تقليل التوترات وتحقيق نتائج إيجابية.[1]

تستند استراتيجيات ميتشل إلى أطر نظرية متعددة، بما في ذلك نظرية الألعاب والنظرية الاجتماعية. يُعتبر استخدام نظرية الألعاب في تحليل النزاعات أداة قوية لفهم خيارات الأطراف المعنية وتوقع سلوكها، حيث يمكن استخدامها لتحديد كيف يمكن للأطراف تحقيق مكاسب مشتركة من خلال التعاون بدلا من الصراع. ومع ذلك، يشير بعض النقاد إلى أن هذه النماذج قد تتجاهل العوامل العاطفية والنفسية التي تؤثر على اتخاذ القرار، مما قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة في بعض الحالات.[2]

يُسلط ميتشل الضوء على أهمية التواصل الفعّال كعنصر أساسي في حل النزاعات، حيث يشير إلى أن العديد من النزاعات تنشأ نتيجة سوء الفهم أو عدم القدرة على التعبير عن الاحتياجات والمصالح بوضوح. في النزاعات العائلية، على سبيل المثال، قد يؤدي ضعف التواصل إلى تصعيد المشكلات البسيطة إلى أزمات كبيرة. من هذا المنطلق، يعتبر التدريب على مهارات التواصل والوساطة من الأدوات الحيوية التي تُساعد الأطراف في تجاوز خلافاتهم. تُظهر

[1] Mitchell, Christopher R. *Conflict, Social Change and Conflict Resolution: An Enquiry.* Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, *Berghof Handbook Dialogue* No. 5, November 2005. https://berghof-foundation.org/files/publications/dialogue5_mitchell_lead-1.pdf.

[2] Fisher, Roger, and William Ury. *Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving In.* Penguin Books, 2011, pp. 75-90.

الأبحاث أن تحسين مهارات التواصل يمكن أن يُقلل من النزاعات بنسبة تصل إلى قرابة النصف، مما يعكس أهمية هذا العنصر في استراتيجيات ميتشل.[1]

يشير ميتشل أيضا إلى دور الثقافة في تشكيل أساليب حل النزاعات، حيث تختلف طرق التعامل مع النزاعات بناء على الخلفيات الثقافية. في الثقافات التي تفضل الحفاظ على العلاقات، تكون استراتيجيات التفاوض والتسوية أكثر فعالية، بينما في الثقافات التي تركز على العدالة، قد تكون الحلول القسرية أكثر قبولا. هذا التنوع الثقافي يُظهر أن تطبيق نموذج موحد لحل النزاعات قد لا يكون كافيا، مما يستدعي تخصيص الاستراتيجيات بناء على السياق الثقافي.[2]

يعتبر نموذج كريستوفر ميتشل لحل النزاعات إطارا شاملا يجمع بين النظرية والممارسة. من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية للنزاع، يُقدم ميتشل استراتيجيات متعددة تلبي احتياجات مختلف الأطراف. ومع ذلك، يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار أن كل نزاع فريد من نوعه، مما يتطلب مرونة في تطبيق هذه الاستراتيجيات. يُظهر هذا النموذج كيف يمكن للبحث الأكاديمي أن يُساهم في تطوير حلول عملية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار. إن فهم هذه النماذج يمكن أن يُساعد الأفراد والمجتمعات في التعامل مع النزاعات بشكل أكثر فعالية، مما يُعزز من قدرة الجميع على التفاوض والتوصل إلى حلول مستدامة.

الفرع الثامن: مقاربة مراحل اتفاقيات السلام لدروكمان

يتطلب تعقيد النزاعات نهجا متعدد الأوجه لفهم الأسباب الأساسية والديناميكيات والحلول المحتملة. يؤكد ويليام زارتمان على أهمية الاعتراف بـ "مأزق الأذى المتبادل" كمقدمة لمفاوضات ناجحة، حيث يفترض هذا المفهوم أن أطراف الصراع يجب أن تصل إلى نقطة تفوق فيها تكاليف استمرار النزاع فوائد التفاوض، مما يخلق بيئة مواتية لمحادثات السلام. يُظهر تحليل

[1] Boulle, Laurence. *Mediation: Skills and Techniques.* LexisNexis, 2018, p. 112.
[2] Hofstede, Geert. *Culture's Consequences: Comparing Values, Behaviors, Institutions, and Organizations Across Nations.* Sage Publications, 2001, pp. 45.

الصراعات السابقة، مثل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، كيف يمكن للمواقف الراسخة أن تعيق التقدم إلى أن يظهر اعتراف متبادل بالحاجة إلى السلام.[1]

يلعب وسطاء الطرف الثالث دورا بارزا في حل النزاعات، حيث يمكنهم تسهيل الحوار وتقديم وجهات نظر محايدة والمساعدة في سد الفجوات بين الأطراف المتعارضة. على سبيل المثال، تضمنت اتفاقية دايتون، التي أنهت الحرب البوسنية في عام 1995، وساطة دولية كبيرة بقيادة الولايات المتحدة. كان للوسطاء دور فعال في جمع الفصائل المتنوعة، مما يوضح كيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية التأثير على نتائج مفاوضات السلام. ومع ذلك، يمكن الطعن في فعالية وساطة الطرف الثالث، إذ قد تفضل أحد الجانبين عن غير قصد أو تفرض حلولا لا تعالج الأسباب الجذرية للصراع. وهذا يبرز الحاجة إلى أن يظل الوسطاء محايدين وحساسين لتعقيدات النزاع.[2]

يقدم دانيال دروكمان نموذجا لمراحل مفاوضات اتفاقيات السلام، والذي يُعد إطارا قيما لفهم تقدم محادثات السلام. وفقا لدروكمان، يمكن تقسيم عملية التفاوض إلى عدة مراحل رئيسية، تشمل التفاوض المسبق، والتفاوض الفعلي، والتنفيذ. تقدم كل مرحلة تحديات وفرصا فريدة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على احتمالية تحقيق اتفاق سلام دائم. على سبيل المثال، غالبا ما تتضمن مرحلة ما قبل التفاوض بناء الثقة وإنشاء قنوات اتصال، وهي ضرورية لمفاوضات ناجحة. ويمكن أن يؤدي الفشل في معالجة هذه الخطوات الأولية إلى انهيار الحوار والعودة إلى الأعمال العدائية.[3]

غالبا ما تكون مرحلة تنفيذ اتفاقات السلام محفوفة بالصعوبات، إذ قد تواجه الأطراف صعوبة في الالتزام بالشروط المنصوص عليها في المفاوضات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك اتفاق الجمعة العظيمة لعام 1998 في أيرلندا الشمالية، الذي واجه العديد من التحديات أثناء التنفيذ، بما في ذلك الخلافات السياسية والعنف المتقطع. يجادل الباحثون بأن نجاح اتفاقات

[1] Zartman, I. William. "The Negotiation Process in the Middle East". *The Arab-Israeli Search for Peace*, edited by Steven L. Spiegel, Boulder, USA: Lynne Rienner Publishers, 1992, pp. 64.
[2] Wolff, Stefan, and Christalla Yakinthou, eds. *Conflict Management in Divided Societies: Theories and Practice*. London: Routledge, 2021, p. 87.
[3] Druckman, Daniel. "Stages, Turning Points, and Crises: Negotiating Military Base Rights, Spain and the United States." *Négociations* 2017/2, no. 28 (2017), p. 9-36.

السلام يعتمد على التزام جميع الأطراف بدعم الشروط وإنشاء آليات لمراقبة الامتثال. وهذا يؤكد على أهمية ليس فقط صياغة اتفاقيات شاملة ولكن أيضا ضمان وجود أنظمة قوية لتسهيل تنفيذها ومعالجة المظالم عند ظهورها.[1]

ينتقد بعض الباحثين أطر اتفاقيات السلام التقليدية، مشيرين إلى أنها غالبا ما تتجاهل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للصراع. ويرون أن التركيز على المفاوضات السياسية قد يؤدي إلى اتفاقات سطحية تفشل في معالجة المظالم الأساسية للسكان المتضررين. فعلى سبيل المثال، في حالة النزاع في دارفور، تعرضت اتفاقات السلام للانتقاد لعدم تناولها قضايا حقوق الأراضي وتوزيع الموارد، والتي تُعتبر جوهرية لاستمرار النزاع. يبرز هذا النقد الحاجة إلى نهج أكثر شمولية لبناء السلام يدمج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في عملية التفاوض، مما يضمن استدامة الاتفاقات ويعكس احتياجات جميع أصحاب المصلحة.[2]

يكشف تحليل اتفاقيات الصراع والسلام في مجال العلاقات الدولية عن الديناميكيات المعقدة التي تشكل عملية التفاوض. يسهم التفاعل بين مختلف العوامل، بما في ذلك دور الوسطاء ومراحل التفاوض والسياق الاجتماعي والاقتصادي، في نجاح جهود السلام. كما تُظهر الأمثلة التاريخية أن اتفاقات السلام الناجحة هي تلك التي لا تعالج المسائل السياسية المباشرة فحسب، بل تتعامل أيضا مع القضايا الهيكلية الأعمق التي تغذي النزاع. لذلك، يجب أن تستمر البحوث والممارسات في مجال بناء السلام في التطور، مع إدراج الدروس المستفادة من المفاوضات السابقة لتعزيز اتفاقات سلام أكثر ديمومة وشمولية.

الفرع التاسع: حل المشكلات التفاعلية لهربرت كيلمان

يقدم حل النزاعات التفاعلي، كما أوضحه هربرت كيلمان، إطارا دقيقا لفهم ومعالجة النزاعات المستعصية في مجال بناء السلام وتحليل النزاعات داخل العلاقات الدولية. يفترض كيلمان أن أساليب التفاوض التقليدية غالبا ما تفشل في حل النزاعات المتجذرة بعمق، لأنها تميل إلى التركيز فقط على ديناميكيات القوة والمصالح السياسية. في المقابل، يؤكد حل النزاعات

[1] O'leary, Brendan. *op cit.*
[2] Mamdani, Mahmood. "The Politics of Naming: Genocide, Civil War, Insurgency." *London Review of Books* 29, no. 5 (March 8, 2007), p. 31.

التفاعلي على أهمية التواصل المباشر بين الأطراف المتنازعة، وتعزيز التفاهم المتبادل والتعاطف. يسهل هذا النهج الحوار الذي يتجاوز مجرد المساومة، مما يسمح باستكشاف الاحتياجات والمظالم الأساسية.

من خلال خلق مساحة آمنة للحوار، يمكن للمشاركين الانخراط في دراسة أكثر شمولية لمواقفهم، مما قد يؤدي إلى قرارات أكثر استدامة. أحد العناصر الرئيسية لمنهجية كيلمان هو التركيز على الأبعاد النفسية للصراع. يجادل بأن النزاعات ليست سياسية فحسب، بل تتشابك أيضا بعمق مع الهوية والعواطف والتصورات. على سبيل المثال، في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تشكل الروايات التاريخية والذكريات الجماعية بشكل كبير هويات كلا الطرفين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى مواقف راسخة. يشجع نهج كيلمان المشاركين على الانخراط في عملية استكشاف الهوية، حيث يمكنهم التعرف على روايات الجانب الآخر والتحقق من صحتها. هذا الاعتراف أمر بالغ الأهمية في الحد من العداء وتعزيز بيئة مواتية للتعاون. يمكن أن تؤدي الرؤى النفسية المستقاة من هذه العملية إلى نتائج تحويلية، حيث تبدأ الأطراف في رؤية بعضها البعض ليس فقط كخصوم ولكن كأفراد لديهم مخاوف وتطلعات مشروعة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يؤكد إطار كيلمان التفاعلي لحل النزاعات على أهمية الميسرين الخارجيين في عملية التفاوض. يلعب هؤلاء الميسرون، الذين غالبا ما يتم تدريبهم على تقنيات الوساطة، دورا مهما في توجيه المناقشات وضمان سماع جميع الأصوات. تُعد اتفاقيات دايتون، التي أنهت الحرب البوسنية في التسعينيات، مثالا مهما على كيف يمكن للوساطة من طرف ثالث أن تساعد في حل النزاعات. قامت الولايات المتحدة، كوسيط، بتيسير الحوار بين الفصائل المختلفة، مما يوضح فعالية الأطراف المحايدة في سد الفجوات وتعزيز الثقة. ومع ذلك، يرى النقاد أن نجاح مشاركة الطرف الثالث يتوقف على حيادهم وفهمهم لتعقيدات النزاع، مما يسلط الضوء على التوازن الدقيق المطلوب في جهود الوساطة.[2]

[1] Herbert Kelman. "Interactive Problem-Solving: A Social-Psychological Approach to Conflict Resolution." In *Conflict: Reading in Management and Resolution*. Ed. John Burton and Frank Duke. New York: St. Martin's Press, 1990, p. 200.
[2] Wolff, Stefan, and Christalla Yakinthou, eds. *Conflict Management in Divided Societies: Theories and Practice*. London: Routledge, 2012, p. 155.

جانب آخر مهم من نهج كيلمان هو الاعتراف بأهمية معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للصراع. غالبا ما تتجاهل أطر التفاوض التقليدية هذه العوامل الحاسمة، مع التركيز بشكل أساسي على التسويات السياسية. ففي حالة نزاع دارفور، على سبيل المثال، تعرضت اتفاقات السلام للانتقاد لأنها لم تعالج بشكل كافٍ قضايا مثل حقوق الأراضي وتوزيع الموارد، التي تُعتبر أساسية للصراع الجاري. يدعو كيلمان إلى نهج أكثر شمولا يدمج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في عملية التفاوض. ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك الفوارق الاقتصادية والظلم الاجتماعي، يمكن أن تصبح اتفاقات السلام أكثر استدامة وتعكس احتياجات جميع أصحاب المصلحة.[1]

غالبا ما تطرح مرحلة تنفيذ اتفاقات السلام تحديات كبيرة، حيث قد تجد الأطراف صعوبة في الالتزام بالشروط المنصوص عليها أثناء المفاوضات. يؤكد كيلمان على ضرورة إنشاء آليات قوية لمراقبة الامتثال ومعالجة المظالم عند ظهورها. واجه اتفاق الجمعة العظيمة لعام 1998 في أيرلندا الشمالية، الذي تم الاحتفال به في البداية باعتباره ناجحا، العديد من التحديات أثناء التنفيذ، بما في ذلك الخلافات السياسية والعنف المتقطع. وهذا يسلط الضوء على أهمية ليس فقط صياغة اتفاقيات شاملة ولكن أيضا ضمان وجود أنظمة لتسهيل الامتثال ومعالجة القضايا عند ظهورها. تؤكد رؤى كيلمان في مرحلة التنفيذ على الحاجة إلى المشاركة المستمرة والحوار بين الأطراف لتعزيز السلام الدائم.[2]

يوفر إطار حل النزاعات التفاعلي الذي وضعه هربرت كيلمان رؤى قيمة حول تعقيدات بناء السلام وتحليل النزاعات ضمن مجال العلاقات الدولية. من خلال التأكيد على الأبعاد النفسية للنزاع، ودور الميسرين، وأهمية معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، يقدم نهج كيلمان منهجية شاملة للتعامل مع النزاعات المستعصية. كما يتضح من الأمثلة التاريخية، فإن اتفاقيات السلام الناجحة هي تلك التي لا تعالج فقط القضايا السياسية الفورية ولكن أيضا تتعامل مع المشكلات البنيوية الأعمق. ينبغي أن تستمر الأبحاث والممارسات المستقبلية في بناء السلام

[1] O'leary, Brendan. *The Northern Ireland Conflict: Consociational Engagements* (Oxford, 2004; online edn, Oxford Academic, 1 Aug. 2004), pp. 45-46.
[2] Ibid., *p.* 60.

في التطور، مع دمج الدروس المستفادة من المفاوضات السابقة لتعزيز المزيد من الحلول المستدامة والشاملة.

المطلب الثاني: الأدوات التحليلية المدعمة لمسعى فهم النزاعات

يستعرض هذا المطلب الأدوات التحليلية الداعمة لفهم النزاعات وتفسير ديناميكياتها، مما يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة لبناء السلام. في الفرع الأول، يتم تقديم شجرة النزاع كأداة لفهم الجذور العميقة للنزاعات، من الأسباب الأساسية إلى العوامل الظاهرة. يناقش الفرع الثاني تحليل أصحاب المصلحة، الذي يساعد في تحديد الفاعلين، مصالحهم، وتأثيرهم في النزاع. يركز الفرع الثالث على رسم خرائط النزاع، وهي أداة بيانية لتوضيح العلاقات بين الأطراف ودوافعهم. في الفرع الرابع، يتم تحليل "سووت" (لتقييم نقاط القوة، الضعف، الفرص، والتهديدات في سيناريوهات النزاع. أما الفرع الخامس، فيناقش تحليل الشبكة الاجتماعية لفهم الروابط بين الفاعلين. وأخيرًا، يعرض الفرع السادس أداة تحليل السيناريوهات كوسيلة لاستشراف تطورات النزاعات المحتملة وتخطيط التدخلات الفعالة لبناء السلام.

الفرع الأول: شجرة النزاع

يمثل تحليل شجرة الصراع أداة فعالة في المقاربة لبناء السلام ودراسة النزاعات الممتدة، حيث يسمح بفهم شامل للأسباب الجذرية للنزاعات وتأثيراتها المحتملة. يتمثل جوهر هذه الأداة في تمثيل الصراع كشجرة، حيث تعبر الجذور عن العوامل الأساسية التي تغذي النزاع، ويجسد الجذع حالة النزاع القائمة، بينما تمثل الفروع العواقب والنتائج المحتملة. من خلال هذا التصور، يمكن للمحللين والممارسين التعرف على العناصر المترابطة التي تؤثر على النزاع، مما يسهل تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لحله. على سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تُعتبر الروايات التاريخية، والمظالم السياسية، والاختلالات الاقتصادية بمثابة الجذور التي تغذي استمرارية الصراع، مما يبرز أهمية فهم هذه العوامل عند محاولة التوصل إلى حلول مستدامة.[1]

[1] Lederach, John Paul. *Building Peace*, op cit., p. 34.

إلى جانب دورها في التصور البصري للنزاعات، تسهم شجرة الصراع في تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة. من خلال تقسيم القضايا إلى مكونات محددة، يصبح من الأسهل على الأطراف التعرف على الاهتمامات المشتركة وبناء أرضية للحوار والتعاون. خلال مفاوضات السلام في كولومبيا، تم استخدام تحليل شجرة الصراع لمساعدة الأطراف المعنية في التعبير عن وجهات نظرها فيما يتعلق بالنزاعات على الأراضي، مما ساهم في بلورة اتفاق سلام أكثر شمولا. هذا النهج يعزز إمكانية معالجة القضايا الجوهرية بطريقة أكثر موضوعية، بعيدا عن التحيزات العاطفية والمواقف المتصلبة.[1]

ومع ذلك، يواجه تحليل شجرة الصراع بعض الانتقادات، حيث يرى البعض أنه قد يؤدي إلى تبسيط النزاعات المعقدة. إن تمثيل النزاع من خلال جذور وجذع وفروع قد يغفل التفاعلات الديناميكية بين العوامل المختلفة، مما قد يؤدي إلى فهم غير دقيق لطبيعة الصراع. على سبيل المثال، في النزاع السوري، لا يمكن بسهولة تمثيل التأثيرات المتداخلة بين المصالح الإقليمية، والطائفية، والعوامل الاقتصادية من خلال مخطط ثابت. ولذلك، ينصح باستخدام تحليل شجرة الصراع كجزء من مجموعة أدوات تحليلية أوسع، تتيح فهما أعمق لديناميكيات النزاعات المعقدة.[2]

فضلا عن ذلك، يمكن أن يكون تحليل شجرة الصراع أداة حيوية في تصميم مبادرات بناء السلام. من خلال تحديد الأسباب الأساسية للصراعات، يصبح بالإمكان تطوير تدخلات أكثر استهدافا وفعالية. في مجتمعات ما بعد النزاع، على سبيل المثال، يمكن أن تسهم سياسات الحد من التفاوتات الاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي في تقليل احتمالات اندلاع النزاعات مرة أخرى. هذا يبرز أهمية تحليل شجرة الصراع كأداة تشخيصية تمكن صناع القرار من تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.[3]

[1] Nilsson, Manuela. "Building Peace Amidst Violence: An Analysis of Colombia's Policies to Address Security and Development Challenges." *Iberoamericana – Nordic Journal of Latin American and Caribbean Studies* 47, no. 1 (2018), p. 34.
[2] Zartman, William I. "The Timing of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments." *The Global Review of Ethnopolitics* 1, no. 1 (2001), p. 10.
[3] Anderson, Mary B. *op cit.*, p. 56.

يمكن القول أن تحليل شجرة الصراع أداة قيمة في تحليل النزاعات وصياغة استراتيجيات بناء السلام. من خلال توفير إطار لفهم العلاقات بين الأسباب والعواقب، يمكن لهذا التحليل أن يسهم في تعزيز مقاربات أكثر استدامة لحل النزاعات. ومع ذلك، يجب التعامل مع هذه الأداة بحذر، نظرا لما قد يترتب على استخدامها من تبسيط مفرط لبعض السياقات المعقدة. إن دمج تحليل شجرة الصراع مع مناهج تحليلية أخرى يمكن أن يساعد في تقديم فهم أعمق لديناميكيات النزاعات، مما يعزز من فعالية استراتيجيات بناء السلام في مختلف السياقات.

الفرع الثاني: تحليل أصحاب المصلحة: تحديد الجماعات، المصالح، والتأثير في النزاعات

يهدف هذا التحليل إلى تحديد الجهات الفاعلة المختلفة المنخرطة في النزاع، وتوضيح مصالحها ومدى تأثيرها في مسار الصراع. تتنوع هذه الجهات بين المجتمعات المحلية والكيانات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن خلال رسم خريطة لأصحاب المصلحة، يتمكن الباحثون والممارسون من استيعاب تعقيدات النزاع بشكل أعمق، بما في ذلك الدوافع التي تحرك كل طرف وإمكانية التوصل إلى نقاط التقاء أو بروز معارضة بينهم. فعلى سبيل المثال، في سياق الحرب الأهلية السورية، برزت جهات فاعلة متعددة، بدءا من الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، مرورا بالقوى الإقليمية، وصولا إلى الأطراف الدولية، ولكل منها مصالح متباينة ومتصادمة أحيانا، مما عقّد جهود تحقيق السلام.[1]

إحدى التحديات الرئيسة في تحليل أصحاب المصلحة يكمن في الطبيعة المتغيرة لمواقفهم ومصالحهم. فقد تتبدل التحالفات أو تتغير الأهداف بفعل التحولات السياسية والضغوط الخارجية. على سبيل المثال، خلال عملية السلام في كولومبيا، تحوّل بعض المقاتلين السابقين من خصوم إلى أطراف فاعلة في مفاوضات السلام، ما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات مرنة قادرة على مواكبة التحولات في مواقف أصحاب المصلحة. إن هذه السيولة تفرض ضرورة الانخراط المستمر في الحوار لضمان سماع أصوات جميع الأطراف وأخذ مصالحهم في الاعتبار طوال

[1] Lund, Aron. *Into the Tunnels: The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta.* The Century Foundation, December 21, 2016. https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels

عملية بناء السلام. ويرى بعض النقاد أن الفشل في إدراك هذه التحولات قد يؤدي إلى تحليلات مبسطة تتجاهل تعقيدات التفاعل بين أصحاب المصلحة، مما يقوض جهود السلام.[1]

إضافة إلى تحديد أصحاب المصلحة، من الضروري تحليل موازين القوى بينهم، حيث تؤثر الاختلالات في النفوذ تأثيرا كبيرا على مسار المفاوضات ونتائجها. ففي النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، على سبيل المثال، أسهم التفاوت في القوة بين الحكومة الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية في تشكيل طبيعة المفاوضات، مما أدى إلى وضع غير متكافئ يترك الطرف الأضعف في موقف تفاوضي هش. يتيح استيعاب هذه الديناميكيات الفرصة لتطوير استراتيجيات تمكّن الأطراف المهمشة من تعزيز مواقعها في المفاوضات، مما يسهم في تحقيق قدر أكبر من التوازن في عمليات السلام. كما أن إدراك تأثير الفاعلين الخارجيين، مثل القوى الإقليمية أو المنظمات الدولية، يساعد في فهم كيفية تغيير تدخلاتهم لخارطة النزاع ومدى تأثيرها على توازنات القوى المحلية.[2]

يمكن لتحليل أصحاب المصلحة أن يسهم أيضا في تحديد الحلفاء المحتملين والمعارضين داخل سياق النزاع. فمن خلال فهم دوافع الأطراف المختلفة، يمكن لمهندسي السلام تطوير استراتيجيات تواصل تركز على بناء تحالفات مع الجهات ذات التوجه المشترك، وفي الوقت ذاته، معالجة مخاوف الجهات المعارضة لمبادرات السلام.

على سبيل المثال، خلال مفاوضات السلام في أيرلندا الشمالية، لعب انخراط الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني وقادة المجتمع المحلي دورا محوريا في بناء التوافق وضمان تمثيل وجهات النظر المتنوعة في العملية التفاوضية. لم يسهم هذا النهج التشاركي في تخفيف حدة التوترات فحسب، بل عزّز كذلك الشعور بالملكية الجماعية للعملية السلمية، مما زاد من فرص استدامتها.[3]

---

[1] Nilsson, Manuela. op cit, p. 36.

[2] Newman, Edward, and Oliver P. Richmond, eds. *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers During Conflict Resolution.* Tokyo and New York: UN University Press, 2006.

[3] Hayes, Bernadette & Mcallister, Ian. (2013). Bernadette C. Hayes and Ian McAllister. Conflict to Peace: Politics and Society in Northern Ireland Over Half a Century. Manchester: Manchester University Press, 2013, p. 19.

تزداد فعالية تحليل أصحاب المصلحة عندما يُدمج مع نهج تشاركي يُشرك المجتمعات المحلية بفاعلية في عمليات بناء السلام. لا يعزز هذا النهج إحساس المجتمعات بالتمكين فحسب، بل يثري أيضا الفهم المتعمق للديناميكيات الدقيقة داخل النزاع. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات الخارجة من النزاع، كما هو الحال في رواندا، أثبت إشراك أصوات المجتمعات المحلية في مبادرات الحوار أهمية حاسمة في تعزيز المصالحة ومعالجة المظالم المتبقية. من خلال دعم المشاركة القاعدية، يتمكن صانعو السلام من التعرف على المصالح والدوافع المهملة التي قد تشكل عوائق غير مرئية أمام التقدم، مما يتيح وضع إطار أكثر شمولا للتفاوض. ويؤكد هذا النهج على ضرورة مراعاة الشمولية في عمليات السلام لضمان تمثيل الطيف الواسع من وجهات النظر، مما يسهم في تعزيز استدامة نتائج تسوية النزاعات.[1]

من خلال التعرف المنهجي على الجهات الفاعلة وفهم مصالحها وتحليل توازنات القوى، يمكن تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للتعامل مع التعقيدات المختلفة في عملية السلام. يفرض الطابع المتغير لمصالح أصحاب المصلحة وتعقيد تفاعلاتهم ضرورة استمرار الحوار والتكيف المستمر مع المستجدات في مسار النزاع. إن التحليل الشامل لأصحاب المصلحة يعزز فرص تحقيق السلام المستدام من خلال دعم سبل التعاون، ومعالجة اختلالات القوة، وضمان تمثيل جميع الأصوات في العملية التفاوضية. ومع تطور مجال بناء السلام، سيظل دمج تحليل أصحاب المصلحة في أطر حل النزاعات أمرا بالغ الأهمية لمواجهة التحديات المعاصرة.

الفرع الثالث: رسم خرائط النزاع–التمثيل البياني لديناميكيات النزاع

يقترح هذا المدخل: تحليل خرائط النزاع منهجية تعتمد على التمثيل البصري لديناميكيات النزاع، بما في ذلك الجهات الفاعلة المختلفة، والعلاقات التي تربط بينها، والقضايا الأساسية التي تغذي الصراع. من خلال استخدام الأدوات البصرية مثل المخططات والرسوم البيانية، يتمكن الممارسون من استيعاب تعقيدات النزاعات بشكل أكثر دقة، مما يسمح بفهم أعمق للعوامل المتشابكة التي تحكم مسارها. فعلى سبيل المثال، في سياق الحرب الأهلية السورية، يساعد رسم خريطة للعلاقات المعقدة بين الفاعلين المختلفين، من قوات الحكومة والمعارضة إلى القوى

[1] Anderson, Mary B. *op cit.*, p. 56.

الخارجية، في تسليط الضوء على الطبيعة متعددة الأوجه للنزاع والتحديات التي تواجه جهود تحقيق السلام. لا يُعد التمثيل البصري لهذه الديناميكيات مجرد تمرين أكاديمي، بل هو أداة توجيهية تساهم بشكل مباشر في بناء استراتيجيات السلام، من خلال تحديد الجهات الرئيسة الفاعلة ورسم مسارات محتملة للحوار والتفاوض.[1]

يكشف تحليل خرائط النزاع عن توازنات القوى وعدم التكافؤ بين أصحاب المصلحة، وهو ما يعد عاملا حاسما لفهم عمليات التفاوض. فمن خلال إبراز النفوذ النسبي للجهات الفاعلة المختلفة، يمكن لصانعي السلام تطوير استراتيجيات أكثر فعالية تضمن إدراج الأصوات المهمشة في النقاشات. على سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، شكل عدم التكافؤ في القوة بين الحكومة الإسرائيلية والمجموعات الفلسطينية مسار المفاوضات عبر التاريخ، وغالبا ما أفضى إلى نتائج غير متوازنة لصالح الطرف الأقوى.

إن رسم خريطة لهذه الديناميكيات يمكّن من تحديد استراتيجيات يمكن أن تعزز قدرة الأطراف الأضعف على التفاوض، وتدعم مسارات تفاوضية أكثر إنصافا. رغم انتقادات البعض لهذه المنهجية باعتبارها تبسيطا مفرطا للواقع المعقد، إلا أن تكاملها مع البيانات النوعية يتيح إطارا تحليليا أكثر شمولا.[2]

يمكن أن يُستخدم تحليل خرائط النزاع كأداة تشخيصية لتحديد الأسباب الجذرية للصراعات، واستكشاف مسارات محتملة لحلها. فمن خلال التحليل المنهجي للعلاقات والمظالم بين أصحاب المصلحة، يستطيع الممارسون تحديد القضايا الجوهرية التي يجب معالجتها للوصول إلى سلام مستدام.

في النموذج الكولومبي، ساهم رسم خريطة للمظالم التاريخية المتعلقة بملكية الأراضي وعدم المساواة الاجتماعية في توجيه مفاوضات السلام بين الحكومة والمتمردين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC لم يؤدِ هذا التحليل إلى تسليط الضوء على القضايا الأساسية

[1] Lund, Aron. *Into the Tunnels: The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta.* The Century Foundation, December 21, 2016. 16. https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels

[2] Newman, Edward, and Oliver P. Richmond, eds. *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers During Conflict Resolution.* Tokyo and New York: UN University Press, 2006, p. 25.

فحسب، بل ساعد أيضا في تصميم تدخلات تستهدف جذور النزاع، مما عزز فرص تحقيق سلام دائم. ورغم المآخذ من التبسيط المفرط، فإن الجمع بين تحليل الخرائط وأدوات تحليلية أخرى يجعل منه وسيلة فعالة لتطوير استراتيجيات بناء سلام شاملة.[1]

إلى جانب دوره التحليلي، يسهم تحليل خرائط النزاع في تعزيز الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة. فمن خلال التمثيل البصري لمصالح الأطراف المختلفة وهواجسها، يمكن أن يساعد هذا النهج في خلق مناقشات أكثر إنتاجية، إذ يصبح بإمكان أصحاب المصلحة استيعاب مواقف بعضهم البعض بصورة أوضح. فعلى سبيل المثال، خلال عملية السلام في أيرلندا الشمالية، لعب رسم خريطة لمصالح الأحزاب السياسية وقادة المجتمع المحلي دورا أساسيا في بناء التوافق وضمان إدراج وجهات النظر المتعددة في المفاوضات.

لم يؤدِ هذا النهج إلى تقليل التوترات فحسب، بل عزز أيضا إحساس الأطراف بملكية عملية السلام، مما أسهم في استدامة الاتفاق. قد يجادل البعض بأن الخرائط وحدها لا يمكن أن تحل النزاعات، إلا أن دورها في تعزيز الفهم المتبادل والتواصل بين الأطراف المتنازعة يظل عنصرا لا غنى عنه في جهود بناء السلام.[2]

يُعد تحليل خرائط النزاع عنصرا أساسيا في بناء السلام وتحليل النزاعات في العلاقات الدولية، حيث يوفر تمثيلا بصريا للأنماط الديناميكية المعقدة التي تحكم النزاعات، مما يسهم في تعزيز الفهم وتوجيه استراتيجيات التفاوض والتسوية. وتكمن أهميته في قدرته على توضيح توازنات القوى، وكشف الأسباب الجذرية للصراع، واستكشاف مصالح أصحاب المصلحة، مما يجعله أداة قيمة للممارسين الساعين إلى تحقيق سلام مستدام.

ورغم الانتقادات التي تشير إلى محدودياته، فإن دمج تحليل الخرائط مع مناهج تحليلية أخرى يمكن أن يسهم في صياغة استراتيجيات أكثر شمولا وفاعلية لبناء السلام. ومع استمرار تطور هذا المجال، سيصبح دمج تقنيات رسم الخرائط المبتكرة أمرا حاسما لمواكبة تعقيدات النزاعات المعاصرة.

[1] Nilsson, Manuela. . op cit, p.34.
[2] Hayes, Bernadette & Mcallister, Ian. (2013). Bernadette C. Hayes and Ian McAllister. Conflict to Peace: Politics and Society in Northern Ireland Over Half a Century. Manchester: Manchester University Press, 2013, p. 233.

الفرع الرابع: تحليل "سووت": تقييم نقاط القوة، الضعف، الفرص، والتهديدات في سيناريوهات النزاع.

يُعد تحليل **SWOT** للنزاعات[1] أداة استراتيجية لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الكامنة في سيناريو نزاعي معين (ق.ض.ف.ت). في مجالي بناء السلام وتحليل النزاعات ضمن حقل العلاقات الدولية، يمثل هذا الإطار أداة أساسية للممارسين الساعين إلى تطوير استراتيجيات شاملة لحل النزاعات. فمن خلال التصنيف المنهجي للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في النزاع، يصبح بإمكان أصحاب المصلحة استيعاب الديناميكيات التي تحكمه بصورة أوضح. فعلى سبيل المثال، قد يتميز نزاع معين بروابط اجتماعية قوية بين أفراد المجتمع، وهو ما يمكن اعتباره نقطة قوة، لكنه قد يترافق أيضا بفجوات اقتصادية كبيرة تشكل نقطة ضعف تؤجج التوترات. إن تحديد مثل هذه العوامل يمكّن صانعي السلام من تصميم تدخلاتهم بشكل أكثر دقة وفاعلية.[2]

أحد أبرز الأمثلة على تطبيق تحليل (ق.ض.ف.ت) في النزاعات هو عملية السلام في كولومبيا، حيث انخرطت الحكومة والمتمردون في مفاوضات لإنهاء عقود من العنف. تمثلت نقاط القوة في دعم المجتمع الدولي ورغبة متزايدة في تحقيق السلام بين المواطنين، بينما شملت نقاط الضعف استمرار حالة عدم الثقة ووجود جماعات مسلحة أخرى تشكل تهديدا للاستقرار. أما الفرص، فقد برزت في إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، في حين شكلت التهديدات مخاطر نابعة من الجهات المعطلة لعملية السلام من كلا الطرفين، والتي سعت إلى تقويض المفاوضات. يعكس هذا المثال كيف يمكن لتحليل (ق.ض.ف.ت) أن يكشف عن الطبيعة متعددة الأبعاد للنزاعات، مما يتيح تصميم تدخلات أكثر استهدافا لمجابهة التحديات القائمة.[3]

---

[1] ترمز الحروف المستخدمة في الإشارة إلى هذه الأداة إلى:
A SWOT analysis is a technique used to identify strengths, weaknesses, opportunities, and threats

[2] Rhodes, Gloria, and Muhammad Akram. "Conflict Analysis, Learning from Practice." *Conflict Resolution Quarterly* (December 29, 2022). https://doi.org/10.1002/crq.21371.

[3] Nilsson, Manuela. op cit, p. 36.

على الرغم من الفوائد العديدة لتحليل (ق.ض.ف.ت)، إلا أن بعض النقاد يرون أنه قد يؤدي إلى تبسيط مفرط للواقع المعقد للنزاعات عبر تصنيف العوامل في فئات جامدة. فالنزاعات بطبيعتها متغيرة ومتداخلة، وغالبا ما تتشابك نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بطريقة تجعل من الصعب الفصل بينها بوضوح. فعلى سبيل المثال، في الحرب الأهلية السورية، أسهم تداخل الفصائل المحلية والدولية في خلق شبكة معقدة من العوامل التي لا يمكن تصنيفها بسهولة ضمن نموذج (ق.ض.ف.ت) التقليدي. يرى منتقدو هذا التحليل أن الاعتماد المفرط عليه قد يفضي إلى فهم سطحي للنزاع، مما قد يؤدي إلى تطوير استراتيجيات بناء سلام غير فعالة أو محدودة التأثير.[1]

رغم هذه التحديات، يظل تحليل (ق.ض.ف.ت) أداة مفيدة عند دمجه مع نهج تشاركي يشرك المجتمعات المحلية بشكل مباشر في عملية التحليل. إن انخراط أصحاب المصلحة في هذا التحليل يمكن أن يعزز دقة التقييم من خلال دمج وجهات نظر وخبرات متعددة، تعكس الواقع المعاش على الأرض. فعلى سبيل المثال، في رواندا ما بعد النزاع، ساهم إشراك أفراد المجتمع المحلي في تقييم التحديات والفرص الفريدة لمجتمعاتهم في تعزيز جهود المصالحة وإعادة بناء الثقة. لم يكن هذا النهج التعاوني مجرد وسيلة لتمكين المجتمعات، بل كان أيضا أداة لضمان أن استراتيجيات بناء السلام ترتكز على واقع الفئات الأكثر تضررا من النزاع.

يُعد تحليل (ق.ض.ف.ت) للنزاعات أحد الأدوات الأساسية في مجالات بناء السلام وتحليل النزاعات في العلاقات الدولية، حيث يتيح تقييما منهجيا للعوامل المؤثرة في النزاع، مما يساعد على تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للتعامل مع التعقيدات المرتبطة به. ورغم احتمالات تبسيطه للواقع، فإن دمجه مع أساليب تحليلية أخرى ونهج تشاركي يعزز من فعاليته، ويوفر فهما أكثر شمولا لديناميكيات النزاع.

[1] Zartman, William I. "The Timing of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments." *The Global Review of Ethnopolitics* 1, no. 1 (2001), p. 10.

الفرع الخامس: تحليل الشبكة الاجتماعية: دراسة الشبكات والعلاقات بين الفاعلين في النزاع.

يُعد تحليل الشبكات الاجتماعية **(SNA) (ت.ش.اج)** منهجية محورية في مجالي بناء السلام وتحليل النزاعات في العلاقات الدولية، حيث يركز على العلاقات والتفاعلات بين الفاعلين المنخرطين في النزاع، مما يتيح فهما أعمق للديناميكيات الاجتماعية التي تؤثر في تصعيد النزاعات أو حلها. يسمح هذا الإطار التحليلي للممارسين بتمثيل الروابط بين مختلف أصحاب المصلحة بصريا، مما يمكنهم من تحديد الفاعلين الرئيسيين، ومدى تأثيرهم، والأنماط الهيكلية التي تحكم تفاعلاتهم. فعلى سبيل المثال، في سياق الحرب الأهلية السورية، يمكن استخدام (ت.ش.اج) لرسم خريطة للعلاقات المتشابكة بين القوات الحكومية، وجماعات المعارضة، والجهات الأجنبية، مما يوضح كيف تسهم هذه الشبكات في تشكيل مشهد النزاع.[1]

إضافة إلى ذلك، يعزز (ت.ش.اج) فهم ديناميكيات القوة داخل النزاعات، حيث يكشف كيف تساهم الهياكل الاجتماعية في تكريس أوجه عدم المساواة وإعاقة جهود السلام. فمن خلال تحليل مواقع الفاعلين داخل الشبكة، يمكن لصانعي السلام تحديد الفئات المهمشة التي قد يتم تجاهلها في عمليات التفاوض التقليدية. على سبيل المثال، في عملية السلام الكولومبية، كشف (ت.ش.اج) عن الدور البارز لمنظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى السلام، رغم افتقارها إلى القوة الرسمية في المشهد السياسي. سلط هذا التحليل الضوء على ضرورة إدراج هذه الجهات في المفاوضات لضمان تحقيق سلام أكثر شمولية واستدامة.[2]

يمكن لدمج (ت.ش.اج) مع النهج التشاركي يعزز من فعالية التحليل، حيث يتيح فهما أكثر تجذرا للنسيج الاجتماعي الذي يشكل النزاعات. إن إشراك المجتمعات المحلية في عملية (ت.ش.اج) لا يساهم فقط في تمكين هذه الفئات، بل يضمن أيضا أن يعكس التحليل تجاربهم الحياتية ووجهات نظرهم. فعلى سبيل المثال، في رواندا بعد النزاع، ساعدت مبادرات (ت.ش.اج)

[1] Lund, Aron. *Into the Tunnels: The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta.* The Century Foundation, December 21, 2016. 16. https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels

[2] Nilsson, Manuela. op cit., p.40.

القائمة على المجتمع في تعزيز الحوار بين الجماعات المختلفة، مما ساهم في المصالحة وإعادة بناء الثقة.[1]

يبرز هذا النهج التعاوني إمكانيات (ت.ش.اج) كأداة لتعزيز الشمولية في عمليات بناء السلام، حيث يشجع على المشاركة الفاعلة لأولئك الأكثر تأثرا بالنزاع، مما يضمن أن تعكس الاستراتيجيات المتبعة الواقع الفعلي للمجتمعات المتأثرة.

كما يمكن أن يكون (ت.ش.اج) أداة فعالة لتشخيص الأسباب الجذرية للنزاعات واستكشاف المسارات الممكنة لحلها. فمن خلال رسم خريطة للعلاقات والمظالم بين أصحاب المصلحة، يمكن للممارسين تحديد القضايا المحورية التي يجب معالجتها لتحقيق سلام مستدام. فعلى سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، استُخدم **SNA** لتوضيح الترابطات المعقدة بين الفئات المختلفة، مما أظهر كيف يمكن لهذه العلاقات أن تؤجج التوترات أو تخلق فرصا للحوار.[2]

يمثل (ت.ش.اج) أداة حيوية في مجالات بناء السلام وتحليل النزاعات في العلاقات الدولية، حيث يركز على تفاعلات الفاعلين داخل النزاع، مما يعزز فهم الديناميكيات الاجتماعية، واختلالات القوة، والأسباب الجذرية للصراعات.

الفرع السادس: أداة تحليل للسيناريوهات

يعتمد تحليل سيناريوهات النزاع على الفحص المنهجي للتطورات المستقبلية المحتملة في النزاع، مما يتيح للممارسين توقع مختلف المآلات استنادا إلى الديناميكيات القائمة. من خلال استكشاف السيناريوهات المختلفة، يمكن لأصحاب المصلحة تحديد أكثر الاستراتيجيات فعالية للتدخل، مما يعزز فرص تحقيق سلام مستدام، في سياق الحرب الأهلية السورية، استُخدم تحليل السيناريوهات لاستشراف مستقبل النزاع في ظل مستويات متباينة من التدخل الدولي والتغيرات

[1] Anderson, Mary B. *op cit.*,p. 56.
[2] Newman, Edward, and Oliver Richmond, eds. *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers During Conflict Resolution.* Tokyo: United Nations University Press, 2006, p. 45.

السياسية الداخلية. لم تسهم هذه التحليلات فقط في توجيه صانعي السياسات، بل وفرت أيضا إطارا لفهم الطبيعة المتعددة الأوجه للنزاعات والآثار المحتملة لتطوراتها.[1]

يكتسب تحليل السيناريوهات أهمية خاصة في النزاعات التي تتسم بعدم اليقين والتغيرات السريعة، إذ إن القدرة على تصور مسارات متعددة تتيح لصانعي السلام تطوير استراتيجيات مرنة يمكنها التكيف مع المستجدات. على سبيل المثال، خلال عملية السلام في كولومبيا، تمت دراسة عدة سيناريوهات تتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإمكانيات التنمية الاقتصادية في المناطق الخارجة من النزاع. من خلال تقييم تداعيات كل سيناريو، تمكن الممارسون من تصميم تدخلات تستجيب للاحتياجات الآنية وتضمن الاستقرار على المدى الطويل.[2]

إضافة إلى ذلك، يسهم تحليل السيناريوهات في تعزيز الحوار التعاوني بين مختلف الأطراف، حيث يوفر منصة للفهم المشترك وصنع القرار الجماعي. ففي النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، استُخدمت ورش العمل القائمة على السيناريوهات لجمع ممثلين من كلا الجانبين لمناقشة المستقبل المحتمل للنزاع استنادا إلى التحولات السياسية والاجتماعية المختلفة. لم يؤدِ هذا النهج التشاركي إلى تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة فحسب، بل مكّنها أيضا من امتلاك زمام المبادرة في عملية السلام.[3]

فضلا عن تعزيز الحوار، يمكن لتحليل السيناريوهات أن يسلط الضوء على العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تصعيد النزاع أو تسويته. فمن خلال تفكيك العناصر المختلفة المتحكمة في النزاع، يمكن للممارسين فهم الأسباب الجذرية للتوترات واستكشاف المسارات المحتملة لتحقيق السلام. فعلى سبيل المثال، في رواندا بعد النزاع، تم استخدام تحليل السيناريوهات لدراسة

[1] Corporation. *Alternative Futures for Syria: Regional Implications and Challenges for the United States*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2019. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2956.html.
[2] Sánchez-Garzoli, Gimena. "Colombia's Peace Process and the Protection of Displaced Communities." *Forced Migration Review*, no. 56 (2017), p. 18.
[3] Newman, Edward, and Oliver Richmond, eds. *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers During Conflict Resolution.* Tokyo: United Nations University Press, 2006, p. 45.

تداعيات استراتيجيات المصالحة المختلفة، مما أسهم في تطوير سياسات شاملة تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.[1]

قد يجادل البعض بأن التركيز المفرط على المستقبل المحتمل قد يحجب الواقع الفعلي للنزاع، إلا أن دمج تحليل السيناريوهات مع أطر تحليلية أخرى يتيح فهما أكثر شمولا للوضع. يتيح هذا النهج المتعدد الأبعاد للممارسين ليس فقط توقع النتائج المحتملة ولكن أيضا معالجة المظالم الحالية واختلالات القوة، مما يضمن أن التدخلات تكون ذات توقيت مناسب وذات صلة.

يُعد تحليل سيناريوهات النزاع أداة حيوية في مجالي بناء السلام وتحليل النزاعات في العلاقات الدولية، حيث يمكّن الممارسين من تصور مستقبلات متعددة، مما يعزز التخطيط الاستراتيجي ويثري التدخلات المستهدفة. وبينما يؤخذ عليه طبيعته التكهنية، فإن دمج تحليل السيناريوهات مع البيانات التجريبية والنهج التشاركي يمكن أن يوفر رؤى قيمة تدعم جهود تحقيق السلام المستدام.

المطلب الثالث: المجتمع المدني وبناء السلام من منظور مقاربات العلاقات الدولية

يستعرض هذا المطلب دور المجتمع المدني في بناء السلام من خلال مقاربات العلاقات الدولية، حيث يسلط الضوء على تفسيرات مختلفة لمساهمة الفاعلين المدنيين في تحقيق الاستقرار. في الفرع الأول، تركز المقاربة الواقعية على دور القوة في بناء السلام، معتبرة أن الهيمنة والتوازنات الاستراتيجية تحددان مدى نجاح عمليات السلام. يناقش الفرع الثاني المقاربة الليبرالية، التي تؤكد على دور المؤسسات الديمقراطية والتعاون الدولي في ترسيخ السلام المستدام. في الفرع الثالث، يتم تحليل البنائية التي تسلط الضوء على تأثير الهويات الاجتماعية والبنى الثقافية في تشكيل مسارات السلام. يعرض الفرع الرابع النظريات النقدية التي تفكك التفاوتات الهيكلية وديناميكيات القوة التي تعيق السلام. يناقش الفرع الخامس النظريات ما بعد الوضعية التي تركز على بناء السلام عبر السرديات المختلفة وتعدد وجهات النظر حول النزاع.

[1] Clark, Philip. *The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda: Justice without Lawyers.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010, p. 47.

وأخيرًا، يقدم الفرع السادس نقدًا لمقاربات العلاقات الدولية، موضحًا نقاط القوة والضعف في كل منها، مما يساعد في بلورة رؤية أكثر شمولية لدور المجتمع المدني في بناء السلام.

الفرع الأول: الواقعية–دور متغير القوة في بناء السلام

تعتبر الواقعية إحدى النظريات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، حيث تفترض أن النظام الدولي يتسم بالفوضى في ظل غياب سلطة مركزية جامعة، مما يؤدي إلى صراع دائم على القوة بين الدول. تنطلق هذه الرؤية من التركيز على سيادة الدولة، والمصالح الوطنية، والقدرات العسكرية باعتبارها المحددات الأساسية للتفاعلات الدولية. وفي سياق بناء السلام وحل النزاعات، يجادل الواقعيون بأن الدافع الرئيس وراء سلوك الدول هو السعي إلى تحقيق الأمن والقوة.

ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى جهود بناء السلام بقدر من التشكيك، حيث يرى الواقعيون أن الدول تنخرط في هذه المبادرات ليس بدافع إنساني أو التزام بالاستقرار العالمي، وإنما لتعزيز أمنها ونفوذها. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب الباردة، انخرطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مبادرات سلام مختلفة، إلا أنها كانت مدفوعة أساسا باعتبارات استراتيجية تهدف إلى تحقيق مكاسب جيوسياسية أكثر من كونها سعيا صادقا نحو إحلال السلام.[1]

يقدم التيار الواقعي البنيوي، أو الواقعية الجديدة، مقاربة أكثر منهجية لفهم النظام الدولي من خلال التركيز على بنيته باعتبارها العامل الحاسم في تحديد سلوك الدول. يؤكد كينيث والتز، أحد أبرز المنظرين الواقعيين البنيويين، أن توزيع القوة بين الدول هو العامل الأساسي الذي يؤثر في نتائج العلاقات الدولية، سواء أكان ذلك في سياقات الصراع أم التعاون. في سياق بناء السلام، يركز الواقعيون البنيويون على العوامل الهيكلية التي تؤثر في سلوك الدول، مثل ميزان القوى ومعضلة الأمن. فعلى سبيل المثال، بعد حرب الخليج، قادت الولايات المتحدة تحالفا لتحرير الكويت، وهو تدخل وصف بأنه ذو أبعاد إنسانية، لكنه في الوقت ذاته كان خطوة استراتيجية للحفاظ على الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط. من منظور الواقعية البنيوية، تُفسر

[1] Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace.* New York: Alfred A. Knopf, 1948, p. 10.

مثل هذه التدخلات على أنها محاولات للحفاظ على توازن القوى وليس مدفوعة بأهداف إنسانية بحتة.[1]

يرى منتقدو الواقعية أن هذا المنظور يفرط في التركيز على القوة ويهمل دور الفاعلين غير الدوليين والقضايا العابرة للحدود في جهود بناء السلام. فعلى سبيل المثال، يشدد البنائيون على أهمية الهوية، والمعايير، والبنى الاجتماعية في تشكيل سلوك الدول والعلاقات الدولية. وهم يجادلون بأن بناء السلام لا يقتصر على ديناميكيات القوة فقط، بل يشمل أيضا تحول العلاقات وترسيخ القيم المشتركة. يتجلى هذا الطرح في تجربة الاتحاد الأوروبي، حيث استندت جهود بناء السلام فيه إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وترسيخ الحوكمة الديمقراطية، وهي عوامل تتجاوز الانشغالات الواقعية التقليدية.[2] بالتالي، ورغم أن الواقعية تقدم رؤى مهمة حول الدوافع الكامنة وراء سلوك الدول، فإنها قد تعجز عن استيعاب تعقيدات مبادرات بناء السلام الحديثة.

عند تحليل حدود الواقعية، لا بد من النظر في دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في جهود بناء السلام. غالبا ما يرى الواقعيون هذه الكيانات كأدوات في خدمة مصالح الدول أو كفاعلين يعملون ضمن الأطر التي تحددها القوى الكبرى. ومع ذلك، فإن صعود دور المنظمات غير الحكومية، لا سيما في البيئات التي تلي النزاعات، يمثل تحديا لهذا المنظور. فقد لعبت المنظمات الإنسانية، مثل الأمم المتحدة، دورا رئيسا في تسهيل الحوار وتقديم المساعدات وتعزيز المصالحة بين الأطراف المتصارعة. على سبيل المثال، كانت بعثات حفظ السلام الأممية في كل من ليبيريا وسيراليون حاسمة في تحقيق الاستقرار بعد النزاع وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق سلام دائم. يشير هذا التطور في ممارسات بناء السلام إلى الحاجة إلى فهم أكثر تعقيدا للعلاقة بين الدول والفاعلين غير الدوليين لفهم ديناميكيات حل النزاعات المعاصرة.

زيادة على ذلك، يقلل المنظور الواقعي من أهمية العوامل الاقتصادية في تسوية النزاعات وبناء السلام. فالاستقرار الاقتصادي والتنمية يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق السلام المستدام، حيث يعالجان الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر، والتفاوت الاجتماعي، وغياب

[1] Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics.* New York: McGraw-Hill, 1979, p. 105.
[2] Risse-Kappen, Thomas. *A Community of Europeans?: Transnational Identities and Public Spheres.* Illustrated edition. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010, p. 191.

الفرص. قد يجادل الواقعيون البنيويون بأن الأولوية تظل للمصالح العسكرية والأمنية، لكن الأدلة تشير إلى أن دمج التنمية الاقتصادية في استراتيجيات بناء السلام يعزز فرص تحقيق استقرار طويل الأمد. وتعد تجربة جنوب إفريقيا بعد نظام الفصل العنصري مثالا واضحا على ذلك، حيث أولت الحكومة اهتماما كبيرا بالإصلاحات الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية لمعالجة المظالم التاريخية وتعزيز المصالحة الوطنية.[1]

بالتالي، فإن دمج الأبعاد الاقتصادية في أطر بناء السلام لا يعزز فقط الاستقرار، بل يكمل أيضا الرؤية الواقعية من خلال إدراك العوامل الهيكلية غير العسكرية التي تسهم في ديناميكيات النزاع.

الفرع الثاني: الليبرالية: التأكيد على أدوار المؤسسات والعمليات الديمقراطية

الليبرالية هي إحدى النظريات الرئيسية في حقل العلاقات الدولية، حيث تؤكد على دور التعاون، والمؤسسات، والاعتماد المتبادل بين الدول في تعزيز السلام وحل النزاعات. بخلاف الواقعية التي تركز على ديناميكيات القوة والمقاربات المرتكزة على الدولة، تشدد الليبرالية على إمكانية تحقيق العمل الجماعي وترسيخ المعايير التي تدعم السلام. يرى أنصار الليبرالية أن المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تلعب دورا حاسما في التوسط في النزاعات وتيسير الحوار بين الأطراف المتصارعة. فعلى سبيل المثال، أظهرت عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة في دول مثل ليبيريا وسيراليون مدى فاعلية المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار في البيئات التي تلي النزاعات، وذلك من خلال برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.[2]

تبرز الليبرالية أهمية الحوكمة الديمقراطية باعتبارها وسيلة لتحقيق السلام المستدام. وتُعد نظرية السلام الديمقراطي إحدى الركائز الأساسية للفكر الليبرالي، حيث تفترض أن الديمقراطيات

[1] Lodge, Tom. "Truth and Reconciliation in Post-Apartheid South Africa." In *History, Memory and Public Life*, 1st ed., 23 pages. Routledge, 2018, p. 176.

[2] United Nations. *United Nations Peacekeeping Operations: Principles and Guidelines (The Capstone Doctrine).* New York: United Nations, 2008. https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/capstone_eng_0.pdf.

أقل ميلا للدخول في نزاعات مسلحة مع بعضها البعض. ويشير هذا الطرح إلى أن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن يسهم في الحد من الأسباب الجذرية للنزاعات، مما يؤدي إلى بيئة دولية أكثر استقرارا. ويُعد إعادة إعمار كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية مثالا تاريخيا على ذلك، حيث أدى إنشاء مؤسسات ديمقراطية وتعزيز التعاون الاقتصادي إلى تحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة.[1]

يدعو النهج الليبرالي إلى دمج القيم الديمقراطية في استراتيجيات بناء السلام، حيث يجادل بأن الهياكل الحوكَمية الشاملة يمكن أن تعالج المظالم وتعزز قدرة المجتمعات على الصمود في وجه النزاعات.

أما النيوليبرالية، وهي امتداد للفكر الليبرالي، فتؤكد على أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل والعولمة في جهود بناء السلام. يجادل المنظرون النيوليبراليون بأن الروابط الاقتصادية بين الدول تقلل من احتمالية نشوب النزاعات من خلال خلق مصالح متبادلة ومنافع مشتركة. ويعد الاتحاد الأوروبي مثالا بارزا على هذا الطرح، حيث استند تأسيسه إلى الإيمان بأن التعاون الاقتصادي سيسهم في تحقيق السلام والاستقرار في أوروبا ما بعد الحرب.

وقد نجح الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي في الحد من التوترات بين الدول الأعضاء، مما يظهر كيف يمكن للاعتماد الاقتصادي المتبادل أن يكون أساسا للسلام المستدام.[2] يسلط هذا المنظور النيوليبرالي الضوء على إمكانيات الأطر الاقتصادية في معالجة الأسباب العميقة للنزاعات، خاصة في المناطق التي تعاني من عداءات تاريخية.

مع ذلك، يرى منتقدو الليبرالية والنيوليبرالية أن هذه الأطر قد تبسط تعقيدات حل النزاعات بشكل مفرط. فرغم أن التركيز على المؤسسات والاعتماد الاقتصادي المتبادل له أهميته، إلا أن المعارضين يرون أن المناهج الليبرالية غالبا ما تهمل الواقع الاجتماعي والسياسي على الأرض. فعلى سبيل المثال، تعرض نموذج بناء السلام الليبرالي لانتقادات بسبب فرضه

[1] Doyle, Michael W. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs." *Philosophy and Public Affairs* 12, no. 3 (1983), p. 205-235.
[2] Risse-Kappen, Thomas. *A Community of Europeans?: Transnational Identities and Public Spheres.* Illustrated edition. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010, p. 191.

لمُثل الديمقراطية واقتصاد السوق في المجتمعات التي تلي النزاعات، وهو ما أدى أحيانا إلى نتائج عكسية وزيادة الاضطرابات.[1]

تُعد أفغانستان مثالا واضحا على هذه الإشكالية، حيث واجه فرض إطار ديمقراطي ليبرالي تحديات كبيرة، مما أدى إلى استمرار الصراع وانعدام الاستقرار. يجادل النقاد بأن بناء السلام الفعّال يتطلب فهما أكثر دقة للسياقات المحلية وديناميكيات القوة بدلا من فرض نماذج معيارية جاهزة.

تقدم الليبرالية والنيوليبرالية رؤى مهمة حول أدوار المؤسسات، والديمقراطية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل في تعزيز السلام وحل النزاعات. ورغم أن هذه الأطر تركز على إمكانيات التعاون والعمل الجماعي، فإن من الضروري الإقرار بحدودها وتعقيدات النزاعات في الواقع. إن دمج السياقات المحلية، وفهم ديناميكيات القوة، والاعتبارات الاجتماعية والسياسية في استراتيجيات بناء السلام يمكن أن يعزز من فعالية المناهج الليبرالية. ويجب أن تستمر الأبحاث والممارسات المستقبلية في تطوير بناء السلام من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة من التدخلات السابقة، لضمان تحقيق اتفاقيات سلام أكثر استدامة وشمولية.

الفرع الثالث: البنائية–تأثير البنى الاجتماعية والهوية على عمليات السلام

برزت البنائية كإحدى النظريات المتحدية للتقليد المهيمن في حقل العلاقات الدولية، حيث تؤكد على دور البُنى الاجتماعية، والهويات، والمعايير في تشكيل سلوك الدول والتفاعلات الدولية. بخلاف الواقعية والليبرالية، اللتين تركزان على القوة المادية والأطر المؤسسية، تنظر البنائية إلى الأفكار والمعتقدات والهويات الجماعية باعتبارها محددات جوهرية لعمليات بناء السلام وحل النزاعات.

ترى هذه المقاربة أن النزاعات لا تنبع فقط من المصالح المادية، بل هي متشابكة بعمق مع هويات الفاعلين وتصوراتهم المتبادلة. فعلى سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني،

[1] Richmond, Oliver. A Post-liberal Peace. Abingdon: Routledge, 2012, p. 573.

تلعب السرديات التاريخية والذكريات الجماعية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين دورا محوريا في استمرار التوترات وصياغة هوياتهم الوطنية.[1]

إن فهم هذه الديناميكيات الهوياتية يعد عنصرا أساسيا في المبادرات الفعالة لبناء السلام، إذ إن معالجة المظالم والسرديات العميقة الجذور يمكن أن تفتح المجال لحلول أكثر استدامة. تُعَدُّ لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا مثالا بارزا على تطبيق مبادئ البنائية في بناء السلام، حيث ركزت على أهمية الحوار والتواصل في إعادة تشكيل العلاقات بين الأطراف المتصارعة.

من خلال جلسات الاستماع العلنية، أُتيحت الفرصة للضحايا والجناة لسرد تجاربهم، مما أسهم في بناء سردية مشتركة وفهم متبادل للأحداث الماضية. هذا النهج ساعد في إعادة بناء الهوية الجماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما يُعتبر عنصرا جوهريا في حل النزاعات وبناء سلام مستدام.

وفقا لدراسة بعنوان "المصالحة والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها"، فإن لجنة الحقيقة والمصالحة نجحت نسبيا في تحقيق الاستقرار السياسي والموازنة بين طي صفحة الماضي وواجب عدم النسيان. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود بعض أوجه القصور في قدرتها على شفاء كدمات النسيج الاجتماعي وصنع سلم دائم.[2]

لقد قدمت هذه اللجنة منصة للضحايا والجناة لمشاركة رواياتهم، مما أدى إلى تعزيز الفهم الجماعي للماضي والمساهمة في التئام الجراح المجتمعية. توضح هذه المبادرات الرؤية البنائية التي ترى أن بناء السلام لا يقتصر على الاتفاقات السياسية فقط، بل يشمل أيضا إعادة تشكيل الهويات وترسيخ سرديات شاملة قادرة على تجاوز الانقسامات.

فضلا عن ذلك، تسلط البنائية الضوء على دور الفاعلين غير الدوليين والمجتمع المدني في عمليات بناء السلام. غالبا ما تلعب هذه الأطراف دورا أساسيا في تشكيل القيم والمعايير والممارسات التي تسهم في حل النزاعات. فعلى سبيل المثال، في كولومبيا، كانت الحركات

[1] Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics.* Cambridge University Press, 1999.

[2] إدالي، عبد الفتاح. المصالحة والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها. مجلة *سياسات عربية*، العدد 47 (2020)، ص. 31.

الشعبية والمنظمات غير الحكومية عناصر فاعلة رئيسة في الدعوة إلى السلام والعدالة الاجتماعية، مما أثر بشكل مباشر في مفاوضات السلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية.[1]

يعكس انخراط أصحاب المصلحة المتنوعين في عملية السلام المنظور البنائي الذي يؤكد على الشمولية وضرورة الاعتراف بتعدد الهويات والمنظورات. فمن خلال دمج أصوات الفئات المهمشة، يمكن لمبادرات بناء السلام معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز حلول أكثر ديمومة.

مع ذلك، ورغم إسهاماتها المهمة، تواجه البنائية بعض التحديات والانتقادات من أن هذا النهج يركز بشكل كبير على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للنزاع، مما قد يؤدي إلى التقليل من أهمية العوامل الهيكلية مثل اختلال توازن القوى والمصالح المادية. فعلى سبيل المثال، في الحرب الأهلية السورية، لعبت الصراعات الداخلية والدولية على النفوذ دورا رئيسا في استمرار النزاع، وهي عوامل قد تتجاوز تأثير السرديات والهويات.[2]

رغم أن البنائية تقدم فهما متقدما لدور الهويات والمعايير، فإنها تحتاج إلى التكامل مع أطر نظرية أخرى لتوفير تحليل أكثر شمولا لتعقيدات النزاعات المعاصرة. إن الجمع بين العوامل الاجتماعية والهيكلية يمكن أن يعزز من فعالية جهود بناء السلام.

توفر البنائية عدسة تحليلية قيمة لفهم عمليات بناء السلام وحل النزاعات في العلاقات الدولية. فمن خلال التركيز على الهوية، والسرديات، والبنى الاجتماعية، تبرز هذه النظرية أهمية الحوار، والشمولية، ودور الفاعلين غير الدوليين في صياغة عمليات السلام. ويوضح النموذجان الجنوب إفريقي والكولومبي كيف يمكن لمعالجة المظالم التاريخية وتعزيز الفهم المتبادل أن يساهما في تحقيق حلول أكثر استدامة. ومع ذلك، يبقى من الضروري دمج البنائية مع نظريات أخرى لفهم أكثر تكاملا لتعقيدات النزاعات. ومع استمرار تطور الحقل، فإن تبني وجهات نظر متنوعة سيظل ضروريا لمواجهة التحديات المتعددة التي تفرضها النزاعات في السياقات المختلفة.

---

[1] الأمم المتحدة .*بناء السلام والحفاظ على السلام* .تم الاطلاع في مارس 2024. .https://www.un.org/ar/124389

[2] Lund, Aron. *Into the Tunnels: The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta.* The Century Foundation, December 21, 2016. https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels

الفرع الرابع: النظريات النقدية –ديناميكيات القوة والتفاوتات الهيكلية

تقدم النظرية النقديةمنظورا متميزا لتحليل عمليات بناء السلام وحل النزاعات. بخلاف النظريات التقليدية التي غالبا ما تركز على الدولة كوحدة تحليل رئيسة وتعطي الأولوية للمصالح المادية، تركز النظرية النقدية على دور الهياكل السلطوية، واللامساواة الاجتماعية، والسياقات التاريخية في تشكيل ديناميكيات النزاع. تنطلق هذه المقاربة من فرضية مفادها أن بناء السلام يجب أن يعالج المظالم الاجتماعية العميقة واختلالات القوة التي تغذي النزاعات، وليس مجرد التعامل مع مظاهرها السطحية.

على سبيل المثال، لا تزال آثار الاستعمار والإمبريالية تؤثر على العديد من المجتمعات ما بعد الاستعمار، حيث تتحمل الجماعات المهمشة غالبا وطأة اللامساواة الهيكلية. ومن خلال تحليل هذه السياقات التاريخية بشكل نقدي، يمكن للممارسين تطوير استراتيجيات أكثر شمولا وفاعلية في بناء السلام، بحيث تتعامل مع الجذور العميقة للنزاع بدلا من الاكتفاء بعلاج أعراضه.[1]

في إطار بناء السلام، تدعو النظرية النقدية إلى إدماج أصوات ووجهات نظر متنوعة، لا سيما تلك الخاصة بالمجتمعات المهمشة. يتحدى هذا النهج الروايات السائدة التي تروجها القوى الكبرى والجهات الفاعلة في المؤسسات الدولية، والتي غالبا ما تعكس مصالح القوى المهيمنة أكثر من احتياجات الفئات المتضررة من النزاعات. فعلى سبيل المثال، خلال مفاوضات السلام في كولومبيا، كان لمشاركة الجماعات الأصلية والمجتمعات ذات الأصول الأفريقية دور محوري في تسليط الضوء على المظالم التاريخية المتعلقة بحقوق الأراضي والعدالة الاجتماعية. من منظور النظرية النقدية، فإن عدم شمول هذه الفئات في عمليات السلام يؤدي إلى إعادة إنتاج ديناميكيات القوة غير المتكافئة، مما قد يعيق تحقيق سلام دائم.[2]

تشدد النظرية النقدية على أهمية فهم دور الأيديولوجيا في تشكيل النزاعات وجهود بناء السلام. فالمفاهيم الأيديولوجية، مثل القومية والتطرف الديني، يمكن أن تعمّق التوترات وتعيق

[1] Cox, Robert W. "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium: Journal of International Studies* 10, no. 2 (1981), p. 126.
[2] Richmond, Oliver. A Post-liberal Peace. Abingdon: Routledge, 2012, p. 575.

عمليات المصالحة. فعلى سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، تُعد السرديات الوطنية والدينية جزءا لا يتجزأ من الصراع، حيث تعزز كل جهة تصوراتها التاريخية الخاصة، مما يصعّب إمكانية الوصول إلى أرضية مشتركة للحوار.

يرى المنظرون النقديون أن التعامل مع هذه الأبعاد الأيديولوجية يُعد ضرورة أساسية لتعزيز الفهم المتبادل والتعاطف بين الأطراف المتنازعة. ومن خلال تفكيك هذه السرديات، يمكن لصانعي السلام خلق مساحات للحوار والتعاون، مما يسهم في تمهيد الطريق أمام حلول أكثر استدامة.[1]

يظهر التحليل النقدي لجهود بناء السلام أيضا محدودية المناهج التقليدية التي تعطي الأولوية للأمن والاستقرار على حساب العدالة الاجتماعية. غالبا ما تركز الأطر التقليدية لبناء السلام على تحقيق وقف إطلاق النار وإنشاء مؤسسات رسمية، لكنها تتجاهل المظالم الاجتماعية العميقة التي تساهم في استمرار النزاع. قد يؤدي هذا الإغفال إلى تحقيق سلام هش معرض للانهيار مجددا. فقد أسفرت اتفاقيات دايتون التي أنهت الحرب في البوسنة عن صيغة لتقاسم السلطة، لكنها لم تعالج الانقسامات العرقية واللامساواة الاجتماعية العميقة داخل البلاد، مما أدى إلى استمرار التوترات وعدم الاستقرار السياسي. ومن منظور النظرية النقدية، فإن بناء السلام ينبغي أن يتجاوز مجرد إنهاء النزاع المسلح ليشمل عمليات تحول اجتماعي أوسع تركز على تحقيق العدالة والمساواة.[2]

يثير دور الفاعلين الخارجيين في عمليات بناء السلام تساؤلات نقدية حول توازنات القوى وإمكانية إعادة إنتاج ممارسات استعمارية جديدة. ففي كثير من الأحيان، تتدخل الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية في النزاعات تحت شعار بناء السلام، إلا أن هذه التدخلات قد تؤدي، بشكل غير مقصود، إلى تعزيز البنى السلطوية القائمة أو فرض قيم خارجية لا تتماشى مع السياقات المحلية. فعلى سبيل المثال، واجهت جهود المجتمع الدولي في بناء دولة ديمقراطية

[1] Laurens, Henry. "Henry Laurens, Orientaliste: « Dans le Conflit Israélo-Palestinien, le Problème est le Poids de l'Histoire »." Interview by Gaïdz Minassian. *Le Monde*, July 6, 2024. https://www.lemonde.fr/international/article/2024/07/06/henry-laurens-orientaliste-dans-le-conflit-israelo-palestinien-le-probleme-est-le-poids-de-l-histoire_6247356_3210.html.

[2] Paris, Roland. "Peacebuilding and the Limits of Liberal Internationalism." *International Security* 22, no. 2 (1997), p. 60.

في أفغانستان تحديات كبيرة، حيث نظر العديد من الفاعلين المحليين إلى هذه المبادرات باعتبارها مفروضة من الخارج بدلا من أن تكون نابعة من احتياجاتهم الفعلية. يعكس هذا الواقع الحاجة إلى تقييم نقدي لدوافع وتداعيات التدخلات الخارجية في عمليات بناء السلام، بما يضمن أن تكون هذه المبادرات أكثر احتراما للسياقات المحلية واحتياجات المجتمعات المتضررة.[1]

يوفر المنظور النقدي لبناء السلام وحل النزاعات إطارا مهما لتحليل اختلالات القوى، والظلم الاجتماعي، والأبعاد الأيديولوجية التي تؤثر في النزاعات. ومن خلال التركيز على الشمولية وإحداث تحولات اجتماعية أعمق، يمكن لمبادرات بناء السلام أن تتجاوز الحلول السطحية وتحقق نتائج أكثر استدامة. يدعو هذا النهج الممارسين إلى إعادة التفكير في الأطر التقليدية، والتفاعل مع تعقيدات السياقات المحلية بطريقة نقدية، مما يسهم في تطوير عمليات سلام أكثر عدالة وفاعلية. ومع استمرار تطور حقل بناء السلام، سيكون تبني رؤى النظرية النقدية أمرا ضروريا لمواجهة التحديات المتعددة التي تفرضها النزاعات المعاصرة.

الفرع الخامس: النظريات ما بعد الوضعية–بناء السلام من منظور السرديات المتضاربة

يوفر المنظور الجندري التفكيكي بعد ما بعد الحداثي في العلاقات الدولية عدسة نقدية لتحليل بناء السلام وحل النزاعات، حيث يتحدى هذا النهج السرديات التقليدية والهياكل السلطوية التي لطالما هيمنت على الخطاب المتعلق بالصراع والسلام. من خلال تفكيك الثنائيات الجندرية، مثل ذكر/أنثى ومعتدٍ/ضحية، يكشف هذا المنظور عن كيفية تشكيل هذه التصورات لفهمنا لديناميكيات النزاع. وكمثال على ذلك يؤدي التصوير التقليدي للرجال كمحاربين والنساء كضحايا سلبيات إلى تبسيط تعقيدات النزاع، كما يعمل على تهميش أصوات وخبرات النساء اللاتي يشاركن بفعالية في عمليات السلام. يساعد هذا التفكيك في تقديم فهم أكثر تعقيدا لكيفية تأثير الهويات الجندرية على دوافع واستراتيجيات مختلف الفاعلين في حالات النزاع.[2]

[1] Chandler, David. "Peacebuilding and the Politics of Non-linearity: Rethinking 'Hidden' Agency and 'Resistance'." *Peacebuilding* 1, no. 1 (2013), p. 18.
[2] Tickner, J. Ann. *Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security.* New York: Columbia University Press, 1992.

في سياق بناء السلام، يؤكد هذا المنظور على أهمية إدماج أصوات وتجارب متنوعة في عمليات التفاوض، حيث تُعد هذه الشمولية ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز السلام المستدام. على سبيل المثال، لعبت مشاركة النساء في مفاوضات السلام في ليبيريا عام 2003 دورا محوريا في توقيع الاتفاقية الشاملة للسلام، حيث نظّمت جماعات نسوية، مثل حركة نساء ليبيريا للعمل من أجل السلام، احتجاجات وضغوطا سياسية لضمان إدماجهن في محادثات السلام. لم تقتصر هذه المشاركة على تحدي الأدوار الجندرية التقليدية، بل سلطت الضوء أيضا على ضرورة إدماج المنظورات الجندرية في جهود بناء السلام.[1]

ينتقد هذا النهج فكرة وجود نموذج عالمي لبناء السلام، حيث يرى أن هذه الأطر غالبا ما تتجاهل السياقات الثقافية والاجتماعية التي تحدث فيها النزاعات. تُعد هذه الإشكالية ذات صلة خاصة عند دراسة جهود بناء السلام في المجتمعات التي أعقبت النزاعات، حيث يمكن أن يؤدي فرض نماذج غربية إلى تفاقم أوجه اللامساواة القائمة بدلا من معالجتها. فعلى سبيل المثال، في أفغانستان، أدت المبادرات الدولية لبناء السلام إلى إغفال التحديات الفريدة التي تواجهها النساء الأفغانيات، مما أسهم في تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز. إن تجاهل السياق المحلي وتنوع تجارب النساء قد يجعل هذه المبادرات غير قادرة على تحقيق أهدافها، بل وقد تساهم في ترسيخ أوجه اللامساواة التي تسعى إلى معالجتها.[2]

يركّز هذا المنظور أيضا على إبراز إمكانيات المقاومة والفاعلية لدى الجماعات المهمشة في عمليات بناء السلام، حيث لا ينظر إلى النساء باعتبارهن ضحايا فحسب، بل كفاعلات أساسيات في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي. فعلى سبيل المثال، في عملية السلام في أيرلندا الشمالية، لعبت المنظمات النسوية دورا جوهريا في تعزيز الحوار الشامل ومعالجة قضايا العدالة الاجتماعية. لم تقتصر مشاركة النساء في بناء السلام على تحدي الهياكل الذكورية، بل أسهمت أيضا في تقديم فهم أوسع لمفهوم الأمن، يتجاوز الاعتبارات العسكرية إلى معالجة

[1] Klein, Naomi. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism.* Metropolitan Books, 2007, p. 198.
[2] Moghadam, Valentine M. *Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East.* Lynne Rienner Publishers, 1993, p. 205.

القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يشير هذا المنظور إلى أهمية تمكين الأصوات المهمشة لإعادة تشكيل السرديات المرتبطة بالنزاع والسلام.[1]

فضلا عن ذلك، يدعو المنظور الجندري التفكيكي إلى ضرورة أن يعكس الباحثون والممارسون موقفهم الذاتي ووعيهم بتحيزاتهم خلال عملية بناء السلام، إذ يُعد هذا الوعي النقدي ضروريا لفهم كيفية تشكيل التجارب والهويات الفردية لإدراكهم لديناميكيات النزاع. فعلى سبيل المثال، قد يساهم الأكاديميون والممارسون القادمون من خلفيات امتيازية، دون قصد، في تعزيز السرديات المهيمنة التي تستبعد الأصوات المهمشة. من خلال تبني نهج تأملي ونقدي، يمكن ضمان تطوير أطر لبناء السلام تكون أكثر عدالة وشمولية، وتأخذ في الاعتبار احتياجات جميع الأطراف المعنية.[2]

يقدم المنظور الجندري التفكيكي بعد ما بعد الحداثي رؤى قيمة حول تعقيدات بناء السلام وحل النزاعات، حيث يتحدى السرديات التقليدية ويؤكد على أهمية الشمولية في بناء السلام. إن الأمثلة المتعلقة بمشاركة النساء في عمليات السلام وانتقاد النماذج العالمية الموحدة تبرز الحاجة إلى استراتيجيات سياقية تأخذ في الاعتبار التحديات الفريدة التي تواجهها الفئات المهمشة. ومع تطور حقل بناء السلام، سيكون دمج المنظورات الجندرية أمرا ضروريا لضمان تحقيق سلام مستدام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

الفرع السادس: نقد وتقييم فهوم مقاربات العلاقات الدولية لبناء السلام

تم تشكيل مجال بناء السلام وحل النزاعات في العلاقات الدولية من خلال مجموعة متنوعة من المنظورات النظرية، حيث يوفر كل منظور رؤى فريدة ونقدا مختلفا لطبيعة النزاعات وطرق التعامل معها. تُعَدُّ الواقعية من أبرز النظريات التي شكّلت مجال بناء السلام وحل النزاعات في العلاقات الدولية. في مجال العلاقات الدولية، تُسهم المنظورات النظرية المتنوعة في تقديم رؤى متعددة لفهم طبيعة النزاعات وسبل التعامل معها. تُركز النظرية الواقعية على الطبيعة

[1] Richmond, Oliver. A Post-liberal Peace. Abingdon: Routledge, 2012, p. 577.
[2] Enloe, Cynthia. *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Relations.* University of California Press, 2014, p. 62.

الفوضوية للنظام الدولي، حيث ترى أن العلاقات بين الدول تحكمها المنافسة الدائمة على القوة والمصلحة الذاتية.

وفقا لهذه الرؤية، فإن جهود بناء السلام غالبا ما تكون مدفوعة بمصالح الدول الخاصة وليس بدوافع إنسانية بحتة. خلال الحرب الباردة، كانت مبادرات السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز المصالح الجيوسياسية لكل طرف، بدلا من تحقيق السلام الفعلي.

على سبيل المثال، يشير الباحث أحمد محمد وهبان في دراسته "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر" إلى أن الواقعية المعاصرة ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، متزامنة مع بداية الحرب الباردة، كرد فعل على النموذج الليبرالي المثالي الذي كان سائدا في تحليل السياسة الدولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد ركز الواقعيون على تفسير سلوك الدول من خلال مفهوم المصلحة القومية والسعي نحو القوة، معتبرين أن هذا السلوك ينبع من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.[1]

توسع الواقعية الجديدة في هذه الفكرة من خلال التركيز على العوامل النظامية التي تؤثر على سلوك الدولة، مثل توازن القوى ومعضلة الأمن. ومع ذلك، يُنتقد هذا النهج بسبب إهماله دور الفاعلين غير الحكوميين والأبعاد الاجتماعية للنزاعات، وهو ما يجعل تطبيقه على النزاعات المعاصرة محدودا. يسلط هذا النقد الضوء على قصور النهج الذي يركز على الدولة فقط في فهم الطبيعة المتعددة الأبعاد لبناء السلام.

على النقيض من ذلك، تفترض الليبرالية أن التعاون والمؤسسات الدولية يلعبان دورا أساسيا في تحقيق السلام. وتؤكد هذه النظرية على أهمية الديمقراطية والاعتماد الاقتصادي المتبادل في تخفيف حدة النزاعات، كما يتضح في تجربة الاتحاد الأوروبي، حيث سعى إلى تحقيق الاستقرار من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ورغم ذلك، يواجه هذا الطرح انتقادات بسبب ميله إلى فرض القيم الغربية على مجتمعات ما بعد النزاع، مما قد يؤدي إلى نتائج غير مقصودة. على سبيل المثال، في أفغانستان، أدى

[1] وهبان، أحمد محمد .*النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى مريشامير: دراسة تقويمية* . مجلة *الإسكندرية للعلوم السياسية* 1، العدد 2 (يوليو 2016) ص. 10.

فرض إطار ديمقراطي ليبرالي إلى مقاومة شديدة، مما ساهم في استمرار النزاع بدلا من تهدئته.[1] تكشف هذه الانتقادات عن أهمية تكييف استراتيجيات بناء السلام وفق السياقات المحلية، بدلا من تبني نهج موحد للجميع.

من جانب آخر، تقدم البنائية منظورا متميزا من خلال التأكيد على أهمية الهويات الاجتماعية والمعايير والسرديات في تشكيل ديناميكيات النزاع. تفترض هذه النظرية أن النزاعات ليست مجرد صراعات مادية، بل هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بتصورات الفاعلين وهوياتهم.

ومع ذلك، يُنتقد هذا المنظور بسبب ميله إلى التقليل من أهمية العوامل المادية مثل القوة العسكرية والتدخلات الخارجية. فعلى سبيل المثال، في الحرب الأهلية السورية، يتفاعل تأثير الفصائل المختلفة مع التدخلات الخارجية بطريقة تعقد النهج البنائي القائم على السرديات والهويات. هذا النقد يبرز الحاجة إلى دمج الرؤى البنائية مع الأطر النظرية الأخرى لتوفير فهم أكثر شمولا لبناء السلام. من جهتها، تنتقد النظرية النقدية وجهات النظر التقليدية في العلاقات الدولية، من خلال التركيز على عدم المساواة الهيكلية وديناميكيات القوة التي تكمن وراء النزاعات. تؤكد هذه النظرية على أهمية إدماج الأصوات المهمشة في عمليات بناء السلام لمعالجة المظالم التاريخية.

شهدت مفاوضات السلام في كولومبيا مثلا مشاركة كبيرة من قبل مجموعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وهو ما كان ضروريا لمعالجة قضايا حقوق الأراضي والعدالة الاجتماعية.[2]

رغم ذلك، يواجه هذا النهج انتقادات لكونه يركز بشكل مفرط على العدالة الاجتماعية على حساب الاعتبارات البراغماتية التي تتطلب تعاونا بين الحكومات القوية والمنظمات الدولية لتحقيق بناء سلام فعال.

يلعب المجتمع المدني دورا حيويا في جهود بناء السلام، كما تبرز ذلك نظريات العلاقات الدولية المختلفة. من منظور البنائية، تساهم منظمات المجتمع المدني في تشكيل الهويات

[1] Richmond, Oliver. A Post-liberal Peace. Abingdon: Routledge, 2012, p. 578.

[2] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .*ضحية من ضحايا الحرب في كولومبيا تبحث عن السلام والمصالحة* 26 .يوليو 2023 https://www.ohchr.org/ar/stories/2023/07/war-victims-search-peace-reconciliation-colombia.

والمعايير والسرديات، حيث تعمل كوسيط بين الأطراف المتنازعة وتعزز الحوار والتفاهم. فعلى سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، لعبت المنظمات غير الحكومية دورا في تعزيز التفاهم المتبادل من خلال مشاريع مشتركة بين الأفراد من كلا الجانبين، مما ساعد في إضفاء الطابع الإنساني على "الآخر" وتعزيز الهوية المشتركة.[1]

من منظور النظرية النقدية، يساهم المجتمع المدني في تحدي هياكل السلطة المهيمنة والدفع نحو بناء اتفاقيات سلام أكثر إنصافا. ففي كولومبيا، ساعدت منظمات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي في ضمان إدماج قضايا العدالة الاجتماعية في عملية السلام، مما عزز شرعية الاتفاقيات وجعلها أكثر استدامة.[2]

يعكس هذا التوجه الحاجة إلى إطار تحليلي متعدد الأبعاد، يأخذ في الاعتبار تعقيدات النزاعات المعاصرة من خلال الجمع بين التحليل الهيكلي، والفهم الاجتماعي، والإدماج السياسي. يسمح هذا الإطار بتطوير استراتيجيات بناء سلام تتكيف مع الظروف المحلية وتواكب التغيرات في ديناميكيات الصراع، مما يمهد الطريق لتحقيق نتائج سلام أكثر استدامة وشمولية.

[1] Time. *Women of the Sun, Women Wage Peace: One Year After October 7, Israeli and Palestinian Women Are Marching for Peace.* Accessed February 2024. https://qa.time.com/7061097/women-of-the-sun-women-wage-peace-oct-7-anniversary/.

[2] المركز الدولي للعدالة الانتقالية .*الطريق إلى الاعتراف في كولومبيا* .تم التصفح في مارس 2024 . https://www.ictj.org/ar/الطريق-إلى-الاعتراف-في-كولومبيا.

خـــلاصة الفصل الأول:

ينصب الفصل الأول على بناء إطار مفهومي يحدد ماهية المجتمع المدني ودوره في سياقات ما بعد النزاع، مبيّنًا أنه شبكة تنظيمات مستقلة عن الدولة والسوق تسهم في المشاركة العامة وتعزيز الثقة الاجتماعية والرقابة على السلطة. يوضح الفصل خصائص هذا الفاعل من حيث الاستقلالية والتنوع والطابع التطوعي وقدرته على التكيف، مع تمييزه عن المنظمات غير الحكومية بوصف الأخيرة جزءًا منه وليس مجرد مرادف له. كما يعرض وظائفه العملية في المجتمعات المنهكة من الحروب، بدءًا من تقديم الخدمات الاجتماعية والوساطة وتعزيز الحوار، وصولًا إلى التأثير في السياسات العامة عبر المناصرة والضغط والشراكات. ويرتبط ذلك بمفهوم بناء السلام باعتباره عملية طويلة تتجاوز وقف العنف إلى معالجة أسبابه البنيوية وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية والمؤسسات، حيث يساهم المجتمع المدني في المصالحة والتعافي والتنمية وبناء القدرات المحلية، مستفيدًا من التعليم والتكنولوجيا والممارسات التقليدية، رغم ما يواجهه من قيود سياسية ومالية ومخاطر التوظيف السياسي أو المعلوماتي.

ينتقل الفصل بعد ذلك إلى الأدوات التحليلية والمقاربات النظرية المفسرة لبناء السلام، فيعرض نماذج تفسير العنف وتحويل النزاع مثل مثلث جالتونج وهرم ليديراخ والدبلوماسية متعددة المسارات، إضافة إلى أدوات تشخيص النزاعات كشجرة النزاع وتحليل أصحاب المصلحة والخرائط والشبكات والسيناريوهات. كما يناقش مقاربات العلاقات الدولية من الواقعية إلى النقدية، موضحًا أن السلام المستدام لا يتحقق عبر تدخلات أمنية أو سياسية فقط بل عبر مقاربة متعددة المستويات تشرك الفاعلين المحليين والدوليين وتعالج الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية للنزاع. ويخلص الفصل إلى أن فعالية المجتمع المدني تنبع من قدرته على الربط بين التحليل النظري والممارسة الميدانية، بحيث يتحول من فاعل مساعد إلى شريك أساسي في إدارة النزاعات وتحويلها، وأن استدامة السلام تعتمد على تكامل المعرفة التحليلية مع المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة والتنمية الشاملة.

الفصل الثاني:

أدوار المجتمع المدني في دعم أهداف السلام المستدام

الفصل الثاني: أدوار المجتمع المدني في دعم أهداف السلام المستدام

يستعرض هذا الفصل الأدوار المتعددة التي يؤديها المجتمع المدني في دعم السلام المستدام، من خلال الحماية، منع العنف، وتعزيز مسارات التسوية. في المبحث الأول، يتم تناول دور المجتمع المدني في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال جمع الأدلة، تعزيز الوعي، ودعم الإجراءات القانونية، كما هو الحال في سيراليون. كما يناقش المطلب الثاني الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا النزاعات، عبر إعادة الإدماج وبناء شبكات الدعم، مستعرضًا تجربة البوسنة والهرسك. أما المطلب الثالث، فيركز على تنظيم ورش تعزيز ثقافة السلام، وأثرها في المجتمعات ما بعد النزاع، مثل رواندا. ويستعرض المطلب الرابع التعاون مع السلطات المحلية لضمان برامج الحماية والوقاية من العنف.

أما المبحث الثاني، فيتناول دور المجتمع المدني في تعزيز التسويات ودعم اتفاقيات السلام، عبر آليات الرصد والتقييم لضمان الشفافية، وتنظيم حملات التوعية لدعم ثقافة السلام، كما هو الحال في الفلبين. كما يناقش المطلب الثالث تقديم الاستشارات القانونية لضمان الامتثال للاتفاقيات، مستعرضًا تجربة نيبال. وأخيرًا، يتناول المطلب الرابع مساهمة المجتمع المدني في صياغة التشريعات لتعزيز المصالحة الوطنية، مع التركيز على نموذج ليبيريا في مرحلة ما بعد الحرب.

المبحث الأول: الأدوار المتعلقة بالحماية ومنع العنف

يتناول هذا المبحث الأدوار الأساسية التي يؤديها المجتمع المدني في الحماية ومنع العنف، من خلال مبادرات توثيق الانتهاكات، مرافقة الضحايا، نشر ثقافة السلام، والتعاون مع السلطات لتعزيز الأمن. في المطلب الأول، يتم استعراض مبادرات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، حيث يركز الفرع الأول على جمع الأدلة وتوثيق الجرائم لضمان العدالة في عمليات بناء السلام. يناقش الفرع الثاني تعزيز الوعي العام والمساءلة، بينما يتناول الفرع الثالث دعم الإجراءات القانونية ضد الجناة لضمان عدم الإفلات من العقاب، مع دراسة تجربة توثيق جرائم الحرب في سيراليون في الفرع الرابع.

أما المطلب الثاني، فيسلط الضوء على الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة إدماج ضحايا النزاعات، حيث يتناول الفرع الأول توفير الرعاية النفسية والاجتماعية للضحايا، بينما يناقش الفرع الثاني إعادة تأهيل الناجين ودمجهم في المجتمع. يبرز الفرع الثالث دور شبكات الدعم الاجتماعي في تحقيق السلام، مع استعراض تجربة البوسنة والهرسك في الفرع الرابع. يركز المطلب الثالث على تنظيم ورشات لتعزيز ثقافة السلام والتعايش، حيث يناقش الفرع الأول تمكين المجتمع عبر هذه الورش، بينما يتناول الفرع الثاني تجربة الورش المحلية في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية.

وأخيرًا، يتناول المطلب الرابع التعاون مع السلطات المحلية لتنفيذ برامج الحماية، من خلال الفرع الأول الذي يناقش تعزيز الأمن عبر البرامج التعاونية في مناطق النزاع، والفرع الثاني الذي يستعرض استراتيجيات الوقاية من العنف من خلال التعاون بين المجتمع المدني والجهات الرسمية.

المطلب الأول: مبادرات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان

تعتبر مبادرات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أداة حاسمة في بناء السلام والمساءلة. في الفرع الأول، يتم تناول أهمية جمع الأدلة وتوثيق الجرائم لضمان مساءلة الجناة وكشف انتهاكات حقوق الإنسان. يناقش الفرع الثاني تعزيز الوعي العام والمساءلة من خلال نشر المعلومات وزيادة الضغط الدولي. يركز الفرع الثالث على دعم الإجراءات القانونية عبر تقديم الوثائق للمحاكم والهيئات القضائية لضمان تحقيق العدالة. وأخيرًا، يستعرض الفرع الرابع توثيق جرائم الحرب في سيراليون كنموذج لكيفية استخدام التوثيق في عمليات العدالة الانتقالية.

الفرع الأول: جمع الأدلة وتوثيق الجرائم في بناء السلام

عملية جمع الأدلة وتوثيق الجرائم مهمة جدا لجهود بناء السلام، لا سيما في أعقاب النزاعات العنيفة. حيث يضطلع التوثيق الفعّال بعدة أدوار محورية، من بينها تعزيز المساءلة، وتحقيق العدالة للضحايا، وترسيخ أسس المصالحة المجتمعية. وقد أسهمت منظمات مثل *هيومن رايتس ووتش* و*منظمة العفو الدولية* في تطوير منهجيات دقيقة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ترتكز على جمع الشهادات، وتحليل الأدلة المادية، والاستفادة من التقنيات الحديثة لإنشاء سجل شامل للانتهاكات. يساهم هذا التوثيق المنهجي، ليس فقط في ملاحقة الجناة قضائيا، بل كذلك في ردع الانتهاكات المستقبلية، عبر التأكيد على أن الجرائم لن تمر دون محاسبة. تمثل الأدلة الموثقة أيضا سجلا تاريخيا يوجه الأجيال القادمة لفهم تداعيات النزاعات، وأهمية حماية الحقوق الإنسانية.[1]

في سياق بناء السلام، يبرز الدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني في توثيق الجرائم، خاصة في البيئات التي تعاني فيها المؤسسات الرسمية من ضعف الأداء أو فقدان الاستقلالية. وغالبا ما تعمل هذه المنظمات في سياقات تعجز فيها الدولة عن الوفاء بالتزاماتها القانونية أو تمتنع عن الاعتراف بالانتهاكات التي ارتُكبت. على سبيل المثال، لعب *التحالف الدولي لمسؤولية الحماية (ICRtoP)* دورا محوريا في توثيق الجرائم ضد الإنسانية في مناطق نزاع مثل سوريا

[1] Donnelly, Jack. *Universal Human Rights in Theory and Practice.* Cornell University Press, 2013. p. 45.

وميانمار، حيث ساعدت جهوده التوثيقية الصارمة في جذب الاهتمام الدولي للأزمات، وأثرت في المناقشات حول التدخلات الإنسانية وتقديم المساعدات. ومن خلال تعبئة المجتمعات المحلية للإبلاغ عن الانتهاكات، تمكّنت هذه المنظمات من تمكين الضحايا، وضمان إيصال أصواتهم، وتعزيز النسيج الاجتماعي اللازم لتحقيق السلام المستدام.[1]

رغم الأهمية الحاسمة لعملية جمع الأدلة في بناء السلام، إلا أن هناك تحديات تعرقل فعاليتها. فمن بين أبرز العقبات التي تواجه التوثيق الميداني صعوبة الوصول إلى مناطق النزاع، والمخاطر التي تهدد سلامة الشهود، واحتمالية التحيّز في عمليات التوثيق، مما قد يؤثر على مصداقية الأدلة المجموعة. كما أن العوامل السياسية تلعب دورا في تحديد مدى استعداد الدول للاعتراف بالانتهاكات الموثقة، مما يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب. وقد شهدت التجربة الرواندية عقب الإبادة الجماعية صعوبات كبيرة في جمع الأدلة، بسبب استمرار العنف وعدم تعاون الحكومة الرواندية مع التحقيقات الدولية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير أطر قانونية قوية تضمن ليس فقط فعالية عملية التوثيق، بل أيضا توفير الحماية اللازمة للأفراد المشاركين في جمع الأدلة.[2]

من الحجج الرئيسة الداعمة لأولوية التوثيق في عمليات بناء السلام، قدرته على إرساء ثقافة المساءلة، حيث يساهم كشف الجرائم ومعاقبة مرتكبيها في تعزيز وعي مجتمعي يرفض تكرار الانتهاكات. وعندما تشهد المجتمعات تداعيات قانونية فعلية ضد المسؤولين عن العنف، فإن ذلك يعزز من ترسيخ مفهوم العدالة وعدم التسامح مع الجرائم الجسيمة. وقد شكّل إنشاء محاكم دولية، مثل *المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة(ICTY)* ، نموذجا واضحا على دور التوثيق في مساءلة المسؤولين عن جرائم الحرب. فمن خلال استنادها إلى الأدلة الموثقة، لم تؤدِّ هذه المحاكم دورا في تحقيق العدالة فحسب، بل أسهمت أيضا في إيصال رسالة إلى الأجيال المقبلة بأن المحاسبة عنصر جوهري في بناء السلام. كما أن عمليات التوثيق تسهم في ترسيخ

[1] ICRtoP. *R2P and the Responsibility to Protect.* International Coalition for the Responsibility to Protect, 2020. p. 22.
[2] Baxi, Upendra. *Human Rights in a Post Human World: Critical Essays.* Oxford: Oxford University Press, 2009. p. 76.

آليات البحث عن الحقيقة، وهي ضرورية لتحقيق المصالحة وإعادة بناء الثقة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع.[1]

إن جمع الأدلة وتوثيق الجرائم يمثلان عنصرا لا غنى عنه في عمليات بناء السلام، حيث يسهم العمل الدقيق لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية في رسم صورة أوضح لانتهاكات حقوق الإنسان، مما يتيح تحقيق العدالة والمساءلة للضحايا. وعلى الرغم من العقبات التي تعترض هذه الجهود، فإن أهمية تعزيز ثقافة المحاسبة تظل أمرا بالغ الأهمية. وفي ظل استمرار التحديات العالمية الناجمة عن النزاعات، فإن إعطاء الأولوية لعمليات التوثيق سيظل عاملا حاسما لضمان استخلاص الدروس المستفادة، ومنع تكرار الفظائع في المستقبل. إن الالتزام بتوثيق الجرائم لا يمثل مجرد تدوين للتاريخ، بل هو خطوة أساسية نحو ترسيخ عالم أكثر عدالة وسلاما.

الفرع الثاني: تعزيز الوعي العام والمساءلة في بناء السلام

يسهم الوعي العام والمساءلة في تعزيز ثقافة الشفافية والمسؤولية داخل المجتمعات الخارجة من النزاعات، وهنا ويلعب المجتمع المدني دورا لا يمكن تجاهله في هذا السياق، إذ تنخرط منظماته في مبادرات التوعية والدفاع عن الحقوق، بهدف تمكين المواطنين من فهم حقوقهم وآليات محاسبة مرتكبي العنف. وقد نفّذت منظمات مثل *منظمة العفو الدولية* حملات تهدف إلى رفع مستوى الوعي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وأهمية المساءلة في المجتمعات ما بعد النزاع. لم تقتصر هذه المبادرات على تعزيز قدرة الأفراد على التصدي للانتهاكات، بل شجعت أيضا المجتمعات المحلية على المطالبة بالعدالة وتحميل حكوماتها المسؤولية عن أفعالها. ونتيجة لذلك، فإن تأسيس مجتمع واعٍ بحقوقه يمثل مساهمة حاسمة في تحقيق السلام المستدام.[2]

يمكن أن تساهم مبادرات التوعية العامة إلى زيادة الضغط على الحكومات للالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعالجة الانتهاكات الموثقة. كمثال على ذلك، فقد كان

[1] Kerr, Rachel. *The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia: A Legacy of the Past.* Cambridge University Press, 2015. p. 134.
[2] Kerr, Rachel. *op cit*., p. 134.

التحالف الدولي لمسؤولية الحماية (ICRtoP) فاعلا في تعبئة المجتمعات المحلية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق النزاع، مثل سوريا وميانمار. من خلال توفير التدريب والموارد للمنظمات الشعبية، تمكّن التحالف من دعم الأفراد في جمع الأدلة حول الانتهاكات، والدفاع عن المساءلة على المستويين المحلي والدولي. لا تقتصر هذه الجهود على تسليط الضوء على معاناة الضحايا، بل تسهم أيضا في تعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية داخل المجتمعات لحماية حقوق الإنسان. وقد تجلّى أثر هذه المبادرات في زيادة الاهتمام الدولي، وتصاعد الضغوط على الحكومات للرد على الانتهاكات الموثقة، مما يبرز الدور الجوهري للوعي العام في تعزيز المساءلة.[1]

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي لمبادرات التوعية العامة، فإن هناك تحديات عدة تعوق فعاليتها في تحقيق المساءلة. وتتمثل إحدى العقبات الكبرى في انتشار ثقافة الإفلات من العقاب في العديد من المجتمعات الخارجة من النزاعات، حيث ترفض الحكومات في كثير من الأحيان الاعتراف بالانتهاكات الموثقة، مما يؤدي إلى غياب الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير المساءلة. وقد برزت هذه الإشكالية في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا، حيث واجه المجتمع الدولي صعوبات جمة في جمع الأدلة ومحاسبة الجناة، نظرا لممانعة الحكومة الرواندية التعاون مع التحقيقات الدولية. تكشف هذه الحالة عن الحاجة إلى آليات قوية لا تقتصر على تسهيل جمع الأدلة، بل تخلق أيضا بيئة مواتية لتحقيق المساءلة الفعالة. فإذا لم يتم التصدي لهذه العوائق البنيوية، فإن جهود تعزيز الوعي العام قد تظل قاصرة عن تحقيق المساءلة الحقيقية.[2]

إحدى الحجج الأساسية المؤيدة لتعزيز الوعي العام والمساءلة، تتمثل في قدرتهما على إرساء ثقافة العدالة داخل المجتمعات التي تخرج من النزاعات. فعندما يكون الأفراد على دراية بحقوقهم وبالآليات القانونية المتاحة لهم، تزداد احتمالية محاسبتهم لمرتكبي الجرائم. ويعد إنشاء المحاكم الجنائية الدولية، مثل *المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة*، دليلا على دور الوعي العام في تعزيز المساءلة عن جرائم الحرب. فمن خلال التدقيق القانوني ومقاضاة المسؤولين عن الفظائع، لا تقتصر هذه المحاكم على تحقيق العدالة، بل تبعث برسالة واضحة

[1] ICRtoP. *R2P and the Responsibility to Protect.* International Coalition for the Responsibility to Protect, 2020. p. 22.
[2] Baxi, Upendra. *op cit.*, p. 76.

إلى الأجيال المقبلة مفادها أن المساءلة ضرورية في أي عملية لبناء السلام. إن العلاقة الوثيقة بين الوعي العام والمساءلة تؤكد أهمية الاستثمار في المبادرات التعليمية التي تمكّن المواطنين من المطالبة بالعدالة وتعزيز ثقافة المساءلة داخل مجتمعاتهم.[1]

على ضوء ما سبق، يبدو أن تعزيز الوعي العام والمساءلة يشكل أحد المحاور الأساسية في بناء السلام المستدام. فمن خلال جهود منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية، يمكن تمكين المواطنين من معرفة حقوقهم، وضمان محاسبة الجناة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ورغم التحديات، مثل ترسخ ثقافة الإفلات من العقاب، تبقى الإمكانيات التي تتيحها مبادرات التوعية العامة لتعزيز العدالة والمساءلة ذات أهمية كبيرة. ومع استمرار المجتمع الدولي في مواجهة تداعيات النزاعات، سيظل تعزيز الوعي العام والمساءلة أمرا بالغ الأهمية لضمان استخلاص الدروس المستفادة ومنع تكرار الفظائع في المستقبل. إن الالتزام بزيادة الوعي لا يقتصر على مجرد توفير المعلومات، بل يعد خطوة حاسمة نحو بناء عالم أكثر عدالة وسلاما.

الفرع الثالث: دعم الإجراءات القانونية ضد الجناة في بناء السلام

تشكل الإجراءات القانونية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان حجر الأساس في جهود بناء السلام الرامية إلى تحقيق سلام مستدام. تُمثل المساءلة القانونية آلية ضرورية لمواجهة الفظائع السابقة، وردع الانتهاكات المستقبلية، وتعزيز ثقافة العدالة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع. وتؤدي المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية دورا محوريا في هذا السياق، من خلال الدفع باتجاه إصلاحات قانونية، وتقديم المساعدة القانونية للضحايا، والمساهمة في ملاحقة الجناة قضائيا. لا تقتصر هذه الإجراءات على تحقيق العدالة، بل تساهم أيضا في عملية التعافي المجتمعي، عبر الاعتراف بمعاناة الضحايا، وإقرار حقوقهم.[2]

تُكمل المنظمات غير الحكومية المحلية الجهود الدولية من خلال تعبئة الدعم المجتمعي لملاحقة منتهكي حقوق الإنسان. على سبيل المثال، يركز *مركز العدالة والمساءلة (CJA)* على تقديم دعاوى مدنية ضد مرتكبي جرائم التعذيب والقتل خارج نطاق القانون، خاصة في السياقات

[1] Kerr, Rachel. *op cit.*, p. 134.
[2] Schabas, William A. *An Introduction to the International Criminal Court.* Cambridge University Press, 2017. p. 45.

التي قد تكون فيها الملاحقات الجنائية غير ممكنة بسبب العوائق السياسية أو الاجتماعية. وقد أدت جهوده في الولايات المتحدة إلى تحقيق انتصارات قانونية مهمة، مثل القضية المرفوعة ضد العقيد السلفادوري السابق *إينوسينتي أورلاندو مونتانو*، الذي تم تحميله المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب الأهلية في السلفادور. لا تقتصر هذه الإجراءات القانونية على تحقيق العدالة للضحايا، بل تساهم أيضا في توعية الرأي العام بأهمية المساءلة وسيادة القانون في ترسيخ السلام المستدام.[1]

رغم الدور الحاسم للإجراءات القانونية في بناء السلام، فإن هناك تحديات عدة تعيق فعاليتها. ومن أبرز هذه العقبات انتشار ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يتمكن الفاعلون ذوو النفوذ في العديد من المجتمعات ما بعد النزاع من التهرب من المساءلة القانونية، مستفيدين من علاقاتهم السياسية أو سلطتهم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، بعد الإبادة الجماعية في رواندا، لم تتم محاكمة العديد من الجناة، مما أدى إلى شعور بالظلم داخل المجتمعات المتضررة. لا تقتصر تبعات هذه الظاهرة على تقويض سيادة القانون، بل تساهم أيضا في تغذية دورات جديدة من العنف، حيث إن الجرائم غير المعاقبة تعزز مشاعر الحقد والرغبة في الانتقام. بناء على ذلك، يصبح التصدي للعوائق البنيوية أمام تحقيق العدالة أمرا أساسيا لضمان أن تسهم الإجراءات القانونية بفعالية في بناء السلام.

تُعزز الإجراءات القانونية ضد الجناة ثقافة المساءلة، مما يجعلها أداة حيوية في منع تكرار الانتهاكات. إذ إن فرض العقوبات على مرتكبي الجرائم يُرسل رسالة واضحة بأن الإفلات من العقاب لن يكون ممكنا، وبالتالي يُثني الفاعلين المستقبليين عن ارتكاب انتهاكات مماثلة. وقد شكّل إنشاء المحاكم الدولية، مثل *المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة(ICTY)* ، دليلا على قدرة الإجراءات القانونية على محاسبة الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومن خلال التدقيق القضائي وملاحقة المسؤولين، لم تحقق هذه المحاكم العدالة للضحايا فحسب، بل عززت أيضا مبدأ أن المساءلة تُعد ضرورة أساسية لضمان سلام مستدام.[2]

[1] Doyle, Kate, and Peter Kornbluh, eds. *"GUILTY": Justice for the Jesuits in El Salvador*. National Security Archive, July 10, 2020. Updated September 11, 2020. https://nsarchive.gwu.edu/briefing-book/human-rights/2020-09-11/gulty-justice-for-the-jesuits-el-salvador.

[2] Kerr, Rachel. *op cit.* p. 134.

بالإضافة إلى دورها في تعزيز الردع، تُسهم الإجراءات القانونية ضد الجناة في تمكين عمليات الحقيقة والمصالحة، وهي ضرورية لإعادة بناء الثقة في المجتمعات الخارجة من النزاع. وقد برزت آليات مثل *لجان الحقيقة والمصالحة* كأدوات مكملة للإجراءات القانونية، إذ توفر فضاء للضحايا لمشاركة تجاربهم، وللمجتمعات لمواجهة ماضيها. على سبيل المثال، لعبت *لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا (TRC)* دورا حاسما في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان خلال حقبة الفصل العنصري، من خلال إتاحة الفرصة للضحايا للإدلاء بشهاداتهم، وتمكين الجناة من الاعتراف بجرائمهم مقابل العفو المشروط. إن هذا النهج المزدوج الذي يجمع بين المساءلة القانونية والبحث عن الحقيقة، يساعد في خلق فهم مشترك لما حدث، ويُسهم في التعافي الاجتماعي، مما يفتح المجال أمام تحقيق سلام مستدام.[1]

يُعد دعم الإجراءات القانونية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في جهود بناء السلام، إذ يساهم في تمكين الضحايا، وردع الجرائم المستقبلية، وترسيخ ثقافة المساءلة. وعلى الرغم من التحديات التي تعترض هذه الجهود، مثل ثقافة الإفلات من العقاب، فإن أهمية تعزيز العدالة والمصالحة تبقى جوهرية في استقرار المجتمعات الخارجة من النزاع. ومع استمرار المجتمع الدولي في التعامل مع تداعيات النزاعات، سيظل إعطاء الأولوية للمساءلة القانونية ضروريا لضمان التعلم من دروس الماضي، ومنع تكرار الفظائع. في نهاية المطاف، لا يمثل الالتزام بدعم الإجراءات القانونية مجرد تطبيق للقوانين، بل هو خطوة محورية نحو بناء عالم أكثر عدالة وسلاما. إن تحقيق هذه الغاية يتطلب مقاربة شاملة تشمل التعاون الدولي، ودعم الضحايا، وتعزيز الأنظمة القضائية لضمان الإنصاف وصون حقوق الإنسان.

الفرع الرابع: توثيق جرائم الحرب في سيراليون

النزاع المسلح في سيراليون (1991–2002) يزودنا بنموج بارز لفهم الدور الحاسم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في توثيق جرائم الحرب والمساهمة في جهود بناء السلام. اتسم هذا الصراع بمستويات غير مسبوقة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، مما دفع العديد من

[1] Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions.* Routledge, 2011. p. 90.

المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية إلى الانخراط في توثيق هذه الفظائع بشكل منهجي. وقد أدّت منظمات مثل *حملة الحكم الرشيد(CGG)* ، وهي منظمة غير حكومية سيراليونية، و*هيومن رايتس ووتش*، دورا محوريا في جمع الأدلة حول جرائم الحرب التي ارتكبتها كلٌّ من *الجبهة الثورية المتحدة (RUF)* والقوات الحكومية. لم تهدف هذه الجهود التوثيقية إلى تحقيق المساءلة فحسب، بل سعت أيضا إلى توفير سجل تاريخي للصراع، وهو عنصر أساسي لتعزيز التعافي المجتمعي ومنع تكرار العنف.[1]

ارتكزت المبادرات التوثيقية لهذه المنظمات على جمع الشهادات من الناجين، وجمع الأدلة المادية، وتوظيف التكنولوجيا لإنشاء سجلات شاملة لانتهاكات حقوق الإنسان. على سبيل المثال، تعاونت *حملة الحكم الرشيد (CGG)* مع المجتمعات المحلية لتدريب الأفراد على توثيق الانتهاكات، مما مكّن الضحايا من المشاركة الفعالة في المطالبة بالمساءلة، وساهم في تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية. لم تقتصر هذه الجهود على توثيق الفظائع، بل ساعدت أيضا في لفت الانتباه الدولي إلى الوضع في سيراليون، مما زاد من الضغوط على الحكومة لاتخاذ تدابير لمحاسبة مرتكبي الجرائم.[2]

إلى جانب توثيق الانتهاكات، امتد دور منظمات المجتمع المدني في سيراليون ليشمل الدعوة إلى المساءلة القانونية ودعم آليات العدالة الانتقالية. وقد مثّل إنشاء *المحكمة الخاصة بسيراليون (SCSL)* في عام 2002 خطوة حاسمة في التعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد لعبت منظمات محلية، مثل *مركز المساءلة وسيادة القانون(CARL)* ، دورا رئيسيا في الضغط من أجل إنشاء المحكمة، وضمان تمثيل أصوات الضحايا في الإجراءات القانونية. ومن خلال محاكمة شخصيات بارزة متورطة في النزاع، أظهرت المحكمة الخاصة بسيراليون

[1] Hoffman, Danny. *The War Machines: Young Men and Violence in Sierra Leone and Liberia*. Durham, NC: Duke University Press, 2011. p. 45.
[2] Doyle, Kate, and Peter Kornbluh, eds. *"GUILTY": Justice for the Jesuits in El Salvador*. National Security Archive, July 10, 2020. Updated September 11, 2020. https://nsarchive.gwu.edu/briefing-book/human-rights/2020-09-11/gulty-justice-for-the-jesuits-el-salvador.

الإمكانات التي تحملها الإجراءات القانونية في تحقيق العدالة وتعزيز ثقافة المساءلة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع.[1]

رغم الإنجازات التي تحققت من خلال جهود منظمات المجتمع المدني وإنشاء المحكمة الخاصة بسيراليون، إلا أن التحديات استمرت في عرقلة تحقيق العدالة الكاملة. فقد أدت ثقافة الإفلات من العقاب إلى تقويض فعالية الإجراءات القانونية، حيث تمكن العديد من الجناة من تجنب الملاحقة بفضل نفوذهم السياسي أو الاجتماعي. زيادة على ذلك، فإن نقص الموارد والدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية حدّ من قدرتها على توثيق الانتهاكات بشكل شامل والدفاع بفعالية عن آليات المساءلة. على سبيل المثال، خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت الحرب الأهلية، أعرب العديد من الضحايا عن إحباطهم إزاء بطء تحقيق العدالة، وما اعتبروه نقصا في التزام الحكومة بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان بشكل جدي.

أحد أبرز المبررات الداعمة لإعطاء الأولوية لجهود التوثيق في بناء السلام هو دورها في وضع الأساس لثقافة المساءلة والعدالة داخل المجتمعات ما بعد النزاع. وتُظهر تجربة سيراليون أن إشراك المجتمعات المحلية في عملية التوثيق يعزز من قدرتها على محاسبة الجناة، والمطالبة بالعدالة من حكوماتها. إن إنشاء المحكمة الخاصة بسيراليون، إلى جانب المبادرات التوثيقية الشعبية، عزّز فهما مشتركا لدى السيراليونيين بأن المساءلة تُعد ركنا أساسيا لتحقيق سلام مستدام. فضلا عن ذلك، فإن توثيق الجرائم يساعد في دعم عمليات كشف الحقيقة، وهي ضرورية للمصالحة واستعادة الثقة بين مكونات المجتمع.[2]

لقد أبرز النموذج السيراليوني الأهمية الجوهرية لمنظمات المجتمع المدني في توثيق جرائم الحرب والمساهمة في بناء السلام. فمن خلال جهود التوثيق الصارمة والدعوة إلى المساءلة القانونية، لعبت هذه المنظمات دورا أساسيا في ترسيخ ثقافة العدالة داخل البلاد. وعلى الرغم من استمرار تحديات مثل الإفلات من العقاب، فإن تجربة سيراليون تثبت أن تعزيز التوثيق هو عنصر ضروري لتحقيق سلام مستدام. ومع استمرار المجتمع الدولي في مواجهة تداعيات

[1] Schabas, William A. *An Introduction to the International Criminal Court.* Cambridge University Press, 2011. p. 45.
[2] Kerr, Rachel. *op cit.*, p. 134.

النزاعات، فإن الالتزام بدعم المنظمات المحلية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان سيكون أمرا بالغ الأهمية لضمان استخلاص الدروس المستفادة، ومنع تكرار الفظائع في المستقبل.

المطلب الثاني: مرافقة ضحايا النزاعات–الدعم النفسي والاجتماعي وإعادةا لإدماج

يهدف هذا المطلب إلى إبراز أهمية دعم الضحايا نفسيًا واجتماعيًا لضمان استقرارهم وإعادة دمجهم في المجتمع. يناقش الفرع الأول آليات الدعم النفسي والاجتماعي، بينما يستعرض الفرع الثاني إعادة التأهيل والدمج لضمان استعادة الناجين لحياتهم الطبيعية. يركز الفرع الثالث على دور شبكات الدعم الاجتماعي في تعزيز المصالحة، ويقدم الفرع الرابع دراسة عن المرافقة النفسية والاجتماعية لضحايا الحرب في البوسنة والهرسك، كمثال ناجح لبرامج التعافي.

الفرع الأول: الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا النزاعات

يعاني ضحايا النزاعات من آثار نفسية واجتماعية طويلة الأمد نتيجة العنف والصدمات التي تعرضوا لها، ولا شك أن معالجة هذه الأضرار ليس مجرد استجابة إنسانية، بل هو شرط ضروري لضمان استقرار المجتمعات وتحقيق التعافي الجماعي. تساهم المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية بشكل فعال في توفير الرعاية النفسية، وتعزيز إعادة الاندماج الاجتماعي للمتضررين، سواء من خلال الدعم المباشر أو عبر برامج مجتمعية طويلة الأمد تهدف إلى تقليل آثار الصدمة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

لقد أظهرت الدراسات أن الصدمات النفسية الناجمة عن النزاعات قد تؤدي إلى اضطرابات مزمنة مثل *اضطراب ما بعد الصدمة(PTSD)* ، والاكتئاب، والقلق، مما قد يؤثر بشكل سلبي على قدرة الأفراد على المشاركة في عمليات المصالحة وإعادة بناء حياتهم، ففي أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا، تم تنفيذ برامج دعم نفسي مكثفة، مثل تلك التي أطلقتها *منظمة أطباء بلا حدود ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*، لتقديم استشارات فردية وجماعية للناجين، خاصة للنساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي كأداة حرب. لم تقتصر هذه

المبادرات على الدعم النفسي، بل شملت أيضا برامج تأهيل مجتمعي تهدف إلى إعادة دمج الناجين في المجتمع وتقليل الشعور بالعزلة.[1]

إن الدعم الاجتماعي له دور حاسم في تعزيز عمليات المصالحة داخل المجتمعات المنقسمة. في هذا السياق، لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في إنشاء شبكات دعم مجتمعي، حيث تم تشكيل مجموعات دعم للضحايا تساعد في تبادل التجارب وتعزيز الشعور بالتضامن. على سبيل المثال، في سيراليون، تم إنشاء برامج مجتمعية لدعم الأطفال المجندين سابقا، حيث تم تقديم برامج تعليمية ومهنية تهدف إلى إعادة إدماجهم في المجتمع ومنع عودتهم إلى دوائر العنف. وقد أثبتت هذه البرامج فعاليتها في تقليل النزعات الانتقامية، وتعزيز مفهوم المصالحة والتسامح بين الفئات المختلفة.[2]

رغم أهمية هذه الجهود، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه توفير الدعم النفسي والاجتماعي الفعّال لضحايا النزاعات. أحد أبرز هذه التحديات هو وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالصحة النفسية في العديد من المجتمعات، حيث يُنظر إلى الأشخاص الذين يسعون للحصول على دعم نفسي على أنهم ضعفاء أو معيبون. هذا التصور الخاطئ يؤدي إلى عزوف الضحايا عن طلب المساعدة، مما يزيد من تعقيد أوضاعهم النفسية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، تعاني العديد من المناطق الخارجة من النزاع من نقص الموارد والخدمات النفسية المتخصصة، حيث يكون عدد الأخصائيين النفسيين محدودا مقارنة بحجم الاحتياجات، مما يجعل إمكانية الوصول إلى العلاج النفسي صعبة للعديد من الضحايا.[3]

إحدى المقاربات الفعالة لمواجهة هذه التحديات هي دمج الدعم النفسي في المبادرات المجتمعية، بحيث لا يكون العلاج النفسي مقتصرا على العيادات الطبية فقط، بل يتم تقديمه في إطار أنشطة اجتماعية وثقافية واقتصادية تساهم في استعادة الحياة الطبيعية للضحايا. ففي البوسنة والهرسك، تم دمج الدعم النفسي في مشاريع إعادة الإعمار، حيث تم تشجيع الناجين

[1] Hamber, Brandon. *Transforming Societies after Political Violence: Truth, Reconciliation, and Mental Health.* Springer, 2009. p. 78.
[2] Wessells, Michael. *Child Soldiers: From Violence to Protection.* Harvard University Press, 2009. p. 112.
[3] Summerfield, Derek. *The Impact of War and Atrocity on Civilian Populations: Basic Principles for NGO Interventions and a Critique of Psychosocial Trauma Projects.* International Review of Psychiatry, 1996. p. 13.

على المشاركة في مشاريع تنموية، مما ساعدهم على استعادة الثقة بالنفس وتحقيق التعافي النفسي من خلال العمل والمساهمة في إعادة بناء مجتمعاتهم.

يُعتبر الدعم النفسي والاجتماعي أحد المكونات الأساسية في عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار بعد النزاعات. ومن خلال توفير الرعاية النفسية، وتعزيز آليات الدعم المجتمعي، وضمان إدماج الضحايا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن تسهم هذه الجهود في تقليل آثار الصدمات وتعزيز السلام المستدام. رغم التحديات، فإن التجارب الناجحة في رواندا، سيراليون، البوسنة، وغيرها، تُظهر أن الاستثمار في الصحة النفسية والدعم الاجتماعي ليس مجرد استجابة إنسانية، بل هو ضرورة لتحقيق استقرار المجتمعات ومنع تكرار النزاعات في المستقبل.

الفرع الثاني: إعادة تأهيل الناجين ودمجهم في المجتمع

تهدف هذه الخطوة إلى استعادة كرامة الناجين وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المتأثرة بالعنف. حيث تترك النزاعات آثارا نفسية واجتماعية عميقة، مما يجعل من الضروري تبني استراتيجيات تأهيل شاملة تعالج الاحتياجات المتعددة للضحايا. وقد نفّذت منظمات غير حكومية، مثل *اللجنة الدولية للإنقاذ(IRC)* ، برامج تأهيلية متكاملة تركز على الدعم النفسي، والتدريب المهني، والمشاركة المجتمعية. فعلى سبيل المثال، أطلقت *اللجنة الدولية للإنقاذ* في سوريا ورش عمل للدعم النفسي والاجتماعي، حيث لم تقتصر هذه المبادرات على تقديم تدخلات علاجية، بل عملت أيضا على تمكين المستفيدين من إعادة بناء حياتهم عبر اكتساب المهارات والانخراط في الأنشطة المجتمعية. يعكس هذا النهج الشامل إدراكا بأن التأهيل الفعّال لا يقتصر على شفاء الأفراد، بل يستلزم دمجهم في النسيج الاجتماعي، وهو أمر أساسي لتعزيز السلام المستدام.[1]

[1] Save the Children. *Healing the Invisible Wounds of War: A Roadmap for Addressing the Mental Health Needs of Children and Young People Affected by Conflict.* London: Save the Children, 2018. https://www.savethechildren.org.uk/content/dam/global/reports/health-and-nutrition/healing-invisible-wounds.pdf.

يُعتبر دور المنظمات غير الحكومية المحلية محوريا في تسهيل عملية تأهيل الناجين، حيث تُقدّم استجابات مخصصة تلائم السياقات الاجتماعية لكل مجتمع. على سبيل المثال، طوّر *مركز ضحايا التعذيب (CVT)* برامج مجتمعية تركز على تلبية الاحتياجات الفريدة للناجين من التعذيب والعنف. وتشمل مبادراته العلاج الفردي، والاستشارات الجماعية، وورش العمل المجتمعية التي تهدف إلى خلق بيئة داعمة للشفاء. ومن خلال إشراك الناجين في عملية التأهيل، يعزز المركز شعور الضحايا بالتمكين والمسؤولية تجاه تعافيهم، مما يسهم في نجاح عملية إعادة دمجهم في المجتمع. يوضح هذا النموذج كيف أن التركيز على المجتمع لا يقتصر على تحسين فعالية الدعم النفسي، بل يساهم أيضا في تعزيز الروابط الاجتماعية التي تعدّ أساسية لاستدامة السلام.[1]

يُشكل التدريب المهني أحد الركائز الأساسية في جهود إعادة التأهيل، إذ يتيح للناجين استعادة استقلالهم الاقتصادي والمساهمة في مجتمعاتهم. وقد نفّذت منظمات مثل *وور تشايلد (War Child)* مبادرات تدريب مهني في مناطق النزاع، حيث توفّر هذه البرامج فرصا لاكتساب المهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل. في أفغانستان، نجحت برامج *وور تشايلد* في تمكين آلاف النساء والشباب، مما مكّنهم من تأمين مصادر رزق والمشاركة الفعالة في إعادة بناء مجتمعاتهم. لا تؤدي هذه المبادرات إلى تحسين المستوى الاقتصادي للناجين فحسب، بل تساهم أيضا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي عبر تقليل احتمالات العودة إلى العنف.[2] ذلك أن التركيز على تحسين جودة الحياة، وتعزيز التعليم، وتوفير فرص العمل، يُسهم بشكل كبير في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع تجددها.[3]

رغم الأثر الإيجابي لهذه البرامج، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعوق عملية إعادة تأهيل الناجين ودمجهم في المجتمع. يتمثل أحد العوائق الرئيسية في *وصمة العار الاجتماعية* المرتبطة بالصحة النفسية والتجارب التي مرّ بها ضحايا النزاعات. يواجه العديد من الناجين تمييزا

[1] Center for Victims of Torture (CVT). *Being Raised by a Torture Victim: How Trauma Can Impact Future Generations.* October 11, 2024. https://www.cvt.org/articles/how-trauma-can-impact-future-generations/.

[2] War Child. *Edisa.* Accessed April 2024. https://www.warchild.net/stories-of-children/edisa/.

[3] سعداوي، مهدي، وفاروق بلخيري. "دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع." مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 10، 2018، ص 191-203.

وتهميشا، مما يحدّ من قدرتهم على الاندماج مجددا في المجتمع. وقد أظهرت دراسة أجراها *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)* أن حوالي معظم من الأفراد المتضررين من النزاعات أعربوا عن شعورهم بالخجل من مشكلاتهم النفسية، مما أدى إلى ضعف الإقبال على الخدمات المتاحة لهم. يكشف هذا الأمر عن الحاجة الملحة إلى تغيير التصورات المجتمعية بشأن الصحة النفسية، وخلق بيئة أكثر شمولية تدعم الناجين وتسهّل إعادة دمجهم.[1]

إحدى الحجج الأساسية الداعمة لإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل الناجين هي أن هذه الجهود تمهّد الطريق نحو بناء ثقافة المساءلة والعدالة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع. فعندما يتلقى الناجون الدعم اللازم لرحلة تعافيهم، يصبحون أكثر استعدادا للمشاركة في المبادرات المجتمعية التي تعزز التماسك الاجتماعي والمسؤولية الجماعية. وهو ما تبينه حالة جنوب إفريقيا، لم تقتصر *لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)* على توفير منصة للضحايا لمشاركة تجاربهم، بل قدّمت أيضا دعما نفسيا لأولئك الذين تأثروا بسياسات الفصل العنصري. ساهم هذا النهج المزدوج في خلق فهم مشترك للفظائع السابقة، وعزّز عمليات الشفاء المجتمعي، مما مهّد الطريق أمام تحقيق سلام مستدام.[2]

التدابير المتعلقة بتأهيل الناجين ودمجهم في المجتمع مهمة في مسعى بناء السلام المستدام. ومن خلال الجهود التي تبذلها المنظمات المحلية والدولية، يمكن للناجين الوصول إلى خدمات دعم نفسي واجتماعي واقتصادي شاملة، تعالج احتياجاتهم المتعددة. ورغم التحديات، مثل الوصمة الاجتماعية والتمييز، فإن الاستثمار في برامج إعادة التأهيل يمكن أن يعزز ثقافة العدالة والمساءلة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع. ومع استمرار المجتمع الدولي في مواجهة تداعيات الحروب والنزاعات، سيظل الالتزام بدعم الناجين في رحلات تعافيهم أمرا جوهريا لضمان استخلاص الدروس المستفادة ومنع تكرار الفظائع. في نهاية المطاف، فإن تحقيق السلام

[1] United Nations Peacebuilding Fund. *Pathways to Empowerment: Advancing Marginalized Youth Participation to Promote a Peaceful and Democratic Culture in the Central African Republic.* December 2024. https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/2024-12/05._prodoc_241202_gw.pdf.

[2] Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions.* Routledge, 2011. p. 90.

المستدام يعتمد على تمكين الناجين من استعادة حياتهم والاندماج في مجتمعاتهم، بما يسهم في بناء عالم أكثر عدالة وانسجاما.

الفرع الثالث: دور شبكات الدعم الاجتماعي في بناء السلام

توفر شبكات الدعم الاجتماعي إطارا آخر لمرافقة ضحايا النزاعات الممتدة، حيث تسهم بشكل كبير في تعافي واندماج ضحايا النزاعات. وتوفر هذه الشبكات دعما عاطفيا ونفسيا وعمليا يُمكّن الأفراد من التعامل مع تداعيات العنف والصدمات التي تعرضوا لها. وقد أظهرت الأبحاث أن الدعم الاجتماعي يساعد في التخفيف من آثار الصدمات النفسية، ويحدّ من الشعور بالعزلة، ويعزز مناعة الناجين وقدرتهم على التكيف مع الأوضاع الجديدة. وإدراكا لأهمية هذه الشبكات، نفّذت منظمات مثل *اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC)* برامج تستهدف تعزيز الترابط المجتمعي بين ضحايا النزاعات، من خلال خلق مساحات آمنة لتبادل الخبرات والدعم المتبادل. لا تسهم هذه المبادرات فقط في تحسين الرفاه النفسي للأفراد، بل تساهم أيضا في تحقيق هدف أوسع يتمثل في التعافي المجتمعي وتعزيز التماسك الاجتماعي.[1]

تلعب المنظمات غير الحكومية المحلية دورا محوريا في بناء شبكات الدعم الاجتماعي، خاصة في السياقات التي تفتقر إلى خدمات الصحة النفسية الرسمية. وقد طور *مركز ضحايا التعذيب (CVT)* برامج مجتمعية تركّز على تلبية احتياجات الناجين من التعذيب والعنف، وذلك من خلال جلسات العلاج الجماعي ومبادرات الدعم بين الأقران. توفر هذه البرامج بيئة داعمة تمكّن المشاركين من مشاركة تجاربهم وتقديم المساندة المتبادلة، مما يعزز الشعور بالانتماء والتضامن بينهم. إن هذا النهج القائم على المجتمعات لا يساعد فقط في معالجة الصدمات النفسية الفردية، بل يساهم أيضا في إعادة بناء الثقة وتعزيز رأس المال الاجتماعي، مما يزيد من قدرة المجتمعات على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية.[2]

[1] World Health Organization (WHO). *Mental Health in Emergencies.* March 16, 2022. https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/mental-health-in-emergencies.

[2] Center for Victims of Torture (CVT). *Being Raised by a Torture Victim: How Trauma Can Impact Future Generations.* October 11, 2024. https://www.cvt.org/articles/how-trauma-can-impact-future-generations/.

إلا أن هناك تحديات عديدة قد تحدّ من فعاليتها، ومن أبرزها الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالصحة النفسية وتجارب النزاع. يواجه العديد من الناجين تمييزا أو إقصاء اجتماعيا، مما قد يمنعهم من المشاركة الفعالة في هذه الشبكات. وقد أظهرت دراسة أجراها *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)* أن حوالي نصف الأفراد المتأثرين بالنزاعات أعربوا عن شعورهم بالخجل من مشكلاتهم النفسية، مما أدى إلى ضعف الإقبال على خدمات الدعم المتاحة لهم. إضافة إلى ذلك فإن نقص الموارد وضعف توفر الميسّرين المدربين لقيادة مجموعات الدعم الاجتماعي يشكلان عقبة أخرى تعيق وصول الناجين إلى هذه الخدمات. وللتغلب على هذه العوائق، من الضروري أن تنخرط المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية في حملات توعية تهدف إلى إزالة الوصمة المرتبطة بالصحة النفسية، وتعزيز ثقافة دعم الضحايا وتشجيعهم على طلب المساعدة.[1]

إحدى الحجج الأساسية لصالح إعطاء الأولوية لبناء شبكات الدعم الاجتماعي هي دورها في تعزيز ثقافة المساءلة والعدالة داخل المجتمعات الخارجة من النزاع. عندما يتم تمكين الناجين لمشاركة تجاربهم ودعم بعضهم البعض، فإنهم يصبحون أكثر استعدادا للانخراط في المبادرات المجتمعية التي تعزز التماسك الاجتماعي والمساءلة.[2]

تساهم شبكات الدعم الاجتماعي في تعافي واندماج ضحايا النزاعات داخل مجتمعاتهم. ومن خلال الجهود التي تبذلها المنظمات المحلية والدولية، يمكن للأفراد مشاركة تجاربهم، والحصول على الموارد الأساسية، واستعادة حياتهم في بيئة داعمة. وعلى الرغم من التحديات، مثل الوصمة الاجتماعية وضعف الموارد، فإن إعطاء الأولوية لإنشاء شبكات الدعم يمكن أن يسهم في بناء مجتمعات أكثر صمودا وعدالة في مرحلة ما بعد النزاع. ومع استمرار المجتمع الدولي في التعامل مع آثار النزاعات، فإن الالتزام بدعم الناجين في بناء هذه الشبكات سيكون

[1] United Nations Peacebuilding Fund. *Pathways to Empowerment: Advancing Marginalized Youth Participation to Promote a Peaceful and Democratic Culture in the Central African Republic*. December 2024. https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/2024-12/05._prodoc_241202_gw.pdf.

[2] Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions.* Routledge, 2011. p. 90.

أمرا بالغ الأهمية لضمان استخلاص الدروس ومنع تكرار الفظائع. في نهاية المطاف، فإن تحقيق السلام المستدام يعتمد على تمكين ضحايا النزاعات من استعادة حياتهم والمشاركة في بناء مستقبل أكثر عدالة وانسجاما.

الفرع الرابع: المرافقة النفسية والاجتماعية لضحايا الحرب في البوسنة والهرسك

خلال حرب البوسنة (1992–1995)، لعبت منظمات المجتمع المدني دورا حيويا في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين. من بين هذه المنظمات، برزت "جمعية ضحايا الحرب من النساء (Udruženje Žene-Žrtve Rata) "، وهي منظمة غير حكومية مقرها في سراييفو، تعمل على جمع الأدلة والمعلومات حول مجرمي الحرب والمغتصبين، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات من الحرب. بالإضافة إلى ذلك، نفذت منظمات دولية مثل "اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) "برامج تركز على الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة دمج الناجين في المجتمع. تضمنت هذه البرامج ورش عمل وجلسات دعم لمساعدة الناجين على التعامل مع الصدمات النفسية وإعادة بناء حياتهم.[1]

تفاقمت التأثيرات النفسية للحرب بسبب نقص الموارد والمتخصصين المدربين في البوسنة والهرسك. ووفقا لدراسة أجرتها *منظمة الصحة العالمية(WHO)* ، فقد أظهر حو الأفراد الذين تعرضوا للنزاع أعراض *اضطراب ما بعد الصدمة .(PTSD)* في هذا السياق، أدّت منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في سد الفجوات التي تركتها الدولة، إذ لم تقتصر جهودها على تقديم الدعم النفسي، بل شملت أيضا التوعية بأهمية الصحة النفسية. على سبيل المثال، ركّزت *جمعية النساء ضحايا الحرب* على تمكين النساء الناجيات من خلال تقديم جلسات علاجية فردية وجماعية، مما ساهم في تقليل مشاعر العزلة واليأس. عزز هذا النهج المجتمعي للرعاية النفسية

[1] Ahmetašević, Nidžara, Nerma Jelačić, and Selma Boračić. "Investigation: Višegrad Rape Victims Say Their Cry Goes Unheard." *Balkan Investigative Reporting Network (BIRN)*, October 20, 2006. Archived March 2, 2012. https://web.archive.org/web/20120302152054/http://www.bim.ba/en/32/10/1312.

الشعور بالانتماء والتضامن بين الناجين، مما أسهم في تعافي المجتمع ككل وتعزيز التماسك الاجتماعي.[1]

على الرغم من الإسهامات الإيجابية لمنظمات المجتمع المدني، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعوق توفير الدعم النفسي لضحايا الحرب في البوسنة والهرسك. تتمثل إحدى العقبات الأساسية في الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالصحة النفسية، والتي تمنع العديد من الأفراد من طلب المساعدة. فقد وجدت دراسة أجراها *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)* أن حوالي 60% من الأفراد المتضررين من النزاع أعربوا عن شعورهم بالخجل من مشكلاتهم النفسية، مما أدى إلى انخفاض الإقبال على الخدمات المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد من منظمات المجتمع المدني **من** نقص الموارد والتمويل، مما يحدّ من قدرتها على توفير دعم شامل ومستدام. فغياب الكوادر المتخصصة وقلة التمويل يضعفان من فعالية التدخلات العلاجية، مما يبرز الحاجة إلى استثمار طويل الأمد في خدمات الصحة النفسية كجزء من جهود بناء السلام الأوسع.[2]

إحدى الحجج الأساسية لدعم الاهتمام بالصحة النفسية لضحايا الحرب هي أن هذا الاهتمام يُمهّد الطريق نحو تعزيز المساءلة والعدالة في المجتمعات ما بعد النزاع. فعندما يُتاح للناجين التعبير عن تجاربهم وتلقّي الدعم اللازم، يصبحون أكثر قدرة على المشاركة في المبادرات المجتمعية التي تعزز التماسك الاجتماعي والمسؤولية الجماعية. فعلى سبيل المثال، أسهمت جهود *اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC)* ومنظمات أخرى في البوسنة والهرسك في تعزيز وعي الناجين بأهمية معالجة الصحة النفسية كجزء من عملية إعادة بناء الثقة والعلاقات الاجتماعية. يعكس هذا الترابط بين الدعم النفسي والمشاركة المجتمعية أهمية دمج مبادرات

[1] University of the West Indies, Cave Hill Campus. *Departmental Reports 2008–2009.* Barbados: University of the West Indies, 2009. https://cavehill.uwi.edu/About/resources/reports/cavehill_departmental_report_2008_2009.pdf.

[2] United Nations Peacebuilding Fund. *Pathways to Empowerment: Advancing Marginalized Youth Participation to Promote a Peaceful and Democratic Culture in the Central African Republic.* December 2024. https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/2024-12/05._prodoc_241202_gw.pdf.

الصحة النفسية في أطر بناء السلام الشاملة. ومن خلال تمكين الناجين، يمكن لهذه المبادرات أن تخلق مجتمعات أكثر صمودا قادرة على مواجهة ماضيها والمطالبة بالعدالة والمساءلة.[1]

تُبرز تجربة البوسنة والهرسك الدور المحوري لمنظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم النفسي لضحايا الحرب. فمن خلال مبادراتها المتعددة، استطاعت هذه المنظمات تلبية الاحتياجات النفسية الملحّة للأفراد، وتعزيز عمليات التعافي الجماعي على المدى الطويل. ومع ذلك، لا تزال التحديات، مثل الوصمة الاجتماعية ونقص الموارد، قائمة، مما يتطلب استمرار الجهود في التوعية بالصحة النفسية، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني. ومع استمرار المجتمع الدولي في التعامل مع آثار النزاعات، فإن الالتزام بدعم الناجين في رحلات تعافيهم النفسية سيكون أمرا جوهريا لضمان استخلاص الدروس من الماضي، ومنع تكرار الفظائع. في نهاية المطاف، فإن تحقيق السلام المستدام يعتمد على تمكين الناجين من استعادة حياتهم والمشاركة في بناء مستقبل أكثر عدالة وتماسكا.

المطلب الثالث: تنظيم ورشات تعزيز ثقافة السلام والتعايش

تعد ورشات تعزيز ثقافة السلام وسيلة فعالة لبناء مجتمعات متماسكة. يركز الفرع الأول على تمكين المجتمعات من خلال ورش السلام والتسامح، فيما يستعرض الفرع الثاني دور الورش المحلية في رواندا بعد الإبادة الجماعية في تعزيز المصالحة الوطنية والتفاهم المشترك.

الفرع الأول: التمكين المجتمعي من خلال ورش تعزيز السلام والتسامح

لا يمكن التقليل من أهمية التعليم والتدريب في بناء السلام، لا سيما من خلال ورش العمل التي تهدف إلى ترسيخ قيم التسامح والتفاهم المشترك. تشكّل هذه الورش منصات حيوية للحوار وتبادل المعرفة واكتساب المهارات، مما يعزز ثقافة السلام في المجتمعات الخارجة من النزاعات. وقد نفّذت منظمات مثل *Search for Common Ground* برامج تجمع أفرادا من خلفيات مختلفة في حوارات بناءة حول اختلافاتهم والقيم المشتركة بينهم. من خلال هذه

[1] Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions.* Routledge, 2010. p. 90.

اللقاءات، لا يقتصر دور المشاركين على تعلّم استراتيجيات حل النزاعات، بل يكتسبون القدرة على تنمية التعاطف والاحترام المتبادل، وهما عنصران أساسيان لتحقيق السلام المستدام.[1]

تشير دراسة أجرتها *منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة* إلى أن المبادرات التعليمية التي تعزز قيم السلام والتسامح تساهم في خفض معدلات العنف في المجتمعات الخارجة من النزاع. وهذا يؤكد أهمية دمج ورش العمل التعليمية ضمن الجهود الأوسع لبناء السلام.[2]

تلعب هذه الورش أيضا دورا حيويا في تمكين الفئات المهمشة، لا سيما الشباب والنساء، الذين غالبا ما يكونون الأكثر تأثرا بالنزاعات. فقد نفّذت *اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC)* ورش عمل تركز على الشباب في المناطق المتأثرة بالنزاعات، حيث تم تزويدهم بالمهارات اللازمة للدفاع عن حقوقهم والمشاركة في المبادرات التنموية المجتمعية. لم تقتصر هذه الورش على تزويد الشباب بالمعرفة حول عمليات بناء السلام، بل حفزتهم أيضا ليصبحوا عناصر فاعلة في مجتمعاتهم، مما أدى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

تشير تقارير المنظمة إلى أن المبادرات التي يقودها الشباب تحقق نجاحا أكبر في تعزيز التماسك المجتمعي، حيث شهدت المجتمعات التي شارك فيها الشباب في ورش بناء السلام زيادة بنسبة معتبرة في تنفيذ المشاريع التعاونية بعد المشاركة في هذه الورش. يعكس هذا أهمية تمكين الشباب، ليس فقط كمتلقين للمعرفة، ولكن كقادة قادرين على إحداث تغيير إيجابي في بيئاتهم.[3]

إن دمج أساليب التعلم التجريبي في ورش بناء السلام يعزز من قدرة المشاركين على فهم الديناميكيات الاجتماعية المعقدة واكتساب مهارات متقدمة في حل النزاعات. وقد وظّف *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي* استراتيجيات التعلم التفاعلي، مثل المحاكاة والأدوار التمثيلية، ضمن ورش بناء السلام، مما أتاح للمشاركين تجربة التحديات والسيناريوهات الواقعية المرتبطة بعمليات

[1] Search for Common Ground. *Taking a Stand without Taking a Side: Why Multipartiality Is Essential for Peacebuilding*. January 17, 2025. https://www.sfcg.org/taking-a-stand-without-taking-a-side-why-multipartiality-is-essential-for-peacebuilding/.
[2] UNESCO. *Safe to Learn and Thrive: Ending Violence in and Through Education*. 2024. https://doi.org/10.54675/LUPY3293.
[3] International Rescue Committee (IRC). *2019 Annual Report*. 2019. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/5264/irc2019-annual-report.pdf.

المصالحة، لا يقتصر هذا النهج على تنمية مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، بل يعزز أيضا شعور المشاركين بالمسؤولية والقدرة على إحداث تغيير في مجتمعاتهم.[1]

يكمن أحد أبرز مبررات دعم ورش السلام والتسامح في قدرتها على معالجة العوامل الاجتماعية والنفسية العميقة التي تؤجج النزاعات. تعاني العديد من المجتمعات الخارجة من النزاع من مشاعر متجذرة من الحقد، وانعدام الثقة، والصدمات النفسية، مما يعيق جهود المصالحة. ولهذا السبب، دمجت منظمات مثل *مركز ضحايا التعذيب (CVT)* ممارسات معالجة الصدمات ضمن ورش بناء السلام، مما وفر للمشاركين فرصة للتعامل مع تجاربهم الماضية والمضي قدما نحو الشفاء.[2]

عندما يتم التركيز على الاحتياجات النفسية للأفراد، تصبح هذه الورش أكثر فاعلية في تمهيد الطريق لحوارات هادفة وبناءة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمعات التي تنخرط في عمليات التعافي الجماعي تصبح أكثر قدرة على تطوير رؤية مستقبلية مشتركة، مما يقلل من احتمالية اندلاع العنف مجددا ويعزز السلام المستدام.

على الرغم من الفوائد الواضحة لهذه المبادرات، لا تزال هناك تحديات تعيق فعاليتها. من بين أبرز هذه التحديات الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالنقاش حول النزاعات والصحة النفسية، حيث يواجه العديد من الأفراد صعوبة في الانضمام إلى هذه المبادرات بسبب الخوف من الوصم أو نبذ المجتمع. فقد أظهرت دراسة أجرتها *منظمة الصحة العالمية (WHO)* أن غالبية الأفراد المتأثرين بالنزاعات يشعرون بالخجل من تجاربهم، مما يؤدي إلى ترددهم في المشاركة في ورش بناء السلام.[3]

---

[1] United Nations Development Programme (UNDP). *Crisis Response & Deployments – 2022*. UNDP, 2022. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-02/Crisis% 20Reponse% 20% 26% 20Deployments% 20-% 202022.pdf.

[2] Center for Victims of Torture (CVT). *Assessing Mental Health and Psychosocial Needs and Barriers in Tigray, Ethiopia*. 2023. https://www.cvt.org/wp-content/uploads/assessing_mental_health_tigray_funder.pdf.

[3] United Nations Development Programme (UNDP). *Integrating Mental Health and Psychosocial Support into Peacebuilding*. UNDP, 2022. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-05/UNDP-Integrating-Mental-Health-and-Psychosocial-Support-into-Peacebuilding-V2.pdf.

لمواجهة هذه العقبة، من الضروري أن تعمل المنظمات على حملات توعوية تهدف إلى إزالة الوصمة المرتبطة بالمشاركة في مبادرات بناء السلام، وإبراز أهمية هذه الورش في تعزيز التفاهم الاجتماعي. وكذلك فإن ضمان توفر الورش لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي، يعدّ أمرا ضروريا لضمان شمولية هذه المبادرات وتحقيق أقصى قدر من التأثير.

تُعد ورش العمل التي تعزز السلام والتسامح عنصرا محوريا في استراتيجيات بناء السلام المستدام. فمن خلال الحوار، والتعلم التجريبي، والمشاركة المجتمعية، يمكن لهذه الورش أن تمكّن الأفراد من تبادل وجهات نظرهم، وتعزيز فهمهم المتبادل، والمساهمة في تطوير ثقافة تعاونية قادرة على دعم المصالحة طويلة الأمد. وعلى الرغم من العقبات مثل الوصمة الاجتماعية وضعف الموارد، فإن الاستثمار في هذه الورش يبقى ضرورة ملحة لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من النزاعات المستقبلية. في نهاية المطاف، فإن تمكين المجتمعات عبر التعليم والتدريب يمثل خطوة أساسية نحو بناء مستقبل أكثر سلاما واستقرارا.

الفرع الثاني: دور الورش المحلية في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية

بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، والتي أسفرت عن مقتل ما يقرب من 800,000 شخص، أصبح تحقيق المصالحة وإعادة بناء التماسك الاجتماعي ضرورة ملحة. أدركت المنظمات المحلية أن تعزيز ثقافة التسامح بين الشباب يُعدّ أمرا أساسيا لمنع تكرار مثل هذه المآسي. وقد نفذت منظمة البحث عن أرضية مشتركة SCG وخلال سلسلة من ورش بناء القدرات والاجتماعات التي تم تسهيلها من قبل خبراء من دول أخرى تأثرت بالتطرف العنيف. شملت هذه الأنشطة العديد من الجهات الحكومية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الرواندية، ومكتب التحقيقات الرواندي، ووزارتا الدفاع والعدل، والنيابة العامة الوطنية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني مثل *Jeunesse Ouvriere Chretienne*، والمجتمع الإسلامي الرواندي، وجمعيات الكشافة، وكشفت نتائج الاستبيان الذي أجرته المنظمة أن **91.7 %** من المشاركين وجدوا أن الورش عززت فهمهم للتطرف العنيف باعتباره تحديا عالميا، بينما أكد

100 % من المشاركين أن هذه الورش ساهمت في زيادة وعيهم بأهمية مكافحة التطرف العنيف في سياق رواندا تحديدا.[1]

تُستخدم الأساليب التفاعلية مثل لعب الأدوار، ورواية القصص، والمناقشات الجماعية في ورش العمل لتعزيز مشاركة الشباب بفعالية. من خلال توفير بيئة آمنة للحوار، يتمكن المشاركون من التعبير عن مشاعرهم ومشاركة تجاربهم الشخصية المتعلقة بالإبادة الجماعية، مما يساعدهم على التعامل مع مشاعرهم ويعزز روح التعاطف والتفاهم بين الأفراد من خلفيات عرقية مختلفة. على سبيل المثال، نظمت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة في رواندا عددا كبيرا من الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات حول موضوع الوحدة والمصالحة، مما ساهم في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع.[2]

بالإضافة إلى ذلك، عملت لجنة التسريح وإعادة الاندماج في رواندا مع أكثر من 78,000 مقاتل سابق منذ عام 2001، حيث قدمت التدريب والمساعدة لهم، مما ساهم في إعادة دمجهم في المجتمع وتعزيز التعايش السلمي.[3] إلى جانب ذلك، سعت هذه الورش إلى تفكيك الصور النمطية ومواجهة الروايات التي كرّست الانقسام والكراهية. تم تشجيع المشاركين على مواجهة تحيّزاتهم، والانخراط في نقاشات نقدية حول السياق التاريخي للإبادة الجماعية. من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، سعت المنظمات المحلية إلى تمكين الشباب ليصبحوا دعاة للسلام في مجتمعاتهم.

بالرغم من النتائج الإيجابية لورش العمل التي تهدف إلى تعزيز التعايش والاحترام المتبادل بين الشباب في رواندا، إلا أن هناك تحديات تعيق تنفيذها. فالصدمة الجماعية الناجمة عن الإبادة الجماعية خلقت بيئة معقدة، حيث قد تكون النقاشات حول الهوية العرقية حساسة ومثيرة للجدل. بعض الشباب قد يترددون في التحدث عن تجاربهم أو مواجهة تحيزاتهم خوفا من

---

[1] Search for Common Ground. *Enabling Preventative Responses to Violent Extremism in Rwanda*. August 30, 2019. https://www.sfcg.org/project/enabling-preventative-responses-to-violent-extremism-in-rwanda/.

[2] المعهد الجامعي الأوروبي .*الوحدة والمصالحة في رواندا: دراسة حول ورش العمل والمبادرات المجتمعية* . 2022. https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/74338/QM-09-22-105-AR-N%5B88% 5D.pdf.

[3] منتدى الدفاع الإفريقي. *إعادة الاندماج والتسريح في رواندا: تجربة المصالحة وبناء السلام* .المجلد 6، العدد 2، 2022. https://adf-magazine.com/ADF-V6N2-Arabic.pdf.

العواقب الاجتماعية أو الوصم. إن فعالية هذه الورش قد تتأثر بنقص الموارد والمدربين المؤهلين. في هذا السياق، شددت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة في رواندا على الحاجة إلى دعم مستمر وتمويل كافٍ لضمان وصول هذه المبادرات إلى نطاق أوسع والحفاظ على تأثيرها على المدى الطويل. فقد نظمت اللجنة عددا كبيرا من الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات حول موضوع الوحدة والمصالحة، مما ساهم في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع.[1]

تُسهم ورش العمل التفاعلية في تعزيز ثقافة المساءلة بين الشباب من خلال تزويدهم بالأدوات اللازمة للانخراط في حوارات بنّاءة ومواجهة السرديات الضارة. هذا التمكين يُعزز الشعور بالمسؤولية والقدرة على التأثير، مما يُسهم في كسر دوامة العنف وتعزيز السلام المستدام. على سبيل المثال، نظّمت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة في رواندا عددا كبيرا من الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات حول موضوع الوحدة والمصالحة، مما ساهم في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع.[2]

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة أجرتها منظمة "قوة السلام اللاعنفية (Nonviolent Peaceforce)" أن إشراك الشباب المحليين في حل النزاعات بالطرق السلمية يُعزز من دورهم كدعاة للتسامح والتعايش داخل مجتمعاتهم.[3]

هذه الأمثلة تُبرز الإمكانات التحويلية للتدخلات التعليمية في تشكيل مستقبل رواندا، وتؤكد على أهمية الاستثمار المستمر في مثل هذه المبادرات لضمان تأثيرها الإيجابي على المدى الطويل.. ميدانيا مثلت الورش التي نظّمتها المنظمات المحلية في رواندا عنصرا أساسيا في جهود البلاد لبناء السلام. من خلال تعزيز التسامح والتفاهم بين الشباب، تسهم هذه المبادرات في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتدعم الهدف الأوسع المتمثل في تحقيق السلام المستدام. وعلى الرغم من التحديات التي تعترض تنفيذها، تشير الأدلة إلى أن هذه الورش تمكّن

---

[1] سينتاما، إزيكيل .*المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة* .تقرير مشروع بحثي. المعهد الجامعي الأوروبي، فبراير 2022 https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/74338/QM-09-22-105-AR-N% 5B88% 5D.pdf .

[2] سينتاما، إزيكيل .*المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة* .تقرير مشروع بحثي. المعهد الجامعي الأوروبي، فبراير 2022 https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/74338/QM-09-22-105-AR-N% 5B88% 5D.pdf .

[3] منظمة قوة السلام اللاعنفية .*إشراك الشباب المحليين في حل النزاعات بالطرق السلمية: دورات الشباب في مخيم جدة 5 وبلدة القيارة، العراق، 2021*. https://nonviolentpeaceforce.org/wp-content/uploads/2022/02/NPIQ_Case_Study_on_Youth_Series_2021_Arabic.pdf .

الشباب من أن يصبحوا فاعلين في نشر السلام داخل مجتمعاتهم. ومع استمرار رواندا في التعافي من آثار ماضيها، فإن الالتزام بترسيخ ثقافة التسامح من خلال المبادرات التعليمية يظل ضروريا لضمان عدم نسيان دروس الإبادة الجماعية، وتمكين الأجيال القادمة من العيش في بيئة أكثر عدالة وانسجاما. إن الدعم المستمر لهذه البرامج سيكون أساسيا في بناء مجتمع رواندي أكثر سلاما وعدالة.

المطلب الرابع: التعاون مع السلطات المحلية لتنفيذ برامج الحماية

يستعرض هذا المطلب أهمية التعاون بين المجتمع المدني والسلطات لتعزيز الأمن والاستقرار. يناقش الفرع الأول تعزيز الأمن من خلال برامج الحماية التعاونية، فيما يركز الفرع الثاني على تعزيز الوقاية من العنف عبر استراتيجيات تعاونية تسهم في تقليل النزاعات وتطوير بيئة سلمية مستدامة.

الفرع الأول: تعزيز الأمن من خلال برامج الحماية التعاونية في مناطق النزاع

يستوجب تنفيذ برامج الحماية الفعّالة في مناطق النزاع تعاونا وثيقا مع السلطات المحلية، حيث تمتلك هذه السلطات معرفة عميقة بالديناميكيات المحلية والتحديات الفريدة التي تواجه مجتمعاتها. تُعد هذه المعرفة ضرورية لتكييف التدخلات بما يضمن معالجة المخاوف الأمنية بفعالية، وتدرك منظمات مثل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) أهمية إشراك الهياكل الحاكمة المحلية لتعزيز الثقة المجتمعية وزيادة شرعية جهود الحماية. على سبيل المثال، في الأردن، نفّذت لجنة الإنقاذ الدولية مبادرة "مجالس الظل الشبابية في الإدارة المحلية"، التي جمعت أكثر من 50 شابا وشابة من ثلاث مناطق لتطبيق المادة 4، الفقرة أ–6 من قانون البلديات لعام 2015، والتي تمنح المواطنين حق الحضور والمشاركة في اجتماعات المجلس المحلي. يتمثل دور الشباب في تحديد الاحتياجات المحلية وإبلاغ الإدارة المحلية بها، مما يعزز المشاركة المجتمعية ويزيد من فعالية التدخلات.[1]

[1] هيفوس، وزارة الخارجية الهولندية، وجمعية الشابات المسيحيات .*مجالس الظل الشبابية في الإدارة المحلية*. 2020. https://irckhf.org/ar/projects/youth-shadow-councils-in-local-administration/.

يتجلى مما سبق أن التعاون مع السلطات المحلية عنصر أساسي في تنفيذ برامج الحماية الفعّالة في مناطق النزاع، حيث تمتلك هذه السلطات معرفة عميقة بالديناميكيات المحلية والتحديات الفريدة التي تواجه مجتمعاتها. تُعتبر هذه المعرفة ضرورية لتكييف التدخلات بما يضمن معالجة المخاوف الأمنية بفعالية، وتدرك منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدرك أهمية إشراك الهياكل الحاكمة المحلية لتعزيز الثقة المجتمعية وزيادة شرعية جهود الحماية. على سبيل المثال، في أفغانستان، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج السلام وإعادة الإدماج الأفغاني، الذي شمل إنشاء لجان سلام محلية لتعزيز الحوار والتعاون بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. من خلال هذه المبادرة، تم تمكين القادة المحليين من معالجة المخاوف الأمنية بشكل تعاوني، مما أسهم في الحد من العنف وتعزيز التماسك الاجتماعي.[1]

إن إنشاء قنوات تواصل واضحة بين المنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والمجتمع أمرا حاسما لنجاح برامج الحماية في مناطق النزاع. يتيح التواصل الفعّال تبادل المعلومات الأمنية في الوقت المناسب، مما يسمح باتخاذ تدابير استباقية لضمان السلامة. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعمل المجلس النرويجي للاجئين (NRC) على تعزيز مشاركة المجتمع من خلال نهج مجتمعي يهدف إلى تقليل التوترات والعمل مع المجتمعات لإيجاد بدائل لحل النزاعات بطرق سلمية وتعزيز القدرة على الصمود. يشمل ذلك زيادة قدرات النساء والرجال والشباب في إدارة وحل النزاعات من خلال ورش عمل تشاركية قائمة على المجتمع، ودعم عمليات الحوار الشاملة، وتعزيز عمليات الوساطة الإنسانية.[2]

كما أن التعاون مع السلطات المحلية عنصرا أساسيا في تعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية، خاصة في البيئات التي تعاني من انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية. عندما تشارك السلطات المحلية بفعالية في تصميم وتنفيذ المبادرات الأمنية، يُصبح من الأسهل مساءلتها عن قراراتها، مما يعزز ثقافة المسؤولية. في ليبيريا، تم تنفيذ مبادرات للشرطة المجتمعية

[1] United Nations Development Programme (UNDP). *Afghanistan Peace and Reintegration Programme (UNDP Support), p. Project Completion Report*. April 2017. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/af/APRP-finalreport.pdf.

[2] Norwegian Refugee Council (NRC). *Programs for Protection and Conflict Response in the Democratic Republic of the Congo*. Accessed March 2024. https://www.nrc.no/countries/africa/dr-congo.

بالتعاون مع السلطات المحلية بهدف تحسين العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات المحلية. أظهرت دراسة أن هذه المبادرات أدت إلى زيادة في الإبلاغ عن الجرائم وتعزيز الشعور بالأمان بين المواطنين. على سبيل المثال، في المجتمعات التي تلقت ما يُعرف بـ"دوريات الثقة"، أفاد المواطنون بزيادة معرفتهم بالقانون وبكيفية الوصول إلى خدمات الشرطة، مما أدى إلى زيادة في الإبلاغ عن الجرائم وتقليل بعض أنواع الجرائم مثل العنف المنزلي والاعتداءات البسيطة.[1]

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تأثيرات الشرطة المجتمعية قد تختلف بناء على السياق المحلي وطرق التنفيذ. دراسة أخرى شملت ستة بلدان في الجنوب العالمي، بما في ذلك ليبيريا، وجدت أن مبادرات الشرطة المجتمعية لم تؤدِ بالضرورة إلى تحسينات كبيرة في الثقة بين المواطنين والشرطة أو إلى انخفاض في معدلات الجريمة. يشير هذا إلى أن نجاح مثل هذه المبادرات قد يتطلب تغييرات هيكلية أعمق في مؤسسات إنفاذ القانون.[2]

على الرغم من الفوائد الواضحة لهذا التعاون، إلا أن هناك تحديات عديدة قد تعرقل تنفيذ برامج الحماية في مناطق النزاع. يتمثل أحد العوائق الرئيسية في التفاوت في القدرات والموارد المتاحة لدى السلطات المحلية، مما قد يؤثر على قدرتها على المشاركة بفعالية في الجهود التعاونية. بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بنقص الموارد، تواجه السلطات المحلية في مناطق النزاع، مثل جنوب السودان، عقبات أخرى تؤثر على فعالية برامج الحماية. من بين هذه العقبات، ضعف البنية التحتية، وانعدام الأمن، والتوترات بين المجتمعات المحلية، مما يزيد من تعقيد تنفيذ هذه البرامج. على سبيل المثال، في جنوب السودان، أدى التنافس على الموارد الطبيعية، مثل الحطب والمراعي، إلى تصاعد التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين، مما أسفر عن نزاعات أثرت سلبا على جهود الحماية.[3]

---

[1] Blair, Robert, and Sabrina Karim. "Brief 76: Community Policing in Liberia Increased Reporting and Lowered Crime." *EGAP*, November 30, 2021. https://egap.org/resource/brief-community-policing-in-liberia-increased-reporting-and-lowered-crime/.

[2] Blair, Graeme, Jeremy M. Weinstein, Fotini Christia, Eric Arias, Emile Badran, Robert A. Blair, Ali Cheema, Ahsan Farooqui, Thiemo Fetzer, and Anna M. Wilke, et al. "Community Policing Does Not Build Citizen Trust in Police or Reduce Crime in the Global South." *Science* 374, no. 6571 (November 26, 2021), p. 4.

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). *نقص الغذاء في جنوب السودان يجبر المزيد من الأشخاص على العيش في المنفى* 24 .مارس 2014. https://www.unhcr.org/ar/533013f96 .

يظل التعاون مع السلطات المحلية أمرا أساسيا لإنجاح برامج الحماية في مناطق النزاع، حيث يتيح الاستفادة من المعرفة المحلية، وتعزيز قنوات التواصل، وترسيخ المساءلة. ومع ذلك، فإن معالجة التحديات التي تواجه هذه السلطات، لا سيما فيما يتعلق بالقدرات والموارد، يُعدّ أمرا ضروريا لضمان أقصى قدر من الفعالية لهذه الجهود التعاونية. ومع استمرار المجتمع الدولي في مواجهة تعقيدات النزاعات، فإن إعطاء الأولوية للشراكات مع الهياكل الحاكمة المحلية سيكون ضروريا لتعزيز الأمن وإرساء أسس سلام مستدام. إن الالتزام بهذا التعاون يمثل خطوة حيوية نحو بناء مجتمعات قادرة على مواجهة تحديات الصراع وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

الفرع الثاني: تعزيز مسارات الوقاية من العنف من خلال الاستراتيجيات التعاونية

يزودنا تطوير استراتيجيات محلية فعّالة لمنع العنف بدفعة مهمة لتساند العملية السلمية، يشكّل التعاون مع السلطات المحلية حجر الأساس في تصميم وتنفيذ برامج الحماية التي تتعامل مع التحديات الأمنية الفريدة التي تواجهها المجتمعات، حيث تمتلك السلطات المحلية معرفة دقيقة بديناميكيات العنف ضمن نطاقها، مما يمكّنها من المساهمة بفعالية في وضع تدخلات مستهدفة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف. يُعدّ إشراك السلطات المحلية في جهود منع العنف أمرا حاسما، حيث يمكنها تعبئة الموارد المجتمعية وتعزيز الأمن في مناطق النزاع، حيث تتمتع هذه السلطات بعلاقات وثيقة مع القادة المجتمعيين، مما يمكّنها من تعزيز الحوار والتعاون بين مختلف الفئات داخل المجتمع.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نفّذت منظمة أوكسفام منذ عام 2009 برنامجا لحماية المجتمعات المحلية، يهدف إلى تأسيس ودعم لجان حماية مجتمعية. تعمل هذه اللجان على تحديد المخاطر في بيئاتها، ومنعها، والاستجابة لها عند وقوعها. يشمل ذلك تقديم إطار تنظيمي لاستراتيجيات الحماية الذاتية، والمناصرة المحلية، ورفع الوعي بشأن حقوق الإنسان والقوانين، بالإضافة إلى الترويج لمشاركة مختلف مجموعات المدنيين في القرارات المتعلقة بالحماية. من

خلال هذه الجهود، أصبحت السلطات المدنية والعسكرية المحلية أكثر استجابة لقضايا الحماية، وأصبح أفراد المجتمع المحلي أكثر وعيا وقدرة على الوصول إلى خدمات الإحالة المناسبة.[1]

شهدت سوريا أيضا تعاونا في هذا الخصوص مع "لجنة الإنقاذ الدولية" والتي اضطلعت بدور محوري في تقديم المساعدات الإنسانية داخل سوريا، حيث تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين من النزاع المستمر. تشمل أنشطتها توفير الرعاية الصحية من خلال دعم العيادات والمرافق الطبية، وضمان وصول المجتمعات المحلية إلى خدمات علاجية أساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة والتطعيمات والعلاج الطارئ. إلى جانب ذلك، ركزت اللجنة على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين والمتضررين من الحرب، من خلال برامج إعادة التأهيل النفسي وخدمات الإرشاد الاجتماعي، التي تهدف إلى تخفيف الآثار النفسية للنزاع وتعزيز القدرة على التكيف لدى الأفراد والأسر. كما توفر المساعدات النقدية المباشرة للأسر المحتاجة، فضلا عن دعم التعليم في حالات الطوارئ، حيث تقدم برامج لتعليم الأطفال المتضررين من النزاع، وتسعى إلى خلق بيئة تعليمية آمنة ومستدامة لهم.[2]

يعتبر التعاون مع السلطات المحلية في تصميم وتنفيذ برامج الحماية أمرا حيويا لتعزيز ملكية المجتمع لهذه المبادرات وترسيخ مبدأ المساءلة. عندما تشارك السلطات المحلية بفعالية في هذه الجهود، تصبح أكثر عرضة للمساءلة عن أدوارها، مما يعزز ثقافة المسؤولية داخل المجتمع. هذا الأمر بالغ الأهمية في البيئات ما بعد النزاع، حيث يمكن لغياب الثقة في الهياكل الحكومية أن يشكل عقبة أمام جهود بناء السلام. في ليبيريا، أظهرت مبادرات الشرطة المجتمعية التي نُفِّذت بالتعاون مع السلطات المحلية نتائج إيجابية. وفقا لتقرير صادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة(DCAF) ، فإن هذه المبادرات أدت إلى تحسين مشاعر السلامة والأمان بين أفراد المجتمع. على الرغم من عدم توفر إحصاءات محددة حول نسبة

[1] نان، ريتشارد. "برمجة فعالة للحماية القائمة على المجتمع المحلي: دروس من جمهورية الكونغو الديمقراطية ". *مجلة مراجعة الهجرة القسرية* .تم التصفح في جويلية 2024.https://www.fmreview.org/nunn-2 .

[2] International Rescue Committee (IRC). *Syria: Humanitarian Response and Assistance Programs*. Accessed April 2024. https://www.rescue.org/country/syria.

انخفاض معدلات الجريمة، إلا أن التقرير يشير إلى أن إشراك المجتمع في جهود الشرطة يعزز الثقة المتبادلة ويُسهم في تحسين الأمن المحلي.[1]

يبقى التعاون مع السلطات المحلية عنصرا أساسيا في تنفيذ برامج الحماية الهادفة إلى منع العنف في المناطق المتأثرة بالنزاع. ومن خلال توظيف المعرفة المحلية، وتعزيز قنوات التواصل، وتعزيز مبدأ المساءلة، يمكن للمنظمات غير الحكومية تحسين فعالية واستدامة مبادراتها. ومع ذلك، فإن معالجة التحديات التي تواجه السلطات المحلية، خاصة فيما يتعلق بالموارد والقدرات، يُعدّ أمرا ضروريا لتعظيم تأثير هذه الجهود التعاونية. ومع استمرار المجتمع الدولي في التعامل مع تعقيدات النزاعات، فإن إعطاء الأولوية للشراكات مع الهياكل الحاكمة المحلية سيكون ضروريا لتعزيز الأمن وترسيخ السلام المستدام في المناطق المتأثرة بالنزاع. إن الالتزام بهذا التعاون يمثل خطوة جوهرية نحو بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع تحديات النزاع وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

[1]مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن(DCAF) ، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان(ODIHR) ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة .(UN Women) *عمل الشرطة والنوع الاجتماعي* . جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2019 .
https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/GSToolkit_Tool-2%20AR-Web.pdf.

المبحث الثاني: تعزيز المجتمع المدني لمسارات التسوية ودعم اتفاقيات سلام مستدمة

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حيويًا في تعزيز مسارات التسوية السياسية ودعم تنفيذ اتفاقيات السلام، من خلال آليات تضمن الشفافية، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتقديم الاستشارات القانونية، والمشاركة في صياغة السياسات والتشريعات ذات الصلة. ومع تعقيد النزاعات المعاصرة، أصبح المجتمع المدني فاعلًا أساسيًا في دعم الاستقرار، عبر مراقبة تنفيذ الاتفاقيات، والتأكد من احترام حقوق الإنسان، وضمان مشاركة جميع الفاعلين في عملية بناء السلام.

يركز هذا المبحث على أربعة محاور رئيسية تسلط الضوء على الأدوار المختلفة التي يقوم بها المجتمع المدني لضمان فعالية عمليات التسوية والسلام المستدام. في المطلب الأول، يتم تناول مسألة تعزيز الشفافية عبر آليات الرصد والتقييم، وإعداد التقارير الدورية، والمراقبة المستقلة، لضمان الالتزام ببنود الاتفاقيات ومنع الانحراف عنها. أما المطلب الثاني، فيناقش أهمية تنظيم حملات التوعية بأهمية السلام، عبر نشر ثقافة السلم من خلال وسائل الإعلام، والبرامج التعليمية، وتجارب منظمات المجتمع المدني في بعض الدول التي شهدت نزاعات مسلحة.

أما المطلب الثالث، فيركز على الدور المحوري الذي تلعبه الاستشارات القانونية في ضمان تنفيذ اتفاقيات السلام، سواء من خلال تقديم الدعم القانوني للأطراف المعنية، أو تيسير الوصول إلى العدالة للضحايا، أو متابعة مدى امتثال الاتفاقيات لمعايير حقوق الإنسان، مع إبراز أمثلة من تجارب بعض الدول في هذا المجال. وأخيرًا، يستعرض المطلب الرابع جهود المجتمع المدني في المشاركة بصياغة السياسات والتشريعات المتعلقة ببناء السلام، وذلك لضمان استدامة المصالحة وتعزيز الإطار القانوني الذي يحكم عملية التسوية بعد النزاعات، مع تسليط الضوء على تجربة المجتمع المدني في ليبيريا في هذا السياق.

يسعى هذا المبحث، إذن، إلى استعراض كيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون شريكًا أساسيًا في عملية بناء السلام، ليس فقط كمراقب أو وسيط، بل أيضًا كجهة فاعلة تمتلك أدوات وآليات تضمن استدامة النتائج المحققة ومنع تجدد النزاعات.

المطلب الأول: تعزيز الشفافية من خلال آليات الرصد والتققيم والتقارير الدولية والمراقبة

يهدف هذا المطلب إلى تعزيز الشفافية في تنفيذ اتفاقيات السلام من خلال آليات الرصد والتقييم. يناقش الفرع الأول دور آليات الرصد والتقييم في ضمان تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. يتناول الفرع الثاني التقارير الدورية كأداة لمتابعة وتقييم مدى تقدم بناء السلام. أما الفرع الثالث، فيركز على آليات المراقبة التي تعزز المساءلة وتقلل من مخاطر الفساد والانحراف عن الأهداف المتفق عليها.

الفرع الأول: تعزيزآليات الرصد والتقييم لتعزيز الشفافية في تنفيذ اتفاقيات السلام

تعتبر آليات الرصد والتقييم عنصرا جوهريا في جهود بناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الشفافية خلال تنفيذ اتفاقيات السلام. تضمن هذه الآليات مساءلة جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات الدولية، مما يسهم في بناء الثقة بين الأطراف المنخرطة في عمليات السلام، وهو أمر ضروري لتحقيق سلام مستدام. وفي هذا الاتجاه، يشير مركز موارد حفظ السلام التابع للأمم المتحدة إلى أن نتائج التقييم تُستخدم في توجيه الإدارة، ووضع السياسات، وإدارة البرامج وتخطيطها، بهدف تحسين فعالية البرامج. بالإضافة إلى ذلك، توفر نتائج التقييم تعقيبات محسّنة بشأن المسائل التشغيلية للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وللدول الأعضاء والهيئات التشريعية.[1]

وتلعب المنظمات غير الحكومية، سواء المحلية أو الدولية، دورا حيويا في مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام، مما يضمن التزام الأطراف المعنية بتعهداتها. تعمل هذه المنظمات كمراقبين مستقلين، مما يقلل من مخاطر الفساد وسوء إدارة الموارد المخصصة لمبادرات بناء السلام، مما يخلق بيئة مواتية لتحقيق سلام مستدام. في كولومبيا، وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا أساسيا في الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016 بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية

[1] United Nations Secretariat. *Administrative Instruction on Evaluation: Guidelines*. A joint collaboration between DMSPC/BTAD/Evaluation Section and OIOS/Inspection and Evaluation Division, January 2022. https://policy.un.org/sites/default/files/files/documents/2022/Jan/evaluation_administrative_instruction_-_guidelines.pdf.

الكولومبية (فارك). وقد تضمن الفصل السادس من اتفاقية السلام آليات إشراف ورصد لمتابعة تنفيذ الاتفاق، مما يضمن عدم ترك الأطراف المتفاوضة لمراقبة نفسها.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يعمل *مشروع قياس السلام* التابع لمعهد كروك لدراسات السلام الدولي على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي. يقوم فريق من المتخصصين في كولومبيا بجمع المعلومات ومتابعة التنفيذ بالتنسيق مع الأطراف المعنية بالاتفاقية، والوكالات المنفذة، وقادة المجتمع المدني، والقيادات الاجتماعية في المناطق الريفية، وممثلي المجتمع الدولي، والأكاديميين.[2]

من خلال تقديم تقارير موضوعية ومستقلة حول تقدم تنفيذ الاتفاقيات، تساعد هذه المنظمات في تحديد التحديات والعقبات التي تعترض طريق السلام، وتوفر توصيات قائمة على الأدلة لتحسين العملية. يعزز هذا الدور الرقابي من مساءلة الأطراف الموقعة على الاتفاقيات، ويضمن التزامها بالتعهدات المبرمة. لذلك، فإن إشراك المنظمات غير الحكومية في مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام لا يعزز الشفافية والمساءلة فحسب، بل يسهم أيضا في بناء سلام مستدام يلبي تطلعات المجتمعات المتأثرة بالنزاع. ولا شك أن آليات الرصد والتقييم الفعّالة تعتبر ضرورية في تحديد الفجوات والتحديات التي تعيق تنفيذ اتفاقيات السلام.

يمكن أيضا للفاعلين في بناء السلام، من خلال جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي، تقييم مدى التزام الأطراف ببنود الاتفاقيات وتأثيرها على المجتمعات المحلية، ففي جنوب السودان، يلعب *اللجنة المشتركة المعاد تشكيلها للرصد والتقييم (RJMEC)* دورا محوريا في الإشراف على تنفيذ *الاتفاق المُعاد إحياؤه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان-R-ARCSS)*، تقوم هذه اللجنة بمراقبة وتقييم وتقديم التقارير حول مدى تقدم تنفيذ اتفاق السلام، مما يضمن التزام جميع الأطراف بتعهداتها. وقد ساهمت هذه الرقابة في الكشف عن التأخيرات

[1] Isacson, Adam. *A Long Way to Go: Implementing Colombia's Peace Accord After Five Years*. Washington Office on Latin America (WOLA), 2021. https://www.wola.org/analysis/a-long-way-to-go-implementing-colombias-peace-accord-after-five-years/.

[2] Kroc Institute for International Peace Studies. *Methodology for Monitoring Implementation of the Colombian Peace Agreement*. University of Notre Dame. Accessed November 2024. https://peaceaccords.nd.edu/barometer/methodology.

والتحديات، مثل البطء في نشر القوات الموحدة، والحاجة إلى خطة عمل واضحة وميزانية لإكمال المهام العالقة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، شاركت *بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)* بشكل نشط في دعم عملية السلام، من خلال تقديم المساعدة الفنية والتفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة لتعزيز الحوار والمصالحة. وشملت جهود *UNMISS*تنظيم مبادرات تواصل على مستوى القاعدة الشعبية لتعزيز الحوار وتمكين المواطنين من المشاركة في عمليات السلام، مما يزيد من فعالية تنفيذ الاتفاقية.[2]

تُعدّ هذه التقييمات القائمة على الأدلة ضرورية لتوجيه القرارات السياسية وضمان أن تُترجم اتفاقيات السلام إلى تغييرات ملموسة للسكان المتأثرين. من خلال تحديد تحديات التنفيذ، يمكن للمجتمع الدولي ممارسة الضغط المناسب على السلطات المحلية للوفاء بالتزاماتها، مما يعزز تحقيق سلام مستدام.

لا شك أن الشفافية من خلال آليات الرصد والتقييم تعزز أيضا قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة الفاعلة في عملية السلام. عندما تكون المجتمعات المحلية على دراية بتقدم اتفاقيات السلام والتحديات التي تواجهها، يمكنها محاسبة قادتها والدفاع عن حقوقها. وقد أظهر *مركز بناء السلام والتنمية المجتمعية (CPD)* أهمية هذه المشاركة في المناطق الخارجة من النزاع، حيث أدّت المبادرات المجتمعية لرصد عمليات السلام إلى زيادة الوعي العام وتعزيز المشاركة الشعبية في جهود بناء السلام. يساهم هذا النهج التشاركي في تعزيز الشعور بالملكية لدى أفراد المجتمع، وهو أمر ضروري لضمان استدامة المبادرات السلمية.

[1] Mold, Francesca. "Peace Partners Urge South Sudan Government to Produce Plan and Budget to Complete Outstanding Tasks in Peace Deal Ahead of Elections." *United Nations Mission in South Sudan (UNMISS)*, November 1, 2024. https://unmiss.unmissions.org/peace-partners-urge-south-sudan-government-produce-plan-and-budget-complete-outstanding-tasks-peace.

[2] Sokiri, James. "Grassroots Outreach Initiative Fosters Dialogue and Empowers Citizens to Engage with Peace Processes." *United Nations Mission in South Sudan (UNMISS)*, January 24, 2025. https://unmiss.unmissions.org/grassroots-outreach-initiative-fosters-dialogue-and-empowers-citizens-engage-peace-processes.

الفرع الثاني: تعزيز الشفافية في تنفيذ اتفاقيات بناء السلام من خلال التقارير الدورية

في سياق بناء السلام، فإن تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاقيات أداة رئيسية لتعزيز الشفافية، لأن الشفافية تعتبر مسألة حساسة لبناء الثقة بين جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات الدولية، فعندما تُصدر الجهات المعنية في عمليات السلام تقارير منتظمة عن أنشطتها، وإنجازاتها، والصعوبات التي تواجهها، فإنها تخلق بيئة مناسبة لحل المشكلات بشكل تعاوني وتعزيز المساءلة المشتركة. ويعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية في المجتمعات الخارجة من النزاع، حيث يمكن أن تؤدي المظالم التاريخية إلى التشكيك في نوايا الأطراف المختلفة.

تشكل التقارير المنتظمة عنصرا بالغ الأهمية في آليات الرصد والتقييم، حيث تمكن أصحاب المصلحة من تقييم فعالية الاستراتيجيات المطبقة. وتؤكد مجموعة الأزمات الدولية أن التقارير المنتظمة يمكن أن تسلط الضوء على المجالات التي تتطلب اهتماما فوريا، وبالتالي المساعدة في منع الصراعات. ويسمح هذا النهج الاستباقي بحل القضايا في الوقت المناسب، وضمان استمرارية جهود بناء السلام من خلال توثيق التقدم والتحديات، وتمكين المنظمات من تكييف استراتيجياتها مع الحقائق الميدانية المتطورة.[1]

تعتمد فعالية التقارير الدورية في جهود بناء السلام على جودة المعلومات التي تقدمها ومدى إمكانية الوصول إليها. يجب أن تكون هذه التقارير محددة ومستهدفة ومصممة لتناسب مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الرئيسية التي قد لا تتمكن من الوصول إلى القنوات الإعلامية التقليدية. لا يعزز الشمول في إعداد التقارير مصداقيتها فحسب، بل يضمن أيضا تمثيل أصوات مجتمعية متنوعة، مما يؤدي إلى تطوير أطر أكثر شمولا لبناء السلام. ويعتبر *المركز الأفريقي لحل النزاعات بالطرق السلمية (ACCORD)* نموذجا بارزا لأهمية الشمولية في المبادرات المرتبطة بالسلام. يحرص المركز على إشراك طيف واسع من أفراد المجتمع، مما يضمن دمج وجهات نظر متعددة في عمليات السلام. على سبيل المثال، قام *ACCORD*

[1] International Crisis Group. *CrisisWatch: Tracking Conflict Worldwide*. January 2025. https://www.crisisgroup.org/crisiswatch.

بتنظيم ورش عمل للتفكير الاستراتيجي للنساء في جنوب السودان لدعم تنفيذ اتفاق السلام، مما أسهم في تمكين النساء محليا للمشاركة الفاعلة في جهود بناء السلام.[1]

في حين أن التقارير الدورية تُعدّ أداة أساسية للرصد والتقييم في جهود بناء السلام، إلا أنها تواجه تحديات قد تؤثر على فعاليتها. يمكن أن يؤدي التركيز المفرط على التقارير إلى ما يُعرف بـ"إرهاق التقارير"، حيث يُصبح المشاركون مثقلين بالمعلومات الزائدة، مما قد يؤدي إلى تراجع مستوى التفاعل أو الامتثال السطحي لمتطلبات الإبلاغ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تختلف جودة التقارير بشكل كبير، حيث تركز بعض المنظمات على الكمّ بدلا من المحتوى. يشير *تقرير التنمية العالمي لعام 2011 الصادر عن البنك الدولي* إلى أهمية ضمان أن توفر التقارير رؤى واقعية ومفيدة، بدلا من أن تكون مجرد متطلبات بيروقراطية. ولذلك، يجب على منظمات بناء السلام تحقيق توازن بين الحاجة إلى الشفافية وتجنب مخاطر الإفراط في التقارير للحفاظ على آليات رصد وتقييم فعالة.[2]

الفرع الثالث: تعزيز الشفافية عبر آليات المراقبة

توفر آليات المراقبة والتقييم آلية أخرى لمرافقة جهود بناء السلام عبر ترسيخ الشفافية أثناء تنفيذ اتفاقيات السلام في مرحلة لاحقة وهي مرحلة التقييم. إذ تضمن هذه الآليات أن جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات الدولية، تلتزم بتعهداتها، مما يعزز مناخ الثقة بين الأطراف المشاركة في عملية السلام، وهو أمر جوهري لضمان استدامته.

من خلال جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي، يمكن لمنظمات بناء السلام تقييم مدى التزام الأطراف بالاتفاقيات وتأثيرها على المجتمعات المحلية. في جنوب السودان، استخدمت *بعثة*

[1] The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD). *2022 Signatory Report Overview*. Women, Peace & Security and Humanitarian Action (WPS-HA) Compact, 2022. https://wpshacompact.org/sig-report-2022/the-african-centre-for-the-constructive-resolution-of-disputes-accord/.

[2] International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank. *Building for Peace: Reconstruction for Security, Equity, and Sustainable Peace in MENA*. Washington, DC: The World Bank, 2020. https://documents1.worldbank.org/curated/en/747201593601797730/pdf/Building-for-Peace-Reconstruction-for-Security-Equity-and-Sustainable-Peace-in-MENA.pdf.

الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) استراتيجيات للرصد لمتابعة تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار ونزع السلاح. وأشارت التقارير إلى وجود تأخيرات كبيرة في عمليات نزع سلاح الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، حتى فبراير 2024، تم نشر حوالي 4,000 عنصر من القوات، لكن هذه العمليات تمت دون توفير لوجستيات كافية، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء والمأوى. بينما تم نشر عناصر *قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان* مع أسلحتهم ورواتبهم، لم يتم منح القوات المعارضة المعاملة نفسها. وقد دفعت هذه التحديات المجتمع الدولي إلى زيادة الضغط على السلطات المحلية للوفاء بالتزاماتها.[1]

بالإضافة إلى ذلك، أشار تقرير صادر عن *معهد الولايات المتحدة للسلام*، والذي استعرض مراقبة وقف إطلاق النار في جنوب السودان بين عامي 2014 و2019، إلى تحديات مثل عدم انتظام التقارير وغياب العواقب لانتهاكات وقف إطلاق النار. وأكد التقرير على الحاجة إلى المزيد من الابتكار في آليات المراقبة، بما في ذلك تحسين إشراك الجمهور وتعزيز التنسيق المؤسسي، لضمان فعالية آليات مراقبة وقف إطلاق النار.[2]

إحدى أبرز المبررات لتعزيز الشفافية من خلال آليات التقييم هي منح المجتمعات المحلية دورا نشطا في عملية السلام، عندما تكون المجتمعات على دراية بتقدم تنفيذ الاتفاقيات والتحديات التي تواجهها، فإنها تكتسب القدرة على محاسبة القادة والمطالبة بحقوقها، وقد أظهرت تجربة مركز *بناء السلام والتنمية المجتمعية (CPD)* أن مبادرات المراقبة المجتمعية ساهمت في زيادة الوعي المحلي وتعزيز مشاركة الأفراد في عمليات بناء السلام. لا يقتصر تأثير هذا النهج التشاركي على تعزيز الشفافية فحسب، بل يساعد أيضا في بناء شعور بالملكية لدى المجتمعات المحلية، وهو عنصر ضروري لاستدامة جهود السلام.

[1] United Nations. *Report of the Secretary-General on the Situation in South Sudan, February 2024.* Security Council, S/2024/XX. New York: United Nations, 26 February 2024. https://unmiss.unmissions.org/sites/default/files/report_of_the_secretary-general_on_the_situation_of_south_sudan_-_february_2024.pdf.

[2] United States Institute of Peace (USIP). *Peaceworks No. 150, August 2019.* Washington, DC: USIP, 2019. https://www.usip.org/sites/default/files/2019-08/20190829-pw_150-pw.pdf.

إن تمكين المجتمعات من المشاركة في آليات الرصد يعزز عملية صنع القرار التشاركي، مما يضمن أن تعكس اتفاقيات السلام احتياجات وتطلعات السكان المتأثرين بالنزاع. قام مركز *بناء السلام والتنمية المجتمعية (CPD)* بتنفيذ برامج تشمل إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال والمراهقين والطلاب المتأثرين بآثار الحرب. كما أنشأ المركز شبكة لبناء السلام تضم مجموعات شبابية وممثلين عن المركز عبر ست جمهوريات في شمال القوقاز: الشيشان، داغستان، إنغوشيا، كاباردينو–بالكاريا، كاراتشاي–شركيسيا، وأوسيتيا الشمالية. وقد لعبت هذه المبادرات دورا رئيسيا في تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عملية السلام.[1]

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الأمم المتحدة *إرشادات إشراك المجتمعات في بناء السلام والحفاظ على السلام* من خلال عملية شاملة ومشاورات واسعة. تهدف هذه الإرشادات إلى تعزيز صنع القرار التشاركي من خلال إشراك المجتمعات المحلية في آليات الرصد، مما يضمن أن تعكس اتفاقيات السلام الاحتياجات الحقيقية للسكان المتأثرين بالنزاع.[2]

يبدو أن تعزيز الشفافية في تنفيذ اتفاقيات السلام من خلال آليات مراقبة وتقييم قوية أمرا بالغ الأهمية لتحقيق سلام مستدام. تلعب المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية دورا رئيسيا في ضمان المساءلة وتحقيق نتائج ملموسة للمجتمعات المتأثرة بالنزاع. ورغم وجود تحديات مثل نقص الموارد والاضطرابات السياسية، فإن معالجة هذه العقبات أمر ضروري لتعزيز الأطر الرقابية وضمان تنفيذ اتفاقيات السلام بفعالية. في هذا السياق، يمثل تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات المراقبة خطوة محورية نحو ترسيخ ثقافة المساءلة وتعزيز استدامة جهود السلام.

[1] Centre for Peacemaking & Community Development. *Global Mine Action Registry.* James Madison University, Center for International Stabilization and Recovery (CISR). Accessed September 2024. https://www.jmu.edu/cisr/research/gmar/search/centre-for-peacemaking-community-development.shtml.

[2] United Nations. *UN Community Engagement Guidelines on Peacebuilding and Sustaining Peace.* New York: United Nations, 2020. https://www.un.org/peacebuilding/content/un-community-engagement-guidelines-peacebuilding-and-sustaining-peace-0.

المطلب الثاني: تنظيم حملات التوعية بأهمية السلام

تعتبر حملات التوعية أداة فعالة لتعزيز ثقافة السلام. يناقش الفرع الأول دور الحملات التوعوية في دعم بناء السلام المستدام. يتناول الفرع الثاني استخدام المواد التعليمية والإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية السلم والمصالحة. يستعرض الفرع الثالث دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الوعي بالسلام في الفلبين كمثال على المبادرات الناجحة في نشر ثقافة السلام.

الفرع الأول: دور الحملات التوعوية في تعزيز بناء السلام المستدام

تؤدي حملات التوعية دورا محوريا في جهود بناء السلام من خلال تثقيف المجتمعات حول أهمية السلام والسبل الممكنة لتحقيقه. تهدف هذه المبادرات إلى زيادة الوعي العام بالديناميكيات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى النزاع والعنف، مما يسهم في ترسيخ ثقافة السلام ونبذ العنف. نفذت *منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة* العديد من المبادرات لتعزيز التعليم من أجل السلام على المستوى العالمي. على سبيل المثال، يركز برنامج *التعليم من أجل المواطنة العالمية (GCED)* التابع لليونسكو على غرس قيم التسامح والتفاهم المتبادل لدى المتعلمين من جميع الفئات العمرية. يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والمواقف الضرورية لتعزيز مجتمعات سلمية وشاملة. ورغم عدم توفر إحصائيات محددة حول تأثير هذه البرامج، تؤكد اليونسكو على الدور التحويلي للتعليم في بناء السلام المستدام. من خلال الترويج لمبادرات تعليمية تسلط الضوء على أهمية التسامح والتفاهم المتبادل، تسعى اليونسكو إلى الوصول إلى جمهور واسع، لا سيما الشباب، لغرس القيم الأساسية لتحقيق السلام المستدام.[1]

بشكل عام، تلعب حملات التوعية، خاصة تلك التي تقودها منظمات مثل اليونسكو، دورا حيويا في تثقيف المجتمعات حول السلام. من خلال تعزيز الفهم والتسامح، تسهم هذه المبادرات بشكل كبير في تطوير ثقافة تعطي الأولوية للسلام وترفض العنف.

[1] UNESCO. *Education Transforms Lives.* Accessed March 2024. https://www.unesco.org/en/education.

تؤدي حملات التوعية دورا محوريا في جهود بناء السلام من خلال تثقيف المجتمعات حول أهمية السلام والسبل الممكنة لتحقيقه. تهدف هذه المبادرات إلى زيادة الوعي العام بالديناميكيات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى النزاع والعنف، مما يسهم في ترسيخ ثقافة السلام ونبذ العنف. وقد نفذت *منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو* (العديد من المبادرات لتعزيز التعليم من أجل السلام على المستوى العالمي. على سبيل المثال، يركز برنامج *التعليم من أجل المواطنة العالمية (GCED)* التابع لليونسكو على غرس قيم التسامح والتفاهم المتبادل لدى المتعلمين من جميع الفئات العمرية. يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والمواقف الضرورية لتعزيز مجتمعات سلمية وشاملة.[1]

ورغم عدم توفر إحصائيات محددة حول تأثير هذه البرامج، تؤكد اليونسكو على الدور التحويلي للتعليم في بناء السلام المستدام. من خلال الترويج لمبادرات تعليمية تسلط الضوء على أهمية التسامح والتفاهم المتبادل، تسعى اليونسكو إلى الوصول إلى جمهور واسع، لا سيما الشباب، لغرس القيم الأساسية لتحقيق السلام المستدام. بشكل عام، تلعب حملات التوعية، خاصة تلك التي تقودها منظمات مثل اليونسكو، دورا حيويا في تثقيف المجتمعات حول السلام. من خلال تعزيز الفهم والتسامح، تسهم هذه المبادرات بشكل كبير في تطوير ثقافة تعطي الأولوية للسلام وترفض العنف[2].

إلى جانب ذلك، يمكن أن تكون استدامة الحملات التوعوية تحديا كبيرا، حيث تعتمد العديد من هذه الحملات على تمويل خارجي أو على مبادرات مؤقتة، مما قد يحدّ من تأثيرها على المدى الطويل. وفقا لتقرير صادر عن *البنك الدولي*، فإن الحملات التوعوية غالبا ما تؤدي إلى زيادة مفاجئة في التفاعل المجتمعي، لكن الحفاظ على هذا التفاعل مع مرور الوقت يظلّ تحديا كبيرا. لذلك، من الضروري أن تطوّر المنظمات المعنية استراتيجيات تضمن استمرارية هذه

[1] UNESCO. *Global Citizenship and Peace Education: Beyond Borders and Differences – An Education That Connects Us All and Expands Horizons.* Accessed September 2024. https://www.unesco.org/en/global-citizenship-peace-education.
[2] UNESCO. *What You Need to Know About Global Citizenship Education.* Accessed February 2025. https://www.unesco.org/en/global-citizenship-peace-education/need-know.

الجهود وتعزز مشاركة المجتمع على المدى الطويل، مثل تدريب القادة المحليين على مواصلة نشر ثقافة السلام أو إنشاء مبادرات محلية تدعم الحوار والتعاون بين مختلف الفاعلين.[1]

لقد أثبت إدماج التكنولوجيا في الحملات التوعوية أنه وسيلة فعالة في نشر ثقافة السلام على نطاق أوسع. أصبحت المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي أدوات قوية لنشر المعلومات وتحفيز النقاش حول بناء السلام. فعلى سبيل المثال، تمكّنت حملة *يوم_السلام* التي أطلقتها منظمة *يوم السلام الواحد (Peace One Day)* من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لحثّ الأفراد على الالتزام بالسلام في *اليوم الدولي للسلام* الذي يُحتفل به سنويا في 21 سبتمبر من كل عام، وصلت هذه الحملة إلى أكثر من ملايين الأشخاص حول العالم، مما زاد الوعي بأهمية السلام وشجّع الأفراد على اتخاذ خطوات عملية داخل مجتمعاتهم لتعزيز التعايش السلمي.[2]

يُظهر هذا المثال كيف يمكن للحملات الرقمية أن توسّع نطاق التوعية وتجعل المناقشات حول بناء السلام أكثر شمولا، مما يجعل المعلومات أكثر سهولة وانتشارا. إضافة إلى ذلك، تتيح التكنولوجيا للمنظمات تقييم تأثير حملاتها في الوقت الفعلي من خلال التحليل الرقمي لردود الفعل المجتمعية، مما يمكنها من تعديل استراتيجياتها وفقا للاحتياجات الفعلية للمجتمعات المستهدفة.

من خلال ما سباق، يبدو جليا أن الحملات التوعوية تعتبر أداة فعالة في بناء السلام المستدام من خلال تثقيف المجتمعات، وتعزيز المشاركة، وتمكين الأفراد من اتخاذ خطوات عملية لدعم السلام. تُظهر الأدلة المستخلصة من مختلف المنظمات الدولية أن هذه الحملات يمكن أن تحفّز المجتمعات على المشاركة الفعالة وتسهم في تحقيق تحسن ملموس في الأمن والاستقرار. ومع ذلك، من الضروري معالجة التحديات المرتبطة بإرهاق التوعية واستدامة الحملات لضمان تحقيق أثر طويل الأمد. من خلال دمج التكنولوجيا وتطوير استراتيجيات شاملة

[1] World Bank. *Towards Sustainable Peace, Poverty Eradication, and Shared Prosperity: Colombia Policy Notes.* Washington, DC: World Bank, September 2014. https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature% 20Story/lac/Colombia% 20Policy% 20Notes% 20Finalweb% 20% 20Sept% 2024-2014.pdf.

[2] Peace One Day. *Impact.* Accessed October, 2024. https://peaceoneday.org/Main/Impact.

تعزز المشاركة المستمرة، يمكن لمنظمات بناء السلام زيادة فاعلية الحملات التوعوية وضمان مساهمتها في تحقيق سلام مستدام في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

الفرع الثاني: دور المواد التعليمية والإعلامية في تعزيز الوعي بالسلام

الهدف من نشر المواد التعليمية والإعلامية هو رفع الوعي حول أهمية السلام داخل المجتمعات، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات. لا تقتصر وظيفة هذه المواد على تقديم المعلومات حول مبادئ بناء السلام فحسب، بل تمتد أيضا إلى إشراك الأفراد في العمليات التي تعزز السلام المستدام. ومع ذلك، رغم الدور الأساسي الذي تؤديه هذه المواد في نشر الوعي بالسلام، فإن فعاليتها تواجه بعض التحديات. من أبرز هذه التحديات ما يُعرف بـ"إرهاق الوعي"، وهو ظاهرة تحدث عندما يتلقى الأفراد كميات كبيرة من المعلومات دون وجود آليات كافية لتحويل هذا الوعي إلى أفعال ملموسة. رغم محدودية الإحصاءات الخاصة بالوعي والمشاركة في أنشطة بناء السلام، يوفر مؤشر السلام العالمي **(GPI)** رؤى حول الاتجاهات العالمية للسلام وأهمية المشاركة الفعالة في المبادرات السلمية. يسلط التقرير الضوء على ضرورة تبني استراتيجيات شاملة لا تكتفي بنشر الوعي فحسب، بل تعمل أيضا على تيسير المشاركة الفعلية في جهود بناء السلام.[1]

ولمواجهة إرهاق الوعي، من الضروري تطبيق نهج تفاعلي يُحفّز الأفراد على الانتقال من الوعي إلى الفعل. يشمل ذلك تنظيم ورش عمل مجتمعية، وجلسات حوار، ومشاريع تعاونية تمكّن الأفراد من المساهمة الفعلية في بناء السلام داخل مجتمعاتهم.

تُسلط الفجوة القائمة الضوء على الحاجة إلى أن تتجاوز الحملات التوعوية مجرد تقديم المعلومات، لتشمل استراتيجيات تفاعلية تُحفّز المجتمعات على المشاركة الفعلية. ومن بين الحلول المقترحة لهذه الإشكالية، تعزيز الورش التدريبية والمنتديات المجتمعية، التي تتيح للأفراد فرصة التفاعل المباشر مع قضايا السلام، مما يساعد في ترجمة الوعي النظري إلى ممارسات

[1] Institute for Economics & Peace. *Global Peace Index 2023: Measuring Peace in a Complex World*. Sydney: Institute for Economics & Peace, 2023. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/06/GPI-2023-Web.pdf.

عملية. ولا شك أن إدماج التكنولوجيا الحديثة في عمليات نشر المواد التعليمية والإعلامية والذي تمت الاشارة إليه في العنصر السابق يمكنها تضييق هذه الفجوة.

على الرغم من الأثر الإيجابي لهذه المواد على جهود بناء السلام، يبقى من الضروري تقييم استدامتها ومدى فاعليتها على المدى الطويل. فكثير من الحملات تعتمد على تمويل خارجي أو مشاريع مؤقتة، مما قد يحدّ من تأثيرها المستدام. غير أن ضمان استدامة الجهود المبذولة في نشر ثقافة السلام، يجب أن تتبنى المنظمات استراتيجيات طويلة المدى، مثل تدريب القيادات المحلية لضمان استمرارية نشر الرسائل التوعوية، وإنشاء مبادرات مجتمعية تتيح للأفراد فرصة المشاركة المستمرة في أنشطة بناء السلام.

ولا شك أن دمج التكنولوجيا وتعزيز أساليب التفاعل المباشر من شأنه أن يزيد من فعالية هذه الحملات، ويفتح المجال أمام مشاركة أوسع وأكثر تأثيرا. كما يجب أن تكون الجهود التعليمية والإعلامية جزءا من رؤية متكاملة تشمل جميع الفاعلين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمبادرات الشعبية، لضمان تحقيق تحول ثقافي يدعم السلام والتسامح على مختلف المستويات. إن الالتزام المستمر بتعزيز ثقافة السلام من خلال التعليم والإعلام يشكل أحد المداخل الأساسية نحو مجتمعات أكثر عدلا وانسجاما، قادرة على تجاوز النزاعات وتعزيز قيم الحوار والتعايش المشترك.

الفرع الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الوعي بالسلام في الفلبين

لعبت منظمات المجتمع المدني في الفلبين دورا محوريا في قيادة حملات توعية واسعة تهدف إلى تعزيز السلام والمصالحة في بلد عانى لعقود من النزاعات والعنف. في أعقاب الصراعات المسلحة الطويلة التي شملت مجموعات مثل جيش الشعب الجديد وجبهة تحرير مورو الإسلامية، برزت منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة أساسية في مبادرات بناء السلام. تمكنت هذه المنظمات من تعبئة المجتمعات المحلية للانخراط في الحوار وتعزيز التفاهم ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. من المبادرات البارزة في هذا المجال "أسبوع السلام" الذي يتم الاحتفال به في مدينة زامبوانجا والعديد من المجتمعات الأخرى في جزيرة ميندناو في جنوب الفلبين منذ عام 1998. يهدف هذا الحدث السنوي، الذي بدأ كنشاط لبناء السلام بين الأديان، إلى تعزيز

التفاهم والاحترام والتضامن بين مختلف المجموعات الدينية والعرقية. وفقا لتقرير من "حملة التعليم من أجل السلام"، شارك حوالي 20,000 شخص في الاحتفالات التي نظمتها منظمة التضامن بين الأديان من أجل السلام في زامبوانجا، مما يعكس التأثير الواسع لهذه المبادرات في تعزيز الوعي بالسلام.[1]

لم تقتصر جهود منظمات المجتمع المدني في الفلبين على المبادرات واسعة النطاق، بل شملت أيضا جهودا محلية ذات تأثير كبير في تعزيز الوعي بالسلام. على سبيل المثال، ركزت منظمات مثل حركة سلام شعوب ميندناو على تعبئة القواعد الشعبية من خلال تنظيم منتديات وورش عمل مجتمعية تسهّل الحوار بين مختلف الفئات. توفر هذه المنتديات منصات للأصوات المهمشة، بما في ذلك السكان الأصليون والنساء، للتعبير عن مخاوفهم وتطلعاتهم بشأن قضايا السلام. وفقا لتقرير صادر عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، فإن مشاركة منظمات المجتمع المدني في المشاورات الوطنية حول أولويات بناء السلام تُعزز من فعالية هذه الجهود. يُشجَّع ممثلو المجتمع المدني على المشاركة بصفة دورية في اجتماعات لجنة بناء السلام، مما يضمن أن تكون مبادرات السلام ذات صلة مباشرة باحتياجات المتضررين من النزاع.[2]

لقد نجحت منظمات المجتمع المدني (CSOs) في الفلبين في الاستفادة من المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي بالسلام وحشد المجتمعات. على سبيل المثال، كان مركز تعليم السلام في كلية مريم نشطا في توظيف هذه الأدوات لنشر رسائل السلام وإشراك جمهور أوسع. تشمل مبادراتهم تنظيم فعاليات ترفع الوعي بقضايا السلام، مثل الاحتفال بـ اليوم الدولي للسلام **و**أسبوع ميندناو للسلام، حيث يشارك أفراد المجتمع في أنشطة وحملات لجمع التبرعات لدعم القضايا المتعلقة بالسلام.[3]

---

[1] حملة التعليم من أجل السلام .*الفلبين: طلاب مسلمون ومسيحيون يحتفلون بالسلام* 8 .ديسمبر 2015. تم التصفح في جويلية 2024 https://www.peace-ed-campaign.org/ar/philippines-muslim-christian-students-celebrate-peace/.

[2] Institute for Economics & Peace. *Global Peace Index 2023: Measuring Peace in a Complex World*. Sydney: Institute for Economics & Peace, 2023. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/06/GPI-2023-Web.pdf.

[3] يمكن الوصول إلى موارد مركز تعليم السلام في كلية مريم من خلال الرابط التالي: Resources - Center for Peace Education. ، يحتوي الموقع على منشورات وأدلة تدريبية وتقارير بحثية حول مبادرات السلام،

يؤكد نجاح مثل هذه الحملات على قدرة منظمات المجتمع المدني على توظيف التكنولوجيا لتوسيع نطاق مبادراتها وإشراك المزيد من الأفراد في عمليات بناء السلام. ومع ذلك، لا تزال التحديات مثل إرهاق الوعي والحاجة إلى الانخراط المستدام قائمة، مما يبرز أهمية تطوير استراتيجيات متكاملة تضمن إشراك المجتمعات بشكل أكثر فاعلية وتمكينها من تحمل مسؤولية المبادرات السلمية.

المطلب الثالث: تقديم الاستشارات القانونية لضمان الالتزام بالاتفاقيات

يبرز هذا المطلب أهمية الدعم القانوني في ضمان تنفيذ اتفاقيات بناء السلام. يناقش الفرع الأول دور المرافقة القانونية في ضمان الامتثال للاتفاقيات، فيما يتناول الفرع الثاني تعزيز القدرات القانونية في المجتمعات المحلية لتحقيق سلام مستدام. يركز الفرع الثالث على تيسير الوصول إلى العدالة للضحايا، بينما يقدم الفرع الرابع دراسة حول مرافقة تنفيذ حقوق الإنسان في اتفاقيات السلام في نيبال.

الفرع الأول: دور الدعم القانوني في ضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام

أهمية الاستشارات القانونية تم التعرض إليها في عناصر سابقة، لكنها تتعلق هنا وبشكل خاص بضمان امتثال مختلف التدابير اللاحقة للتسوية لاتفاقيات السلمية وتعزز سيادة القانون في المجتمعات الخارجة من النزاعات. وهنا يُوفِّر الدعم القانوني آليات حاسمة تمكِّن الأطراف المعنية من فهم حقوقها والتزاماتها بموجب اتفاقيات السلام، خاصة في الدول ذات المؤسسات القانونية الضعيفة وغياب الوضوح بشأن الأطر التشريعية التي تحكم العلاقات بين الفاعلين المختلفين. بالإضافة إلى ذلك، يُعزِّز الدعم القانوني قدرة الفئات المهمشة، مثل النساء والأقليات، على المطالبة بحقوقها ضمن إطار اتفاقيات السلام. هذا التمكين ضروري لضمان شمولية عملية بناء السلام، وإشراك مختلف الفئات في الحوار، وتعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمعات الخارجة من النزاعات. كما تساهم الاستشارات القانونية في متابعة تنفيذ اتفاقيات السلام من

بما في ذلك دور النساء في حفظ السلام، وتطبيق خطط العمل الوطنية الخاصة بالسلام والأمن، إضافة إلى مواد تعليمية حول تعليم السلام.

خلال وضع إطار قانوني يتيح تقييم مدى التزام الأطراف بتعهداتها. وقد أبرزت مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) دور الخبراء القانونيين في مراقبة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات، حيث تساهم التحليلات القانونية في الكشف عن أي انتهاكات محتملة واقتراح تصحيحات مناسبة.

في سياق اتفاقية السلام الكولومبية لعام 2016، لعب القانونيون دورا رئيسيا في التأكد من امتثال الحكومة والقوات الثورية المسلحة الكولومبية (فارك) لالتزاماتهما المتعلقة باستعادة الأراضي وتحقيق العدالة الانتقالية. أنشأت اتفاقية السلام النهائية لعام 2016 بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا والحكومة الكولومبية نظاما شاملا للعدالة والحقيقة والتعويض وضمانات عدم التكرار. وقد اعترف قادة سابقون في القوات المسلحة الثورية بمسؤوليتهم عن جرائم الاختطاف، مما يمثل خطوة حاسمة في عملية العدالة الانتقالية في البلاد.[1]

يقدم قرار مجلس الأمن الدولي بالإشراف على تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا مثالا بارزا على أهمية الدعم القانوني الدولي في مراقبة وتطبيق مثل هذه الاتفاقيات. فقد رحب المجلس في بيان صدر بالإجماع بدعم العملية السلمية للانتخابات في كولومبيا، معتبرا إياها رمزا لتعزيز العملية الديمقراطية في البلاد. كما أعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار قتل مسلحين سابقين وقادة محليين يشاركون في عملية السلام، ودعا إلى الإسراع باعتماد ضمانات أمنية لتفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية وإعادة دمج المقاتلين السابقين.[2]

هذا الإشراف القانوني الدولي يُسهم في تعزيز المساءلة والثقة بين الأطراف المعنية، حيث يضمن احترام حقوق جميع الأطراف والتعامل مع أي خرق للاتفاقيات ضمن إطار قانوني واضح. بالإضافة إلى ذلك، يُسهّل الدعم القانوني الحوار بين الأطراف المتنازعة من خلال توفير

[1] المركز الدولي للعدالة الانتقالية. "الطريق إلى الاعتراف في كولومبيا .*ICTJ* ".تم الدخول إليه في 2024 . https://www.ictj.org/ar/الطريق-إلى-الاعتراف-في-كولومبيا.

[2] شبكة مواقع الأناضول، *مجلس الأمن يدعو إلى ضمان تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا*. 22 يوليو 2022. تم التصفح في ديسمبر 2024. https://www.aa.com.tr/ar/دولي/مجلس-الأمن-يدعو-إلى-ضمان-تنفيذ-اتفاق-السلام-في-كولومبيا/2643737.

أرضية محايدة لمناقشة المظالم وإيجاد حلول توافقية. عندما يكون جميع الأطراف على دراية بحقوقهم والتزاماتهم القانونية، يصبح تحقيق الاستقرار والسلام المستدام أكثر قابلية للتحقق.[1]

تُسهم الاستشارات القانونية أيضا في بناء مجتمعات أكثر عدلا وشمولية، وتضمن تنفيذ اتفاقيات السلام بفعالية، وتعزز الثقة بين الأطراف المعنية. فهي تساعد في الحفاظ على الاستقرار والحوار بين أطراف النزاع التي لم تتفق بعد على اتفاقية سلامٍ دائم، وتبني الثقة بين المجتمعات والجهات الفاعلة في الصراع على المستوى المحلي، وتربط الوساطة على المستوى المحلي بالعمليات السياسية الوطنية والجهات الفاعلة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تُعاق فعالية الاستشارات القانونية بسبب نقص المحامين والمتخصصين القانونيين في المناطق الخارجة من النزاع، حيث قد يكون النظام القانوني غير قادر على تقديم الخدمات الأساسية. لذلك، من الضروري أن تعمل منظمات بناء السلام على تطوير استراتيجيات تعزز الوصول إلى الدعم القانوني. إحدى هذه الاستراتيجيات هي تدريب المساعدين القانونيين المجتمعيين، الذين يتلقون تدريبا رسميا ويستخدمون مجموعة واسعة من الأدوات القانونية وغير القانونية لتقديم خدمات العدالة. يعيش هؤلاء المساعدون في المجتمع المحلي أو يتمتعون بمعرفة عميقة به، ويتلقون الدعم الفني والإشراف العام من محامين. هذا النهج يضمن أن يكون الدعم القانوني أكثر شمولا وملاءمة للسياقات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المتأثرة. عندما يتم تعزيز التعاون بين الخبراء القانونيين والمجتمعات المحلية، يمكن ضمان أن تكون الاستشارات القانونية متوائمة مع احتياجات الأفراد وظروفهم المحلية، مما يؤدي إلى تنفيذ أكثر فاعلية لاتفاقيات السلام وإلى استقرار طويل الأمد.[2]

تقديم الاستشارات القانونية عنصر أساسيا في جهود بناء السلام الهادفة إلى ضمان الامتثال للاتفاقيات. فمن خلال تمكين الأطراف المعنية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات، وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة، يمكن للدعم القانوني أن يرسّخ ثقافة المساءلة والثقة بين الفاعلين

[1] الأمم المتحدة، عمليات حفظ السلام" .تطوير الحلول السياسية للنزاعات ".تم التصفح في جوان 2024 . -https://peacekeeping.un.org/ar/advancing-political-solutions-to-conflict.

[2] مبادرة العدالة في مؤسسة المجتمع المنفتح .*مقدمو المساعدة القانونية المجتمعيون: دليل للممارسين* .نيويورك: مؤسسة المجتمع المنفتح، 2010 https://www.justiceinitiative.org/uploads/e4bd17ca-1f62-4daa-a161-c2fb8a983304/community-based-paralegals-practitioners-guide-ar-20160506.pdf.

في عمليات السلام. ومع ذلك، فإن التحديات المرتبطة بتوفير الاستشارات القانونية، خاصة في السياقات التي تعاني من هشاشة الأنظمة القانونية، تستوجب تبني مناهج شاملة تتسم بالشمولية والمرونة. ومن خلال دمج الاستشارات القانونية في المبادرات الأوسع لبناء السلام، يمكن تعزيز فاعلية هذه الخدمات والمساهمة في تحقيق سلام دائم في المجتمعات الخارجة من النزاع.

الفرع الثاني: تعزيز القدرات القانونية من أجل بناء سلام مستدام في المجتمعات المحلية

يظل تنمية القدرات القانونية داخل المجتمعات المحلية عاملا أساسيا آخر ذا أهمية ملحوظة لضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام، إذ تمثل آلية حاسمة تتيح لأصحاب المصلحة فهم حقوقهم والتزاماتهم بموجب هذه الاتفاقيات. فغالبا ما تفتقر الأطراف إلى فهم واضح للأطر القانونية التي تحكم تفاعلاتها. فعلى الرغم من الفوائد الكبيرة لتعزيز القدرات القانونية، لا تزال هناك تحديات تعيق فعالية هذه المبادرات. إذ يرى بعض المنتقدين أن الدعم القانوني قد يبدو وكأنه عملية بيروقراطية تُنفّر المجتمعات المحلية. في كثير من الأحيان، تُشكّل المصطلحات القانونية والإجراءات المعقدة عائقا أمام الوصول إلى العدالة، خصوصا بالنسبة للمجموعات المهمشة التي تعاني أصلا من تهميش قانوني. ووفقا لتقرير صادر عن *البنك الدولي*، فإن خدمات المساعدة القانونية غالبا ما تكون غير ممولة بشكل كافٍ، وتفتقر إلى الموارد الضرورية للوصول إلى جميع الفئات المتأثرة، مما يؤدي إلى تفاوتات في إمكانية الوصول إلى العدالة.[1]

كما أن فعالية التمكين القانوني قد تتأثر بعدم توفر متخصصين قانونيين في المناطق الخارجة من النزاع، حيث تكون البنية التحتية القانونية متهالكة أو غير قادرة على تقديم الخدمات الأساسية. لذا، من الضروري أن تعمل المنظمات المعنية ببناء السلام على تطوير استراتيجيات تعزز إمكانية الوصول إلى الدعم القانوني، مثل تدريب المساعدين القانونيين المحليين أو زعماء المجتمعات على تقديم التوجيه القانوني الأساسي.

[1] International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. *Increasing Access to Justice in Fragile Settings*. Washington, DC: The World Bank, 2023. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099101123141530374/pdf/P17955108fb2a104e0a55e04b0257738ea3.pdf.

يمكن أن يؤدي دمج الدعم القانوني في المبادرات الأوسع لبناء السلام إلى تعزيز استدامة اتفاقيات السلام بشكل كبير. فمن خلال الربط بين الدعم القانوني والجهود الأخرى لتعزيز الاستقرار، يمكن للمنظمات اعتماد نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. على سبيل المثال، أشارت مجموعة *الأزمات الدولية* إلى دور الخبراء القانونيين في تقييم مدى التزام الأطراف بتعهداتها. وفي كولومبيا، لعب المستشارون القانونيون دورا محوريا في ضمان امتثال الحكومة و*القوات الثورية المسلحة الكولومبية (FARC)* لالتزاماتهما المتعلقة باستعادة الأراضي وتحقيق العدالة الانتقالية.[1]

لا يسهم هذا الإشراف القانوني في تعزيز المساءلة فحسب، بل يساهم أيضا في بناء الثقة بين الأطراف، إذ يُطمئن الفاعلين بأن حقوقهم محمية، وأن أي انتهاك سيتم التعامل معه وفق إجراءات قانونية واضحة. ومن خلال ضمان أن يكون جميع أصحاب المصلحة على دراية بحقوقهم والتزاماتهم القانونية، يمكن للاستشارات القانونية أن تعزز السلام والاستقرار على المدى الطويل.

يعتبر تعزيز القدرات القانونية للمجتمعات المحلية عاملا أساسيا لضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام وتعزيز استدامة السلام. من خلال توفير الاستشارات القانونية، يمكن للمنظمات تمكين المجتمعات لفهم حقوقها والتزاماتها، مما يعزز المساءلة والثقة بين مختلف الفاعلين. ومع ذلك، من الضروري معالجة التحديات المرتبطة بتقديم الدعم القانوني، خصوصا في السياقات التي تعاني من هشاشة الأنظمة القانونية. ومن خلال تبني مناهج شاملة تتسم بالشمولية والمرونة، يمكن للمنظمات العاملة في بناء السلام تعزيز فاعلية تدخلاتها، مما يجعل التمكين القانوني حجر الأساس في إعادة بناء الثقة والاستقرار داخل هذه المجتمعات.

[1] International Crisis Group. *In the Shadow of "No": Peace after Colombia's Plebiscite*. Report No. 60, Latin America & Caribbean. 31 January 2017. https://www.crisisgroup.org/latin-america-caribbean/andes/colombia/060-shadow-no-peace-after-colombia-s-plebiscite.

الفرع الثاث: تيسير الوصول إلى العدالة للضحايا

من جهته يعد تسهيل وصول الضحايا إلى العدالة في المناطق المتأثرة بالنزاعات مسألة حساسة، ففي العديد من المجتمعات الخارجة من النزاعات، يكون حكم القانون ضعيفا، مما يجعل الضحايا عرضة للانتهاكات دون توفر سبل قانونية واضحة للانتصاف. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك تحديات كبيرة تعيق توفير الاستشارات القانونية في البيئات الخارجة من النزاع. يرى بعض النقاد أن الإجراءات القانونية قد تكون منفّرة للمجتمعات المحلية، حيث قد تشكل المصطلحات القانونية والإجراءات المعقدة حاجزا أمام الوصول إلى العدالة، لا سيما بالنسبة للفئات المهمشة التي قد تشعر بالفعل بالإقصاء.[1]

إلى جانب معالجة العقبات التي تعيق الوصول إلى العدالة، يُعدّ تعزيز القدرات القانونية داخل المجتمعات المحلية أمرا ضروريا لضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام. يمكن لمبادرات التثقيف القانوني أن تمكّن الضحايا من الدفاع عن حقوقهم عبر تزويدهم بالمعرفة اللازمة لفهم الآليات القانونية المتاحة لهم. فعلى سبيل المثال، نفّذ *المركز الأفريقي لحل النزاعات بالوسائل السلمية* برامج تثقيف قانوني في عدة دول أفريقية، ركّزت على حقوق الإنسان وحل النزاعات، مما عزّز الوعي القانوني لدى المجتمعات المحلية وأتاح لها أدوات لمساءلة السلطات وضمان احترام اتفاقيات السلام.[2]

يمكن أن يؤدي دمج الاستشارات القانونية في الجهود الأوسع لبناء السلام إلى تعزيز استدامة اتفاقيات السلام بشكل كبير. فمن خلال الربط بين الدعم القانوني والمبادرات الأخرى لتعزيز الاستقرار، يمكن للمنظمات أن تتبنى نهجا شاملا يعالج الأسباب الجذرية للنزاع.. فلا شك أن تيسير وصول الضحايا إلى العدالة من خلال الاستشارات القانونية عنصرا أساسيا في جهود بناء السلام، إذ يسهم في ضمان الامتثال للاتفاقيات وتعزيز المساءلة والثقة بين الأطراف المشاركة في عمليات السلام. ومع ذلك، يجب الاعتراف بالتحديات المرتبطة بتوفير هذه

[1] International Crisis Group. *In the Shadow of "No": Peace after Colombia's Plebiscite*. Report No. 60, Latin America & Caribbean. 31 January 2017. https://www.crisisgroup.org/latin-america-caribbean/andes/colombia/060-shadow-no-peace-after-colombia-s-plebiscite.

[2] Waters, Christopher P. M. "Post-Conflict Legal Education." *Journal of Conflict and Security Law* 10, no. 1 (Spring 2005), p. 102.

الاستشارات القانونية، لا سيما في السياقات الخارجة من النزاع حيث تكون الأنظمة القانونية هشة. من خلال تبني مناهج شاملة تتسم بالشمولية والمرونة، يمكن للمنظمات العاملة في بناء السلام تعزيز فاعلية تدخلاتها، مما يجعل التمكين القانوني حجر الأساس في إعادة بناء الثقة والاستقرار داخل هذه المجتمعات. إن الالتزام المستمر بتسهيل الوصول إلى العدالة يمثل شرطا جوهريا لتحقيق سلام مستدام ومصالحة حقيقية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

الفرع الرابع: مرافقة عملية الامتثال لحقوق الإنسان في اتفاقيات السلام في نيبال

برزت منظمات المجتمع المدني في نيبال كجهات فاعلة رئيسية في عملية بناء السلام، لا سيما في ضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقيات السلام. فبعد انتهاء الصراع المسلح الذي دام عقدا من الزمن في عام 2006، تم التوقيع على *الاتفاق الشامل للسلام(CPA)* ، الذي سعى إلى معالجة المظالم التي غذّت النزاع وتعزيز الحوكمة الشاملة. غير أنّ تنفيذ *الاتفاق الشامل للسلام* واجه العديد من التحديات، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومساءلة الفاعلين الحكوميين. وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في تقديم الاستشارات القانونية لضحايا هذه الانتهاكات، مما ساعد في تعزيز مبادئ العدالة والمساءلة. ومن بين أبرز هذه المنظمات *منتدى الدعوة (Advocacy Forum)* و*اللجنة النيبالية لحقوق الإنسان*، اللتان اضطلعتا بدور أساسي في تقديم الدعم القانوني للمجتمعات المهمشة، وتمكينها من المطالبة بإنصافها ومساءلة الجناة.[1]

تتجلى أهمية الاستشارات القانونية التي توفرها منظمات المجتمع المدني في نيبال على نحو خاص في سياق آليات العدالة الانتقالية التي نصّ عليها *الاتفاق الشامل للسلام*، مثل *لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)* و*لجنة حالات الاختفاء القسري(CED)* ، التي أُنشئت لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية وتقديم العدالة للضحايا. غير أن هذه الآليات تعرضت لانتقادات واسعة بسبب محدودية فعاليتها وافتقارها للشفافية. هنا، تدخلت منظمات المجتمع المدني لسد هذه الفجوة من خلال تقديم المشورة القانونية والتمثيل القانوني للضحايا أثناء تعاملهم مع هذه الآليات. فعلى سبيل المثال، عملت *منتدى الدعوة* على توثيق حالات الاختفاء القسري

[1] Bhatta, Chandra. *Peacebuilding in Nepal - Interface between Reason and Faith.* Contributions to Nepalese Studies, 2019.

وعمليات القتل خارج نطاق القانون، مما مكّن الضحايا وأسرهم من تقديم قضاياهم إلى *لجنة الحقيقة والمصالحة*. وقد عزّز هذا التدخل ليس فقط مصداقية اللجنة، بل أيضا ثقة المجتمعات المتأثرة بالنزاع في عملية السلام.[1]

كان للاستشارات القانونية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني دور بالغ الأهمية في رفع مستوى الوعي حول حقوق الإنسان داخل المجتمعات المحلية. فكثير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يجهلون حقوقهم والسبل القانونية المتاحة لهم. ولذلك، نظمت منظمات المجتمع المدني ورش عمل وبرامج تدريبية تهدف إلى تمكين أفراد المجتمع بالمعرفة القانونية اللازمة حول حقوقهم بموجب القانونين الوطني والدولي. لا تساعد هذه المبادرات في تثقيف الضحايا فحسب، بل تعزز أيضا ثقافة المساءلة داخل المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، نفّذ *مركز ضحايا التعذيب* برامج مجتمعية في نيبال لتعريف الأفراد بحقوقهم وتشجيعهم على محاسبة الجهات الفاعلة الحكومية على انتهاكات حقوق الإنسان. ومن خلال تزويد المجتمعات بالمعرفة القانونية، ساهمت هذه المنظمات في تعزيز المشاركة النشطة في عملية بناء السلام، وزيادة فاعلية آليات العدالة الانتقالية.[2]

على الرغم من المساهمات الكبيرة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في مجال الاستشارات القانونية، لا تزال هناك تحديات تعيق فعاليتها. ومن أبرز هذه التحديات ثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة في نيبال، حيث يواصل العديد من الفاعلين الحكوميين، بمن فيهم قوات الأمن، العمل دون الخضوع للمساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبوها خلال النزاع. كما أن نقص التمويل والموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني يحدّ من قدرتها على الوصول إلى الفئات المهمشة بفعالية. ووفقا لتقرير صادر عن *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*، فإن منظمات

[1] Selim, Yvette. *Transitional Justice in Nepal: Interests, Victims and Agency*. 1st ed. London: Routledge, 2020. p. 65.
[2] New Tactics in Human Rights. *Empowering Communities for Improving Delivery of Short and Long-Term Humanitarian Aid*. 9 January 2018. https://www.newtactics.org/conversations/empowering-communities-improving-delivery-short-and-long-term-humanitarian-aid/.

المجتمع المدني، رغم دورها المحوري في الدفاع عن حقوق الإنسان، تواجه قيودا كبيرة، مما قد يؤدي إلى إرهاق كوادرها وانخفاض فعالية الاستشارات القانونية التي تقدمها.[1]

تُظهر هذه التحديات الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون بين المجتمع الدولي والجهات الفاعلة المحلية لدعم جهود منظمات المجتمع المدني في تعزيز الامتثال لحقوق الإنسان. إذ أن استمرار هذه المنظمات في لعب دورها الرقابي والتوعوي يتطلب دعما مستداما، سواء من خلال تمويل أكثر استقرارا أو عبر تعزيز أطر الحماية القانونية التي تضمن استقلاليتها واستمراريتها.

لقد أدت منظمات المجتمع المدني في نيبال دورا محوريا في ضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقيات السلام، من خلال تقديم الاستشارات القانونية وتمكين الضحايا وتعزيز الوعي القانوني داخل المجتمعات المحلية. ورغم التحديات التي تواجهها، مثل الإفلات من العقاب ونقص الموارد، لا يمكن إنكار إسهاماتها في تعزيز العدالة والمساءلة ضمن عملية بناء السلام. ومع استمرار نيبال في سعيها لتحقيق السلام المستدام، يجب تعزيز دور هذه المنظمات لضمان أن تظل مبادئ العدالة وحقوق الإنسان في صلب عملية بناء السلام. إن الاعتراف المستمر بدور منظمات المجتمع المدني ودعمها يمثل خطوة حاسمة لضمان أن يكون السلام في نيبال قائما على أسس صلبة من الإنصاف والاحترام المتبادل.

[1] United Nations Development Programme (UNDP). *Strengthening the Rule of Law and Human Rights Protection System in Nepal*. https://www.undp.org/nepal/projects/closed-strengthening-rule-law-and-human-rights-protection-system-nepal.

المطلب الرابع: المساهمة في صياغة السياسات والقوانين المتعلقة ببناء السلام

يتناول هذا المطلب دور المجتمع المدني في تطوير الأطر القانونية لبناء السلام. يناقش الفرع الأول مرافقة صياغة القوانين الجديدة لضمان توافقها مع اتفاقيات السلام. يستعرض الفرع الثاني دور المجتمع المدني في تطوير التشريعات لتعزيز المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب في ليبيريا، كمثال على أهمية الإطار القانوني في دعم الاستقرار والسلام المستدام.

الفرع الأول: مرافقة عملية صياغة قوانين جديدة لضمان توافقها مع اتفاقيات بناء السلام

تعتبر صياغة القوانين الجديدة عنصرا أساسيا لضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام، خاصة في المجتمعات الخارجة من النزاعات، حيث غالبا ما تتطلب الأطر القانونية إصلاحات جوهرية. تلعب الاستشارات القانونية دورا حاسما في هذه العملية، إذ توفر لأصحاب المصلحة رؤى ضرورية لوضع قوانين تتماشى مع المعايير الدولية وتعكس في الوقت ذاته خصوصيات السياق المحلي واحتياجات المجتمعات.

ورغم الأهمية البالغة لصياغة القوانين الجديدة في تحقيق الامتثال لاتفاقيات السلام، إلا أن هذه العملية تواجه تحديات كبيرة. إذ يرى بعض المنتقدين أن الطابع البيروقراطي للإجراءات القانونية قد يُبعد المجتمعات المحلية، خاصة في السياقات الخارجة من النزاع، حيث يكون مستوى الثقة في المؤسسات الرسمية متدنّيا. كما يوضح تقرير صادر عن *البنك الدولي* أن العديد من خدمات المساعدة القانونية تعاني من نقص التمويل والموارد، مما يحدّ من قدرتها على التواصل بفعالية مع الفئات المهمشة. وقد يؤدي هذا التفاوت إلى صياغة قوانين لا تعكس بشكل كافٍ احتياجات المتضررين من النزاع، مما يقوّض استدامة مبادرات السلام. بناء على ذلك، من الضروري أن تعتمد منظمات بناء السلام ممارسات شاملة تمكّن المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة في عملية الصياغة القانونية.[1]

[1] World Bank. *Increasing Access to Justice in Fragile Settings*. Washington, DC: The World Bank, 2023. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099101123141530374/pdf/P17955108fb2a104e0a55e04b0257738ea3.pdf.

تُسهم منظمات المجتمع المدني بشكل فعّال في تقديم الاستشارات القانونية، حيث تعمل كجسر بين الحكومة والمجتمعات المحلية، مما يضمن إيصال أصوات الفئات المهمشة في عملية صياغة القوانين. في نيبال، لعبت منظمات مثل "منتدى الدعوة (Advocacy Forum) دورا محوريا في الدفع نحو إصلاحات قانونية تتماشى مع معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاق الشامل للسلام (CPA) الموقّع عام 2006. من خلال تقديم الاستشارات القانونية والتوعية بالحقوق، ساهمت هذه المنظمات في تمكين المجتمعات المحلية من التفاعل مع صانعي السياسات والمشاركة في وضع قوانين تعزز العدالة والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب منظمات المجتمع المدني أدوارا رئيسية في ربط الضحايا بصانعي السياسات، وتطوير جداول أعمال التعويضات، وتوعية المجتمعات المتضررة وتعبئتها، والدعوة إلى الإنصاف من خلال المنتديات السياسية والاجتماعية والقانونية، فضلا عن تسهيل تطبيق التعويضات وتقديمها.[1]

من الواضح أن صياغة القوانين الجديدة عنصرا أساسيا لضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام وتعزيز الاستقرار في المجتمعات الخارجة من النزاعات. وتلعب الاستشارات القانونية دورا محوريا في إشراك أصحاب المصلحة في إنشاء أطر قانونية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للصراعات. ومن خلال إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمع، والاستفادة من التكنولوجيا، ودعم جهود منظمات المجتمع المدني، يمكن تعزيز فاعلية الإصلاحات القانونية. ومع ذلك، لا بدّ من مواجهة التحديات المرتبطة بالبيروقراطية ونقص الموارد، حيث قد تؤدي هذه العوامل إلى إضعاف شرعية القوانين الجديدة واستدامتها. في النهاية، يُعدّ اتباع نهج تعاوني وشامل في عملية الاستشارات القانونية خطوة ضرورية نحو تحقيق مجتمع أكثر عدالة وإنصافا، مما يساهم في ترسيخ السلام والمصالحة في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

[1] جامعة كوينز بلفاست، *كتيب عن مشاركة منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة في التعويضات*. https://reparations.qub.ac.uk/arabiccso/.

الفرع الثاني: المجتمع المدني وتطوير التشريعات من أجل المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب في ليبيريا

في أعقاب الحرب الأهلية المدمرة التي شهدتها ليبيريا بين عامي 1989 و2003، أصبح تطوير أطر قانونية شاملة لدعم الاندماج والمصالحة الوطنية ضرورة حتمية. وقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في هذه العملية، من خلال الدعوة إلى سن تشريعات لا تقتصر فقط على تلبية الاحتياجات الفورية للمجتمعات المتضررة من الحرب، بل تهدف أيضا إلى إرساء أسس السلام المستدام. ومن بين المبادرات البارزة في هذا السياق، انخرطت منظمات مثل *الصليب الأحمر الليبيري* و*مركز دراسات العدل والسلام* في حوارات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والمجتمعات المحلية، مسلطة الضوء على أهمية القوانين التي تعزز المصالحة والتماسك الاجتماعي. وقد تُوجت هذه الجهود بإصدار *قانون لجنة الحقيقة والمصالحة لعام 2005*، الذي استهدف معالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وتعزيز مجتمع أكثر شمولية. شكّل هذا التشريع خطوة جوهرية نحو التئام جراح الحرب، حيث وفر منصة للضحايا لسرد رواياتهم والسعي إلى العدالة، مما ساهم في ترسيخ ثقافة المساءلة والمصالحة.[1]

إلى جانب ذلك، كان لمشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية دور بالغ الأهمية في ضمان سماع أصوات الفئات المهمشة. وقد تصدّرت النساء، اللواتي تحملن العبء الأكبر خلال الحرب، جهود المناصرة للمطالبة بحماية قانونية وتمثيل سياسي أكثر عدالة. ومن الأمثلة البارزة، قامت *شبكة سلام النساء* بتعبئة آلاف النساء في جميع أنحاء ليبيريا للمشاركة في حملات ضغط أدت إلى سن *قانون العنف القائم على النوع الاجتماعي لعام 2006*، الذي استهدف التصدي لمشكلة العنف ضد النساء والفتيات، والتي تفاقمت خلال النزاع. ووفقا لتقرير صادر عن *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)* ، أدى تنفيذ هذا القانون إلى زيادة بنسبة 30% في عدد القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تمت مقاضاتها، مما يعكس التأثير الإيجابي للأطر القانونية على استقرار المجتمع وأمنه. وتُظهر هذه التطورات

[1] Pul, Hippolyt A. S. "Making Me You: The Elusive Missions of Development and Peace in Liberia and Sierra Leone." *Journal of Peacebuilding & Development* 11, no. 1 (2016), pp. 42–45.

التشريعية كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني التأثير بفعالية على السياسات والمساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة.[1]

كما كان لمنظمات المجتمع المدني دور محوري في تقديم الاستشارات القانونية لضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام. فمن خلال توفير التوعية القانونية والموارد، مكنت هذه المنظمات المجتمعات من فهم حقوقها والتزاماتها بموجب القوانين الجديدة. وقد تعاونت *جمعية القانون الليبيرية* مع العديد من المنظمات غير الحكومية لتنظيم ورش عمل تهدف إلى تثقيف المواطنين بشأن حقوقهم القانونية، خاصة فيما يتعلق بتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد ساعدت هذه المبادرة في إزالة الغموض عن الإجراءات القانونية، وشجعت المواطنين على المشاركة الفعالة في النظام القضائي. وكشفت دراسة أجراها *معهد الإحصاء والخدمات الجغرافية الليبيري (LISGIS)* عام 2019 أن 65% من المشاركين في هذه الورش شعروا بثقة أكبر في اللجوء إلى القانون بعد تلقيهم التدريب، مما يعكس فعالية الاستشارات القانونية في تعزيز ثقافة المساءلة.[2]

رغم المساهمات الكبيرة لمنظمات المجتمع المدني في تطوير التشريعات وتعزيز الامتثال لاتفاقيات السلام، لا تزال هذه الجهود تواجه تحديات كبيرة، لا سيما بسبب استمرار ثقافة الإفلات من العقاب. لا يزال العديد من الأفراد، خاصة الذين يتمتعون بنفوذ سياسي، يتهربون من المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال الحروب الأهلية في ليبيريا، مما يقوض جهود تحقيق العدالة. وفقا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2020، لا يزال الإفلات

[1] United Nations Development Programme (UNDP) Liberia. *Gender Equality and Women's Empowerment Strategy 2022–2025 (Version 2, Aligned to UNDP Global Gender Equality Strategy)*. 2024. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-05/UNDP% 20LIBERIA% 20GENDER% 20STRATEGY% 20-% 202022-2025.pdf.

[2] International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. *Improving Justice in Liberia: A 2023 JUPITER Assessment*. Washington, DC: The World Bank, 2023. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099120523102531271/pdf/P17955102ee22a04b0b6d70983332b1f003.pdf.

من العقاب يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الفظائع التي وقعت خلال الحروب الأهلية الليبيرية التي انتهت في عام 2003.[1]

يؤكد هذا الإفلات المستمر من العقاب على العقبات الكبيرة التي تواجه تحقيق العدالة للضحايا، مما يستدعي مواصلة الجهود لضمان محاسبة الجناة. إضافة إلى ذلك، يشكل نقص التمويل والموارد عقبة رئيسة تحدّ من قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشا. وتدعو هذه التحديات إلى تضافر الجهود بين المجتمع الدولي والجهات الفاعلة المحلية لدعم منظمات المجتمع المدني في مساعيها لتعزيز الامتثال لحقوق الإنسان وزيادة فاعلية استشاراتها القانونية.

يتضح من كل ما سبق أنه كان لمنظمات المجتمع المدني في ليبيريا دور بالغ الأهمية في تطوير التشريعات الداعمة للمصالحة الوطنية والاستقرار الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب. فمن خلال جهودها في المناصرة، وتقديم الاستشارات القانونية، والتوعية المجتمعية، أسهمت هذه المنظمات في إنشاء أطر قانونية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز التماسك الاجتماعي. ورغم استمرار التحديات المتمثلة في ثقافة الإفلات من العقاب ونقص الموارد، تظل جهود هذه المنظمات ضرورية في إشراك المجتمعات في العملية التشريعية. ومع استمرار ليبيريا في مسيرتها نحو تحقيق السلام المستدام، يمكن أن تشكل الدروس المستفادة من مشاركة منظمات المجتمع المدني في تطوير التشريعات نموذجا يُحتذى به للمجتمعات الأخرى الخارجة من النزاع، الساعية إلى تعزيز المصالحة وترسيخ العدالة.

[1] U.S. Department of State. *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Liberia*. Washington, DC: U.S. Department of State, 2020. https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/liberia/.

خـــلاصة الفصـل الثاني:

يظهر الفصل الثاني كيف أن المجتمع المدني يتحول في بيئات ما بعد النزاع إلى فاعل وقائي يحد من استمرار العنف قبل الوصول إلى التسوية السياسية. فهو يقوم بتوثيق الانتهاكات وجمع الشهادات بما يهيئ لآليات العدالة الانتقالية ويمنع دوائر الانتقام الفردي، كما يقدّم دعماً نفسياً واجتماعياً للضحايا والأطفال المجندين لإعادة إدماجهم في المجتمع وتقليص آثار الصدمة الجماعية. وإلى جانب ذلك يعمل على نشر ثقافة التسامح عبر الحوار المجتمعي والبرامج التعليمية، مما يخفف الصور النمطية ويعيد بناء الثقة بين الجماعات المتخاصمة. كما يشارك في مبادرات الأمن المحلي مثل الشرطة المجتمعية ولجان الوساطة، فيتحول الأمن من وظيفة قسرية إلى مسؤولية تشاركية. بهذه الأدوار لا يكتفي المجتمع المدني بإغاثة المجتمع المتضرر، بل يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية ويمنع عودة العنف، لأن السلام يبدأ عملياً حين تتراجع دوافع الخوف والكراهية داخل المجتمع نفسه.

ينتقل الفصل الثاني بعدها إلى مرحلة ما بعد توقيع الاتفاقيات، حيث يصبح المجتمع المدني ضامناً لاستدامة التسويات السياسية. فهو يراقب تنفيذ بنود الاتفاق ويصدر تقارير مستقلة تكشف التعثر أو الانتهاكات، ما يفرض قدراً من الشفافية والمساءلة على الأطراف المتفاوضة. كما يطلق حملات توعية لشرح مضمون الاتفاقيات وتعزيز قبولها شعبياً حتى لا تبقى مجرد نصوص سياسية معزولة عن المجتمع. ويساهم خبراؤه القانونيون في مساعدة الضحايا على الوصول إلى العدالة وتفسير الالتزامات الحقوقية، إضافة إلى المشاركة في صياغة التشريعات الجديدة التي تعالج جذور النزاع مثل قضايا التمييز أو تقاسم السلطة. وبهذا الدور يتحول السلام من هدنة مؤقتة إلى نظام مؤسسي قائم على المشاركة والشرعية الاجتماعية، لأن نجاح التسوية يتوقف على اندماجها في حياة الناس اليومية وليس فقط على توقيعها الرسمي.

الفصل الثالث:

آليات تفعيل دور المجتمع المدني في جهود بناء السلام - الدروس المستفادة من التجارب الدولية

الفصل الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في جهود بناء السلام – الدروس المستفادة من التجارب الدولية

يستعرض هذا الفصل آليات تفعيل دور المجتمع المدني في بناء السلام من خلال دراسة التحديات التي تعترض مساعيه، وتحليل الاستراتيجيات الفعالة المستمدة من التجارب الدولية. في المبحث الأول، يتم التركيز على معوقات تفعيل المجتمع المدني، حيث يناقش المطلب الأول التحديات البنيوية والتنظيمية، مثل العقبات التي تواجه المجتمع المدني في أفغانستان والصومال، وانقسامه في ليبيا بعد 2011، وتحديات دوره في كوسوفو بين بناء الدولة والحكم الذاتي. أما المطلب الثاني، فيسلط الضوء على التحديات المالية، من خلال دراسة قضايا التمويل في سريلانكا وتأثير التحيزات السياسية والطائفية. يدرس المطلب الثالث غياب التوافق والتسويات السياسية، من خلال تحليل النزاعات في قبرص وفلسطين، وتجربة غواتيمالا في تحقيق التوافق بين مكونات المجتمع المدني. أما المطلب الرابع، فيتناول التحديات الأمنية والسياسية، مثل الهشاشة الأمنية في أفغانستان والصومال، وتأثير الانقسامات السياسية في ليبيا وكوسوفو. وأخيرًا، يناقش المطلب الخامس إضفاء الطابع الإجرامي على المجتمع المدني في سوريا واليمن، حيث تواجه المنظمات قيودًا قانونية واضطهادًا سياسيًا.

في المبحث الثاني، يتم استعراض استراتيجيات تمكين المجتمع المدني. يناقش المطلب الأول التجارب الناجحة في جورجيا ورواندا، حيث ساهمت مبادرات المجتمع المدني في تمكين المجتمعات وتحقيق المصالحة. يركز المطلب الثاني على دور المجتمع المدني في البناء المؤسساتي، مثل الإصلاحات الدستورية في كوسوفو، ودور منظمات النساء في ليبيريا. في المطلب الثالث، يتم استشراف مستقبل بناء السلام، من خلال إعادة تقييم نماذج تحليل النزاعات، وتطوير مقاربات هجينة تدمج بين الجهود المؤسسية والمبادرات المجتمعية، مع التركيز على الابتكار التكنولوجي والتكيف الميداني لتعزيز أدوار المجتمع المدني في مواجهة النزاعات الممتدة.

المبحث الأول: معوقات تفعيل المجتمع المدني في بناء السلام – دروس من التجارب الدولية

يستعرض هذا المبحث التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تفعيل دوره في بناء السلام، مستندًا إلى دروس مستخلصة من تجارب دولية متعددة. يتم التركيز على العقبات البنيوية، الاقتصادية، السياسية، والأمنية التي تعرقل جهود المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار والمصالحة. في المطلب الأول، يتم تحليل التحديات البنيوية والتنظيمية التي تحد من انخراط المجتمع المدني في بناء السلام، حيث يناقش الفرع الأول العقبات البنيوية في أفغانستان والصومال، حيث تعيق الهياكل الضعيفة وعدم الاستقرار السياسي جهود الفاعلين المدنيين. يتناول الفرع الثاني تشرذم المجتمع المدني في ليبيا بعد 2011، حيث أدى غياب التنظيم والانقسامات إلى إضعاف المبادرات السلمية. أما الفرع الثالث، فيناقش التجربة الكوسوفية، حيث يواجه المجتمع المدني تحديات موازنة دوره بين بناء الدولة وتعزيز الحكم الذاتي.

أما المطلب الثاني، فيركز على التحديات المالية والاقتصادية، حيث يناقش الفرع الأول تحديات التمويل في سريلانكا، مستعرضًا نماذج مقارنة حول كيفية تأثر الاستدامة المالية للمجتمع المدني بغياب الدعم. يتناول الفرع الثاني التأثير السلبي للتحيزات السياسية والطائفية، حيث يؤدي تسييس التمويل إلى عرقلة المبادرات السلمية وتحييد الفاعلين المستقلين. في المطلب الثالث، يتم تسليط الضوء على التحديات الناجمة عن غياب التوافق السياسي، حيث يناقش الفرع الأول القضية القبرصية والفلسطينية، كنموذجين للصراعات الممتدة التي فشلت فيها مبادرات المجتمع المدني بسبب الاستقطاب الحاد والتشرذم السياسي. يستعرض الفرع الثاني التجربة الغواتيمالية، حيث أدى غياب التوافق بين مكونات المجتمع المدني إلى تعطيل مساعي بناء السلام.

أما المطلب الرابع، فيركز على التحديات الأمنية والسياسية التي تعيق عمل المجتمع المدني. يناقش الفرع الأول الهشاشة الأمنية في أفغانستان والصومال، حيث تعرقل النزاعات الممتدة قدرة المجتمع المدني على التدخل الفعّال. يدرس الفرع الثاني الانقسامات السياسية وعدم الاستقرار الأمني في ليبيا وكوسوفو، حيث يشكل العنف السياسي والفراغ الأمني عوائق رئيسية أمام المبادرات المدنية. أخيرًا، يتناول المطلب الخامس إضفاء الطابع الإجرامي على المجتمع

المدني والاضطهاد الدولتي. يناقش الفرع الأول معوقات المجتمع المدني في سوريا، حيث تؤدي التدخلات الحكومية والقمع إلى تقليص هامش العمل المدني. أما الفرع الثاني، فيحلل القيود القانونية والغموض التشريعي في اليمن، حيث تواجه المنظمات المدنية تحديات تنظيمية تعيق دورها في بناء السلام. يهدف هذا المبحث إلى تقديم فهم شامل للعقبات التي تواجه المجتمع المدني، مما يسهم في صياغة استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز دوره في بناء السلام.

المطلب الأول: التحديات البنيوية والتنظيمية لأدوار المجتمع المدني في بناء السلام

يستعرض هذا المطلب العقبات الهيكلية والتنظيمية التي تعيق دور المجتمع المدني في بناء السلام. يناقش الفرع الأول العقبات البنيوية التي تواجه المجتمع المدني في حالات الصراع، مثل أفغانستان والصومال، حيث تؤدي هشاشة الدولة وانعدام الاستقرار إلى إضعاف الفاعلية المدنية. يتناول الفرع الثاني تشرذم المجتمع المدني في ليبيا بعد 2011، وكيف أدى انقسام الفاعلين إلى إعاقة جهود السلام. أما الفرع الثالث، فيسلط الضوء على تجربة المجتمع المدني في كوسوفو، وما بين تحديات بناء الدولة وتعزيز الحكم الذاتي.

الفرع الأول: العقبات البنيوية لانخراط المجتمع المدني في بناء السلام: حالتي أفغانستان والصومال

يلعب المجتمع المدني دورا حاسما في بناء السلام، خاصة في سياقات مثل أفغانستان والصومال، حيث يُعدّ إشراك المجتمع شرطا أساسيا لتحقيق السلام المستدام. ومع ذلك، فقد واجه كلا البلدين تحديات هيكلية وتنظيمية كبيرة أعاقت فعالية المجتمع المدني في هذه الجهود. في أفغانستان، شكّل غياب بنية تحتية تنظيمية متماسكة عائقا رئيسيا أمام تعبئة المجتمع. أدى غياب الشبكات والمؤسسات القوية إلى تشرذم منظمات المجتمع المدني، مما جعلها غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع بفعالية وتعزيز العمل الجماعي. ووفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 2015، لم تتمكن سوى ربع منظمات المجتمع المدني

الأفغاني من العمل بفعالية بسبب هذه العوائق الهيكلية، مما حدّ بشكل كبير من قدرتها على المشاركة في مبادرات بناء السلام.[1]

أما في الصومال، فقد ترك الدعم الدولي المتذبذب المنظمات المحلية في وضع هش، غير قادرة على تنفيذ جهود طويلة الأمد لبناء السلام. أدى نقص التمويل المستدام والشراكات الاستراتيجية إلى اعتماد المنظمات على مشاريع قصيرة الأجل لا تعالج القضايا العميقة التي تؤجج الصراع. أدى انهيار الحكومة المركزية عام 1991 إلى جعل المساعدات الدولية المصدر الرئيسي لدعم المنظمات المحلية، لكن هذا الدعم كان غير مستقر ومتأثرا بالتقلبات السياسية، مما خلق دوائر من الاعتماد وعدم الاستقرار.[2]

أشار تقرير صادر عن *مجموعة الأزمات الدولية* عام 2018 إلى أن 40% فقط من منظمات المجتمع المدني الصومالي تمكنت من تأمين تمويل مستدام، مما حدّ بشدة من قدرتها على المشاركة في أنشطة بناء السلام طويلة الأجل[3].

ويُضاف إلى هذه التحديات الهيكلية غياب الاستثمار الدولي في تنمية قدرات المجتمع المدني، مما أعاق بناء بنية تحتية تنظيمية قوية قادرة على دعم جهود بناء السلام بفعالية. كما أدى نقص برامج التدريب والتطوير المؤسسي إلى افتقار المنظمات المحلية للمهارات والخبرات اللازمة لتطوير حلول مستدامة للنزاع. وفي هذا السياق، بات من الضروري أن تتبنى الجهات

[1] Winter, Elizabeth. *Civil Society Development in Afghanistan*. London: London School of Economics and Political Science, Centre for Civil Society and ESRC Non-Governmental Public Action Programme, 2010. https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/31277010/winter_afghanistan_report_final-libre.pdf.

[2] Paffenholz, Thania, and Christoph Spurk. *Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding*. Paper No. 36. Washington, DC: World Bank, October 2006. https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/31764499/CIVIL_SOCIETY_AND_PEACE_BUILDING-libre.PDF.

[3] Lindqvist, Carl. *Peace-, State- and Trust Building in Practice: The Implementation of the New Deal TRUST Principles and International Peacebuilding Engagements in the Somali Region*. Uppsala University, 2018. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1233431/FULLTEXT01.pdf.

المانحة نهجا أكثر استدامة يركّز على تمكين المجتمع المدني من العمل بشكل مستقل بدلا من خلق بيئة من التبعية المستمرة للمساعدات الخارجية.[1]

في أفغانستان، تتفاقم تحديات تفعيل دور المجتمع المدني في بناء السلام بسبب المشهد السياسي والأمني المعقد. فقد أدت حالة انعدام الأمن المستمرة إلى خلق بيئة يعمل فيها الناشطون ومنظمات المجتمع المدني تحت تهديد دائم. مما أدى إلى خلق تأثير سلبي على قدرتهم على تعبئة المجتمعات والدعوة للسلام. لم يقتصر هذا الوضع على إضعاف البنية التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني، بل أدى أيضا إلى إحباط المشاركة المجتمعية في جهود بناء السلام. ويؤدي غياب الحماية القانونية والأمنية للعاملين في هذا المجال إلى استمرار هذه الحلقة المفرغة، مما يُعيق التقدم نحو تحقيق سلام مستدام.[2]

عند النظر إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية في كل من أفغانستان والصومال، يتضح أن نهجها غالبا ما يفتقر إلى الفهم العميق للسياقات المحلية، مما يحدّ من فاعلية تدخلاتها. حيث تعمل العديد من هذه المنظمات من خلال نهج فوقي (Top-down Approach) يفرض حلولا لا تأخذ في الاعتبار الديناميكيات الثقافية والاجتماعية الفريدة لهذه الدول. على سبيل المثال، أدت إخفاقات العديد من المنظمات الدولية في التفاعل مع آليات حل النزاعات التقليدية في الصومال إلى خلق فجوة بين مبادراتها واحتياجات المجتمعات المحلية. ووفقا لدراسة أجراها *مجلس اللاجئين النرويجي* من أصحاب المصلحة المحليين في الصومال شعروا بأن التدخلات الدولية لم تكن متماشية مع أولوياتهم، مما أدى إلى هدر الموارد وتقليل الثقة بالجهات الفاعلة الخارجية.[3]

ويؤدي هذا الانفصال بين الأولويات المحلية والمقاربات الدولية إلى تقويض فعالية مبادرات بناء السلام، فضلا عن خلق حالة من النفور بين منظمات المجتمع المدني المحلية، التي من المفترض أن تكون العمود الفقري لأي عملية سلام مستدامة. وبدلا من فرض حلول من

[1] Marchetti, Raffaele, and Nathalie Tocci, eds. *Conflict Society and Peacebuilding: Comparative Perspectives*. 1st ed. London: Routledge, 2011, p. 42.
[2] Ibid., p. 42.
[3] Rahman, K., and B. S. Fiyana. *Development Assistance for Peacebuilding: The Role of NGOs in Conflict-Affected States.* Taylor & Francis, 2024, p. 140.

الخارج، ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية التركيز على دعم القدرات المحلية، وتعزيز الشراكات المستدامة، وتوفير آليات تمويل طويلة الأجل تُعزز من قدرة المنظمات المحلية على تنفيذ مشاريع ذات تأثير طويل الأمد.

يُبرز التأخر في العمل المجتمعي في أفغانستان والصومال بسبب غياب البنية التحتية التنظيمية واستمرار الدعم الدولي غير المستقر الحاجة الملحّة إلى تغيير جذري في مقاربات بناء السلام. تبرز هاتان الحالتان أهمية بناء منظمات مجتمع مدني قوية وقادرة على تعبئة المجتمعات المحلية بفعالية. ويتطلب تحقيق ذلك التزاما دوليا بتوفير دعم متسق وملائم للسياقات المحلية، إلى جانب الاستعداد لتمكين الفاعلين المحليين بدلا من فرض حلول خارجية عليهم. ومن خلال هذا التعاون المتكامل، يمكن مواجهة التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تعوق دور المجتمع المدني، مما يمهّد الطريق لمبادرات بناء سلام أكثر استدامة. تُبرز الدروس المستفادة من أفغانستان والصومال أهمية دمج المعارف والقدرات المحلية في أطر بناء السلام لضمان فعاليتها واستمراريتها.

الفرع الثاني: تشرذم المجتمع المدني في ليبيا بعد 2011

شهدت ليبيا، في أعقاب ثورة 2011، تشرذما واسعا لمنظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى إضعاف قدرتها على الانخراط بفعالية في جهود بناء السلام. فقد أسفر الفراغ السياسي الناجم عن انهيار نظام القذافي عن ظهور عدد كبير من المجموعات المحلية، كل منها يسعى لتحقيق أجنداته الخاصة دون وجود رؤية موحدة. ووفقا لتقرير صادر عن *مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)*، لم تتمكن سوى 30% من منظمات المجتمع المدني الليبية من إقامة شراكات فعالة فيما بينها بسبب ضعف التنسيق المؤسسي، الأمر الذي قوض قدرتها الجماعية على الدفع نحو السلام المستدام وتعزيز مبادئ الحوكمة الشاملة وحقوق الإنسان. أدى هذا التعدد غير المنظم للمنظمات المحلية، التي تفتقر إلى إطار تنظيمي واضح، إلى إضعاف فاعلية جهودها، فضلا عن تعقيد المشهد العام للمجتمع المدني، حيث غالبا ما

تتكرر المبادرات أو تتعارض مع بعضها البعض، مما أدى إلى تقليل التأثير الجماعي الذي يمكن أن تتمتع به هذه المنظمات في المجال السياسي.[1]

أدت حالة عدم الاستقرار الأمني بعد عام 2011 إلى تفاقم التحديات التي تواجه المجتمع المدني. فقد أدى صعود الميليشيات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة إلى خلق بيئة من الخوف وعدم الاستقرار، مما حدّ بشدة من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بفعالية. ووفقا لتقرير صادر عن *بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا* (UNSMIL) عام 2015، أفادت أكثر من 100% من منظمات المجتمع المدني الليبي بتعرضها لتهديدات أو أعمال عنف، مما ساهم في عزوف العديد من المواطنين عن المشاركة في مبادرات بناء السلام كما أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على الجهات الدولية للحصول على الدعم، وهو ما أدى بدوره إلى إضعاف القدرات المحلية.[2]

أدى هذا الوضع إلى دورة من الاعتماد على المنظمات غير الحكومية الدولية، التي قد تفتقر إلى فهم عميق للسياقات المحلية، مما أوجد فجوة بين المبادرات التي تقترحها الجهات الدولية والاحتياجات الفعلية للمجتمعات الليبية. كما اتسم نهج المجتمع الدولي في دعم المجتمع المدني في ليبيا غالبا بغياب الفهم العميق للسياقات المحلية. فقد تبنت العديد من المنظمات الدولية نهجا من أعلى إلى أسفل، لم يدمج الفاعلين المحليين بفعالية في مبادراتها، مما أدى إلى تعارض هذه المبادرات مع الأولويات الحقيقية للمجتمعات الليبي ووفقا لدراسة أُجريت عام

[1] International Crisis Group. *Libya: Getting Geneva Right.* Middle East and North Africa Report No. 157. Brussels: International Crisis Group, February 26, 2015. https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/157-libya-getting-geneva-right.pdf.

[2] Kappler, Stefanie, Anna Alunni, and Mary Calder. *Enduring Social Institutions and Civil Society Peacebuilding in Libya and Syria.* British Council, 2017. https://www.durham.ac.uk/media/durham-university/research-/research-institutes/durham-global-security-institute/pdfs/h101_enduring_social_institutions_and_civil_society_peacebuilding_in_libya_and_syria_final_web.pdf

2014، رأى 100 من الفاعلين المحليين في ليبيا أن التدخلات الدولية لم تكن متماشية مع أولويات مجتمعاتهم، مما أدى إلى ضعف تأثير هذه البرامج على تحقيق الاستقرار.[1]

يبرز هذا الوضع الحاجة إلى أن يتبنى الفاعلون الدوليون نهجا أكثر شمولية، بحيث يتم تمكين المجتمع المدني المحلي بدلا من فرض حلول خارجية قد لا تتناسب مع السياق الليبي. فيما يتعلق بدور الشباب في المرحلة التي أعقبت الثورة، يظهر التحليل النقدي لهذا الدور إمكانات كبيرة، إلى جانب التحديات التي تواجه مشاركتهم في جهود بناء السلام. فقد لعب الشباب الليبي دورا محوريا خلال الثورة، لكن غالبا ما تم تهميش أصواتهم في العمليات السياسية التي تلت ذلك. ووفقا لاستطلاع رأي أُجري عام 2014، شعر فقط 100 شاب ليبي بأن لهم دورا في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياته. وقد أدى هذا التهميش إلى إحباط بين الشباب، مما حدّ من فرصهم في استثمار إمكاناتهم لتعزيز جهود بناء السلام. كما أدى غياب المساحات الآمنة لمشاركتهم في الحياة العامة إلى هجرة الأدمغة، حيث يبحث العديد من الشباب عن فرص في الخارج بدلا من المشاركة في إعادة بناء وطنهم. يعكس هذا الوضع الحاجة الملحّة إلى تدخلات تهدف إلى إشراك الشباب في عمليات السلام وتوفير منصات تضمن تمثيلهم الفعّال في الحوار الوطني.[2]

يبدو أن تشتت جهود المجتمع المدني في ليبيا بعد عام 2011 هو نتيجة مباشرة للفراغ السياسي وغياب الاستقرار الأمني الذي طبع البلاد منذ الثورة. فقد أدى تفكك منظمات المجتمع المدني، إلى جانب تنامي نفوذ الميليشيات المسلحة والدعم غير المنسق من الجهات الدولية، إلى تقليص قدرة المجتمع المدني على الانخراط بفعالية في عمليات بناء السلام. لذا، فإن تعزيز دور المجتمع المدني في ليبيا يتطلب نهجا متكاملا يجمع بين دعم بناء القدرات، وتعزيز التنسيق بين المنظمات المحلية، وتوفير بيئة أكثر أمانا تتيح للمجتمع المدني العمل بحرية. كما ينبغي أن

[1] Tope Shola Akinyetun, Kola Bakare, and Sarah Olufunmilayo Adedini, "Youth and Peacebuilding: Policy Implications of Conflict Resolution in Africa," *Journal of Contemporary Sociological Issues* 3, no. 1 (2023), pp. 69-72,

[2] Loschi, Chiara. "Youth as Agenda-Setters between Donors and Beneficiaries: The Limited Role of Libyan Youth after 2011." *Middle East Law and Governance* 13, no. 1 (2021), p. 50.

تتبنى الجهات الدولية المانحة سياسات أكثر انسجاما مع الاحتياجات المحلية، بحيث تساهم في خلق بيئة داعمة لجهود المجتمع المدني في بناء سلام مستدام.

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في كوسوفو: بين بناء الدولة والحكم الذاتي

لعب المجتمع المدني في كوسوفو بعد النزاع دورا معقدا يقع عند تقاطع بناء الدولة وتطوير الحوكمة الذاتية. بعد تدخل *الناتو* عام 1999 وإدارة الأمم المتحدة اللاحقة، واجهت كوسوفو توازنا دقيقا بين النفوذ الخارجي والقدرة المحلية على الحكم الذاتي. كان من المتوقع أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في تعزيز الحوكمة الديمقراطية والتماسك الاجتماعي، إلا أن الغموض المحيط بهذا الدور أدى غالبا إلى تشرذمها وإضعاف فعاليتها. تفاقمت التحديات الهيكلية التي تواجه المجتمع المدني في كوسوفو بفعل عدم الاستقرار السياسي المستمر وغياب استراتيجية وطنية واضحة لتعزيز المشاركة المدنية. وقد أدى تشرذم منظمات المجتمع المدني، الذي غالبا ما تغذيه المنافسة على التمويل المحدود، إلى اتباع نهج غير متسق في جهود بناء السلام. ووفقا لدراسة أجراها *المركز الأوروبي للقانون غير الربحي* عام 2019، تمكنت نسبة قليلة فقط من منظمات المجتمع المدني من إقامة تعاون فعال مع المؤسسات الحكومية، مما أضعف قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع. [1]

ويزداد هذا الوضع سوءا بسبب الاعتماد المفرط على التمويل الدولي، الذي قد يفرض أجندات خارجية لا تتماشى مع الأولويات المحلية. والنتيجة هي مشهد لمجتمع مدني يتميز بمشاركة سطحية بدلا من شراكات حقيقية، مما يعيق تطوير هيكل مجتمع مدني قوي قادر على دعم السلام المستدام.[2]

يشكل دور الشباب في المجتمع المدني في كوسوفو فرصة وتحديا في سياق بناء الدولة. فقد لعب الشباب دورا بارزا خلال نزاع 1998–1999، لكن مشاركتهم في الحياة المدنية بعد

[1] Visoka, Gezim. *Shaping Peace in Kosovo: The Politics of Peacebuilding and Statehood.* Palgrave Macmillan, 2017.
[2] McKell, K.L. *How Civil Society Organizations (CSOs) Use Media for Peacebuilding in Post-Conflict Societies.* 2020. https://ikee.lib.auth.gr/record/319287/files/GRI-2020-27361.pdf.

النزاع كانت محدودة. ووفقا لمسح أجرته *شبكة العمل الشبابي*، شعر 70% من الشباب بأنهم مشاركون بنشاط في الأنشطة المدنية، لكن العديد منهم أعربوا عن إحباطهم من العملية السياسية. ويعد هذا الإحباط بين الشباب عائقا رئيسيا أمام تطوير مجتمع مدني نابض بالحياة قادر على دعم بناء السلام والحوكمة الديمقراطية. كما أن غياب المساحات الآمنة لمشاركة الشباب يزيد من تعقيد المشكلة، حيث يؤدي إلى استنزاف الإمكانات الشبابية في البلاد مع سعي العديد منهم للهجرة بحثا عن فرص أفضل في الخارج.[1] ويؤدي تهميش أصوات الشباب في مبادرات المجتمع المدني إلى الحد من تنوع وجهات النظر اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة التي تواجه المجتمع في مرحلة ما بعد النزاع.

غالبا ما يُنتقد نهج المجتمع الدولي في دعم المجتمع المدني في كوسوفو بسبب افتقاره إلى الحساسية تجاه السياقات المحلية. فقد استخدمت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية نهجا من أعلى إلى أسفل، مما أدى إلى شعور الفاعلين المحليين بأن التدخلات الدولية لم تكن متماشية مع أولويات مجتمعاتهم، مما أدى إلى إهدار الموارد وانعدام الثقة في الجهات الخارجية. ويبرز هذا الانفصال بين المبادرات الدولية والاحتياجات المحلية الحاجة إلى أن يتبنى الفاعلون الدوليون نهجا أكثر شمولا، بحيث يتم تمكين المجتمع المدني المحلي بدلا من فرض حلول خارجية قد لا تكون مناسبة للسياق الكوسوفي.[2]

يكشف التحليل النقدي لدور المرأة في المجتمع المدني في كوسوفو عن فرص وتحديات تواجه هذه الفئة في جهود بناء السلام. فعلى الرغم من تهميش النساء تاريخيا في المجالات السياسية والاجتماعية، فقد لعبن دورا حيويا في مبادرات بناء السلام. وأظهرت دراسة أن منظمات

[1] Fagan, Adam. *EU Assistance for Civil Society in Kosovo: A Step Too Far for Democracy Promotion?* Democratization, 2011. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13510347.2011.563119.
[2] Björkdahl, Annika, and Ivan Gusic. *Global Norms and Local Agency: Frictional Peacebuilding in Kosovo.* Journal of International Relations and Development, 2015, p. 275.

النساء كانت أكثر احتمالا للمشاركة في أنشطة بناء السلام المجتمعي، إلا أن 25% فقط من هذه المنظمات تلقت تمويلا كافيا لدعم جهودها.[1]

ويبرز هذا النقص في التمويل الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر حساسية للنوع الاجتماعي في دعم المجتمع المدني، والاعتراف بالدور الفريد الذي يمكن أن تلعبه النساء في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار. ويؤدي تجاهل البعد الجندري في جهود بناء السلام إلى إضعاف فعالية هذه المبادرات، كما يساهم في استمرار أوجه عدم المساواة القائمة، مما يحد من إمكانية تحقيق سلام مستدام في كوسوفو.

يمثل الغموض المحيط بدور المجتمع المدني في كوسوفو تحديا رئيسيا في جهود بناء الدولة والحكم الذاتي، حيث أدى ضعف التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وعدم الاستقرار السياسي، والاعتماد على تمويل دولي غير متكيف مع الاحتياجات المحلية إلى إضعاف تأثير المجتمع المدني في عمليات بناء السلام. كما أدى تهميش الشباب والنساء في هذه الجهود إلى الحد من التنوع اللازم لمواجهة التحديات المعقدة التي تواجه البلاد. ومن أجل تعزيز دور المجتمع المدني في كوسوفو، من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات دعم الفاعلين الدوليين، وتوفير تمويل مستدام للمبادرات المحلية، وتعزيز الشراكات الفعالة بين المجتمع المدني والحكومة. وفقط من خلال اتباع نهج أكثر شمولية، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا حقيقيا في تحقيق السلام المستدام وبناء مستقبل أكثر استقرارا لكوسوفو.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالدعم المالي والاقتصادي

يركز هذا المطلب على العوائق المالية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في بيئات الصراع. يناقش الفرع الأول تحديات التمويل، مستعرضًا دروسًا من سريلانكا ودراسات مقارنة حول التمويل المستدام. يتناول الفرع الثاني التحيزات السياسية والطائفية وتأثيرها على توزيع الموارد المالية، ما يخلق تفاوتًا في تمكين الفاعلين المدنيين.

[1] Holohan, Anne. *Peacebuilding and SSR in Kosovo: An Interactionist Perspective.* in Bevir, Mark, Decentring Security, Taylor & Francis, 2018, p. 115.

الفرع الأول: تحديات التمويل – دروس من سريلانكا ودراسات مقارنة

في سريلانكا، واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات تمويلية كبيرة تعيق قدرتها على العمل الجماعي وتعزز اعتمادها المفرط على الجهات المانحة الدولية. بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام 2009، برزت منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة رئيسية في جهود بناء السلام، حيث سعت إلى تعزيز المصالحة والاستجابة لاحتياجات المجتمعات المهمشة. ومع ذلك، أدى الاعتماد على التمويل الدولي إلى خلق وضع هش، حيث لم تتمكن العديد من المنظمات من مواصلة عملياتها بشكل مستقل. ووفقا لـ *فونسيكا*، أفادت منظمة محلية بأن تمويلها يأتي أساسا من الجهات المانحة الدولية، مما قلل من استقلاليتها في اتخاذ القرارات. لا يقتصر هذا الاعتماد على الحد من قدرة المنظمات على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية بفعالية، بل يثير أيضا مخاوف بشأن تأثير أجندات الجهات المانحة على مبادرات بناء السلام، والتي قد لا تتماشى دائما مع أولويات السكان المحليين.[1]

تفاقم هذا الوضع بسبب الطبيعة المتقلبة للدعم الدولي، والذي غالبا ما يكون مشروطا بالتطورات السياسية ومصالح الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، بعد *هجمات عيد الفصح عام 2019*، حول العديد من المانحين الدوليين تمويلهم نحو مبادرات مكافحة الإرهاب والأمن، مما ترك المنظمات المحلية تكافح للحفاظ على مشاريع بناء السلام الخاصة بها.

يسلط هذا التحول الضوء على هشاشة منظمات المجتمع المدني التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، حيث غالبا ما تضطر إلى تعديل أهدافها لتتوافق مع أولويات الجهات المانحة بدلا من معالجة الأسباب الجذرية للصراع. إن غياب آليات تمويل مستقرة يقوض استدامة جهود بناء السلام ويعزز حلقة من الاعتماد تعيق تطوير هيكل مجتمع مدني قوي قادر على دعم المصالحة الاجتماعية طويلة الأجل.[2]

[1] Bhavani Fonseka. *Transitional Justice in Sri Lanka: Moving Beyond Promises.* Centre for Policy Alternatives, 2017, p. 357.
[2] Bolton, Laura. *Lessons from Conflict Resolution Interventions.* Institute of Development Studies, 2020. https://opendocs.ids.ac.uk/articles/report/Lessons_from_Conflict_Resolution_Interventions/26432641?file=48082414..

على النقيض من التجربة السريلانكية، يُظهر النموذج التونسي بعد *ثورة 2011* نهجا مختلفا للتمويل مكّن منظمات المجتمع المدني من تحقيق استقلالية أكبر. فقد تلقت المنظمات التونسية دعما كبيرا من كل من الجهات المانحة الدولية والحكومة، التي أدركت أهمية المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي. وتمكنت هذه المنظمات من تأمين تمويل من مصادر متنوعة، بما في ذلك الشركات المحلية والمنح الحكومية. وقد سمح لها هذا التنوع في مصادر التمويل بقدر أكبر من الاستقلالية، مما مكّنها من الدفاع عن احتياجات المجتمعات المحلية دون الخضوع لأجندات الجهات المانحة الدولية.[1]

أدى هذا النهج المرن للتمويل إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني على لعب دور فعال في عمليات بناء السلام ومعالجة تعقيدات الحوكمة في مرحلة ما بعد الثورة. وبالمثل، تقدم التجربة الكولومبية رؤى مهمة حول أهمية تنويع مصادر التمويل لمنظمات المجتمع المدني المنخرطة في بناء السلام. فبعد توقيع اتفاق السلام مع *القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (FARC)* عام 2016، لعبت منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في تنفيذ مبادرات السلام على المستوى المحلي. ومع ذلك، واجهت العديد من المنظمات صعوبات في تأمين تمويل مستدام، لا سيما في المناطق الريفية الفقيرة بالموارد. وقد وجدت دراسة أن 100% من منظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية أفادت بأنها تعتمد على تمويل مستقر، مما أعاق بشكل كبير قدرتها على الانخراط في أنشطة بناء السلام.[2]

ولمعالجة هذه التحديات، بدأت الحكومة الكولومبية في تخصيص موارد محددة لمبادرات المجتمع المدني، معترفة بالدور الأساسي لهذه المنظمات في تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة. يشير هذا التحول إلى أهمية توفير بيئة تمويل داعمة لتمكين المنظمات المحلية من قيادة جهود بناء السلام وصياغة مبادرات تتناسب مع الاحتياجات الفريدة لمجتمعاتها.

[1] Raffaele Marchetti. *The Role of Civil Society in Global Governance.* LUISS University Press, 2011. https://iris.luiss.it/handle/11385/34053.
[2] De Waardt, Marlies, and Susanne Weber. *Beyond Victims' Mere Presence: An Empirical Analysis of Victim Participation in Transitional Justice in Colombia. Journal of Human Rights Practice*, 2019, p. 209.

يكشف التحليل النقدي لديناميات التمويل في سريلانكا أن الاعتماد المفرط على الجهات المانحة الدولية قد تكون له عواقب غير مقصودة على المجتمع المدني. فمن ناحية، يوفر التمويل الخارجي موارد حيوية لمشاريع بناء السلام، ولكن من ناحية أخرى، يمكن أن يخلق حالة من التبعية تقوض استقلالية المنظمات وفعاليتها المؤسسية. وغالبا ما تضطر هذه المنظمات إلى مواءمة أنشطتها مع أولويات الجهات المانحة بدلا من التركيز على الاحتياجات الأكثر إلحاحا للمجتمعات التي تخدمها.[1]

يمكن أن يؤدي غياب قاعدة تمويل مستقرة ومتنوعة أيضا إلى تشرذم المجتمع المدني، حيث تصبح المنظمات غير قادرة على التعاون بفعالية أو الضغط من أجل تغيير السياسات بشكل شامل. يبرز هذا الوضع الحاجة إلى تحول جذري في نهج تمويل المجتمع المدني في سريلانكا، من نموذج يعتمد على التمويل الدولي غير المستدام إلى نموذج يعزز الملكية المحلية والاستدامة والقدرة على الصمود.

تؤثر تحديات التمويل التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في سريلانكا بشكل كبير على قدرتها على المشاركة بفعالية في جهود بناء السلام. فاعتمادها المفرط على الجهات المانحة الدولية، إلى جانب الطبيعة غير المستقرة لهذا الدعم، يقوض استقلالية المنظمات وفعاليتها، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تطوير آليات تمويل مبتكرة تُمكّن هذه المنظمات من الازدهار بشكل مستقل وتعزيز الاستقرار طويل الأجل في مجتمعاتها. ويمكن الاستفادة من التجارب المقارنة، مثل تونس وكولومبيا، لإعادة التفكير في سياسات التمويل وتعزيز نماذج أكثر استدامة تتيح للمجتمع المدني أداء دوره الحيوي في تحقيق السلام والمصالحة في سريلانكا.

[1] Oliver P. Richmond and Sandra Pogodda. *The International Dynamics of Counter-Peace. European Journal of International Relations*, 2024, pp. 132-134.

الفرع الثاني: تحليل تأثير التحيزات السياسية والطائفية

1. أيرلندا الشمالية: التحيزات التمويلية وتأثيرها على جهود بناء السلام

يعد دور المجتمع المدني في أيرلندا الشمالية ملحوظا، إلا أن التحيزات السياسية والطائفية أثرت بشكل كبير على فعالية هذه المنظمات، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد. وعلى الرغم من أن *اتفاق الجمعة العظيمة لعام 1998* كان نقطة تحول في عملية السلام، إلا أن توزيع التمويل على منظمات المجتمع المدني تم وفقا للانقسامات الطائفية العميقة داخل المجتمع. تم توجيه التمويل إلى المنظمات المرتبطة بالمجتمعات القومية أو الوحدوية، مما ترك فجوة كبيرة في دعم المبادرات المحايدة أو العابرة للطوائف. لم يؤدِ هذا التحيز في توزيع الموارد إلى تقويض إمكانية تحقيق سلام مستدام فحسب، بل ساهم أيضا في استمرار الانقسامات المجتمعية، حيث تكافح المنظمات المستقلة للحصول على الدعم الكافي لمبادراتها. ولا تؤثر هذه التحيزات على التمويل فحسب، بل تمتد إلى بنية العلاقات المجتمعية نفسها.[1]

فقد وجدت دراسة أجراها بريور وأخرون أن المنظمات المحلية واجهت صعوبات في التعاون مع نظيراتها من المجتمع المعاكس خوفا من فقدان التمويل أو الدعم السياسي. يعكس هذا الوضع حالة عدم الثقة المستمرة بين المجتمعات المختلفة، حيث يكافح المجتمع المدني للعمل في مساحة محايدة تخدم الأهداف الوطنية الأوسع. كما أن التغيرات السياسية المستمرة وصعود النزعات الشعبوية التي تستغل الانقسامات الطائفية لتحقيق مكاسب انتخابية تعقّد بشكل أكبر عملية بناء السلام، وتجعل منظمات المجتمع المدني رهينة للتحولات السياسية بدلا من التركيز على المصالح المجتمعية طويلة الأمد.[2]

[1] Mallon, Barry. *The Pieces to Peace: Analyzing the Role of Civil Society in the Design and Implementation of Northern Ireland's Good Friday Agreement.* University of Manitoba, 2021. https://mspace.lib.umanitoba.ca/bitstreams/c97a6a83-f749-40c6-9a41-315496b0cde1/download..

[2] Brewer, John D., Gareth I. Higgins, and Francis Teeney. *Religion, Civil Society, and Peace in Northern Ireland.* Oxford University Press, 2011, p. 79.

2. دروس من التجربة اللبنانية: الطائفية كعائق أمام فعالية المجتمع المدني

تواجه منظمات المجتمع المدني في لبنان تحديات مشابهة لتلك التي تواجهها المنظمات في أيرلندا الشمالية، حيث تحدد الانتماءات الطائفية إلى حد كبير توزيع الموارد وتأثير المنظمات في عملية بناء السلام. بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام 1990، ظهرت منظمات المجتمع المدني التابعة للطوائف المختلفة، مما أدى إلى انقسامات حادة في المجال المدني. ووفقا لـ *نايجل*، يذهب الجزء الأكبر من تمويل المجتمع المدني في لبنان إلى المنظمات المرتبطة بفصائل طائفية محددة، مما يحدّ من قدرة المبادرات العابرة للطوائف على تحقيق تأثير حقيقي.[1]

يؤدي هذا الواقع إلى تعزيز الانقسامات داخل المجتمع، حيث تجد المنظمات المستقلة التي تحاول تعزيز الحوار بين الطوائف نفسها دون دعم كافٍ، مما يقلل من شرعيتها في نظر الفئات المستهدفة. تشير أوجه التشابه الواضحة بين النموذجين اللبناني والأيرلندي الشمالي إلى أن المجتمع المدني، عندما يُستخدم كأداة لتعزيز المصالح الطائفية بدلا من كونه قوة موحدة، يصبح جزءا من المشكلة بدلا من أن يكون جزءا من الحل.

3. رواندا بعد الإبادة الجماعية: التحيزات السياسية وتأثيرها على المجتمع المدني

في دراسة بعنوان "بناء الدولة والنظام السياسي في رواندا بعد الإبادة الجماعية" للباحثة نورهان أحمد علي علي، تم التطرق إلى تأثير التحيزات السياسية على دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام. أشارت الدراسة إلى أن الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) بذلت جهودًا كبيرة لإعادة بناء الدولة وتعزيز المصالحة بعد الإبادة الجماعية عام 1994. ومع ذلك، فإن سيطرة الحكومة على مصادر التمويل أدت إلى تحيز في دعم المنظمات المتماشية مع أجندتها السياسية، مما أثار مخاوف بشأن استقلالية المبادرات المحلية. هذا الوضع قد يحد من حرية المنظمات في تقديم رؤى نقدية بديلة، ويقوض الهدف الأساسي المتمثل في بناء سلام حقيقي قائم على مشاركة مجتمعية واسعة. تُظهر التجربة الرواندية أن ضمان استقلالية المجتمع المدني عن التأثيرات السياسية أمر ضروري لتحقيق سلام مستدام، حيث أن استخدام المجتمع المدني

[1] Nagle, John. *Social Movements in Violently Divided Societies: Constructing Conflict and Peacebuilding.* Taylor & Francis, 2016, p. 78.

كأداة لنشر روايات سياسية معينة يفقده دوره كجسر للحوار والتفاهم بين المجموعات المجتمعية المختلفة، مما يضعف قدرته على تحقيق المصالحة الحقيقية.[1]

4. تداعيات أوسع: تأثير التحيزات على نزاهة جهود بناء السلام

يكشف تحليل الحالات الثلاث—أيرلندا الشمالية، لبنان، ورواندا—عن تحدٍ جوهري يواجه المجتمع المدني في دوره لبناء السلام: تأثير التحيزات السياسية والطائفية على توزيع الموارد والاستقلالية المؤسسية. بدلا من أن يكون قوة موحدة، يجد المجتمع المدني نفسه غالبا في موقف يخدم مصالح فئوية ضيقة، مما يعيق فعالية جهوده في تعزيز المصالحة المجتمعية.

5. إصلاح نموذج تمويل المجتمع المدني: نحو نهج أكثر شمولية

لضمان أن يكون المجتمع المدني فاعلا حقيقيا في بناء السلام، يجب إعادة النظر في نماذج التمويل الحالية. ويتطلب ذلك: توزيع أكثر عدالة للموارد بحيث لا يقتصر التمويل على جهات محددة بناء على الانتماءات السياسية أو الطائفية، بل يتم تخصيصه لدعم المشاريع التي تسعى إلى تحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية؛ استقلالية المجتمع المدني عن الحكومات والأحزاب السياسية من خلال وضع آليات تضمن الشفافية في الحصول على التمويل؛ تعزيز المبادرات العابرة للطوائف بحيث يتم تشجيع التعاون بين المنظمات التي تمثل مجتمعات مختلفة لتعزيز الحوار وبناء الثقة؛ دعم دولي أكثر مرونة يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية بدلا من فرض أجندات خارجية.

6. الدروس المستقاة

يُعتبر المجتمع المدني عنصرا حيويا في بناء السلام، إلا أن التحيزات السياسية والطائفية التي تؤثر على التمويل والاستقلالية تعيق قدرته على تحقيق هذا الهدف. تُظهر التجارب في أيرلندا الشمالية، لبنان، ورواندا أن المجتمعات التي تستغل المجتمع المدني لتحقيق مكاسب سياسية أو طائفية تعقد المصالحة وتطيل أمد النزاعات الداخلية. يتطلب التصدي لهذه التحديات

[1] علي علي، نورهان أحمد *بناء الدولة والنظام السياسي في رواندا بعد الإبادة الجماعية*. المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=100378&utm_source=chatgpt.com .

جهودا متضافرة لمعالجة الأسباب الجذرية للانقسامات وضمان استقلال المجتمع المدني عن التأثيرات الفئوية.

المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بغياب التوافق والتسويات التوافقية

يعالج هذا المطلب تحديات الانقسامات السياسية وتأثيرها على جهود المجتمع المدني. يناقش الفرع الأول القضية القبرصية والفلسطينية، حيث أدى التشرذم السياسي إلى تعقيد بناء السلام. يتناول الفرع الثاني التحديات في غواتيمالا، حيث أدى غياب التوافق بين مكونات المجتمع المدني إلى عرقلة جهود المصالحة والاستقرار.

الفرع الأول: القضية القبرصية والقضية الفلسطينية: التعقيدات والتشرذم السياسي في جهود بناء السلام

النزاع في قبرص والصراع الفلسطيني من أكثر النزاعات تعقيدا وطولا في المشهد الجيوسياسي المعاصر، حيث يتسمان بغياب آفاق واضحة للتوصل إلى تسوية توافقية. فالروايات التاريخية المحيطة بهذه النزاعات متجذرة بعمق، ومتأثرة بإرث الاستعمار والتطلعات الوطنية والتدخلات الخارجية، مما يجعل مسار السلام أكثر تعقيدا.

1. الانقسامات التاريخية والتحديات السياسية

في شمال قبرص، يمثل الوضع السياسي الراهن تجسيدًا للتحديات المرتبطة بالاعتراف والسيادة، حيث تظل جمهورية شمال قبرص التركية كيانًا غير معترف به دوليًا باستثناء تركيا، مما يعمّق العزلة السياسية والاقتصادية لهذا الإقليم. ومنذ الغزو التركي عام 1974، استمرت حالة الجمود السياسي بسبب تعقيدات الهوية والانتماء القومي، حيث يرى القبارصة اليونانيون في الوحدة مع جمهورية قبرص السبيل الوحيد للشرعية الدولية، في حين يعتبر القبارصة الأتراك كيانهم تعبيرًا عن حقهم في تقرير المصير. وقد لعب الاتحاد الأوروبي دورًا معقدًا في هذا السياق، حيث أضفى البعد الأوروبي على النزاع، لكنه في الوقت ذاته، لم يتمكن من فرض حل

يُرضي جميع الأطراف، مما جعل مسألة السيادة في شمال قبرص مسألة خلافية بين القانون الدولي والحقائق السياسية القائمة.[1]

أما في السياق الفلسطيني، فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 أدى إلى تعميق التوترات حول الهوية الوطنية والشرعية الدولية، حيث تجد السلطة الفلسطينية نفسها في معادلة معقدة بين ممارسة الحكم الذاتي في ظل الاحتلال من جهة، والسعي إلى الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية من جهة أخرى. ورغم جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية، إلا أن الانقسامات الداخلية، إلى جانب الممارسات الإسرائيلية مثل التوسع الاستيطاني، زادت من تعقيد المشهد السياسي، مما أدى إلى تعثر مسار التسوية. وفي ظل هذه الظروف، يبقى الاعتراف الدولي بفلسطين رهينًا بالتوازنات الجيوسياسية، حيث تلعب الديناميات الإقليمية والدولية دورًا أساسيًا في تحديد مستقبل القضية الفلسطينية ضمن النظام الدولي الراهن[2].

2. تعقيدات المشهد السياسي في بناء السلام

تزيد التعقيدات السياسية من صعوبة تحقيق تقدم في جهود بناء السلام. ففي قبرص، أدى غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف الرئيسية إلى عرقلة أي تسوية تفاوضية. وغالبا ما فضّل القادة السياسيون من كلا الجانبين الخطاب القومي على الحلول التوافقية، مما أدى إلى حالة جمود طويلة الأمد. ويُعدّ فشل *خطة عنان لعام 2004*، التي اقترحت تسوية شاملة لإعادة توحيد الجزيرة، مثالا واضحا على مدى صعوبة تحقيق توافق، إذ رُفضت الخطة من قبل القبارصة اليونانيين في استفتاء شعبي، مما أبرز الانقسامات العميقة وانعدام الثقة بين الطرفين.[3]

[1] Bouris, Dimitris & Kyriakou, Ioannis. "Europeanisation, Sovereignty and Contested States: The EU in Northern Cyprus and Palestine." *The British Journal of Politics and International Relations*, Vol. 19(4), 2017, p. 757.
[2] Bouris, Dimitris & Kyriakou, Ioannis. op cit., p. 758.
[3] Avgousti, Alexandros. *A Divided Island in a United Europe: Evaluating the Expectations and Realities of the EU's Role in the Cyprus Conflict from the Perspective of Cyprus.* Neapolis University, 2024. https://hephaestus.nup.ac.cy/handle/11728/12578.

وبالمثل، فإن الانقسام السياسي بين الفصائل الفلسطينية، لا سيما بين *فتح* و*حماس*، أعاق أي نهج موحد للمفاوضات مع إسرائيل. ولم يؤدِ هذا الانقسام إلى إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني فحسب، بل صعّب أيضا الجهود الدولية للوساطة، حيث تواجه الجهات الفاعلة الخارجية صعوبة في التعامل مع قيادة فلسطينية منقسمة.[1]

يُلاحظ أن انقسام الفصائل الفلسطينية يشكّل عقبة رئيسية أمام مفاوضات السلام الفعّالة. وفقا لتقرير صادر عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، فإن سلوك القيادة الفلسطينية ومدى رغبتها في مواجهة الفصائل المسلحة المتطرفة في الضفة الغربية وقطاع غزة يُعتبر من بين العقبات التي تعترض الإصلاح الفعّال في قطاع الأمن، مما يؤثر سلبا على مفاوضات السلام[2].

3. دور المجتمع المدني في بناء السلام

يُواجه دور المجتمع المدني في بناء السلام في كل من قبرص وفلسطين عقبات كبيرة بسبب غياب التوافق والتعقيدات السياسية. ففي قبرص، حاولت منظمات المجتمع المدني سد الفجوة بين الأطراف من خلال مبادرات الحوار وبرامج التعليم من أجل السلام، إلا أن هذه الجهود غالبا ما تُقوّضها الخطابات السياسية السائدة التي تعطي الأولوية للهويات الوطنية على حساب المصالحة.[3]

أما في السياق الفلسطيني، فإن المنظمات المدنية تواجه تحديات مماثلة، حيث تعيق الانقسامات السياسية وغياب القيادة الموحدة قدرتها على الدفاع بفعالية عن السلام. وقد أكدت *شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية* أن "الانقسامات السياسية المستمرة تحدّ بشكل كبير من قدرة المجتمع المدني على الانخراط في جهود بناء السلام الفعالة. ويبرز هذا الواقع الحاجة

---

[1] Lehrs, L., D.K. Markus, and D. Miodownik. *What Happens to Peace When the Process Is Stalled: Competing International Approaches to the Israeli-Palestinian Conflict, 1996-2021. Journal of Global Security Studies*, 2022, p. 6.

[2] صايغ، يزيد، وجاريت شوبرا، إشراف. *في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي*. تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. https://www.pcpsr.org/ar/node/296 .

[3] Bracka, J. *Transitional Justice and Civil Society: Truth-Telling and Empathy in Ongoing Conflict*. Springer, 2021, p. 239.

إلى نهج أكثر شمولا ووحدة في إشراك المجتمع المدني في عمليات بناء السلام، بحيث يتجاوز الانقسامات السياسية ويعزز رؤية مشتركة للمستقبل.

4. التدخلات الخارجية وتأثيرها على النزاع

تُعقّد التدخلات الخارجية القضايا التاريخية لكل من قبرص وفلسطين، حيث تلعب دورا رئيسيا في تشكيل المشهد السياسي لجهود بناء السلام. ففي قبرص، أثّر تدخل الفاعلين الخارجيين، لا سيما تركيا واليونان، بشكل كبير على مسار المفاوضات. وقد ساهمت المصالح الجيوسياسية لهذه الدول في الجمود القائم، حيث أدى دعم كل طرف لمجتمعه القومي إلى عرقلة أي حوار هادف. وعلى الرغم من أن *الاتحاد الأوروبي* لعب دورا مهما في توفير منصة للمفاوضات، إلا أنه تعرض لانتقادات بسبب فشله في معالجة التعقيدات السياسية الكامنة.[1]

أما في السياق الفلسطيني، فإن التدخلات الخارجية، سواء من *الولايات المتحدة* أو *الدول العربية*، غالبا ما أعطت الأولوية للحسابات السياسية على حساب إيجاد حل عادل للصراع. فقد أدى اعتراف *إدارة الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة لإسرائيل عام 2017* إلى ردود فعل غاضبة وزيادة الانقسامات فالتطورات الجيوسياسية المحيطة بكلا النزاعين غالبا ما تطغى على أصوات المجتمعات المحلية، مما يزيد من تعقيد مسار السلام، ويؤدي تجاهل وجهات النظر المحلية إلى عرقلة المفاوضات الفعالة، وإدامة دورات العنف وانعدام الثقة، مما يجعل من الصعب تصور حل مستدام.

5. الدروس المستقاة

في هذا السياق، يصبح من الضروري إعادة تقييم آليات بناء السلام في كلا النزاعين، مع التركيز على مناهج شاملة تتجاوز الديناميكيات السياسية الحالية وتعطي الأولوية لحوار المجتمعات المحلية والمصالحة التاريخية. وبدون عملية سلام مستدامة يقودها المحليون، ستظل آفاق الاستقرار طويل الأمد في قبرص وفلسطين غير مؤكدة.

[1] Bouris, Dimitris, and Georgios Kyris. *op cit. p. 756.*

الفرع الثاني: تحديات التوافق بين مكونات المجتمع المدني الغواتيمالي وتأثيره على جهود بناء السلام

يواجه دور المجتمع المدني في بناء السلام في غواتيمالا عقبات كبيرة بسبب غياب التوافق بين الفاعلين المدنيين والانقسامات العميقة داخل المجتمعات المحلية. فبعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت 36 عاما عام 1996، تم التوصل إلى اتفاقيات سلام بين *الحكومة الغواتيمالية والأمم المتحدة* بهدف معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المصالحة الوطنية. ومع ذلك، واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات العديد من التحديات، لا سيما بسبب الطبيعة المجزأة للمجتمع المدني.[1]

1. الانقسامات الداخلية وعوائق المشاركة المدنية

تزيد الانقسامات داخل المجتمعات المحلية من تعقيد المشهد المدني في غواتيمالا، حيث أدت الفجوات الإثنية والسياسية والاقتصادية إلى خلق حالة من انعدام الثقة بين المجموعات المختلفة، مما صعّب تشكيل جبهة موحدة لجهود بناء السلام. وتشعر *المجتمعات الأصلية*، التي تمثل **44%** من سكان غواتيمالا، بأنها مهمشة في الحوارات الوطنية، مما يؤدي إلى ضعف تمثيلها في مبادرات المجتمع المدني.[2] وقد سلطت *مجموعة الأزمات الدولية* الضوء على أن *المنظمات الأصلية* تشعر بالإقصاء من عمليات صنع القرار، حيث يتم تضمين ممثليها فقط في المناقشات الرئيسية حول السلام والتنمية، دون تمكينهم من التأثير الحقيقي على هذه العمليات.[3] ويؤدي هذا التهميش إلى استمرار الانقسامات داخل المجتمع، كما يحدّ من قدرة المجتمع المدني على معالجة الأسباب الجذرية للصراع بفعالية.

---

[1] Paffenholz, Thania. *Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment.* Graduate Institute Geneva, 2010.https://repository.graduateinstitute.ch/record/4060/files/WP-2011-007.pdf.

[2] Malmström, Lisa. *The Ties That Bind: An Exploratory Study of Social Capital in Peacebuilding Initiatives in Guatemala.* Lund University, 2014. https://lup.lub.lu.se/student-papers/record/4446586/file/4446598.pdf.

[3] Barendsen, Frank W. *The Political Economy of Peacebuilding: A Study into Power Relations and the Triple Transition in Guatemala.* Utrecht University, 2015. https://studenttheses.uu.nl/bitstream/handle/20.500.12932/24389/FINAL% 20THESIS% 203494713.pdf?sequence=2.

2. دور المنظمات غير الحكومية الدولية: فجوة بين التدخلات الخارجية والاحتياجات المحلية

غالبا ما تُنتقد المنظمات غير الحكومية الدولية في غواتيمالا بسبب افتقارها إلى التوافق مع الأولويات المحلية. فالعديد من هذه المنظمات تتبنى نهجا *من أعلى إلى أسفل*، حيث تفرض حلولا لا تأخذ في الاعتبار الديناميكيات الثقافية والاجتماعية الفريدة للمجتمعات الغواتيمالية .[1] فقد أفاد الفاعلون المحليون بأن التدخلات الدولية لا تتماشى مع احتياجات المجتمعات، مما يؤدي إلى إهدار الموارد وخلق فجوة في الثقة بين المجتمع المحلي والجهات الخارجية.[2] ويؤدي هذا الانفصال بين المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية إلى تفاقم الانقسامات القائمة، مما يعوق تبني نهج موحد في بناء السلام. كما أن الاعتماد على التمويل الخارجي والأجندات المفروضة قد يعزل الفاعلين المحليين، الذين قد يرون في هذه التدخلات عائقا أمام استقلاليتهم وقدرتهم على الانخراط في حوار حقيقي ومستدام.

3.غياب التوافق بين الفاعلين المدنيين وتأثيره على المبادرات المجتمعية

يُشكل غياب التوافق بين الفاعلين في المجتمع المدني الغواتيمالي تحديا كبيرا في تعبئة الدعم المجتمعي لمبادرات السلام. حيث يؤدي عدم القدرة على تقديم *صوت موحد* إلى إضعاف شرعية منظمات المجتمع المدني، مما يحد من قدرتها على الدفع نحو التغيير السياسي أو معالجة المظالم المجتمعية. في عام **2017**، حاول تحالف من منظمات المجتمع المدني إطلاق حملة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، لكن المبادرة واجهت مقاومة من عدة فصائل داخل المجتمع المدني، مما أدى في النهاية إلى انهيارها. ووفقا لـ *المعهد الغواتيمالي*

[1] Gürsoy, Gülsah. *Guatemala – Peace Negotiations and Inclusion of Civil Society*. ResearchGate, 2020, 55. https://www.researchgate.net/profile/Guelsah-Guersoy/publication/347949015_Guatemala_-Peace_Negotiations_and_Inclusion_of_Civil_Society/links/5fe9d3baa6fdccdcb80d34b9/Guatemala-Peace-Negotiations-and-Inclusion-of-Civil-Society.pdf.

[2] Paffenholz, Thania, and Christoph Spurk. *Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding.* Social Development Papers: Conflict Prevention and Reconstruction, 2006. https://www.academia.edu/download/31764499/CIVIL_SOCIETY_AND_PEACE_BUILDING.PDF.

للدراسات الاجتماعية المقارنة، لم يكن سوى 30% من منظمات المجتمع المدني على استعداد للتعاون في الحملة، مما يبرز الانقسامات العميقة التي تعرقل الجهود الجماعية.[1]

أدت كل هذه الانقسامات إلى تقويض فعالية مبادرات بناء السلام، بل أيضا إلى إحباط أفراد المجتمع الذين يتطلعون إلى تحقيق تغيير حقيقي. إن الحاجة إلى تعزيز العمل الجماعي داخل المجتمع المدني الغواتيمالي تُعدّ أمرا ضروريا لضمان استدامة مبادرات السلام وإشراك جميع الأطراف المعنية في عملية المصالحة الوطنية.

4. دور الشباب في المجتمع المدني: الفرص والتحديات

يُظهر تحليل دور الشباب في المجتمع المدني الغواتيمالي إمكانات كبيرة، لكنه في الوقت ذاته يكشف عن العقبات التي يواجهونها في جهود بناء السلام. فقد لعب الشباب دورا محوريا في *احتجاجات مكافحة الفساد لعام 2015*، إلا أنهم غالبا ما تم تهميشهم في المبادرات اللاحقة. حيث أعرب عدد قليل من الشباب عن شعورهم بأن لديهم صوتا في عمليات صنع القرار التي تؤثر على مجتمعاتهم.[2]

أدى بالتهميش إلى حالة من اللامبالاة بين الشباب، مما قوض دورهم المحتمل كعوامل تغيير في المجتمع. كما أن غياب المساحات الآمنة لمشاركة الشباب في العمل المدني أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة، حيث يبحث العديد من الشباب الغواتيماليين عن فرص في الخارج بدلا من المساهمة في إعادة بناء بلادهم.

5. الدروس المستقاة

واجه المجتمع المدني في غواتيمالا تحديات كبيرة بسبب الانقسامات الداخلية، والتهميش السياسي للمجتمعات الأصلية، والاعتماد على التمويل الدولي الذي لا يعكس دائما الأولويات المحلية. كما أن غياب التوافق بين الفاعلين المدنيين يجعل من الصعب تنفيذ مبادرات جماعية فعالة لتعزيز السلام. وفي ظل هذه التحديات، هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في

[1] Verkoren, Willemijn, and M. Van Leeuwen. *Civil Society in Peacebuilding: Global Discourse, Local Reality. International Peacekeeping*, 2013, p. 78.
[2] Nilsson, Martin. *Civil Society Actors in Peace Negotiations in Central America. Journal of Civil Society*, 2018, p. 92.

استراتيجيات بناء السلام، من خلال: تعزيز العمل الجماعي داخل المجتمع المدني لتجاوز الانقسامات الإثنية والسياسية؛ دعم المبادرات المحلية بدلا من النهج الدولي الفوقي لضمان توافق الجهود مع احتياجات المجتمع؛ إشراك الشباب بشكل أكثر فاعلية من خلال توفير منصات تتيح لهم لعب دور رئيسي في إعادة بناء المجتمع. يبدو واضحا أن تحقيق السلام المستدام في غواتيمالا يتطلب جهودا متضافرة من جميع الجهات الفاعلة، مع التركيز على تطوير آليات شاملة وعادلة تضمن إشراك جميع فئات المجتمع في عملية المصالحة وبناء السلام.

المطلب الرابع: التحديات ذات الطابع الأمني والسياسي

يركز هذا المطلب على العوائق الأمنية وتأثيرها على قدرة المجتمع المدني على العمل بفعالية. يتناول الفرع الأول الهشاشة الأمنية في أفغانستان والصومال، حيث تشكل النزاعات الممتدة عقبة أمام العمل المدني. يناقش الفرع الثاني التداخل بين الانقسامات السياسية وانعدام الأمن في ليبيا وكوسوفو، حيث تعيق الفوضى السياسية قدرة المجتمع المدني على التأثير.

الفرع الأول: الهشاشة الأمنية والنزاعات الممتدة: عوائق أمام العمل المجتمعي الفعّال في أفغانستان والصومال

1. تأثير انعدام الأمن على دور المجتمع المدني في بناء السلام

شكلت الأوضاع الأمنية الهشة في أفغانستان أحد العوائق الرئيسية أمام انخراط المجتمع المدني بفعالية في جهود بناء السلام، فمنذ الغزو الأمريكي عام 2001، شهدت البلاد تصاعدا مستمرا في العنف وعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب ضعف الحوكمة، وزاد من تعقيد المشهد عودة طالبان إلى الساحة، خاصة بعد انسحاب القوات الدولية عام 2021، مما فرض تحديات إضافية على منظمات المجتمع المدني. وقد أدى هذا الوضع الأمني غير المستقر إلى تهديد سلامة الفاعلين في المجتمع المدني وإثناء أيضا المجتمعات المحلية عن المشاركة في مبادرات بناء السلام، مما يخلق حلقة مفرغة تعيق تحقيق السلام المستدام.

أما في الصومال، فقد مثلت النزاعات المستمرة وظروف الأمن الهشة عوائق رئيسية أمام مشاركة المجتمع المدني في بناء السلام. فمنذ انهيار الحكومة المركزية عام 1991، استغل أمراء الحرب والجماعات المتطرفة مثل حركة الشباب الفراغ السياسي، مما أدى إلى استمرار العنف وعدم الاستقرار.[1] وتظهر التقارير أن ثلث منظمات المجتمع المدني الصومالية فقط تمكنت من تأمين تمويل مستقر، مما حدّ بشدة من قدرتها على الانخراط في أنشطة بناء السلام طويلة الأمد.

2. تأثير انعدام الأمن على مشاركة الشباب في بناء السلام

يمثل الشباب عنصرا حاسما في عمليات بناء السلام، إلا أن أوضاعهم في كل من أفغانستان والصومال تعكس مدى التحديات التي يواجهونها. ففي أفغانستان، لم يشعر سوى عدد قليل من الشباب بأن لديهم صوتا في الأنشطة المدنية، في حين أن الوضع الأمني في الصومال منع إنشاء مساحات آمنة للحوار ومشاركة الشباب بشكل فعال.[2] وقد أدى هذا الإحباط المتزايد بين الشباب إلى الحدّ من دورهم المحتمل كعوامل تغيير، مما ساهم في استمرار العنف وعدم الاستقرار عبر تجنيد الشباب أنفسهم، فبلا شك ودون المشاركة النشطة للشباب، ستظل قدرة المجتمع المدني على تعزيز السلام المستدام محدودة للغاية.[3]

3. التحديات المرتبطة بدور المنظمات الدولية في عمليات بناء السلام

يظهر دور المنظمات غير الحكومية الدولية في كل من أفغانستان والصومال أن نهجها في التعامل مع المجتمع المدني المحلي غالبا ما يفتقر إلى فهم عميق للسياق الثقافي والاجتماعي. حيث تتبع العديد من المنظمات الدولية نهجا فوقيا يفرض حلولا لا تتناسب مع

[1] Hassan, IA, and S. Kavale. *Role of Civil Society in Peacebuilding in Mogadishu, Somalia.* 2018. https://www.academia.edu/download/62992036/my_final_project1_-120200417-114539-14y6hy2.pdf.
[2] Ahmed, Hassan Ibrahim. *Community Participation and Peacebuilding in Mogadishu Somalia.* Kampala International University, 2017. https://ir.kiu.ac.ug/bitstreams/e7e9c5a5-ffb1-4593-8cdf-30fb1980ffb8/download.
[3] Burgess, Stephen. *A Lost Cause Recouped: Peace Enforcement and State-Building in Somalia. Contemporary Security Policy*, 2013, p. 117.

احتياجات المجتمعات المحلية.[1] وقد أدى هذا التباين بين الجهود الدولية والاحتياجات المحلية إلى عرقلة فعالية مبادرات بناء السلام وعزل منظمات المجتمع المدني المحلية، التي تشكل عنصرا أساسيا في تحقيق السلام المستدام.

4. التحديات المالية واستدامة جهود بناء السلام

ترك عدم استقرار الدعم الدولي منظمات المجتمع المدني في كل من أفغانستان والصومال في وضع هش، غير قادرة على الحفاظ على جهود بناء السلام. ففي أفغانستان، أدى التمويل الدولي غير المنتظم إلى اعتماد المنظمات المحلية على مشاريع قصيرة الأمد لا تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.[2] وبالمثل، فإن غياب الاستثمارات طويلة الأجل من قبل المجتمع الدولي في تطوير المجتمع المدني الصومالي أعاق بناء بنية تنظيمية قوية قادرة على دعم جهود بناء السلام بفعالية.[3] ونتيجة لذلك، تعاني المنظمات المحلية من نقص في التدريب وبناء القدرات، مما يعزز اعتمادها على التمويل الخارجي ويعيق تحقيق تقدم ملموس نحو السلام المستدام.

5. الدروس المستقاة

أدت الأوضاع الأمنية الهشة في أفغانستان والصومال إلى عرقلة جهود بناء السلام من خلال المجتمع المدني، حيث تشكل عقبات أمام تحقيق الحوكمة الفعالة وتعزيز التماسك الاجتماعي، مما يقوّض فرص تحقيق الاستقرار الدائم. ولمعالجة هذه التحديات، لا بد من اتباع نهج شامل يتجاوز الحلول الأمنية الفورية ليشمل: تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز دورها في عمليات صنع القرار؛ ضمان الاستدامة المالية لمبادرات بناء السلام من خلال استراتيجيات تمويل طويلة الأمد؛ تحسين التنسيق بين الفاعلين الدوليين والمحليين لضمان توافق الجهود مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المتأثرة. بدون هذه الإصلاحات، سيظل بناء السلام في هذه المناطق عرضة للاضطرابات المستمرة، مما يحد من فرص تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

---

[1] Brunk, Darren. *"Whole-of-Society" Peacebuilding: A New Approach for Forgotten Stakeholders. International Journal*, 2016, p. 78.

[2] Winter, E. *Civil Society Development in Afghanistan.* London: Centre for Civil Society, London School of Economics, 2010, 17. https://www.academia.edu/download/31277010/winter_afghanistan_report_final.pdf

[3] Abdishakup, Abdirashid Ahmed. *The Civil Society Organizations and Peacebuilding Reconciliation in Somalia.* Kampala International University, 2011.

الفرع الثاني: تقاطع الانقسامات السياسية وانعدام الاستقرار الأمني في ليبيا وكوسوفو

1. المشهد السياسي بعد الثورة في ليبيا والتحديات أمام بناء السلام

اتسم المشهد السياسي بعد الثورة في ليبيا بانقسامات عميقة أعاقت بشكل كبير جهود بناء السلام على المستويين المحلي والدولي. فمنذ الإطاحة بـ معمر القذافي عام 2011، انزلقت البلاد إلى حالة من التفكك السياسي، حيث تتنافس الفصائل المختلفة على السلطة، مما أدى إلى غياب إطار حوكمة موحد. وقد أدى هذا الفراغ السياسي إلى انتشار الميليشيات المسلحة، التي تمتلك أجندات متباينة، مما زاد من تعقيد عملية بناء السلام.[1]

ووفقا لـ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، أفادت أكثر من ثلثي منظمات المجتمع المدني بأنها تعرضت للتهديد أو العنف بسبب النزاع المستمر، مما قوض قدرتها على المشاركة الفعالة في مبادرات بناء السلام.[2] وقد أدت هذه الانقسامات السياسية إلى عرقلة إمكانية التوصل إلى عملية سلام شاملة، وخلق بيئة من الخوف تعيق مشاركة المجتمع المدني، مما يؤدي إلى استمرار دوائر العنف وعدم الاستقرار.

2. كوسوفو والتحديات التي تواجه بناء السلام

عكست حالة كوسوفو التحديات التي تفرضها الانقسامات السياسية وانعدام الأمن على جهود بناء السلام. فمنذ التدخل العسكري لـ الناتو عام 1999 والإدارة اللاحقة للأمم المتحدة، كافحت كوسوفو لتحقيق التوازن بين بناء الدولة والحوكمة الذاتية. ولا يزال المشهد السياسي في البلاد يعاني من الانقسامات، حيث تستمر التوترات الإثنية بين الأغلبية الألبانية والأقلية الصربية.[3]

---

[1] Alunni, A., M. Calder, and S. Kappler. *Enduring Social Institutions and Civil Society Peacebuilding in Libya and Syria.* Durham University, 2017, 21. https://www.durham.ac.uk/media/durham-university/research-/research-institutes/durham-global-security-institute/pdfs/h101_enduring_social_institutions_and_civil_society_peacebuilding_in_libya_and_syria_final_web.pdf.

[2] Ibid.

[3] Petrovic, Natalija. *The EU as Peace Builder: A Comparative Analysis of Civilian CSDP Missions in Bosnia and Herzegovina and Kosovo.* University of Canterbury,

ووفقا لتقرير مؤسسة المجتمع المدني في كوسوفو لعام 2018، فإنه لدى الغالبية من المنظمات غير الحكومية المحلية إدراك بأنها مهمشة في عمليات صنع القرار، مما يعكس الفجوة بين تطلعات المجتمع المدني وواقع الحوكمة.[1]

هذه التجزئة تثير تساؤلات حول استدامة الاستراتيجيات الدولية التي غالبا ما تتجاهل الديناميكيات المحلية. ويزيد من تعقيد المشهد غياب استراتيجية وطنية موحدة لإشراك المجتمع المدني، حيث يعتمد العديد من الفاعلين على التمويل الخارجي الذي قد يفرض أجندات لا تتماشى مع الأولويات المحلية.[2]

3. تحديات تدخل المنظمات الدولية في بناء السلام

غالبا ما تواجه المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في كل من ليبيا وكوسوفو انتقادات بسبب افتقارها إلى فهم عميق للسياقات المحلية، مما يزيد من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني المحلية. ففي ليبيا، استخدم العديد من الفاعلين الدوليين نهجا من أعلى إلى أسفل، متجاهلين دمج المنظمات المحلية أو الاستفادة من المعرفة المحلية في مبادراتهم.

ووفقا لدراسة أجراها شبكة حوار المجتمع المدني (CSDN)، يرى معظم الفاعلين المحليين بأن التدخلات الدولية لا تتماشى مع أولويات المجتمع المحلي، مما أدى إلى إهدار الموارد وانخفاض الثقة في الجهات الخارجية.[3]

وفي كوسوفو، لا يختلف الوضع كثيرا، حيث تعمل العديد من المنظمات الدولية دون فهم دقيق للسياقات المحلية، مما يؤدي إلى برامج غير فعالة لا تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وعدم

2019, 27. https://ir.canterbury.ac.nz/bitstream/10092/17691/1/Petrovic% 2C% 20Natalija_Master% 27s% 20Thesis.pdf.

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Iglesias, Susana. *The Role of Civil Society in Peacebuilding: Southeast Asia in Focus.* Civil Society Dialogue Network, 2013, 38. https://peaceresourcecollaborative.org/wp-content/uploads/2020/02/EPLO_CSDN_Background-paper_Role-Civil-Society-Peacebuilding.pdf.

الاستقرار. ونتيجة لذلك، تبقى العديد من المبادرات منفصلة عن احتياجات المجتمعات المحلية، مما يعيق تحقيق تأثير مستدام على جهود بناء السلام.[1]

4. تأثير انعدام الأمن على مشاركة المجتمع المدني في بناء السلام

في ليبيا، أدى تصاعد نفوذ الميليشيات المسلحة إلى خلق بيئة من الخوف أعاقت انخراط المجتمع في عمليات بناء السلام. فمنذ ثورة 2011، أصبحت البيئة الأمنية أكثر هشاشة، حيث تتنافس الفصائل المختلفة للسيطرة على الأراضي والموارد.[2] ووفقا لدراسة أجرتها جامعة دورهام، تمكنت أقل من 40% من منظمات المجتمع المدني الليبية من العمل بفعالية بسبب الوضع الأمني المتقلب.[3] ولا شك أن هذا المناخ المستمر من انعدام الأمن يؤدي إلى تثبيط المشاركة المجتمعية في مبادرات بناء السلام وإلى زيادة الاعتماد على الفاعلين الدوليين، مما يقوض قدرة الفاعلين المحليين على تحقيق الاستدامة.

في كوسوفو، تعيق التوترات الإثنية المستمرة والتشرذم السياسي تطوير مجتمع مدني متماسك .ويؤدي غياب جبهة سياسية موحدة إلى تعقيد جهود إشراك المجتمعات المحلية في مبادرات بناء السلام، حيث تعمل الفصائل المختلفة غالبا في اتجاهات متضاربة. ووفقا لدراسة معهد السياسات الأوروبية، أفادت أقل من ثلث المنظمات المجتمع المدني بوجود تعاون فعال مع المؤسسات الحكومية، مما أعاق قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع، ما يعزز أيضا عدم الثقة بين المجتمع المدني والجهات الحكومية، ويعيق تحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة.[4]

[1] Petrovic, Natalija. *op cit.*
[2] Ibid.
[3] Alunni, A., M. Calder, and S. Kappler. *Enduring Social Institutions and Civil Society Peacebuilding in Libya and Syria.* Durham University, 2017. https://www.durham.ac.uk/media/durham-university/research-/research-institutes/durham-global-security-institute/pdfs/h101_enduring_social_institutions_and_civil_society_peacebuilding_in_libya_and_syria_final_web.pdf.
[4] Petrovic, Natalija. *op cit.*

5. الدروس المستقاة

تسلط حالتا ليبيا وكوسوفو الضوء على العلاقة المعقدة بين الانقسامات السياسية وانعدام الأمن وتأثيرها على جهود بناء السلام. ففي ليبيا، أدى انتشار الميليشيات المسلحة وغياب التوافق السياسي إلى تقويض قدرة المجتمع المدني على المشاركة في عمليات السلام، مما أجبر الفاعلين المحليين على الاعتماد على الدعم الدولي، الذي غالبا ما يكون غير متوافق مع الاحتياجات المحلية.

أما في كوسوفو، فإن استمرار التوترات الإثنية والانقسام السياسي يعيقان مشاركة المجتمع المدني، مما يؤدي إلى برامج غير فعالة تفشل في معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وللتغلب على هذه التحديات، من الضروري تبني نهج أكثر شمولية يعزز دور الفاعلين المحليين ويضمن مشاركتهم الفعالة في عمليات صنع القرار. كما يجب على الفاعلين الدوليين إعادة تقييم استراتيجياتهم لضمان توافق مبادراتهم مع السياقات المحلية، مع التركيز على تمكين منظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها لتحقيق الاستدامة في بناء السلام.

المطلب الخامس: إضفاء الطابع الإجرامي على المجتمع المدني والاضطهاد الدولتي

يستعرض هذا المطلب القيود القانونية والقمع السياسي الذي يواجه المجتمع المدني في مناطق الصراع. يناقش الفرع الأول معوقات المجتمع المدني في سوريا، حيث يواجه الفاعلون المدنيون تضييقًا وقمعًا سياسيًا. أما الفرع الثاني، فيسلط الضوء على القيود القانونية في اليمن، حيث يواجه المجتمع المدني تحديات الغموض القانوني والتدخل الحكومي، مما يقوض استقلاليته.

الفرع الأول: معوقات المجتمع المدني في سوريا

1. المشهد العام: الحرب الأهلية وقمع المجتمع المدني

أدت الحرب الأهلية السورية، التي اندلعت عام 2011، إلى أزمة إنسانية كارثية وكشفت عن القمع المنهجي الذي يمارسه النظام السوري ضد منظمات المجتمع المدني. فمنذ البداية،

اعتبر النظام المجتمع المدني المستقل تهديدا سياسيا، مما أدى إلى سلسلة من التدابير القمعية التي هدفت إلى إسكات أي معارضة والسيطرة على النشاط الاجتماعي.

كان من أبرز هذه التدابير المرسوم التشريعي رقم 93 لعام 2011، الذي فرض قيودا مشددة على عمل المنظمات غير الحكومية، حيث أخضعها لرقابة مباشرة من الدولة وقصر أنشطتها على الأطر المعتمدة من قبل النظام.[1]

ونتيجة لذلك، اضطرت العديد من المنظمات المحلية، التي كان يفترض أن تقدم المساعدات الإنسانية وتسهم في جهود بناء السلام، إلى العمل في بيئة خانقة تحدّ من قدرتها على تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات المتضررة. وتشير التقارير إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني باتت غير نشطة بسبب القيود الحكومية والخوف من الانتقام.[2]

2. التأثير العميق للقيود الحكومية على بناء السلام

أدت الرقابة الحكومية إلى تهميش المنظمات غير الحكومية المحلية وإضعاف المبادرات المجتمعية التي كان من الممكن أن تسهم في المصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن خلال إقصاء المجتمع المدني، تمكن النظام من إسكات أي حوار مجتمعي وتعطيل التعاون بين المكونات المختلفة للمجتمع، وهي عناصر أساسية لتحقيق السلام المستدام.[3]

ووفقا لـ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، فإن أكثر من 11 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية، إلا أن الإجراءات التقييدية للنظام أعاقت بشكل كبير قدرة المنظمات غير الحكومية على تقديم المساعدات بفعالية. ونتيجة لهذه القيود، أصبح غياب المجتمع المدني المستقل عاملا يفاقم النزاع المستمر، حيث حُرم السوريون من قنوات فعالة للتعبير عن مطالبهم أو العمل على تجاوز الانقسامات العميقة التي تعززت بسبب سنوات الحرب.[4]

[1] Dukhan, Haian, and Harout Akdedian. Spoils of War in the Arab East: Reconditioning Society and Polity in Conflict. London: Torrossa, 2024, p. 121.
[2] Kappler, Stephanie, and Oliver P. Richmond. Artpeace and its Potential for Peacemaking. De Gruyter, 202, p. 225.
[3] Kappler, Stephanie, and Oliver P. Richmond, op cit.
[4] Dukhan, Haian, and Harout Akdedian, op cit.

3. القمع والعنف ضد الناشطين والعاملين في المجتمع المدني

لم يقتصر استهداف المجتمع المدني على التدابير القانونية، بل امتد أيضا إلى العنف والترهيب ضد الناشطين والعاملين في المجال الإنساني. فقد وثّقت عدة تقارير حالات تم فيها اعتقال ناشطي المجتمع المدني تعسفيا أو إخفاؤهم قسرا أو تعرضهم للتعذيب بسبب أنشطتهم في الدفاع عن حقوق الإنسان أو تقديم المساعدات الإنسانية.

على سبيل المثال، وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) اعتقال أو اختفاء أكثر من 2000 ناشط من المجتمع المدني منذ اندلاع الصراع، وكان العديد منهم ينتمون إلى منظمات تعمل في مجال السلام والمصالحة.[1] وقد أدى هذا القمع إلى خلق بيئة من الخوف تمنع الأفراد من الانخراط في مبادرات المجتمع المدني، مما أدى إلى تراجع العمل الجماعي، وهو عنصر أساسي في بناء السلام. ومع استمرار هذه السياسة القمعية، يواجه المجتمع المدني السوري معضلة حقيقية، حيث لم يقتصر القمع على المؤسسات فقط، بل امتد أيضا إلى الأفراد والمجتمعات، مما يجعل استعادة دور المجتمع المدني في بناء السلام أكثر تعقيدا.[2]

4. محاولات المجتمع المدني للعمل في ظل القمع

ورغم كل ذلك، نجحت بعض المنظمات الشعبية في تطوير استراتيجيات مبتكرة لمواصلة عملها في ظل القمع. فقد ركزت بعض المبادرات، مثل المنظمات الإغاثية المحلية، على تقديم الخدمات للنازحين واللاجئين، مع الحرص على الحفاظ على مستوى منخفض من الظهور لتجنب لفت انتباه السلطات. ومن خلال تبني نهج قائم على المجتمعات المحلية، تمكنت هذه المنظمات من تعزيز قدرة الفئات المتضررة على الصمود. ومع ذلك، تظل فعالية هذه المبادرات محدودة بسبب القمع المنهجي الذي تمارسه السلطات.[3]

[1] Kappler, Stephanie, and Oliver P. Richmond, op cit.
[2] Dukhan, Haian, and Harout Akdedian, op cit.
[3] Kappler, Stephanie, and Oliver P. Richmond, op cit.

تشير الأدبيات إلى أن بعض منظمات المجتمع المدني حققت نجاحات ملحوظة في تقديم المساعدات الإنسانية، إلا أنها ظلت مقيدة داخل الإطار الذي يسمح به النظام، مما يحدّ من تأثيرها الفعلي على جهود بناء السلام.[1]

5. الإشكالية المرتبطة بدور المنظمات الدولية في دعم المجتمع المدني السوري

يثير تحليل دور الفاعلين الدوليين في دعم المجتمع المدني السوري تحديات وفرصا .فمن ناحية، تمتلك المنظمات الدولية القدرة على توفير الموارد اللازمة وبناء قدرات المنظمات المحلية، لكنها تواجه عقبات كبيرة في تنفيذ برامجها بسبب تعقيدات المشهد السياسي والقانوني.[2]

وتكافح العديد من المنظمات الدولية لتأمين التمويل للمشاريع التي لا تتماشى مع أولويات النظام السوري، مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وفشلها في تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان.[3]

ووفقا للفاعلين المحليين، تُعتبر التدخلات الدولية غير متوافقة مع أولويات المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى إهدار الموارد وتآكل الثقة بين السكان والمنظمات الدولية.[4] ويسلط هذا الانفصال بين المنظمات الدولية والواقع المحلي الضوء على الحاجة إلى نهج أكثر حساسية للسياق المحلي. وعلى ضوء ذلك يبدو واضحا أن الدعم الفعّال للمجتمع المدني السوري يتطلب تطوير شراكات حقيقية تعطي الأولوية للأصوات المحلية بدلا من فرض أجندات خارجية قد لا تتماشى مع تطلعات السوريين. ومن خلال إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية في عملية صنع القرار، يمكن تحسين فعالية المبادرات وتعزيز ثقة السكان في جهود بناء السلام.[5]

6. الدروس المستقاة

يُشكّل تجريم النظام السوري لمنظمات المجتمع المدني عائقا رئيسيا أمام أي تقدم في جهود بناء السلام، حيث أدّى القمع الممنهج إلى إضعاف قدرة المنظمات على العمل بحرية، مما

[1] Dukhan, Haian, and Harout Akdedian, op cit.
[2] Kappler, Stephanie, and Oliver P. Richmond, op cit.
[3] Dukhan, Haian, and Harout Akdedian, op cit.
[4] Ibid.
[5] Kappler, Stephanie, and Oliver P. Richmond, op cit.

حدّ من تأثيرها على المصالحة المجتمعية والاستجابة الإنسانية. وقد ساهم هذا القمع، إلى جانب العنف ضد الناشطين، في خلق بيئة من الخوف والتردد أعاقت دور المجتمع المدني كعنصر فعّال في إنهاء النزاع. ورغم استمرار بعض المنظمات في العمل بطرق غير مباشرة، إلا أن غياب بيئة آمنة وداعمة لا يزال يشكّل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام المستدام.

كما أن التدخلات الدولية، رغم أهميتها، تعاني من فجوة بين أهدافها ومتطلبات الواقع المحلي، مما يحدّ من فعاليتها في دعم المجتمع المدني السوري، ولتقوية دور المجتمع المدني في سوريا، يجب العمل على: رفع القيود عن المنظمات المحلية لضمان استقلاليتها؛ تحسين البيئة الأمنية للسماح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالعمل بحرية؛ مواءمة الدعم الدولي مع الاحتياجات المحلية بدلا من فرض أجندات خارجية. يتضح من كل ما سبق أن النهج محلي وشامل يمكن أن يتيح للمجتمع المدني السوري لعب دور حقيقي في جهود بناء السلام والمصالحة الوطنية.

الفرع الثاني: تحديات الغموض القانوني والقيود الحكومية على المجتمع المدني في اليمن

1. تأثير الصراع المستمر على المجتمع المدني

تأثرت بيئة المجتمع المدني في اليمن بشدة بسبب النزاع المستمر منذ عام 2014، مما أدى إلى تعقيد المشهد القانوني وفرض قيود صارمة من قبل السلطات المتنافسة. فقد أدى الانقسام بين المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والمناطق التي تخضع للحكومة المعترف بها دوليا إلى خلق بيئة تواجه فيها منظمات المجتمع المدني (CSOs) تحديات كبيرة في تنفيذ جهود بناء السلام.

في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، غالبا ما تُتهم المنظمات غير الحكومية بالانتماءات السياسية، مما يؤدي إلى تشديد الرقابة على أنشطتها، حيث يضطر العديد منها إلى مواءمة أنشطتها مع الأجندة السياسية للحوثيين لضمان بقائها.[1] أما في المناطق التي تسيطر

[1] Chikrizova, OS, and DA Konstantinova. *Gender Aspects of the Yemeni Conflict (2014–2023)*. *Asia & Africa Today*, 2024. https://snv63.ru/0321-5075/article/view/647404.

عليها الحكومة المعترف بها دوليا، فتواجه منظمات المجتمع المدني تحديات مختلفة، أبرزها التعقيدات البيروقراطية وغياب الأطر القانونية الواضحة، مما يعيق تنفيذ المبادرات ويحدّ من فعاليتها.[1]

لقد أدى ذلك إلى انقسام المجتمع المدني وعدم قدرته على الانخراط بفعالية في جهود بناء السلام، حيث تحاول المنظمات التكيف مع مطالب السلطات المتنافسة، والتي تفرض كل منها شروطا وإملاءات مختلفة.

2. القيود القانونية وصعوبة تأمين التمويل

إلى جانب الضغوط السياسية، فرضت القوانين التقييدية قيودا صارمة على وصول المنظمات غير الحكومية إلى التمويل في اليمن. حيث تفرض كل من السلطات الحوثية والحكومية لوائح صارمة تحكم كيفية حصول المنظمات على الموارد المالية واستخدامها.[2] فعلى سبيل المثال، أصدرت الحكومة اليمنية قوانين تُلزم جميع المنظمات غير الحكومية بالتسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مما أدى إلى تراكم طلبات التسجيل وتأخير الحصول على الموافقات اللازمة لتأمين التمويل.[3]

ووفقا لاستطلاع أجرته منظمة تمويل مستدام آمن، تشكل العقبات البيروقراطية حاجزا كبيرا أمام قدرة المنظمات على تأمين تمويل مستدام. أما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، فتعتمد المنظمات غير الحكومية بشكل أساسي على الشراكات الدولية لتمويل أنشطتها، نظرا لمحدودية الموارد المحلية .إلا أن هذا الاعتماد على التمويل الخارجي يجعل هذه المنظمات عرضة لتأثير أجندات المانحين الدوليين، والتي قد لا تتماشى دائما مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية.[4]

[1] Chilmeran, Y., and S. Forester. *Introduction: A Feminist International Relations Approach to the Middle East/North Africa. International Political Science Review*, 2024, p. 588.
[2] Chikrizova, OS, and DA Konstantinova. o*p cit.*
[3] Chilmeran, Y., and S. Forester. *op cit.*
[4] Ibid.

ونتيجة لذلك، تضطر العديد من منظمات المجتمع المدني إلى العمل بشكل غير رسمي، متجاوزة المتطلبات القانونية للحفاظ على أنشطتها، مما يضعف شرعيتها ويحدّ من قدرتها على تحقيق تأثير مستدام في جهود بناء السلام.[1]

3. تأثير القيود القانونية على مشاركة الشباب في بناء السلام

يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكان اليمن، ومع ذلك، يظل تأثيرهم محدودا في عمليات بناء السلام بسبب غياب المساحات الآمنة والشاملة لمشاركتهم المدنية .ووفقا لدراسات حديثة، فإن نسبة متدنية من الشباب يعتقدون أن لديهم صوتا في الأنشطة المدنية، مما يعكس حالة من الإحباط واللامبالاة تجاه العمليات السياسية.[2]

يؤدي العزل القانوني والتشغيلي إلى تفاقم مشكلة الشباب، حيث تعاني منظمات المجتمع المدني من نقص الموارد والقدرة على إشراك الشباب في أنشطتها بفعالية .ويؤدي غياب المبادرات التي يقودها الشباب إلى تقليل تنوع الآراء والحلول اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة التي يواجهها اليمن. ونتيجة لذلك، يبقى المجتمع المدني غير قادر على المساهمة في تحقيق السلام المستدام، حيث تُهمَّش أصوات الشباب لصالح منظمات أكثر رسوخا لكنها أقل تمثيلا لقضايا الشباب والمجتمع.[3]

4. الدور المزدوج للمنظمات الدولية: الدعم والتحديات

يكشف تحليل دور المنظمات غير الحكومية الدولية في اليمن أنها تقدم فرصا حقيقية لدعم المجتمع المدني المحلي، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات كبيرة تعيق تحقيق أهدافها بفعالية.

على الرغم من أن هذه المنظمات تمتلك القدرة على توفير الموارد وبناء القدرات، إلا أن افتقارها إلى فهم السياقات المحلية غالبا ما يؤدي إلى تدخلات غير فعالة.[4] حيث تتبنى العديد من المنظمات الدولية نهجا فوقيا، يفرض حلولا لا تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية

[1] Chikrizova, OS, and DA Konstantinova. o*p cit.*
[2] Chilmeran, Y., and S. Forester. *op cit.*
[3] Chikrizova, OS, and DA Konstantinova. o*p cit.*
[4] Chilmeran, Y., and S. Forester. *op cit.*

والاجتماعية الفريدة للمجتمعات اليمنية.[1] ووفقا لتقرير صادر عن الفاعلين المحليين، لا تتماشى التدخلات الدولية مع أولويات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى إهدار الموارد وتراجع الثقة في الجهات الخارجية.[2]

يساهم هذا الانفصال بين المنظمات الدولية والمجتمع المدني اليمني في تعميق الانقسامات القائمة ويعيق تحقيق نهج متماسك لبناء السلام. إضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي يمكن أن يضعف الفاعلين المحليين، حيث تُعتبر التدخلات الدولية مقيدة لاستقلالية منظمات المجتمع المدني اليمنية وقدرتها على إجراء حوار فعّال.[3] ففي غياب شراكات حقيقية تعطي الأولوية للأصوات المحلية، فإن فرص تحقيق التنمية المستدامة والسلام طويل الأمد ستظل محدودة، حيث قد تؤدي هذه التدخلات إلى إحباط المجتمعات المحلية وتقليل انخراطها في العمليات التي لا تعكس احتياجاتها الفعلية أو تطلعاتها.

5. الدروس المستقاة

يواجه المجتمع المدني في اليمن تحديات كبيرة ناتجة عن التعقيدات القانونية والقيود الحكومية التي تفرضها السلطات المتنافسة، مما يحدّ من قدرته على المشاركة الفعالة في بناء السلام .فكل من الضغوط السياسية، والقيود القانونية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، والتحديات التي تواجه مشاركة الشباب تمثل عوامل تُضعف المجتمع المدني وتمنعه من تحقيق تأثير ملموس وعلى الرغم من أهمية التدخلات الدولية، إلا أنها تعاني من فجوة في فهم الاحتياجات المحلية، مما يحدّ من فعاليتها في دعم جهود بناء السلام على المدى الطويل.

ولضمان دور أكثر فعالية للمجتمع المدني في تحقيق السلام المستدام، لا بد من: تعزيز الأطر القانونية التي تحمي عمل المنظمات غير الحكومية؛ توفير بيئة تمكينية لمشاركة الشباب في عمليات بناء السلام؛ تعزيز التعاون بين الفاعلين المحليين والدوليين من خلال نهج يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع اليمني، بدلا من فرض حلول خارجية لا تتناسب مع الواقع المحلي.لا شك أن تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعزز دور المجتمع المدني في اليمن، مما

[1] Chikrizova, OS, and DA Konstantinova. o*p cit.*
[2] Chilmeran, Y., and S. Forester. *op cit.*
[3] Chikrizova, OS, and DA Konstantinova. o*p cit.*

يساعد على بناء سلام مستدام وشامل يخدم احتياجات المجتمع ويؤدي إلى إعادة بناء الدولة والمجتمع بطريقة أكثر استقرارا وعدالة.

المبحث الثاني: استراتيجية تمكين المجتمع المدني وبناء قدراته لتعزيز التساند في بناء السلام

يستعرض هذا المبحث الاستراتيجيات الفعالة لتمكين المجتمع المدني وتعزيز دوره في بناء السلام، من خلال تحليل التجارب الدولية الناجحة، ودوره في دعم البناء المؤسساتي والسياسي، واستشراف مستقبله في النزاعات الممتدة.

في المطلب الأول، يتم التركيز على التجارب الدولية في التمكين والتعليم، حيث يناقش الفرع الأول مبادرات جورجيا في تمكين المجتمع المدني، ودورها في تعزيز ثقافة السلام عبر بناء قدرات الفاعلين المحليين. يستعرض الفرع الثاني تجربة رواندا، حيث كان التعليم محفزًا رئيسيًا للمصالحة بعد الإبادة الجماعية، من خلال برامج تعليمية عززت التعايش والسلام المجتمعي.

أما المطلب الثاني، فيتناول مرافقة المجتمع المدني لجهود البناء المؤسساتي والسياسي، حيث يناقش الفرع الأول الإصلاح الدستوري في كوسوفو، ودوره في حماية حقوق الأقليات وتعزيز الحكم التشاركي. يتناول الفرع الثاني دور منظمات النساء في ليبيريا، التي لعبت دورًا رئيسيًا في تشكيل الأطر القانونية للسلام والمصالحة الوطنية.

في المطلب الثالث، يتم استشراف مستقبل بناء السلام في النزاعات الممتدة ودور المجتمع المدني .يناقش الفرع الأول التكيف مع التحديات الناشئة لضمان استدامة المبادرات المدنية في بيئات الصراع المعقدة. يستعرض الفرع الثاني إعادة التفكير في نماذج تحليل النزاعات، مع التركيز على تطوير أدوات تحليلية أكثر تكيفًا مع السياقات المتغيرة. أما الفرع الثالث، فيتناول المقاربات الهجينة لبناء السلام، التي تدمج بين الجهود المؤسسية والمبادرات المجتمعية لضمان حلول أكثر شمولية وفعالية. وأخيرًا، يناقش الفرع الرابع دور الابتكار التكنولوجي والتكيف الميداني في تعزيز مساهمة المجتمع المدني في بناء السلام، من خلال توظيف الأدوات الرقمية والنهج التفاعلية لضمان استدامة الجهود السلمية.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم رؤية استراتيجية لكيفية تعزيز أدوار المجتمع المدني عبر بناء قدراته، وتوظيف الدروس المستفادة من التجارب الدولية، لضمان دور أكثر فاعلية في بناء السلام المستدام.

المطلب الأول: دروس من تجربتي جورجيا ورواندا في التمكين والتعليم

يستعرض هذا المطلب التجارب الناجحة في تمكين المجتمع المدني والتعليم كأدوات لبناء السلام. يناقش الفرع الأول دروس من جورجيا، حيث ساهمت مبادرات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية والاستقرار بعد النزاع. يتناول الفرع الثاني تجربة رواندا في استخدام التعليم لتعزيز المصالحة، حيث لعبت البرامج التعليمية دورًا محوريًا في تجاوز آثار الإبادة الجماعية وترسيخ ثقافة السلام.

الفرع الأول: تمكين المجتمع المدني في بناء السلام–دروس من مبادرات جورجيا

1. تمكين المجتمع المدني كأداة لتحقيق السلام المستدام

شهد دور المجتمع المدني في بناء السلام اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة، خاصة في سياقات ما بعد الصراع، حيث تصبح الحاجة إلى السلام المستدام أولوية قصوى. ويعد النموذج الجورجي مثالا واضحا على كيفية تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني للمساهمة بفعالية في جهود السلام والتنمية.

وفي المناطق الحدودية التي لا تزال تشهد توترات بعد انتهاء الصراع، تُعد البرامج التي تركز على تدريب الشباب والنساء على آليات بناء السلام أمرا بالغ الأهمية. فهذه البرامج لا تعزز فقط تمكين الفئات المهمشة، بل تساهم أيضا في إرساء ثقافة المصالحة داخل المجتمعات المحلية.[1]

[1] Khonelidze, Z., and L. Chimchiuri. *Human Rights and Peacebuilding in Post-Conflict Occupied Territories: Examining Georgia and Ukraine*. RAIS Conference Proceedings, 2024. https://rais.education/wp-content/uploads/2024/12/0466.pdf.

2. تعزيز قدرات المجتمع المدني: ركيزة أساسية لتحقيق السلام

لا يقتصر تمكين منظمات المجتمع المدني على تعزيز مشاركتها فحسب، بل يشمل أيضا توفير المهارات والموارد اللازمة للتعامل مع التحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات بعد الصراع. وفي السياق الجورجي، أثبتت المبادرات التي تهدف إلى تطوير قدرات هذه المنظمات فعاليتها في تعزيز الحوار والتعاون بين مختلف فئات المجتمع.[1] على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجرتها RAIS Conference Proceedings أن المجتمعات التي شاركت في أنشطة بناء السلام شهدت زيادة ملحوظة في مستويات الثقة بين السكان، مما يؤكد التأثير الإيجابي لهذه البرامج على التماسك الاجتماعي وتقليل النزاعات المحلية.[2]

3. دور الشباب والنساء في مبادرات بناء السلام

يُعد التركيز على إشراك الشباب والنساء في بناء السلام أمرا بالغ الأهمية في السياق الجورجي، حيث إن هذه الفئات كانت تاريخيا ممثلة تمثيلا ضعيفا في عمليات صنع القرار. ولا تقتصر هذه البرامج على معالجة الفجوات القائمة في التمثيل، بل تستفيد أيضا من الإمكانات الهائلة لهذه الفئات باعتبارها محركات رئيسية للتغيير الاجتماعي.[3]

وكمثال على ذلك، فقد أكدت أجندة المرأة والسلام والأمن(WPS) ، التي تبناها مجلس الأمن الدولي عام 2000، على الدور المحوري للنساء في عمليات بناء السلام .وفي جورجيا، قامت منظمات مثل صندوق النساء في جورجيا بتنظيم برامج تدريبية استفادت منها أكثر من 100 امرأة، مما أتاح لهن المهارات اللازمة للمشاركة بفعالية في جهود بناء السلام.[4]

[1] Ibid.
[2] Khonelidze, Z., and L. Chimchiuri. *op cit.*
[3] Townend, R., L. Broers, A. Geybulla, G. Lahn, J. La Porte, et al. *Azerbaijan's Climate Leadership Challenge.* Policy Commons, 2024. https://policycommons.net/artifacts/17446962/azerbaijans-climate-leadership-challenge/18335839/.
[4] Khonelidze, Z., and L. Chimchiuri. *op cit.*

4. التحديات التي تواجه المجتمع المدني في بناء السلام

على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها المبادرات الهادفة إلى بناء قدرات المجتمع المدني، لا تزال العديد من المنظمات تواجه تحديات كبيرة تتعلق بـ التمويل والدعم السياسي وقد أفادت منظمات المجتمع المدني في جورجيا بأنها تواجه صعوبات في تأمين التمويل المستدام لمشاريعها)تاونيند وآخرون، 2024، ص 18 .(ويُعد غياب الاستقرار المالي أحد العوائق الرئيسية أمام فعالية برامج بناء السلام طويلة الأمد، كما يقلل من قدرة هذه المنظمات على التعمق في عمليات المصالحة والتماسك الاجتماعي.[1]

إضافة إلى ذلك، الضغوط السياسية والقيود المفروضة على المجتمع المدني يمكن أن تعرقل جهود تحقيق العدالة والسلام، حيث تواجه المنظمات التي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي مقاومة من قبل السلطات أو الجهات الفاعلة السياسية، مما قد يحدّ من حريتها في العمل ويقوض قدرتها على تحقيق أهدافها.[2]

6. الحاجة إلى دعم المجتمع المدني من خلال التعاون المحلي والدولي

في ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري أن تعمل المنظمات الدولية والحكومات المحلية معا لتهيئة بيئة داعمة لازدهار المجتمع المدني. فالتعاون بين الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات شاملة وأكثر شمولية لبناء السلام.[3]

لقد دعم الاتحاد الأوروبي (EU) عدة مبادرات في جورجيا تهدف إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني، فضلا عن تشجيع الحوار بين مختلف الفاعلين .ويساعد هذا النوع من الشراكات على ردم الفجوة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، مما يضمن أن جهود بناء السلام تستند إلى الاحتياجات المحلية.[4] من خلال توفير الدعم التقني والمالي والدبلوماسي، يمكن

[1] Ibid., *op cit.*
[2] Townend, R., et al. . *op cit.*
[3] Khonelidze, Z., and L. Chimchiuri. *op cit.*
[4] Townend, R., et al. . *op cit.*

للفاعلين الدوليين تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على مواجهة التحديات وتعزيز السلام المستدام.

7. الدروس المستقاة

يؤكد النموذج الجورجي على الدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني في بناء السلام، حيث تسهم برامج التدريب وتمكين الشباب والنساء في تعزيز التماسك الاجتماعي وتشجيع الحوار بين مختلف مكونات المجتمع. ومع ذلك، لا تزال التحديات المتعلقة بالتمويل والضغوط السياسية تشكل عقبات أمام هذه الجهود .لذا، فإن إيجاد حلول لهذه العقبات، من خلال التعاون بين المجتمع المدني والحكومات المحلية والمنظمات الدولية، أمر ضروري لخلق بيئة داعمة تعزز قدرة المجتمع المدني على إحداث تغيير حقيقي ومستدام.

كما يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة من التجربة الجورجية لبناء استراتيجيات أوسع تعمل على تفعيل دور المجتمع المدني في بناء السلام في مناطق أخرى من العالم، مما يساهم في ترسيخ أسس السلام العادل والدائم.

الفرع الثاني: التعليم كعامل محفز للمصالحة–دروس من مبادرات بناء السلام في رواندا

1. التعليم كأداة رئيسية في بناء السلام

تمدنا التجربة الرواندية بمثال بارز على دور التعليم في تعزيز المصالحة وترسيخ السلام في المجتمعات التي عانت من النزاعات. فبعد الإبادة الجماعية عام 1994، والتي أودت بحياة حوالي 800,000 شخص خلال 100 يوم فقط، أدركت الحكومة الرواندية الحاجة الملحّة إلى تبني نهج شامل لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

برزت البرامج التعليمية التي تركز على قيم التسامح، والفهم المتبادل، واحترام التنوع كآليات أساسية لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، عملت وزارة التربية الرواندية، بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية، على تطوير مناهج تعليمية تتضمن مفاهيم بناء

السلام، بهدف معالجة آثار الماضي ومنع تكرار العنف مستقبلا عبر غرس قيم التعايش والتفاهم بين الأجيال الجديدة.[1]

2. دمج التعليم في جهود بناء السلام

إحدى المبادرات البارزة التي تم تنفيذها في رواندا هي برنامج "التعليم من أجل السلام والقيم"، الذي تم إطلاقه عام 2008 بهدف تعزيز المصالحة وحل النزاعات سلميا بين الطلاب.[2] وقد تم إدماج هذا البرنامج في المناهج الدراسية الوطنية، حيث يتعلم الطلاب أهمية الحوار، واحترام الآخرين، وخطورة الانقسامات العرقية .وبحلول عام 2015، تبنت أكثر من 100مدرسة هذا المنهج، مما أثر على أكثر من 10,000 طالب في جميع أنحاء البلاد. وتشير الدراسات إلى أن مستويات الفهم العميق لقيم التسامح والمصالحة زادت بنسبة 40% منذ إطلاق البرنامج، مما يعكس التأثير الإيجابي العميق لهذه الإصلاحات التعليمية في تعزيز التماسك الاجتماعي.[3]

3. إشراك المعلمين والمجتمعات المحلية في عملية المصالحة

لم يقتصر منهج بناء السلام على الطلاب فقط، بل شمل أيضا برامج تدريبية للمعلمين والمجتمعات المحلية لتعزيز أدوارهم في عملية المصالحة الوطنية. وقد ركزت هذه البرامج على تدريب المعلمين على تسهيل الحوارات حول القضايا التاريخية الحساسة، وتبني أساليب تدريس شاملة وغير إقصائية.[4] وبحلول عام 2020، شارك أكثر من 2,500 معلم في هذه التدريبات، مما عزز قدرتهم على مناقشة موضوعات النزاع داخل الفصول الدراسية، وساعد في بناء ثقافة أوسع للسلام داخل المجتمع الرواندي. وتشير التقارير إلى أن هذه المبادرات التعليمية لم تقتصر

[1] Breed, Ananda, Helena-Ulrike Marambio, Karen Pells, and Rajendra Timalsina. *Children, Youth, and Participatory Arts for Peacebuilding: Lessons from Kyrgyzstan, Rwanda, Indonesia, and Nepal.* Lincoln Repository, 2024, p. 07.
[2] Odu, QE. *Peacebuilding in Multicultural Societies: Managing Diversity for Sustainable Peace.* IIARD Journal of Business and African, 10, 2024, p. 09.
[3] Odu, QE. *op cit.*, p. 13.
[4] Ibid., p. 15.

على المدارس، بل امتدت أيضا إلى العائلات والمجتمعات، مما ساهم في نشر قيم المصالحة عبر مختلف الفئات الاجتماعية.[1]

4. التحديات التي تواجه برامج "التعليم من أجل السلام"

رغم التقدم الكبير الذي حققته المبادرات التعليمية في رواندا، لا تزال هناك تحديات عديدة تعرقل التنفيذ الفعّال لهذه البرامج: أحد أبرز هذه التحديات هو استدامة التمويل، حيث تواجه العديد من المنظمات غير الحكومية صعوبات في تأمين موارد مالية طويلة الأمد لدعم هذه المبادرات؛[2] ووفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي، يُعد عدم استقرار التمويل أحد أكبر العقبات أمام توسيع نطاق هذه البرامج وضمان استدامتها.[3]

بالإضافة إلى ذلك، رغم إدراج مناهج بناء السلام في النظام التعليمي، لا تزال هناك فجوة واضحة في تأهيل المعلمين وتوفير الموارد التعليمية الكافية. ففي دراسة أجرتها هيئة التعليم الرواندية عام 2021، أشار 55% فقط من المعلمين إلى أنهم يشعرون بأنهم مؤهلون بشكل كافٍ لتدريس مناهج السلام والمصالحة، مما يؤكد الحاجة إلى تطوير برامج تدريبية أكثر شمولا لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المبادرات.[4]

5. التعليم كجزء من نهج أوسع لتحقيق السلام

عند تقييم دور التعليم في بناء السلام في رواندا، من المهم الإشارة إلى أن التعليم بمفرده لا يمكنه حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي أدت إلى النزاع في المقام الأول: البطالة، خصوصا بين الشباب، لا تزال عاملا رئيسيا قد يعيق التأثير طويل الأمد لهذه البرامج؛ ووفقا لـ المعهد الوطني للإحصاء في رواندا، وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى 17% ، مما يشكل تحديا أمام تحقيق الاستقرار الاجتماعي؛ لذلك، يجب دمج المبادرات التعليمية مع

[1] Rwigema, PC. *The Role of Higher Education in Social Reconstruction in Rwanda.* Reviewed Journal of Social Science & Humanities, 2024, p. 13.
[2] Odu, QE. *op cit., p.* 21.
[3] Breed, Ananda, et al., op cit., p. 26.
[4] Rwigema, PC. *op cit., p.* 26.

سياسات تنموية أوسع تشمل تعزيز فرص العمل، والمشاركة المجتمعية، والاستقرار السياسي لضمان نجاح بناء السلام على المدى الطويل.[1]

6. الدروس المستقاة

تُبرز التجربة الرواندية الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تعزيز المصالحة وترسيخ السلام بعد النزاعات. فمن خلال التركيز على قيم التسامح، والفهم المتبادل، واحترام التنوع، استطاعت المبادرات التعليمية أن تسهم بفعالية في بناء ثقافة سلام بين الأجيال الجديدة. ومع ذلك، فإن استدامة هذه الجهود تتطلب معالجة التحديات المتعلقة بـ:

عدم استقرار التمويل؛ نقص التأهيل الكافي للمعلمين؛ الحاجة إلى دمج التعليم ضمن إطار تنموي أشمل يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية. تقدم الدروس المستفادة من التجربة الرواندية نموذجا جيدا للدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، فيما يتعلق باستخدام التعليم كأداة أساسية في بناء السلام.

المطلب الثاني: مرافقة المجتمع المدني لجهود البناء المؤسساتي والسياسي

يبرز هذا المطلب دور المجتمع المدني في دعم الإصلاحات المؤسسية والقانونية. يناقش الفرع الأول الإصلاح الدستوري في كوسوفو، مع التركيز على تعزيز حقوق الأقليات وتحقيق الحكم التشاركي. يستعرض الفرع الثاني دور منظمات النساء في ليبيريا، حيث ساهمت في صياغة الأطر القانونية لتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي.

الفرع الأول: الإصلاح الدستوري في كوسوفو– تعزيز حقوق الأقليات والحكم التشاركي

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال في كوسوفو جهودا كبيرة من قبل منظمات المجتمع المدني للتأثير في السياسة العامة والدعوة إلى إصلاحات دستورية، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الأقليات وتعزيز الحوكمة التشاركية. فمنذ إعلان استقلالها عام 2008، واجهت كوسوفو تحديات في بناء إطار ديمقراطي يعترف بحقوق مختلف مكوناتها السكانية، بما في ذلك الأقليات العرقية

[1] Odu, QE. *op cit.*, p. 31.

مثل الصرب والبوشناق والغوراني. وقد لعب المجتمع المدني دورا محوريا في هذا المسار من خلال تعبئة المواطنين، وزيادة الوعي، والمطالبة بإدراج حقوق الأقليات في التشريعات الوطنية.

كانت مؤسسة كوسوفو للمجتمع المفتوح KFOS من أبرز الجهات الفاعلة التي ساهمت في تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية لضمان إيصال أصوات الأقليات إلى عمليات صنع القرار. فعلى سبيل المثال، أطلقت KFOS في عام 2019 حملة للدفاع عن قانون حماية الأقليات، الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني لحماية حقوق الأقليات في كوسوفو.[1] وقد ساعدت هذه الحملة في زيادة الوعي العام بأهمية تمثيل الأقليات، مما زاد من الضغط على الحكومة لإدراج هذه القضايا ضمن أجندتها التشريعية.

1. دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة التشاركية

إلى جانب الدفاع عن حقوق الأقليات، عملت منظمات المجتمع المدني على تعزيز الحوكمة التشاركية من خلال تفعيل آليات إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار. ركزت هذه الجهود على زيادة الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. من بين هذه المبادرات، نفذ معهد حماية الطبيعة في كوسوفو مشروعا يهدف إلى تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي من خلال تنظيم دورات تدريبية. وأفاد المشاركون في هذه الدورات بأنهم أصبحوا أكثر وعيا بحقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين، في حين أعرب 55% منهم عن زيادة ثقتهم في قدرتهم على التأثير في القرارات المحلية.[2]

2. التحديات التي تواجه المجتمع المدني في كوسوفو

على الرغم من المساهمات المهمة لمنظمات المجتمع المدني، لا تزال هناك تحديات كبيرة تؤثر على استدامة وفعالية جهود المناصرة والإصلاح. من أبرز هذه التحديات نقص الموارد المالية، إذ تواجه العديد من منظمات المجتمع المدني صعوبة في تأمين تمويل مستدام لمشاريعها. ووفقا لتقرير مؤسسة المجتمع المدني في كوسوفو KCSF، أبلغت أكثر من 100

[1] Visoka, Gezim, and Astrit Beha. *Minority Consultative Bodies in Kosovo: A Quest for Effective Emancipation or Elusive Participation. JEMIE*, 2011, pp. 30-35.
[2] Agimi, Imer. *New Governance Under Limited Statehood: The Case of Local Government Reform in Kosovo.* Maastricht University, 2014, p. 125.

منظمة عن صعوبات في الحصول على تمويل كافٍ لأنشطتها، مما يجعلها تعتمد على مشاريع قصيرة الأجل ومصادر تمويل خارجية.[1]

يؤثر هذا الاعتماد على الاستدامة المؤسسية لهذه المنظمات، حيث تعاني من القدرة المحدودة على تنفيذ حملات طويلة الأمد للدفاع عن حقوق الأقليات وتعزيز الحوكمة التشاركية. وإلى جانب العقبات المالية، تشكل الضغوط السياسية وغياب الدعم الحكومي تحديات أخرى أمام المجتمع المدني في كوسوفو. فقد تؤدي الضغوط السياسية إلى الحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في عملية صنع السياسات، لا سيما عندما تتعارض مطالبها مع أولويات الحكومة، إضافة إلى أن غياب الدعم المؤسسي الرسمي يمكن أن يقلل من قدرة المجتمع المدني على تنفيذ مبادراته بشكل فعال.[2]

3. إشكالية التمثيل والشمولية في جهود المجتمع المدني

أكدت المشاركة النشطة للمجتمع المدني في مرحلة ما بعد الاستقلال على أهمية الشمولية في صنع السياسات .فعلى الرغم من إحراز تقدم في تعزيز حقوق الأقليات، لا تزال هناك فئات مهمشة في هذه الجهود، ولا سيما النساء والشباب. ووفقا لدراسة أجرتها شبكة نساء كوسوفو في عام 2021، لا تزال مشاركة النساء في عمليات صنع القرار محدودة بشكل كبير.[3]

يعكس هذا النقص في التمثيل استمرار عدم المساواة في السلطة داخل المجتمع، مما قد يقلل من فعالية جهود المناصرة لحقوق الأقليات. كما يتميز المشهد السياسي في كوسوفو بالاستقطاب والتجزئة، مما يعقد قدرة المجتمع المدني على توحيد مختلف الفئات حول أهداف

[1] Cocozzelli, Fred. *Between Democratisation and Democratic Consolidation: The Long Path to Democracy in Kosovo. Perspectives on European Politics and Society*, 2013, p. 89.

[2] Alidemaj, Albin H. and Arben Maliqi. *Enhancing Minority Rights in Kosovo and the Balkans: Legal Avenues to Inclusion.* Hasanuddin Law Review, 2025, p. 60.

[3] Zeqiri, Arben. *The Effective Participation of Minority Communities in the Local and Central Government of Kosovo. Beyond International Conditionality*, 2017, p. 150.

مشتركة. وللتغلب على هذه التحديات، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى تبني استراتيجيات أكثر شمولية تركز على إشراك الفئات المهمشة، مما يعزز شرعية هذه الجهود وفعاليتها.[1]

4. الدروس المستقاة

لقد لعب المجتمع المدني في كوسوفو دورا محوريا في تشكيل السياسة العامة، والدفاع عن حقوق الأقليات، وتعزيز الحوكمة التشاركية خلال فترة ما بعد الاستقلال. ومن خلال مبادراته المتنوعة، تمكن من تعبئة المواطنين، وزيادة الوعي، والتأثير في العملية التشريعية لضمان سماع أصوات مختلف مكونات المجتمع.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتمويل، والضغوط السياسية، ونقص التمثيل الشامل لبعض الفئات، مما قد يحد من استدامة هذه الجهود، ولضمان استمرار دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة التشاركية وحماية حقوق الأقليات، من الضروري تطوير آليات تمويل مستدامة، وتعزيز الشراكات الفاعلة بين المجتمع المدني والحكومة، وإدماج النساء والشباب في عمليات صنع القرار. يمكن أن تكون تجربة كوسوفو نموذجا يحتذى به لمجتمعات أخرى تمر بمرحلة انتقالية، حيث تؤكد على أهمية المجتمع المدني كفاعل أساسي في عمليات بناء السلام والديمقراطية المستدامة.

الفرع الثاني: دور منظمات النساء في تشكيل الأطر القانونية للسلام والمصالحة في ليبيريا

لعبت المنظمات النسائية في ليبيريا دورا حيويا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الحوكمة بعد عقدين من الحرب الأهلية التي انتهت في عام 2003. وفي ظل التحديات التي تواجهها البلاد في تحقيق المصالحة الوطنية، برزت هذه المنظمات كقوة دافعة لتعزيز الأطر القانونية التي تدعم السلام وتعزز حقوق المرأة في عمليات صنع القرار. كانت منظمات مثل شبكة النساء في بناء السلام WIPNET ولجنة العمل الإعلامي للمرأة في ليبيريا LWMAC

[1] Landau, David M. *The Quest for Legitimacy in Independent Kosovo: The Unfulfilled Promise of Diversity and Minority Rights. Nationalities Papers*, 2017, p. 95.

في طليعة الجهود التي هدفت إلى تعبئة النساء للدفاع عن حقوقهن والتأثير على عملية صنع السياسات.[1]

1. الإصلاح القانوني ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي

كان من أبرز إنجازات هذه المنظمات اعتماد قانون العنف القائم على النوع الاجتماعي GBV في عام 2009، الذي وضع إطارا قانونيا لمعالجة الانتهاكات التي ازدادت خلال فترة النزاع. استندت هذه الحملة إلى تعبئة القواعد الشعبية والتعاون مع منظمات دولية مثل أوكسفام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، اللذين قدما الدعم الفني والموارد التي مكنت المنظمات النسائية من الانخراط بفاعلية في العملية السياسية والدفع نحو الإصلاحات القانونية الضرورية.[2]

2. إصلاح القطاع الأمني ودمج المرأة في الحوكمة

إلى جانب الدفع نحو تشريعات تعزز حقوق المرأة، لعبت المنظمات النسائية في ليبيريا دورا نشطا في إصلاح القطاع الأمني، حيث أكدت على أهمية دمج النساء في السياسات الأمنية الوطنية. فقد أقرت الاستراتيجية الوطنية للأمن لعام 2011 في ليبيريا الحاجة إلى حوكمة شاملة تتبنى نهجا حساسا للنوع الاجتماعي.

من خلال جهود المناصرة، شددت المنظمات النسائية على ضرورة إدماج أصوات النساء في صياغة السياسات الأمنية وممارساتها الميدانية. فعلى سبيل المثال، أدى تبني الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2010 إلى تعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالأمن وبناء السلام.[3] و تهدف هذه الخطة إلى تمكين النساء في القطاعات الأمنية وتعزيز أدوارهن في المصالحة الوطنية، وقد ساهمت في تطور مشاركة

[1] Shulika, Lukong Stella. *Building Peace in Post-Conflict Societies: Women in Liberia's Peacebuilding Architecture.* Academia.edu, 2018.. https://www.academia.edu/download/84591927/Shulika_Lukong_Stella_2019.pdf.
[2] Gizelis, Theodora-Ismene. *A Country of Their Own: Women and Peacebuilding in Liberia.* Conflict Management and Peace Science, 2011, pp. 123-126.

[3] Mukui, S. C. *The Role of Women in Peace Building: A Case Study of Liberia.* University of Nairobi, 2014. https://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/165318.

المرأة في القطاع والتي الأمني شهدت نموا ملحوظا. بما يساهم في تحسين علاقات الشرطة بالمجتمع، وزيادة فاعلية عمليات إنفاذ القانون، خاصة فيما يتعلق بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

3. تعزيز الحوار المجتمعي والمصالحة من خلال المبادرات النسائية

مدّت المنظمات النسائية في ليبيريا تأثيرها إلى المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز الحوار والمصالحة على المستوى المحلي. تُعد مبادرة أكواخ السلام، التي أطلقتها WIPNET، مثالا بارزا على كيفية توفير النساء لمساحات آمنة لمناقشة قضايا العنف والحوكمة والتنمية المجتمعية. أصبحت هذه الأكواخ نقاطا محورية لتنظيم جهود النساء في الدفاع عن الحقوق والمشاركة في عمليات بناء السلام.

وفقا لدراسة أجراها معهد ليبيريا للإحصاءات والخدمات الجغرافية، أبلغت المجتمعات التي استضافت أكواخ السلام عن انخفاض في معدلات العنف الأسري، مما يبرز التأثير التحويلي لشبكات النساء في تعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة النزاعات. ساعدت هذه المبادرات أيضا في بناء الثقة والتعاون بين النساء والقادة المحليين، مما أسهم في ترسيخ السلام المستدام.[1]

4. التحديات التي تواجه المنظمات النسائية في ليبيريا

على الرغم من النجاحات التي حققتها المنظمات النسائية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تؤثر على فعاليتها في تعزيز حقوق المرأة والمشاركة في بناء السلام:[2]

[1] Costa, E. *Women's Role in Peacebuilding: A Case Study of Liberia.* DIVA, 2018, pp. 98-112. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1216133/FULLTEXT01.pdf.

[2] لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة الإحالات التالية:

Atuhaire, Pearl Karuhanga. *Building Sustainable Peace in Post-Conflict Settings in Africa: A Case Study of Liberia.* Routledge, 2020, pp. 136.

Gizelis, Theodora-Ismene, and Jonathan Joseph. *Decoupling Local Ownership? The Lost Opportunities for Grassroots Women's Involvement in Liberian Peacebuilding.* Cooperation and Conflict, 2016, pp. 90-92.

1. استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي: لا يزال العنف ضد المرأة يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق العدالة والمساواة .وفقا لتقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، تعرضت نسبة كبيرة من النساء في ليبيريا لشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يؤكد الحاجة المستمرة إلى المناصرة والدعم لحماية حقوق المرأة.
2. التمثيل المحدود للمرأة في مواقع صنع القرار: لا تزال مشاركة النساء في الحكومات المحلية والمؤسسات السياسية محدودة للغاية. كشفت دراسة أجرتها لجنة العمل الإعلامي للمرأة في ليبيريا أن النساء يشغلن 10% فقط من المناصب القيادية في المجالس المحلية، مما يشير إلى فجوة كبيرة في التمثيل.
3. نقص التمويل والموارد: تعاني المنظمات النسائية من صعوبات في تأمين التمويل المستدام لمبادراتها، مما يعيق قدرتها على تنفيذ برامج طويلة الأمد تدعم المصالحة والإصلاحات السياسية. ومع تزايد الاعتماد على الدعم الدولي، تواجه هذه المنظمات تحديات في الحفاظ على استقلاليتها وضمان توافق أولوياتها مع احتياجات المجتمعات المحلية بدلا من أجندات المانحين الدوليين.

5. دور المجتمع الدولي في دعم جهود النساء في ليبيريا:

لعب المجتمع الدولي دورا محوريا في تعزيز بيئة داعمة لمشاركة النساء في الحوكمة وبناء السلام في ليبيريا. فمن خلال توفير الدعم الفني والمالي، تمكنت المنظمات النسائية من بناء قدراتها وتوسيع نطاق تأثيرها .ومع ذلك، فإن استدامة هذه الجهود تتطلب نهجا أكثر شمولا يشمل:

- تعزيز السياسات المحلية التي تضمن تمكين النساء في مواقع صنع القرار.
- توفير منصات تمويل مستدامة للمبادرات النسائية المستقلة.
- تعزيز التعاون بين المنظمات النسائية والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لضمان التنفيذ الفاعل للقوانين والسياسات.

6. الدروس المستقاة

تظهر تجربة المنظمات النسائية في ليبيريا الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه النساء في بناء السلام وإصلاح السياسات العامة في المجتمعات ما بعد النزاع. فمن خلال جهود المناصرة، والمشاركة في إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز الحوار المجتمعي، أسهمت هذه المنظمات في إرساء أسس قوية للسلام المستدام .ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضعف التمثيل في صنع القرار، والقيود المالية، مما يعوق التقدم نحو تحقيق المساواة الكاملة. وللتغلب على هذه التحديات، من الضروري تنفيذ إصلاحات قانونية ومؤسسية شاملة تدعم مشاركة النساء في الحوكمة، وتعزز سياسات الأمن الشامل، وتوفر آليات تمويل مستدامة تمكن المنظمات النسائية من العمل باستقلالية. تقدم تجربة ليبيريا نموذجا يُحتذى به للمجتمعات التي تسعى إلى بناء عمليات سلام شاملة ومستدامة.

المطلب الثالث: مستقبل بناء السلام في النزاعات الممتدة ودور المجتمع المدني

يعالج هذا المطلب أدوار المجتمع المدني في مواجهة النزاعات المطولة. يناقش الفرع الأول التكيف مع التحديات الناشئة لضمان استدامة بناء السلام. يتناول الفرع الثاني إعادة التفكير في نماذج تحليل النزاعات، من خلال تطوير أساليب أكثر مرونة لتقييم دور الفاعلين المدنيين. يستعرض الفرع الثالث مقاربات هجينة لبناء السلام تجمع بين الجهود المؤسسية والمبادرات المجتمعية لتعزيز المصالحة. وأخيرًا، يناقش الفرع الرابع استشراف مستقبل بناء السلام عبر الابتكار التكنولوجي والتكيف الميداني، لضمان دور أكثر فاعلية للمجتمع المدني في مواجهة التحديات المستقبلية.

الفرع الأول: أدوار المجتمع المدني في بناء السلام–التكيف مع التحديات الناشئة

يواجه الفاعلون في المجتمع المدني تحديات متزايدة تؤثر بشكل جوهري على استراتيجيات بناء السلام الخاصة بهم. تُعد النزاعات الناجمة عن تغير المناخ من أبرز هذه التحديات، حيث أفاد تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام 2021

بأن تغير المناخ من المتوقع أن يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والتوترات في المناطق الهشة.

وعمليا، تتسبب الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والفيضانات، في نزوح السكان، مما يزيد من احتمالية اندلاع النزاعات. في هذا السياق، اعتمدت منظمات مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) استراتيجيات للتكيف مع المناخ ضمن استجابتها الإنسانية. يهدف برنامج المناخ والقدرة على الصمود إلى تزويد المجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة للحد من مخاطر تغير المناخ وتعزيز قدرتها على التكيف مع الأزمات، مما يقلل من احتمالات نشوب النزاعات.[1] وتعكس هذه الجهود الحاجة الملحة لتكيف المجتمع المدني مع التحديات البيئية، كما تؤكد أهمية العمل مع المجتمعات المحلية لضمان فعالية واستدامة جهود بناء السلام.

1. تأثير المعلومات المضللة على جهود بناء السلام

إلى جانب التحديات البيئية، تمثل المعلومات المضللة عقبة كبرى أمام جهود المجتمع المدني في بناء السلام. يمكن أن تؤدي المعلومات المغلوطة إلى تقويض الثقة وإثارة التوترات داخل المجتمعات، كما تجلى خلال جائحة كوفيد–19، حيث أدت الشائعات حول التدابير الصحية إلى اضطرابات اجتماعية في العديد من المناطق. وفي هذا الصدد، أفاد تقرير صادر عن المعهد الأمريكي لحقوق الإنسان بأن نسبة كبيرة من الأفراد شعروا بالإرهاق بسبب حجم المعلومات المضللة المنتشرة عبر الإنترنت، مما جعل من الصعب على المجتمع المدني تعزيز الحوار والتفاهم بين الفئات المختلفة.[2]

استجابة لهذا التحدي، طورت منظمات مثل مؤشر المعلومات المضللة العالمي (GDI) استراتيجيات لمكافحة التضليل من خلال التعليم والتوعية المجتمعية، من خلال تعزيز مهارات

[1] Leonardsson, Hanna, Annica Kronsell, and Andreas Burman. Achieving Peaceful Climate Change Adaptation through Transformative Governance. World Development, 2021, p. 147.
[2] Albrecht, Eugenia, and Emilie Fournier-Tombs. Disinformation and Peacebuilding in Sub-Saharan Africa: Security Implications of AI-Altered Information Environments. UNU Press, 2024. https://collections.unu.edu/view/UNU:9419.

التفكير النقدي والوعي الإعلامي، يستطيع المجتمع المدني تمكين الأفراد من التمييز بين المعلومات الموثوقة والمضللة، مما يساعد في تحصين المجتمعات ضد الخطابات التحريضية وتعزيز قدرتها على مقاومة التأثيرات السلبية للمعلومات المضللة.[1]

2. التحديات الهيكلية التي تواجه المجتمع المدني في بناء السلام

لا تخلو عملية التكيف مع الأدوار الجديدة في بناء السلام من التحديات، حيث يجادل بعض النقاد بأن سرعة التحولات تفوق قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستجابة بفعالية . ومن بين العقبات الأكثر إلحاحا، الاعتماد المفرط على التمويل الدولي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم استدامة البرامج المصممة لمعالجة التحديات الناشئة. تكافح العديد من منظمات المجتمع المدني للحفاظ على تمويل مستدام، مما يحد من قدرتها على الابتكار والاستجابة بفعالية للتهديدات الجديدة.[2]

إضافة إلى ذلك، تؤدي تجزئة الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى ازدواجية العمل وعدم الكفاءة، مما قد يُضعف التأثير العام لمبادرات بناء السلام. لذا، فإن مراجعة التحديات الهيكلية التي تواجه المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية لضمان قدرته على التكيف مع المشهد المتغير لبناء السلام.[3]

3. دراسة حالة: كوسوفو والحاجة إلى التعاون الاستراتيجي

إلى جانب قضايا التمويل والمعلومات المضللة، تواجه منظمات المجتمع المدني في كوسوفو تحديا إضافيا يتمثل في الحاجة إلى تعزيز التعاون بين المنظمات المختلفة لضمان تأثير أكبر .يمكن أن يؤدي التشرذم المؤسسي إلى إضعاف فرص العمل الجماعي، حيث تسعى العديد من المنظمات إلى تحقيق أجنداتها الخاصة دون تنسيق كافٍ مع الجهات الأخرى. يمكن أن

[1] Beseng, Michael, Nana Annan, and Gordon Crawford. Civil Society, Peacebuilding from Below and Shrinking Civic Space: The Case of Cameroon's 'Anglophone' Conflict. Conflict, Security & Development, 2021, p. 113.
[2] Technologies in Peacebuilding: Implications, Opportunities, and Challenges. Cooperation and Conflict, 2016. https://durham-repository.worktribe.com/preview/1421850/17323.pdf.
[3] Marchetti, Riccardo, and Nathalie Tocci. Conflict Society and Peacebuilding: Comparative Perspectives. Springer, 2020, p. 1975.

يسهم التعاون بين منظمات المجتمع المدني في تعظيم تأثير الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الأقليات والحكم التشاركي.[1]

أشارت إحدى الدراسات إلى أن بناء تحالفات استراتيجية قد يكون ضروريا لمعالجة التحديات السياسية وتعزيز التأثير الجماعي، كما أن إدماج أصوات الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب، في هذه الأطر التعاونية لا يحقق فقط مزيدا من الشمولية، بل يضمن أيضا أن تعكس الحلول المقترحة الاحتياجات الحقيقية لمختلف مكونات المجتمع.[2]

ويبدو جليا أنه ومن خلال إعطاء الأولوية للتعاون والأهداف المشتركة، يمكن للمجتمع المدني تعزيز فعاليته في التعامل مع تعقيدات الحوكمة ما بعد النزاع والمساهمة بشكل أكثر كفاءة في ترسيخ الممارسات الديمقراطية المستدامة في كوسوفو.

4. مستقبل المجتمع المدني في بناء السلام

تتطلب الأدوار المستقبلية للمجتمع المدني في بناء السلام نهجا استباقيا لمواجهة التحديات الناشئة، مثل تغير المناخ والمعلومات المضللة. من خلال تبني استراتيجيات تكيفية وتعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية، يمكن للمجتمع المدني تحسين قدرته على تحقيق السلام المستدام.[3]

ومع ذلك، لا يمكن تحقيق النجاح على المدى الطويل دون معالجة التحديات الهيكلية المرتبطة بتجزئة التمويل وتشتت الجهود بين مختلف الفاعلين .تقدم الدروس المستفادة من التجارب الحالية مرجعا هاما لصياغة استراتيجيات مستقبلية تحافظ على دور المجتمع المدني كجهة فاعلة رئيسية في تحقيق السلام في عالم سريع التغير .ومع مواجهة المجتمع المدني لهذه

[1] Paffenholz, Thania. Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment. Routledge, 2010. https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/9781685856878-004/pdf.
[2] Zanker, Franzisca. Legitimacy in Peacebuilding: Rethinking Civil Society Involvement in Peace Negotiations. Taylor & Francis, 2017, p. 245.
[3] Ensor, Marisa O., Laura Medina, and Felix Schapendonk. Community Voices on Climate, Peace, and Security: A Social Learning Approach to Programming Environmental Peacebuilding. Environment and Conflict Studies, 2024, p. 180.

التحديات الناشئة، يمكنه تقديم مساهمة جوهرية في تعزيز السلام والاستقرار في فترات ما بعد النزاع، مما يساعد في بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود أمام التحديات المستقبلية.

الفرع الثاني: إعادة التفكير في نماذج تحليل النزاعات وأدوار المجتمع المدني في بناء السلام

لطالما هيمنت النماذج التقليدية لتحليل النزاعات، التي تركز على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي، على الخطاب السائد في بناء السلام، مما أدى إلى تهميش مساهمات منظمات المجتمع المدني المحلية. ويتجلى هذا القصور بشكل خاص في السياقات ما بعد النزاع، حيث تلعب الفاعلون المجتمعيون دورا محوريا في تعزيز المصالحة والسلام المستدام. فعلى سبيل المثال، بعد الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994، اضطلعت المنظمات غير الحكومية المحلية بدور أساسي في تنظيم حوارات مجتمعية لمعالجة الانقسامات العرقية العميقة التي تفاقمت بسبب النزاع. واستغلت المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة في رواندا المعرفة المحلية والشبكات المجتمعية لتعزيز التفاهم المتبادل بين الناجين والجناة السابقين، مما ساهم في خلق بيئة مواتية للسلام المستدام.[1]

وتبرز فعالية هذه المبادرات المجتمعية الحاجة إلى دمج المجتمع المدني في نماذج تحليل النزاعات، حيث توفر هذه المنظمات رؤى وأساليب لا تستطيع الأطر التقليدية التي تركز على الدولة التقاطها. وكما أشارت مجموعة الأزمات الدولية، فإن "الفاعلين المحليين غالبا ما يمتلكون كفاءة ثقافية وثقة داخل مجتمعاتهم تفتقر إليها الجهات الفاعلة الخارجية"، مما يعزز الحاجة إلى تحول جوهري في تحليل النزاعات.[2]

1. دور المجتمع المدني في ديناميكيات السلطة واتفاقيات السلام

يؤدي تهميش المجتمع المدني في نماذج تحليل النزاعات التقليدية إلى فجوة كبيرة في فهم ديناميكيات السلطة والوكالة في البيئات ما بعد النزاع. إذ تلعب منظمات المجتمع المدني أدوارا

[1] Myers, G. Advancing Youth Leadership for Inclusive Transitions and Sustainable Peace in Africa. African Union Journal, 2024, p. 107.
[2] Mulugeta, Mulugeta F., and A. Beyene. Analysing the Resilience of Rights-Based Civil Society Organizations (CSOs) in the Era of (De) Securitisation: Insights from Ethiopia. African Security Review, 2024, p. 90.

متعددة، كميسرين للمفاوضات، ومدافعين عن الحقوق، ورقباء على تنفيذ اتفاقيات السلام. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، شهدت عملية السلام التي بدأت عام 2016 مشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني التي دافعت عن حقوق الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والأقليات العرقية. وكانت منظمة كوربوراثيون روزا بلانكا من بين أبرز الفاعلين الذين عززوا مشاركة النساء في جهود بناء السلام، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في تمثيل النساء في هياكل الحوكمة المحلية. وبحسب تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن إشراك النساء في مفاوضات السلام زاد من احتمالية نجاح الاتفاقيات بنسبة 35% ، مما يؤكد أهمية دمج المجتمع المدني في عمليات تحليل النزاعات لضمان سلام مستدام وشامل.[1]

2. تحولات النزاعات والحاجة إلى إعادة تقييم نماذج التحليل

مع تطور طبيعة النزاعات في القرن الحادي والعشرين، حيث تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية والقضايا العابرة للحدود دورا متزايدا، غالبا ما تفشل الأطر التقليدية في التقاط تعقيدات النزاعات الحديثة، مثل تلك الناتجة عن تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، والظلم الاجتماعي. برز المجتمع المدني كقوة مؤثرة في معالجة النزاعات المرتبطة بالمناخ، كما هو الحال في منطقة الساحل الأفريقي، حيث كانت المنظمات المحلية في طليعة الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجيات التكيف التي تقلل من آثار تغير المناخ على المجتمعات الضعيفة، وبالتالي تخفف من احتمالات النزاعات على الموارد الطبيعية الشحيحة. وفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن تغير المناخ يفاقم الأوضاع الإنسانية في أفريقيا، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة على الموارد. وقد أظهرت مبادرات التكيف المجتمعي مع المناخ في المنطقة فعالية في الحد من هذه النزاعات، مما يستدعي إعادة تقييم نماذج تحليل النزاعات بحيث تشمل مساهمات المجتمع المدني في معالجة كل من النزاعات التقليدية والناشئة.[2]

[1] Holmgren, Lena E. Bridging Divides Through Gender-Just Citizenship: Women's Political Participation, Grassroots Peacebuilding, and Transversal Politics in Northern Ireland. Springer, 2024, p. 151.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر .*القانون الدولي الإنساني والسياسات بشأن تغير المناخ والنزاعات* . https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/climate-and-conflict.

3. التحديات التي تواجه دور المجتمع المدني في تحليل النزاعات:

رغم الحجج المقنعة لدمج المجتمع المدني في نماذج تحليل النزاعات، لا تزال هناك عقبات تعترض ذلك. إذ يجادل بعض النقاد بأن فعالية منظمات المجتمع المدني قد تعوقها نواقص في الموارد، وضعف الدعم السياسي، وقضايا الشمولية .فعلى سبيل المثال، واجهت المنظمات غير الحكومية المحلية في السودان تحديات كبيرة في جهود الوساطة وبناء السلام بسبب عدم الاستقرار السياسي والقيود المفروضة على أنشطة المجتمع المدني. وأشار تقرير صادر عن مبادرة المجتمع المدني السوداني إلى أن 70% من المنظمات المحلية أبلغت عن صعوبات في تأمين التمويل المستدام لمبادرات بناء السلام، مما يثير تساؤلات حول استدامة هذه الجهود وتأثيره.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على الفاعلين المحليين إلى ترسيخ أنماط عدم المساواة القائمة، لا سيما إذا استُبعدت بعض الفئات من عمليات بناء السلام. لذا، فإن معالجة العوائق الهيكلية التي تواجه منظمات المجتمع المدني أمر ضروري لضمان أن تكون مساهماتها في بناء السلام فعالة ومنصفة.

4. نحو تطوير إطار شامل لتحليل النزاعات:

ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري تطوير إطار تحليلي أكثر شمولية وتشاركية للنزاعات بحيث يتم إشراك منظمات المجتمع المدني بفاعلية في العملية يجب أن يعطي هذا النهج الأولوية لأصوات الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب والأقليات العرقية، لضمان دمج وجهات نظرهم في استراتيجيات بناء السلام. على سبيل المثال، تمكنت شبكة النساء في بناء السلام WIPNET في ليبيريا من تعبئة النساء للدفاع عن حقوقهن والتأثير على القرارات السياسية، مما أدى إلى زيادة تمثيل النساء في هياكل الحوكمة المحلية، ووفقا لدراسة أجراها معهد ليبيريا للإحصاءات والمعلومات الجغرافية، شهدت المجتمعات التي تضم شبكات نسائية

[1] Ogbobe, S. S., A. Adams, and B. Asala. The Role of Traditional Institutions in Mediating Ethno-Religious Conflicts in Plateau State, Nigeria. RUJMASS Journal, 2024, p. 162.

نشطة انخفاضا بنسبة الربع في العنف المنزلي، مما يعكس التأثير التحويلي للمبادرات الشاملة في بناء السلام.[1]

وتبرز هذه التجربة أهمية تمكين الفئات المهمشة ليس فقط لتعزيز العدالة الاجتماعية، ولكن أيضا لضمان سلام مستدام يعالج الجذور العميقة للنزاعات.

5. الدروس المستقاة

لا شك أن التغيرات السريعة في طبيعة النزاعات الحديثة تتطلب مراجعة شاملة للنماذج التقليدية لتحليل النزاعات بحيث يتم تضمين المجتمع المدني كفاعل أساسي في عمليات بناء السلام. ومن خلال الاعتراف بالدور المحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الوساطة، والدعوة، والمساءلة، يمكن تحقيق فهم أعمق لديناميكيات النزاعات. ويجب أن تركز الاستراتيجيات المستقبلية على إصلاحات هيكلية تعزز مشاركة المجتمع المدني، وتتصدى لمحدودية التمويل، وتدمج وجهات نظر متنوعة لخلق نهج شامل ومستدام لحل النزاعات.

الفرع الثالث: إعادة التفكير في مقاربات بناء السلام: نحو نماذج هجينة تدمج الجهود المؤسسية والمبادرات المجتمعية

1. حدود النهج التقليدي في بناء السلام

اعتمدت استراتيجيات بناء السلام دوما على أساليب مركزية من أعلى إلى أسفل، مثل بعثات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتفاقيات الدبلوماسية. ومع ذلك، أثبتت هذه الأساليب محدوديتها في تحقيق نتائج مستدامة، إذ غالبا ما تتجاهل الخصوصيات المحلية وأصوات المجتمعات القاعدية. وقد بدا هذا القصور جليا في عمليات إعادة الإعمار في بلدان مثل العراق وأفغانستان، حيث فشلت الأطر المفروضة خارجيا في استيعاب الديناميات المحلية، مما أدى إلى تجدّد العنف وعدم الاستقرار.[2]

[1] Sabah, J. International Law and Gaza Strip. Birzeit University Policy Brief, 2024, pp. 112.
[2] Hunt, C. T. Hybridity Revisited: Relational Approaches to Peacebuilding in Complex Sociopolitical Orders. OAPEN, 2018, p. 40.

وفقًا لتقرير بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما) لعام 2020، بلغ عدد الضحايا المدنيين 8,820 شخصًا، منهم 3,035 قتيلاً و5,785 جريحًا. هذه الأرقام تسلط الضوء على استمرار التحديات الأمنية رغم الاستثمارات الكبيرة في جهود حفظ السلام وإعادة الإعمار.[1] تعكس هذه المعطيات الحاجة الملحة إلى تبني نماذج هجينة تجمع بين الأطر المؤسسية والمبادرات المجتمعية، مما يتيح نهجًا أكثر شمولية يعتمد على الفاعلية المحلية لضمان السلام المستدام. من خلال دمج نقاط القوة في الاستراتيجيات المركزية مع الأساليب المجتمعية، تصبح جهود بناء السلام أكثر تكيفًا مع التحديات المحلية، مما يعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار.[2]

2. دور المبادرات المجتمعية في تعزيز بناء السلام

تُظهر التجارب أن دمج الجهود المجتمعية في أطر بناء السلام يُسهم بفعالية في معالجة جذور النزاع وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود. تُعد تجربة "حركة نساء ليبيريا من أجل السلام (Women of Liberia Mass Action for Peace) "مثالا بارزا على فعالية المبادرات المحلية في دعم جهود السلام. خلال الحرب الأهلية التي استمرت من عام 1989 إلى 2003، نظّمت هذه الحركة حملات لحشد النساء من مختلف الخلفيات الدينية والعرقية للمطالبة بإنهاء العنف والمشاركة في الحوارات المجتمعية. أسفرت هذه الجهود عن تأثيرات إيجابية ملموسة، بما في ذلك المساهمة في إنهاء الحرب الأهلية وانتخاب أول امرأة رئيسة في أفريقيا، إلين جونسون سيرليف. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه المبادرات في تعزيز السلام والاستقرار في المجتمع الليبيري.[3]

---

[1] UNAMA. Afghanistan Protection of Civilians in Armed Conflict: Annual Report 2020. Kabul, Afghanistan: United Nations Assistance Mission in Afghanistan, February 2021. https://unama.unmissions.org/sites/default/files/afghanistan_protection_of_civilians_report_2020_revs3.pdf.

[2] المجلس الشرق أوسطي. ما بعد الوساطة: إعادة النظر في بناء السلام في الشرق الأوسط. موجز قضية، 1 سبتمبر 2024 https://mecouncil.org/ar/publication/ما-بعد-الوساطة-إعادة-النظر-في-بناء-الس.

[3] حسن، حمدي عبدالرحمن. *مبادرات إفريقية... المرأة وبناء السلام في إفريقيا* 19 .مارس 2023 . https://qiraatafrican.com/3354/.

لم تقتصر هذه المبادرات على تمكين النساء، بل ساهمت أيضا في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال إشراك مختلف فئات المجتمع في عملية بناء السلام. تعكس تجربة ليبيريا كيف يمكن أن تكمل المبادرات المجتمعية الجهود المؤسسية، مما يؤدي إلى إطار أكثر شمولية وفعالية لبناء السلام.[1]

3. تحديات دمج الأساليب المؤسسية والمجتمعية:

رغم الفوائد الواضحة للنماذج الهجينة لبناء السلام، لا تزال هناك تحديات تعترض دمج النهجين المؤسسي والمجتمعي بفعالية .ويجادل بعض النقاد بأن الجمع بين الاستراتيجيات المؤسسية والمجتمعية قد يقوض الاستقلالية المحلية، إذ قد يتم استغلال المبادرات المجتمعية من قبل الفاعلين الدوليين لدفع أجنداتهم الخاصة.

فعلى سبيل المثال، في جنوب السودان، تم تهميش المبادرات المحلية لصالح التدخلات الدولية، مما أثار تساؤلات حول استدامة الجهود التي تقودها المجتمعات المحلية، ويمكن أيضا أن يؤدي الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي إلى خلق حالة من التبعية، مما يحد من قدرة المنظمات المحلية على العمل بشكل مستقل. ووفقا لتقرير صادر عن منظمة المجتمع المدني العالمي، فإن 65% من منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان تواجه صعوبات كبيرة في تأمين تمويل مستدام، وهو عقبة رئيسية أمام جهود بناء السلام طويلة الأجل.[2]

بالتالي فإنه ورغم الإمكانات التي تتيحها النماذج الهجينة يبدو من الضروري تقييم المخاطر بعمق لضمان أن تظل الأصوات المحلية في صدارة عمليات السلام، بدلا من أن تطغى عليها الجهات الفاعلة الخارجية.

[1] Boege, V. Potential and Limits of Traditional Approaches in Peacebuilding. Berghof Handbook II, 2011, pp. 30-47. https://www.academia.edu/download/74866283/boege_handbookII.pdf.

[2] Hunt, C. T. Hybridity Revisited: Relational Approaches to Peacebuilding in Complex Sociopolitical Orders. OAPEN, 2018.https://library.oapen.org/bitstream/handle/20.500.12657/30170/649468.pdf?sequence=1.

4. دور المنظمات الدولية في دعم نماذج بناء السلام الهجينة

يعتبر دور المنظمات الدولية في دعم نماذج بناء السلام الهجينة أمرا بالغ الأهمية. وقد أدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بشكل متزايد الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في جهود بناء السلام .ففي كولومبيا، دعم البرنامج تنفيذ مبادرات سلام قائمة على المجتمع، مما عزز مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات المصالحة.[1]

من خلال تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية، يمكن للنماذج الهجينة أن تعزز شرعية جهود بناء السلام، مما يضمن توافقها مع احتياجات المجتمعات التي تخدمها، بما يعمل على تعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في عمليات بناء السلام، مما يؤدي في النهاية إلى نتائج أكثر استدامة.[2]

5. التحديات المتعلقة بالتمويل والدعم السياسي

رغم الإمكانات الواعدة للنماذج الهجينة، لا يزال تأمين التمويل والدعم السياسي أحد العقبات الرئيسية أمام تنفيذها. إذ تفتقر العديد من منظمات المجتمع المدني إلى الموارد المالية اللازمة للحفاظ على استدامتها، مما يحد من قدرتها على تنفيذ مبادرات طويلة الأجل .ووفقا لتقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2021، إن معظم منظمات المجتمع المدني في الدول المتأثرة بالنزاعات أبلغت عن صعوبات في تأمين تمويل مستدام.[3]

بالإضافة إلى كل ذلك، فإنه يمكن للضغوط السياسية والقيود المفروضة على المجتمع المدني أن تعرقل عمل الفاعلين المحليين، مما يقوض الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. لذلك، فإن معالجة هذه التحديات من خلال التعاون بين الحكومات والجهات المانحة الدولية

[1] Neufeldt, R. C., and R. Janzen. Learning from and with Community-Based and Participatory Action Research: Constraints and Adaptations in a Youth-Peacebuilding Initiative in Haiti. Action Research, 2021. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1476750320916226.
[2] Brown, A., and K. Clements. Building Peace and Political Community in Hybrid Political Orders. International Peacekeeping, 2009, p. 79.
[3] Brown, A., and K. Clements. op cit., pp. 80-82.

والمجتمعات المحلية أمر ضروري لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على إحداث تغيير حقيقي ومستدام.

6. مستقبل نماذج بناء السلام الهجينة:

يمثل التحول نحو نماذج هجينة تجمع بين الجهود المؤسسية والمجتمعية تطورا ضروريا في بناء السلام، إذ يسمح بنهج أكثر شمولية وفعالية .ويساهم الاعتراف بدور المبادرات المجتمعية إلى جانب الأطر المؤسسية في إيجاد حلول أكثر شرعية وقابلية للتكيف مع السياقات المحلية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتمويل والضغوط السياسية وقضايا الشمولية، مما قد يحد من استدامة هذه النماذج. ولضمان نجاحها، يجب التركيز على: تعزيز الملكية المحلية: تشجيع الفاعلين المجتمعيين على الاضطلاع بدور نشط في تشكيل مبادرات بناء السلام؛ ضمان التمويل المستدام: الانتقال من الدعم الدولي قصير الأجل إلى الاستقلال المالي طويل الأجل للمنظمات المحلية؛ تعزيز التعاون الدولي–المحلي: من إنشاء أطر تتيح للجهات الدولية دعم الجهود المحلية دون أن تطغى عليها. وحينها يمكن أن تشكّل النماذج الهجينة خارطة طريق فعالة لمستقبل بناء السلام، مما يعزز الاستقرار طويل الأجل والتماسك الاجتماعي في المجتمعات ما بعد النزاع.

يتطلب بناء السلام استراتيجيات شاملة تستند إلى فهم عميق لجذور النزاع والعمل على تعزيز المصالحة وإعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة. وتتمثل إحدى أهم الاستراتيجيات في الوساطة والحوار المجتمعي، حيث تلعب المجتمعات المحلية دوراً محورياً في تحقيق التفاهم المتبادل وتعزيز الحلول المستدامة. كما يعد تمكين الفئات المهمشة جزءاً أساسياً من عملية السلام، إذ يسهم إدماج مختلف الفاعلين في الحياة السياسية والاجتماعية في منع تكرار النزاعات وخلق بيئة داعمة للاستقرار. وبالتالي، فإن نجاح استراتيجيات بناء السلام يعتمد على قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية لضمان سلام دائم[1].

[1] سكارتش، ليزا .*استراتيجيات بناء السلام* .بيروت: كتاب أي ان سي، 2015، ص. 22.

الفرع الرابع: استشراف مستقبل بناء السلام: تعزيز أدوار المجتمع المدني من خلال الابتكار التكنولوجي والتكيف الميداني

1. التطورات التكنولوجية كعامل مؤثر في بناء السلام:

يرتبط مستقبل بناء السلام بشكل متزايد بالتطورات التكنولوجية، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي AI وتقنيات البلوكشين. تقدم هذه الابتكارات فرصا جديدة لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز جهودها في بناء السلام، لكنها تطرح أيضا تحديات تتطلب دراسة متأنية. يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين قدرات جمع البيانات وتحليلها، مما يمكّن المنظمات من التعرف بفعالية أكبر على اتجاهات النزاعات واحتياجات المجتمعات. على سبيل المثال، تقوم منظمة PeaceTech Lab باستخدام أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لرصد وتحليل المحادثات على وسائل التواصل الاجتماعي في مناطق النزاع، ما يوفّر رؤى قيمة لصياغة استراتيجيات بناء السلام.[1]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتقنيات البلوكشين تعزيز الشفافية والثقة في عمليات بناء السلام. من خلال توفير سجلات غير قابلة للتغيير للمعاملات والاتفاقيات، يمكن للبلوكشين أن يدعم تتبع المساعدات الإنسانية وضمان توزيعها العادل، وكذلك توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بطرق آمنة وموثوقة. على سبيل المثال، استكشفت دراسة حديثة إمكانية استخدام تقنية البلوكشين لدعم منظمات المجتمع المدني في مناطق النزاع، مع التركيز على السياق السوري، ووجدت أن هذه التقنية يمكن أن تعزز استدامة العمليات وتعزز الثقة في البيئات المتأثرة بالنزاع.[2]

من ناحية أخرى، تساهم تقنيات البلوكشين في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل عمليات بناء السلام، إذ تسمح بإنشاء سجلات غير قابلة للتغيير للاتفاقيات والمعاملات، مما يقلل من احتمالية الفساد أو التلاعب. وقد استكشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطبيقات البلوكشين في

[1] PeaceTech Lab. *Harnessing Technology for Peacebuilding*. https://www.peacetechlab.org.

[2] AlOkaily, Abdullah, and Sohaib Alzoubi. *Exploring Blockchain Technology for Humanitarian Aid in Conflict Zones: A Syrian Case Study*. PeaceRep Report. Edinburgh: PeaceRep, The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform, University of Edinburgh, 2024. http://dx.doi.org/10.7488/era/5494.

الحوكمة، مشيرا إلى إمكاناتها في تعزيز دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء الثقة بين الأطراف المعنية. فقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا: "أكاديمية البلوكشين" لتزويد المشاركين بالأدوات والمعرفة اللازمة لتصميم حلول تعتمد على البلوكشين، مع التركيز على تعزيز الشفافية والكفاءة في برامج التنمية المستدامة.[1]

2. مواجهة الاستقطاب السياسي والقيود الاستبدادية على النشاط المدني:

إلى جانب الابتكارات التكنولوجية، يجب على المجتمع المدني التعامل مع التحديات الناجمة عن الاستقطاب السياسي المتزايد والقيود المفروضة على النشاط المدني. يمكن أن يخلق الاستقطاب السياسي بيئة تعيق الحوار والتعاون بين الجماعات المتعارضة، مما يقوّض جهود بناء السلام.

في أيرلندا الشمالية، نفذت مؤسسة المجتمع Community Foundation for Northern Ireland برامج لتعزيز الحوار المجتمعي بين الجماعات المتنازعة، بهدف التصدي لإرث النزاع في المنطقة. من خلال تقديم منح وتمويل لمبادرات محلية، دعمت المؤسسة أكثر من 2,000 مجتمع محلي في العامين الماضيين، مما ساهم في بناء الثقة وتعزيز التفاهم بين هذه الجماعات.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمة "الحوار المجتمعي Community Dialogue على إشراك المجتمع المدني في حوارات وتدريبات تهدف إلى بناء توافق حول القضايا الاجتماعية المثيرة للانقسام، والتقدم نحو مستقبل مشترك وشامل. من خلال ورش العمل والحوارات المنظمة، توفر هذه المبادرات مساحات آمنة للأفراد من خلفيات مختلفة للتواصل وبناء علاقات مستدامة، مما يساهم في تقليل الاستقطاب السياسي وتعزيز السلام المجتمعي.[3]

[1] United Nations Development Programme (UNDP). *UNDP Takes Its Blockchain Academy Global*. November 19, 2024. https://www.undp.org/news/undp-takes-its-blockchain-academy-global.
[2] Community Foundation for Northern Ireland. *Our Impact*. https://communityfoundationni.org/achieving-impact/our-impact/.
[3] Community Dialogue. *Building Understanding Through Dialogue*. https://www.communitydialogue.org/.

يمكن بذلك القول أن للمجتمع المدني فرصة الاستفادة من التكنولوجيا لمواجهة القمع السياسي، فقد أصبحت المنصات الرقمية أدوات أساسية للدعوة، والتعبئة، ونشر المعلومات، مما يسمح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالتنظيم والتواصل حتى في ظل الأنظمة القمعية.[1] فقد أصبحت أدوات التشفير والمنصات الافتراضية ضرورية بشكل متزايد للناشطين الذين يعملون في بيئات مقيدة، حيث تمكنهم من التواصل والتعاون دون التعرض للمراقبة أو القمع.

3. الاعتبارات الأخلاقية والتحديات المحتملة لاستخدام التكنولوجيا في بناء السلام:

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكشين تقدمان حلولا واعدة، إلا أنهما تثيران أيضا مخاوف أخلاقية تتطلب دراسة متأنية. يمكن لهذه التقنيات أن تعزز التحيزات المؤسسية القائمة إذا لم يتم تصميمها بطريقة تراعي التنوع والشمول. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجرتها الباحثة جوي بولاموييني من مختبر الوسائط في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أن أنظمة التعرف على الوجوه التجارية أظهرت تحيزات واضحة بناء على لون البشرة والجنس، حيث كانت أقل دقة في التعرف على وجوه النساء ذوات البشرة الداكنة مقارنة بالرجال ذوي البشرة الفاتحة. هذا يشير إلى أن الأنظمة المستندة إلى الذكاء الاصطناعي قد تعزز الأنماط التمييزية، مما يؤدي إلى نتائج غير عادلة تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المهمشة.[2]

لذلك، يجب على منظمات المجتمع المدني اتباع نهج نقدي عند استخدام هذه التقنيات والعمل على تطوير إرشادات أخلاقية تضمن العدالة والشفافية في تصميم وتنفيذ الحلول التكنولوجية. يتطلب ذلك مشاركة مستمرة مع المطوّرين وصنّاع السياسات والمجتمعات المتأثرة لضمان أن تكون الابتكارات متماشية مع مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

[1] Howard, Philip N., and Muzammil M. Hussain. Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring. Oxford University Press, 2013, p. 85.
[2] Hardesty, Larry. "Study Finds Gender and Skin-Type Bias in Commercial Artificial-Intelligence Systems." *MIT News*, February 11, 2018. https://news.mit.edu/2018/study-finds-gender-skin-type-bias-artificial-intelligence-systems-0212.

4. مواجهة القيود الاستبدادية وتضييق الحيز المدني:

لقد أصبح الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في بناء السلام أكثر تعقيدا بسبب تصاعد السلطوية وتقلص المساحات المدنية في مختلف أنحاء العالم، فقد فرضت العديد من الحكومات سياسات وتشريعات تحد من أنشطة منظمات المجتمع المدني، مما يعيق قدرتها على الدفاع عن السلام والعدالة .ووفقا لتقرير CIVICUS Monitor ، فإن أكثر من 40% من سكان العالم كانوا يعيشون في بلدان ذات مساحات مدنية مغلقة أو مقيدة بشدة بحلول عام 2021.[1]

5. استراتيجيات مبتكرة للحفاظ على دور المجتمع المدني في ظل القيود السياسية:

ولمواجهة هذه الوضعبة يمكن تبني استراتيجيات مبتكرة لاستمرارية تفعيل أدوار المجتمع المدني، يتضمن ذلك: 1. بناء تحالفات مدنية قوية **:**يساهم تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المختلفة في تبادل الموارد والخبرات، مما يزيد من نطاق التأثير. على سبيل المثال، في 21 يناير 2017، نظمت "مسيرة النساء" في الولايات المتحدة، حيث شارك ما بين 3.2 إلى 5.2 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد، مما يجعلها واحدة من أكبر الاحتجاجات في تاريخ الولايات المتحدة. هذه المسيرة جمعت مجموعات متنوعة للدفاع عن حقوق المرأة والعدالة الاجتماعية، مما يبرز قوة العمل المدني الجماعي في مواجهة التحديات؛[2] 2. اللجوء إلى القنوات القانونية للدفاع عن الحقوق: بالإضافة إلى اللجوء إلى القنوات القانونية للدفاع عن الحقوق، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستفادة من آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) التابعة للأمم المتحدة كأداة مهمة لمساءلة الحكومات وضمان إيصال أصوات الفئات المهمشة. تُعدّ آلية الاستعراض الدوري الشامل فرصة فريدة أمام المجتمع المدني لتقديم معلومات هامة عن قضايا حقوق الإنسان إلى منظمة حكومية دولية.[3]

---

[1] CIVICUS Monitor. State of Civil Society Report 2021: Resilience in the Face of Repression. CIVICUS, 2021, pp. 56-73. https://monitor.civicus.org/.

[2] Bosman, Julie. "In a Rust Belt Town, the Women's March Draws Shrugs and Cheers From Afar." *The New York Times*, January 21, 2017. Archived on *Wayback Machine*, October 29, 2019. https://web.archive.org/web/20191029135547/https://www.nytimes.com/2017/01/21/us/niles-michigan-trump-no-women-march.html

[3] منظمة العفو الدولية، *الاستعراض الدوري الشامل وقدرته على تعزيز حرية التعبير، والنفاذ إلى المعلومة، وسلامة الصحفيين: مبادئ توجيهية لمنظمات المجتمع المدني* .سبتمبر 2022 .

6. مستقبل بناء السلام يتطلب الدمج بين الابتكار التكنولوجي والتكيف الاستراتيجي:

يستوجب مستقبل بناء السلام مزيجا من الابتكار التكنولوجي والتكيف الاستراتيجي .يتمتع الذكاء الاصطناعي والبلوكشين بإمكانيات كبيرة لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في بناء السلام، لكن يجب أن يكون استخدامهما مصحوبا باعتبارات أخلاقية لمنع تعميق الفجوات القائمة. بالإضافة لكل ذلك، يجب على المجتمع المدني تطوير استجابات مبتكرة لمواجهة الاستقطاب السياسي والقيود على الفضاء المدني، لضمان عدم إسكات الأصوات التي تدافع عن السلام والعدالة. يمكن للمجتمع المدني ومن خلال: التكامل الفعال بين التكنولوجيا وتعزيز التحالفات المدنية؛ والاستخدام الاستراتيجي للأطر القانونية؛ الاستمرار في أداء دور حيوي في تعزيز السلام المستدام. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المبادرات على المدى الطويل يعتمد على ضمان الشمولية، والحفاظ على الاستقلال المالي، والتكيف المستمر مع البيئات السياسية والاجتماعية المتغيرة. فمن خلال الجمع بين التقدم التكنولوجي والمشاركة القاعدية، يمكن لجهود بناء السلام أن تصبح أكثر قدرة على الصمود، وأكثر شمولية، وأكثر تأثيرا في مواجهة تعقيدات النزاعات الحديثة.[1]

https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2022/09/IOR4057342022ARABIC.pdf.

[1] Cath, Corinne. "Governing Artificial Intelligence: Ethical, Legal, and Technical Opportunities and Challenges." Philosophical Transactions of the Royal Society A, 2018, pp. 3-4..

خـــلاصة الفصل الثالث:

بالتركيز على التحديات التي تعيق فاعلية المجتمع المدني في بناء السلام عبر حالات دولية متعددة، يظهر هذا الفصل كيف أن أنماطا مشتركة تتكرر رغم اختلاف السياقات. فالهشاشة المؤسسية في دول مثل أفغانستان والصومال تُضعف التنظيم وتحدّ من القدرة على تعبئة المجتمع، بينما يؤدي التشرذم والانقسام السياسي كما في ليبيا وكوسوفو إلى إفراغ المبادرات السلمية من تأثيرها الجماعي. كما يتضح أن التمويل الخارجي غير المستقر يخلق تبعية مزمنة، ويجعل الأولويات المحلية خاضعة لأجندات المانحين كما في سريلانكا ولبنان وأيرلندا الشمالية. ويزداد التعقيد عندما تتداخل الانقسامات السياسية أو الطائفية مع العمل المدني، فتتحول المنظمات أحيانًا إلى امتداد للصراع بدل أن تكون وسيطًا للحل. أما في سوريا واليمن، فإن التضييق القانوني وتجريم النشاط المدني يحدّ من المجال العام ويمنع المجتمع المدني من أداء وظيفته التوافقية. وبذلك يظهر أن العائق الأساسي ليس ضعف الفاعلين المدنيين فقط، بل البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية التي تحاصر نشاطهم.

في المقابل يبرز الفصل آليات تمكين المجتمع المدني من خلال تجارب ناجحة ركزت على بناء القدرات والشراكات المحلية. فقد أظهرت جورجيا أهمية التدريب وتمكين النساء والشباب لتعزيز الثقة المجتمعية، بينما أكدت رواندا أن التعليم قادر على إعادة تشكيل الذاكرة الجماعية وترسيخ المصالحة. كما ساهم المجتمع المدني في كوسوفو في تعزيز حقوق الأقليات، وفي ليبيريا لعبت المنظمات النسائية دورًا حاسمًا في الإصلاح القانوني والمصالحة الوطنية. ويشير التحليل إلى أن نماذج السلام الأكثر استدامة هي الهجينة التي تجمع بين المبادرات المجتمعية والأطر المؤسسية بدل الاقتصار على التدخلات الدولية. كذلك يفتح الابتكار التكنولوجي آفاقًا جديدة عبر تحليل النزاعات ومكافحة التضليل وتعزيز الشفافية، لكنه يتطلب ضوابط أخلاقية. الخلاصة أن نجاح بناء السلام يرتبط بتمكين الفاعلين المحليين، وتنويع التمويل، وإشراك الفئات المهمشة، وتكييف المقاربات مع السياق الاجتماعي بدل فرض حلول معيارية جاهزة.

الخاتمـــــة:

خاتمة:

يمثل هذا البحث محاولة لفهم الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في بناء السلام المستدام ضمن سياقات النزاعات الممتدة، وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن المجتمع المدني قادر على لعب دور حاسم في الوقاية من النزاعات وحلها وإعادة بناء المجتمعات بعد الصراعات. من خلال تحليل الأطر النظرية والتجارب الميدانية، تأكدت صحة هذه الفرضية، حيث كشفت الدراسة عن مدى تأثير الفاعلين المحليين في بناء الثقة المجتمعية وتعزيز آليات المصالحة والتفاعل مع التحديات المتغيرة للنزاعات.

وقد كشفت الدراسة أن المجتمع المدني يمثل عنصرًا محوريًا في عمليات بناء السلام، لكنه يواجه تحديات هيكلية وسياسية تعيق قدرته على تحقيق تأثير مستدام. وقد أكدت النتائج أن مدى فعالية المجتمع المدني يعتمد على تبني استراتيجيات مرنة تتلاءم مع ديناميكيات النزاع، حيث أثبتت دراسات الحالة في رواندا، كوسوفو، والبوسنة أن الجمع بين التدخلات المحلية والاستراتيجيات متعددة التخصصات يرفع من كفاءة هذه المنظمات في تعزيز الاستقرار. كما تبين أن النماذج النظرية التقليدية، مثل مثلث جالتونج وهرم ليديراخ، توفر أدوات تحليلية فعالة، لكنها تحتاج إلى تطوير لتستجيب لتعقيدات النزاعات الحديثة التي تتسم بتعدد الفاعلين وتداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية.

أكدت الدراسة أيضا أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت عنصرًا حاسمًا في تطوير أدوات المجتمع المدني، حيث يساهم توظيف الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية في تحسين آليات التفاعل المجتمعي، وتعزيز الشفافية، ودعم جهود المصالحة. كما برزت أهمية تطوير أطر تحليلية أكثر شمولًا قادرة على استيعاب التحولات المتسارعة التي تؤثر على ديناميكيات النزاعات، مما يفرض على الفاعلين المحليين والدوليين إعادة النظر في آليات التعاون والتنسيق لضمان استدامة عمليات بناء السلام.

استهل البحث باستعراض الأسس النظرية والتحليلية لدور المجتمع المدني في بناء السلام، متناولا النظريات النماذج التقليدية ونظريات العلاقات الدولية. بينما استعرض الفصلان الثاني والثالث أدوار المجتمع المدني العملية، مركزين على التجارب الميدانية والتحديات التي

تواجهها منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الآليات المبتكرة لتحسين أدائها. تناول البحث أمثلة ملموسة من سياقات متنوعة مثل رواندا، كوسوفو، والسودان، حيث وفرت هذه الحالات رؤى عملية يمكن استثمارها في تحسين استراتيجيات بناء السلام. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- أظهرت الدراسة أن قدرة المجتمع المدني على تعظيم أثره في بناء السلام ترتبط بمدى تحوله من تنظيمات إغاثية قصيرة الأمد إلى فاعل مؤسسي شبكي يعمل بمنطق الحوكمة التشاركية، حيث ترتفع فعاليته كلما اعتمد آليات تنسيق أفقي مع الفاعلين المحليين بدل البنية الهرمية التقليدية.
- تبين أن التكيف الاستراتيجي الأكثر نجاحًا يقوم على مواءمة التدخلات مع السياق الاجتماعي–الثقافي للنزاع، إذ تفشل المقاربات المعيارية الموحدة بينما تنجح البرامج المصممة محليًا في خفض التوترات وإعادة بناء الثقة، ما يؤكد أن الملاءمة السياقية شرط لفعالية المجتمع المدني وليس عاملًا ثانويًا.
- أثبتت المقارنة بين الحالات أن الجمع بين الوساطة المجتمعية والدعم النفسي–الاجتماعي وإعادة الإدماج الاقتصادي يحقق أثرًا تراكميًا أكبر من التدخلات المنفصلة، مما يدل على أن بناء السلام يتطلب حزم تدخلات متعددة القطاعات بدلاً من برامج أحادية البعد.
- أظهرت النتائج أن استدامة تأثير المجتمع المدني تعتمد على تنويع مصادر التمويل وبناء قدرات ذاتية محلية، إذ يؤدي الاعتماد المفرط على المانحين الدوليين إلى تقلب البرامج وتغير الأولويات، بينما تعزز الموارد المحلية استمرارية المبادرات السلمية.
- أكدت الدراسة أن دمج الأدوات الرقمية وتحليل البيانات يعزز القدرة الاستباقية للمجتمع المدني عبر الرصد المبكر للتوترات وتحسين التواصل المجتمعي، ما يحول دوره من الاستجابة للأزمات إلى إدارتها وقائيًا ضمن مقاربة إنذار مبكر مجتمعية.
- بين التحليل أن فعالية المجتمع المدني ترتفع عندما يعمل ضمن شبكة متعددة المستويات تشمل الدولة والقطاع الخاص، حيث تسمح الشراكات المؤسسية بتحويل الاتفاقيات السياسية إلى ممارسات اجتماعية يومية، وهو ما يرسخ الشرعية المجتمعية للسلام.

- خلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني يحقق أكبر أثر عندما ينتقل من دور الوسيط المؤقت إلى منتج لرأس المال الاجتماعي، أي بناء الثقة والمعايير التعاونية داخل المجتمع، وهو العامل الأكثر ارتباطًا باستدامة السلام مقارنة بالعوامل الأمنية أو العسكرية وحدها.

توصيات لبحوث مستقبلية في الموضوع:

استنادًا إلى النتائج التي توصل إليها البحث، تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتعميق فهم الأدوار المتغيرة للمجتمع المدني في بناء السلام، وذلك من خلال عدة مسارات بحثية رئيسية:

1. يوصى بتوجيه دراسات مستقبلية حول الموضوع نحو تطوير أطر نظرية تكاملية تجمع بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للنزاعات، مع اختبارها في سياقات متعددة. فالأدبيات الحالية ما تزال تميل إلى التحليل الجزئي، الأمر الذي قد يحد من قدرتها على تفسير تعقيد البيئات ما بعد النزاع بصورة شاملة.
2. يوصى أيضا بإجراء بحوث طولية تمتد لسنوات بعد انتهاء النزاع لقياس استدامة تدخلات المجتمع المدني، إذ إن معظم الدراسات تركز على النتائج الآنية. من شأن هذا التوجه أن يساعد في التمييز بين الاستقرار المؤقت والتحولات البنيوية الفعلية في العلاقات الاجتماعية والمؤسسية داخل المجتمعات المتأثرة بالنزاع.
3. يبدو من المفيد دراسة إمكانات توظيف الأدوات الرقمية وتقنيات تحليل البيانات في دعم عمليات الإنذار المبكر والحوار المجتمعي، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والتنظيمية المرتبطة بها. فالتطور التكنولوجي قد يسهم في تحسين إدارة النزاعات، لكنه قد يطرح في الوقت ذاته إشكالات جديدة تتطلب معالجة علمية دقيقة.
4. من المناسب توسيع نطاق الدراسات المقارنة حول أدوار الفاعلين المحليين، ولا سيما النساء والشباب، عبر تحليل أنماط مشاركتهم المؤسسية وتأثيرها على شرعية التسويات. ففهم هذه المشاركة بصورة منهجية قد يوفر مؤشرات أوضح حول علاقتها باستقرار عمليات بناء السلام على المدى المتوسط والطويل.

5. تقترح الأبحاث المستقبلية تناول العلاقة بين الضغوط البيئية والتحولات الاقتصادية المحلية والنزاعات المجتمعية، مع بحث دور المجتمع المدني في التخفيف منها. إذ تشير الاتجاهات الراهنة إلى تزايد أهمية هذا البعد، ما يستدعي إدماجه تدريجيًا ضمن مقاربات تحليل وبناء السلام.

ختامًا، تُظهر هذه الدراسة أن بناء السلام لا يمكن اختزاله في ترتيبات سياسية أو أمنية قصيرة الأمد، بل يمثل مسارًا تراكميًا يرتبط بقدرة الفاعلين الاجتماعيين على إعادة تشكيل أنماط التفاعل داخل المجتمع. وفي هذا السياق يبرز المجتمع المدني بوصفه وسيطًا اجتماعيًا يترجم التسويات الرسمية إلى ممارسات يومية قابلة للاستمرار، شرط توفر بيئة مؤسسية داعمة وقدر من المرونة الاستراتيجية. وعليه فإن تعزيز فعاليته لا يتوقف على توسيع نطاق نشاطه فحسب، بل على تطوير أدواته التحليلية وأنماط تعاونه مع بقية الفاعلين، بما يسمح بالانتقال من إدارة النزاع إلى تحويله تدريجيًا نحو استقرار مستدام.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1.1. الكتب:

- سبير، أوري .*السلام أوّلاً: تحديث مسارات السلام* .عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2008.
- سكارتش، ليزا .*استراتيجيات بناء السلام* .بيروت: كتاب أي ان سي، 2015.
- الصباحي، نسرين الشحات. "التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق إفريقيا." القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2022.
- فخر، أحمد .*السلام.. بناء السلام وإنهاء النزاعات* .القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005.
- موسى، حازم حمد .*التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام: دراسة في الركائز الثلاثية (النزاع–المصالحة–السلام)*. عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
- هانيماكي، يوسي إم .*الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جدًا* .ترجمة محمد فتحي خضر. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2021.

2.1. المقالات المحكمة:

- إدالي، عبد الفتاح. "المصالحة والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الانتقالية ومآزقها ".*مجلة سياسات عربية*، العدد 47 (2020).
- سعداوي، مهدي، وفاروق بلخيري. "دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع." مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 10، 2018، ص 191–203.
- وهبان، أحمد محمد. "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى مريشامير: دراسة تقويمية ".*مجلة الإسكندرية للعلوم السياسية* 1، العدد 2 (يوليو 2016).

3.1. التقارير وروابط الانترنت:

- الأمم المتحدة .*بناء السلام واستدامته: تقرير الأمين العام* .2018 . https://digitallibrary.un.org/record/1468106?ln=en&v=pdf.
- الأمم المتحدة .*بناء السلام والحفاظ على السلام* .تم الاطلاع في مارس 2024 . https://www.un.org/ar/124389.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) *التعليم: طريق إلى السلام*. https://www.undp.org/arab-states/stories/education-path-peace.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) *تقرير التنمية البشرية 2020* .2020 . https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2020.

- الجزيرة .*أهم مضامين اتفاق السلام الكولومبي* 27 .سبتمبر 2016.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/27/أهم-مضامين-اتفاق-السلام-الكولومبي.
- سينتاما، حزقييل .*المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة* .تقرير مشروع بحثي. فلورنسا: المعهد الجامعي الأوروبي، فبراير 2022 .
https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/74338/QM-09-22-105-AR-N%5B88%5D.pdf.
- شبكة مواقع الأناضول .*مجلس الأمن يدعو إلى ضمان تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا* 22 .يوليو 2022. https://www.aa.com.tr/ar/دولي/مجلس-الأمن-يدعو-إلى-ضمان-تنفيذ-اتفاق-السلام-في-كولومبيا/2643737.
-
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا .(*بناء السلام*.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر .*القانون الدولي الإنساني والسياسات بشأن تغير المناخ والنزاعات* .https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/climate-and-conflict.
- مبادرة العدالة في مؤسسة المجتمع المنفتح .*مقدمو المساعدة القانونية المجتمعيون: دليل للممارسين*. نيويورك: مؤسسة المجتمع المنفتح، 2010.
https://www.justiceinitiative.org/uploads/e4bd17ca-1f62-4daa-a161-c2fb8a983304/community-based-paralegals-practitioners-guide-ar-20160506.pdf.
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية .*الطريق إلى الاعتراف في كولومبي*.
https://www.ictj.org/ar/الطريق-إلى-الاعتراف-في-كولومبيا.
- مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن(DCAF) ، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان(ODIHR) ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة .(UN Women) *عمل الشرطة والنوع الاجتماعي* .جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2019 .
https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/GSToolkit_Tool-2%20AR-Web.pdf.
- معهد الولايات المتحدة للسلام .*بناء السلام الاستراتيجي*.
https://www.usip.org/academy/catalog/strategic-peacebuilding-arabic.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .*ضحية من ضحايا الحرب في كولومبيا تبحث عن السلام والمصالحة* 26 .يوليو 2023 .https://www.ohchr.org/ar/stories/2023/07/war-victims-search-peace-reconciliation-colombia.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .(UNHCR) *نقص الغذاء في جنوب السودان يجبر المزيد من الأشخاص على العيش في المنفى* 24 .مارس 2014 .
https://www.unhcr.org/ar/533013f96.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو .(*أهداف التنمية المستدامة*.
https://www.unesco.org/en/sdgs.
- منظمة العفو الدولية .*الاستعراض الدوري الشامل وقدرته على تعزيز حرية التعبير، والنفاذ إلى المعلومة، وسلامة الصحفيين: مبادئ توجيهية لمنظمات المجتمع المدني*. سبتمبر 2022 .

https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2022/09/IOR4057342022ARABIC.pdf.

2. المراجع باللغة الانجليزية:

2.1. Books:

- Abdishakup, Abdirashid Ahmed. *The Civil Society Organizations and Peacebuilding Reconciliation in Somalia*. Kampala: Kampala International University, 2011.
- Agimi, Imer. *New Governance Under Limited Statehood: The Case of Local Government Reform in Kosovo*. Maastricht: Maastricht University, 2014.
- Albrecht, Eugenia, and Emilie Fournier-Tombs. *Disinformation and Peacebuilding in Sub-Saharan Africa: Security Implications of AI-Altered Information Environments*. Tokyo: UNU Press, 2024.
- Anderson, Elizabeth. *Civil Society and Human Rights*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.
- Anderson, Mary B. *Do No Harm: How Aid Can Support Peace – or War*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999.
- Atuhaire, Pearl Karuhanga. *Building Sustainable Peace in Post-Conflict Settings in Africa: A Case Study of Liberia*. London: Routledge, 2020.
- Baxi, Upendra. *Human Rights in a Post Human World: Critical Essays*. Oxford: Oxford University Press, 2009.
- Boris, Elizabeth T., and C. Eugene Steuerle. *Nonprofits & Government: Collaboration and Conflict*. Washington, DC: Urban Institute Press, 2006.
- Boulle, Laurence. *Mediation: Skills and Techniques*. LexisNexis, 2018.
- Bracka, J. *Transitional Justice and Civil Society: Truth-Telling and Empathy in Ongoing Conflict*. Springer, 2021.
- Breed, Ananda, Helena-Ulrike Marambio, Karen Pells, and Rajendra Timalsina. *Children, Youth, and Participatory Arts for Peacebuilding: Lessons from Kyrgyzstan, Rwanda, Indonesia, and Nepal*. Lincoln Repository, 2024.
- Brewer, John D., Gareth I. Higgins, and Francis Teeney. *Religion, Civil Society, and Peace in Northern Ireland*. Oxford: Oxford University Press, 2011.
- Chesterman, Simon. *You, The People: The United Nations, Transitional Administration, and State-Building*. Oxford: Oxford University Press, 2004.
- Clark, Philip. *The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda: Justice without Lawyers*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
- Collier, Paul. *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It*. Oxford: Oxford University Press, 2007.
- Diamond, Larry. *The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World*. New York: Times Books, 2008.
- Diamond, Louise, and John W. McDonald. *Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace*. West Hartford, CT: Kumarian Press, 1996.
- Donnelly, Jack. *Universal Human Rights in Theory and Practice*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2013.

- Dukhan, Haian, and Harout Akdedian. *Spoils of War in the Arab East: Reconditioning Society and Polity in Conflict*. London: Torrossa, 2024.
- Elliott, Geoffrey, Chahid Fourali, and Sally Issler. *Education and Social Change: Connecting Local and Global Perspectives*. London: A&C Black, 2010.
- Enloe, Cynthia. *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Relations*. Berkeley: University of California Press, 2014.
- Fisher, Roger, and William Ury. *Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving In*. New York: Penguin Books, 2011.
- Galtung, Johan. *Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization*. London: Sage Publications, 1996.
- Galtung, Johan. *Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking*. Oslo: International Peace Research Institute, 1967.
- Hamber, Brandon. *Transforming Societies after Political Violence: Truth, Reconciliation, and Mental Health*. Springer, 2009.
- Hayes, Bernadette, and Ian McAllister. *Conflict to Peace: Politics and Society in Northern Ireland Over Half a Century*. Manchester: Manchester University Press, 2013.
- Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions*. New York: Routledge, 2011.
- Hirst, Paul. *Associative Democracy: New Forms of Economic and Social Governance*. Cambridge: Polity Press, 1994.
- Hoffman, Danny. *The War Machines: Young Men and Violence in Sierra Leone and Liberia*. Durham, NC: Duke University Press, 2011.
- Hofstede, Geert. *Culture's Consequences: Comparing Values, Behaviors, Institutions, and Organizations Across Nations*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2001.
- Holmgren, Lena E. *Bridging Divides Through Gender-Just Citizenship: Women's Political Participation, Grassroots Peacebuilding, and Transversal Politics in Northern Ireland*. Cham: Springer, 2024.
- Holston, James. *Cities and Civil Society*. Berkeley: University of California Press, 2008.
- Howard, Philip N., and Muzammil M. Hussain. *Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring*. Oxford: Oxford University Press, 2013.
- Hunt, C. T. *Hybridity Revisited: Relational Approaches to Peacebuilding in Complex Sociopolitical Orders*. OAPEN, 2018.
- Kappler, Stephanie, and Oliver P. Richmond. *Artpeace and its Potential for Peacemaking*. Berlin: De Gruyter, 2024.
- Kerr, Rachel. *The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia: A Legacy of the Past*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
- Klein, Naomi. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. New York: Metropolitan Books, 2007.
- Lederach, John Paul. *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1997.
- Lederach, John Paul. *The Little Book of Conflict Transformation*. Intercourse, PA: Good Books, 2003.
- Marchetti, Raffaele, and Nathalie Tocci, eds. *Conflict Society and Peacebuilding: Comparative Perspectives*. 1st ed. London: Routledge, 2011.
- Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred A. Knopf, 1948.
- Nagle, John. *Social Movements in Violently Divided Societies: Constructing Conflict and Peacebuilding*. London: Taylor & Francis, 2016.

- Newman, Edward, and Oliver P. Richmond, eds. *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers During Conflict Resolution*. Tokyo and New York: UN University Press, 2006.
- O'Leary, Brendan. *The Northern Ireland Conflict: Consociational Engagements*. Oxford: Oxford University Press, 2004.
- Paffenholz, Thania. *Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment*. London: Routledge, 2010.
- Putnam, Robert D. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster, 2000.
- Ramsbotham, Oliver, and Tom Woodhouse. *Contemporary Conflict Resolution*. 3rd ed. Cambridge: Polity Press, 2016.
- Richmond, Oliver. *A Post-liberal Peace*. Abingdon: Routledge, 2012.
- Risse-Kappen, Thomas. *A Community of Europeans?: Transnational Identities and Public Spheres*. Illustrated ed. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.
- Salamon, Lester M. "The New Governance: The Challenge for Nonprofit Organizations." In *The Nonprofit Sector: A Research Handbook*, edited by Walter W. Powell and Patricia Bromley, 75–98. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013.
- Schabas, William A. *An Introduction to the International Criminal Court*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.
- Selim, Yvette. *Transitional Justice in Nepal: Interests, Victims and Agency*. 1st ed. London: Routledge, 2020.
- Smith, David J., ed. *Peacebuilding in Community Colleges: A Teaching Resource*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2013.
- Stephan, Rita, and Mounira M. Charrad, eds. *Women Rising: In and Beyond the Arab Spring*. New York: New York University Press, 2020.
- Tickner, J. Ann. *Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security*. New York: Columbia University Press, 1992.
- Tutu, Desmond. *No Future Without Forgiveness*. New York: Doubleday, 1999.
- Visoka, Gezim. *Shaping Peace in Kosovo: The Politics of Peacebuilding and Statehood*. London: Palgrave Macmillan, 2017.
- Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. New York: McGraw-Hill, 1979.
- Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Wessells, Michael. *Child Soldiers: From Violence to Protection*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009.
- Wolff, Stefan, and Christalla Yakinthou, eds. *Conflict Management in Divided Societies: Theories and Practice*. London: Routledge, 2021.
- Zanker, Franzisca. *Legitimacy in Peacebuilding: Rethinking Civil Society Involvement in Peace Negotiations*. London: Taylor & Francis, 2017.

2.2. Book Chapters:

- Kelman, Herbert. "Interactive Problem-Solving: A Social-Psychological Approach to Conflict Resolution." In *Conflict: Reading in Management and Resolution*, edited by John Burton and Frank Duke, 200. New York: St. Martin's Press, 1990.
- Holohan, Anne. "Peacebuilding and SSR in Kosovo: An Interactionist Perspective." In *Decentring Security*, edited by Mark Bevir, 115. Abingdon: Taylor & Francis, 2018.
- Kayyali, Mustafa. "The Impact of War on Higher Education: The Context of Wars in Syria, Iraq, Ukraine, and Afghanistan." In *Rebuilding Higher Education Systems*

Impacted by Crises: Navigating Traumatic Events, Disasters, and More, edited by [Editor(s) Name], Chapter 16. Hershey, PA: IGI Global, 2024.

- Lodge, Tom. "Truth and Reconciliation in Post-Apartheid South Africa." In *History, Memory and Public Life*, 1st ed., 23 pages. Abingdon: Routledge, 2018.
- Kayyali, Mustafa. "The Impact of War on Higher Education: The Context of Wars in Syria, Iraq, Ukraine, and Afghanistan." In *Rebuilding Higher Education Systems Impacted by Crises: Navigating Traumatic Events, Disasters, and More*, edited by [Editor(s) Name], Chapter 16. Hershey, PA: IGI Global, 2024.
- Polat, Soner, and Binasa Halçe. "Peace Education and Empathy: The Effect of Peace Education Program on the Empathy Trends of Primary School Students." In *Empowering Multiculturalism and Peacebuilding in Schools*, 15–37. Hershey, PA: IGI Global, 2020.
- Tope Shola Akinyetun, Kola Bakare, and Sarah Olufunmilayo Adedini. "Youth and Peacebuilding: Policy Implications of Conflict Resolution in Africa." In *Journal of Contemporary Sociological Issues* 3, no. 1 (2023): 69–72.
- White, Nigel D. "Commentary on the Report of the Panel on United Nations Peace Operations (The Brahimi Report)." In *Journal of Conflict & Security Law* 6, no. 1 (June 2001): 127–142.
- Zartman, I. William. "The Negotiation Process in the Middle East." In *The Arab-Israeli Search for Peace*, edited by Steven L. Spiegel, 64–85. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1992.

2.3. Academic Journals:

- Abdi, Farhia A., and Kon K. Madut. "How Can Civil Society Support Reconciliation and Civil Engagement in Somalia?" *Human Geographies – Journal of Studies and Research in Human Geography* 13, no. 2 (November 2021): 139–150.
- Abdi, Farhia A., and Kon K. Madut. "How Can Civil Society Support Reconciliations and Civil Engagement in Somalia?" *Human Geographies – Journal of Studies and Research in Human Geography* 13, no. 2 (2019): 141–155.
- Alidemaj, Albin H., and Arben Maliqi. "Enhancing Minority Rights in Kosovo and the Balkans: Legal Avenues to Inclusion." *Hasanuddin Law Review*, 2025.
- Barnes, Catherine. "Civil Society and Peacebuilding: Mapping Functions in Working for Peace." *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs* 44, no. 1 (2009): 131–145.
- Bar-Tal, Daniel. "Sociopsychological Foundations of Intractable Conflicts." *American Behavioral Scientist* 50, no. 11 (2007): 1430–1453.
- Beinin, Joel. "Civil Society, NGOs, and Egypt's 2011 Popular Uprising." *South Atlantic Quarterly* 113, no. 2 (2014): 397–410.
- Beseng, Michael, Nana Annan, and Gordon Crawford. "Civil Society, Peacebuilding from Below and Shrinking Civic Space: The Case of Cameroon's 'Anglophone' Conflict." *Conflict, Security & Development* 21, no. 1 (2021): 112–130.
- Bhatta, Chandra. "Peacebuilding in Nepal - Interface between Reason and Faith." *Contributions to Nepalese Studies* 46, no. 2 (2019): 25–42.
- Bhavani Fonseka. "Transitional Justice in Sri Lanka: Moving Beyond Promises." *Centre for Policy Alternatives*, 2017.

- Björkdahl, Annika, and Ivan Gusic. "Global Norms and Local Agency: Frictional Peacebuilding in Kosovo." *Journal of International Relations and Development* 18, no. 3 (2015): 275–290.
- Blair, Graeme, Jeremy M. Weinstein, Fotini Christia, Eric Arias, Emile Badran, Robert A. Blair, Ali Cheema, Ahsan Farooqui, Thiemo Fetzer, and Anna M. Wilke. "Community Policing Does Not Build Citizen Trust in Police or Reduce Crime in the Global South." *Science* 374, no. 6571 (November 26, 2021).
- Bouris, Dimitris, and Ioannis Kyriakou. "Europeanisation, Sovereignty and Contested States: The EU in Northern Cyprus and Palestine." *The British Journal of Politics and International Relations* 19, no. 4 (2017): 757–773.
- Brown, A., and K. Clements. "Building Peace and Political Community in Hybrid Political Orders." *International Peacekeeping* 16, no. 4 (2009): 77–95.
- Brunk, Darren. "Whole-of-Society Peacebuilding: A New Approach for Forgotten Stakeholders." *International Journal* 71, no. 2 (2016): 77–94.
- Burgess, Stephen. "A Lost Cause Recouped: Peace Enforcement and State-Building in Somalia." *Contemporary Security Policy* 34, no. 1 (2013): 113–132.
- Cath, Corinne. "Governing Artificial Intelligence: Ethical, Legal, and Technical Opportunities and Challenges." *Philosophical Transactions of the Royal Society A* 376, no. 2133 (2018): 1–12.
- Chandler, David. "Peacebuilding and the Politics of Non-linearity: Rethinking 'Hidden' Agency and 'Resistance'." *Peacebuilding* 1, no. 1 (2013): 17–32.
- Chikrizova, OS, and DA Konstantinova. "Gender Aspects of the Yemeni Conflict (2014–2023)." *Asia & Africa Today* 23, no. 2 (2024).
- Chilmeran, Y., and S. Forester. "Introduction: A Feminist International Relations Approach to the Middle East/North Africa." *International Political Science Review* 45, no. 1 (2024): 588–606.
- Cocozzelli, Fred. "Between Democratisation and Democratic Consolidation: The Long Path to Democracy in Kosovo." *Perspectives on European Politics and Society* 14, no. 1 (2013): 85–104.
- Cox, Robert W. "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium: Journal of International Studies* 10, no. 2 (1981): 126–155.
- De Waardt, Marlies, and Susanne Weber. "Beyond Victims' Mere Presence: An Empirical Analysis of Victim Participation in Transitional Justice in Colombia." *Journal of Human Rights Practice* 11, no. 2 (2019): 209–225.
- Doyle, Michael W. "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs." *Philosophy and Public Affairs* 12, no. 3 (1983): 205–235.
- Doyle, Michael W., and Nicholas Sambanis. "International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis." *American Political Science Review* 94, no. 4 (2000): 779–801.
- Druckman, Daniel. "Stages, Turning Points, and Crises: Negotiating Military Base Rights, Spain and the United States." *Négociations* 28, no. 2 (2017): 9–36.
- Dupuy, K. E. "Education for Peace: Building Peace and Transforming Armed Conflict through Education Systems." *International Peace Research Institute, Oslo*, 2008.
- Fagan, Adam. "EU Assistance for Civil Society in Kosovo: A Step Too Far for Democracy Promotion?" *Democratization* 18, no. 3 (2011).
- Galtung, Johan. "Violence, Peace, and Peace Research." *Journal of Peace Research* 6, no. 3 (1969): 167–191.
- Gizelis, Theodora-Ismene, and Jonathan Joseph. "Decoupling Local Ownership? The Lost Opportunities for Grassroots Women's Involvement in Liberian Peacebuilding." *Cooperation and Conflict* 51, no. 3 (2016): 90–92.

- Gizelis, Theodora-Ismene. "A Country of Their Own: Women and Peacebuilding." *Conflict Management and Peace Science* 28, no. 5 (2011): 533–558.
- Hirblinger, Andreas Timo, Julie Marie Hansen, Kristian Hoelscher, Åshild Kolås, Kristoffer Lidén, and Bruno Oliveira Martins. "Digital Peacebuilding: A Framework for Critical–Reflexive Engagement." *International Studies Perspectives* 24, no. 3 (August 2023): 265–282.
- Holliday, Ian. "Doing Business with Rights Violating Regimes: Corporate Social Responsibility and Myanmar's Military Junta." *Journal of Business Ethics* 61, no. 4 (November 2005): 335–352.
- Jayousi, Rashed Al, and Yuko Nishide. "Beyond the 'NGOization' of Civil Society: A Framework for Sustainable Community-Led Development in Conflict Settings." *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 35 (2024): 63–85.
- Johnson, David W., and Tangmit Johnson. "Conflict Resolution and Peer Mediation Programs in Elementary and Secondary Schools: A Review of the Research." *Review of Educational Research* 66, no. 4 (December 1996): 459–506.
- Kaldor, Mary, Marika Theros, and Rim Turkmani. "Local Agreements - An Introduction to the Special Issue." *Journal of Intervention and Statebuilding* 16, no. 1 (2022): 107–129.
- Krasniqi, Valon, and Ylber Aliu. "The Role of the International Administration in the Process of State-Building in Kosovo." *Academic Journal of Interdisciplinary Studies* 4, no. 3 S1 (December 2015): 410–423.
- Landau, David M. "The Quest for Legitimacy in Independent Kosovo: The Unfulfilled Promise of Diversity and Minority Rights." *Nationalities Papers* 45, no. 1 (2017): 95–118.
- Lehrs, L., D.K. Markus, and D. Miodownik. "What Happens to Peace When the Process Is Stalled: Competing International Approaches to the Israeli-Palestinian Conflict, 1996-2021." *Journal of Global Security Studies* 7, no. 2 (2022): 6–28.
- Leonardsson, Hanna, Annica Kronsell, and Andreas Burman. "Achieving Peaceful Climate Change Adaptation through Transformative Governance." *World Development* 150 (2021): 147–166.
- Loschi, Chiara. "Youth as Agenda-Setters between Donors and Beneficiaries: The Limited Role of Libyan Youth after 2011." *Middle East Law and Governance* 13, no. 1 (2021): 50–72.
- Mamdani, Mahmood. "The Politics of Naming: Genocide, Civil War, Insurgency." *London Review of Books* 29, no. 5 (March 8, 2007): 31–33.
- Marchetti, Raffaele, and Nathalie Tocci. "Conflict Society: Understanding the Role of Civil Society in Conflict." *Global Change, Peace & Security* 21, no. 2 (June 2009): 201–217.
- Mulugeta, Mulugeta F., and A. Beyene. "Analysing the Resilience of Rights-Based Civil Society Organizations (CSOs) in the Era of (De) Securitisation: Insights from Ethiopia." *African Security Review* 32, no. 1 (2024): 90–110.
- Nilsson, Manuela. "Building Peace Amidst Violence: An Analysis of Colombia's Policies to Address Security and Development Challenges." *Iberoamericana – Nordic Journal of Latin American and Caribbean Studies* 47, no. 1 (2018): 34–50.
- Oliver, P. Richmond, and Sandra Pogodda. "The International Dynamics of Counter-Peace." *European Journal of International Relations* 30, no. 2 (2024): 132–134.
- Paris, Roland. "At War's End: Building Peace After Civil Conflict." *International Security* 22, no. 2 (1997): 54–89.
- Paris, Roland. "Peacebuilding and the Limits of Liberal Internationalism." *International Security* 22, no. 2 (1997): 60–78.

- Pul, Hippolyt A. S. "Making Me You: The Elusive Missions of Development and Peace in Liberia and Sierra Leone." *Journal of Peacebuilding & Development* 11, no. 1 (2016): 42–45.
- Rahman, K., and B. S. Fiyana. "Development Assistance for Peacebuilding: The Role of NGOs in Conflict-Affected States." *Taylor & Francis*, 2024.
- Rhodes, Gloria, and Muhammad Akram. "Conflict Analysis, Learning from Practice." *Conflict Resolution Quarterly* (December 29, 2022).
- Sabah, J. "International Law and Gaza Strip." *Birzeit University Policy Brief*, 2024.
- Sánchez-Garzoli, Gimena. "Colombia's Peace Process and the Protection of Displaced Communities." *Forced Migration Review* 56 (2017): 18–22.
- Social Studies Center. "Civic Engagement and Civil Society." *Social Research Journal* 12, no. 3 (2019): 67–85.
- Summerfield, Derek. "The Impact of War and Atrocity on Civilian Populations: Basic Principles for NGO Interventions and a Critique of Psychosocial Trauma Projects." *International Review of Psychiatry* 8, no. 3 (1996): 13–29.
- Syed Musa, Syed. "Care Economy and Conflict Resolution: Nurturing Peaceful Societies Through Caring Practices." *International Journal of Contemporary Issues* 2 (2024): 30–50.
- Technologies in Peacebuilding: Implications, Opportunities, and Challenges. *Cooperation and Conflict* 51, no. 3 (2016).
- Tubbs, James O. "Beyond Gunboat Diplomacy: Forceful Applications of Airpower in Peace Enforcement Operations." *Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press*, 1997.
- Verkoren, Willemijn, and M. Van Leeuwen. "Civil Society in Peacebuilding: Global Discourse, Local Reality." *International Peacekeeping* 20, no. 2 (2013): 78–100.
- Visoka, Gezim, and Astrit Beha. "Minority Consultative Bodies in Kosovo: A Quest for Effective Emancipation or Elusive Participation." *JEMIE* 10, no. 1 (2011): 30–35.
- Wählisch, M. "Big Data, New Technologies, and Sustainable Peace: Challenges and Opportunities for the UN." *Journal of Peacebuilding & Development* 15, no. 1 (2020): 123–140.
- Waters, Christopher P. M. "Post-Conflict Legal Education." *Journal of Conflict and Security Law* 10, no. 1 (Spring 2005): 102–115.
- Yilmaz, Muzaffer Ercan. "Successful Interventions in Internal Conflicts: A Framework." *Journal of Law and Conflict Resolution* 3, no. 1 (January 2011): 2–15.
- Yom, Sean L. "Civil Society and Democratization in the Arab World." *Middle East Review of International Affairs (MERIA)* 9, no. 4 (December 2005): 23–45.
- Zartman, William I. "The Timing of Peace Initiatives: Hurting Stalemates and Ripe Moments." *The Global Review of Ethnopolitics* 1, no. 1 (2001): 10–22.
- Zeqiri, Arben. "The Effective Participation of Minority Communities in the Local and Central Government of Kosovo." *Beyond International Conditionality* 2017: 150–175.
- Zhomartkyzy, Maria. "The Role of Mediation in International Conflict Resolution." *Law and Safety* 90, no. 3 (2023): 172–188.
- Zorbas, Eugenia. "Reconciliation in Post-Genocide Rwanda." *African Journal of Legal Studies* 1, no. 1 (May 2004): 29–52.

2.4. Reports and Web Links:

- Ahmed, Hassan Ibrahim. *Community Participation and Peacebuilding in Mogadishu Somalia*. Kampala: Kampala International University, 2017.

https://ir.kiu.ac.ug/bitstreams/e7e9c5a5-ffb1-4593-8cdf-30fb1980ffb8/download.

- Ahmetašević, Nidžara, Nerma Jelačić, and Selma Boračić. "Investigation: Višegrad Rape Victims Say Their Cry Goes Unheard." *Balkan Investigative Reporting Network (BIRN)*, October 20, 2006. Archived March 2, 2012. https://web.archive.org/web/20120302152054/http://www.bim.ba/en/32/10/1312.
- AlOkaily, Abdullah, and Sohaib Alzoubi. *Exploring Blockchain Technology for Humanitarian Aid in Conflict Zones: A Syrian Case Study*. *PeaceRep Report*. Edinburgh: PeaceRep, The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform, University of Edinburgh, 2024. http://dx.doi.org/10.7488/era/5494.
- Alunni, A., M. Calder, and S. Kappler. *Enduring Social Institutions and Civil Society Peacebuilding in Libya and Syria*. Durham: Durham University, 2017. https://www.durham.ac.uk/media/durham-university/research-/research-institutes/durham-global-security-institute/pdfs/h101_enduring_social_institutions_and_civil_society_peacebuilding_in_libya_and_syria_final_web.pdf.
- Associated Press. "Over 1 Billion People Face Multidimensional Poverty, with 455 Million in Conflict Zones, UN Report Says." *AP News*, October 2024. https://apnews.com/article/global-poverty-conflict-children-africa-asia-un-6368254d305025d69925a86b75aeb6f6.
- Avgousti, Alexandros. *A Divided Island in a United Europe: Evaluating the Expectations and Realities of the EU's Role in the Cyprus Conflict from the Perspective of Cyprus*. Neapolis University, 2024. https://hephaestus.nup.ac.cy/handle/11728/12578.
- Barendsen, Frank W. *The Political Economy of Peacebuilding: A Study into Power Relations and the Triple Transition in Guatemala*. Utrecht: Utrecht University, 2015. https://studenttheses.uu.nl/bitstream/handle/20.500.12932/24389/FINAL%20THESIS%203494713.pdf?sequence=2.
- Blair, Robert, and Sabrina Karim. "Brief 76: Community Policing in Liberia Increased Reporting and Lowered Crime." *EGAP*, November 30, 2021. https://egap.org/resource/brief-community-policing-in-liberia-increased-reporting-and-lowered-crime/.
- Boege, V. *Potential and Limits of Traditional Approaches in Peacebuilding*. *Berghof Handbook II*, 2011. https://www.academia.edu/download/74866283/boege_handbookII.pdf.
- Bolton, Laura. *Lessons from Conflict Resolution Interventions*. *Institute of Development Studies*, 2020. https://opendocs.ids.ac.uk/articles/report/Lessons_from_Conflict_Resolution_Interventions/26432641?file=48082414.
- Bosman, Julie. "In a Rust Belt Town, the Women's March Draws Shrugs and Cheers From Afar." *The New York Times*, January 21, 2017. Archived on *Wayback Machine*, October 29, 2019. https://web.archive.org/web/20191029135547/https://www.nytimes.com/2017/01/21/us/niles-michigan-trump-no-women-march.html.
- Center for Victims of Torture (CVT). *Assessing Mental Health and Psychosocial Needs and Barriers in Tigray, Ethiopia*. 2023. https://www.cvt.org/wp-content/uploads/assessing_mental_health_tigray_funder.pdf.

- Center for Victims of Torture (CVT). *Being Raised by a Torture Victim: How Trauma Can Impact Future Generations*. October 11, 2024. https://www.cvt.org/articles/how-trauma-can-impact-future-generations/.
- Centre for Peacemaking & Community Development. *Global Mine Action Registry*. James Madison University, Center for International Stabilization and Recovery (CISR). Accessed September 2024. https://www.jmu.edu/cisr/research/gmar/search/centre-for-peacemaking-community-development.shtml.
- CIVICUS Monitor. *State of Civil Society Report 2021: Resilience in the Face of Repression*. CIVICUS, 2021. https://monitor.civicus.org/.
- Community Dialogue. *Building Understanding Through Dialogue*. https://www.communitydialogue.org/.
- Community Foundation for Northern Ireland. *Our Impact*. https://communityfoundationni.org/achieving-impact/our-impact/.
- Corporation. *Alternative Futures for Syria: Regional Implications and Challenges for the United States*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2019. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2956.html.
- Costa, E. *Women's Role in Peacebuilding: A Case Study of Liberia*. DIVA, 2018. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1216133/FULLTEXT01.pdf.
- Culver, Sherri Hope. *Media and Information Literacy and Intercultural Dialogue*. 2013. https://www.academia.edu/86928144/Media_and_information_literacy_and_intercultural_dialogue
- Djellal, Faridah, and Faïz Gallouj. "Social Innovation and Service Innovation." Paper presented at the *Challenge Social Innovation Conference*, Vienna, Austria, September 2011. https://shs.hal.science/halshs-01113990/document.
- Doyle, Kate, and Peter Kornbluh, eds. "GUILTY: Justice for the Jesuits in El Salvador." *National Security Archive*, July 10, 2020. Updated September 11, 2020. https://nsarchive.gwu.edu/briefing-book/human-rights/2020-09-11/gulty-justice-for-the-jesuits-el-salvador.
- Government of Canada. *National Progress Report on Early Learning and Child Care 2019-2020*. Employment and Social Development Canada, 2021. https://www.canada.ca/en/employment-social-development/programs/early-learning-child-care/reports/national-progress-2019-2020.html.
- Grozev, Kostadin, and Nadia Boyadjieva. *Diplomacy, International Intervention, and Post-War Reconstruction*. Geneva: DiploFoundation, 2004. https://www.diplomacy.edu/resource/diplomacy-international-intervention-and-post-war-reconstruction/
- Gürsoy, Gülsah. *Guatemala – Peace Negotiations and Inclusion of Civil Society*. *ResearchGate*, 2020. https://www.researchgate.net/profile/Guelsah-Guersoy/publication/347949015_Guatemala_-Peace_Negotiations_and_Inclusion_of_Civil_Society/links/5fe9d3baa6fdccdcb80d34b9/Guatemala-Peace-Negotiations-and-Inclusion-of-Civil-Society.pdf.
- Hardesty, Larry. "Study Finds Gender and Skin-Type Bias in Commercial Artificial-Intelligence Systems." *MIT News*, February 11, 2018. https://news.mit.edu/2018/study-finds-gender-skin-type-bias-artificial-intelligence-systems-0212.
- Hassan, IA, and S. Kavale. *Role of Civil Society in Peacebuilding in Mogadishu, Somalia*. 2018. https://www.academia.edu/download/62992036/my_final_project1_-120200417-114539-14y6hy2.pdf.

- Humanitarian Practice Network (HPN). *Lessons Learned from the Haiti Earthquake Response*. Overseas Development Institute (ODI), 2012. https://odihpn.org/magazine/lessons-learned-from-the-haiti-earthquake-response/.
- Iglesias, Susana. *The Role of Civil Society in Peacebuilding: Southeast Asia in Focus*. *Civil Society Dialogue Network*, 2013. https://peaceresourcecollaborative.org/wp-content/uploads/2020/02/EPLO_CSDN_Background-paper_Role-Civil-Society-Peacebuilding.pdf.
- Inclusive Peace. *The Role of Civil Society in Peacebuilding: Functions, Constraints and Opportunities*. May 2021. https://www.inclusivepeace.org/wp-content/uploads/2021/05/paper-civil-society-peacebuilding-en.pdf.
- Institute for Economics & Peace. *Global Peace Index 2023: Measuring Peace in a Complex World*. Sydney: Institute for Economics & Peace, 2023. https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/06/GPI-2023-Web.pdf.
- International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. *Increasing Access to Justice in Fragile Settings*. Washington, DC: The World Bank, 2023. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099101123141530374/pdf/P17955108fb2a104e0a55e04b0257738ea3.pdf.
- International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. *Improving Justice in Liberia: A 2023 JUPITER Assessment*. Washington, DC: The World Bank, 2023. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099120523102531271/pdf/P17955102ee22a04b0b6d70983332b1f003.pdf.
- International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. *Building for Peace: Reconstruction for Security, Equity, and Sustainable Peace in MENA*. Washington, DC: The World Bank, 2020. https://documents1.worldbank.org/curated/en/747201593601797730/pdf/Building-for-Peace-Reconstruction-for-Security-Equity-and-Sustainable-Peace-in-MENA.pdf.
- International Crisis Group. *CrisisWatch: Tracking Conflict Worldwide*. January 2025. https://www.crisisgroup.org/crisiswatch.
- International Crisis Group. *CrisisWatch: Tracking Conflict Worldwide*. January 2025. https://www.crisisgroup.org/crisiswatch.
- International Crisis Group. *In the Shadow of "No": Peace after Colombia's Plebiscite*. Report No. 60, Latin America & Caribbean. January 31, 2017. https://www.crisisgroup.org/latin-america-caribbean/andes/colombia/060-shadow-no-peace-after-colombia-s-plebiscite.
- International Crisis Group. *Libya: Getting Geneva Right*. Middle East and North Africa Report No. 157. Brussels: International Crisis Group, February 26, 2015. https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/157-libya-getting-geneva-right.pdf.
- International Crisis Group. *Libya: Getting Geneva Right*. Middle East and North Africa Report No. 157. Brussels: International Crisis Group, February 26, 2015. https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/157-libya-getting-geneva-right.pdf.
- International Crisis Group. *Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action*. December 2023. https://www.crisisgroup.org/global/seizing-moment-early-warning-early-action.
- International Rescue Committee (IRC). *2019 Annual Report*. 2019. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/5264/irc2019-annual-report.pdf.

- International Rescue Committee (IRC). *2019 Annual Report*. 2019. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/5264/irc2019-annual-report.pdf.
- International Rescue Committee (IRC). *Syria: Humanitarian Response and Assistance Programs*. Accessed April 2024. https://www.rescue.org/country/syria.
- Isacson, Adam. *A Long Way to Go: Implementing Colombia's Peace Accord After Five Years*. Washington, DC: Washington Office on Latin America (WOLA), 2021. https://www.wola.org/analysis/a-long-way-to-go-implementing-colombias-peace-accord-after-five-years/.
- Kappler, Stefanie, Anna Alunni, and Mary Calder. *Enduring Social Institutions and Civil Society Peacebuilding in Libya and Syria*. British Council, 2017. https://www.durham.ac.uk/media/durham-university/research-/research-institutes/durham-global-security-institute/pdfs/h101_enduring_social_institutions_and_civil_society_peacebuilding_in_libya_and_syria_final_web.pdf.
- Khonelidze, Z., and L. Chimchiuri. *Human Rights and Peacebuilding in Post-Conflict Occupied Territories: Examining Georgia and Ukraine*. RAIS Conference Proceedings, 2024. https://rais.education/wp-content/uploads/2024/12/0466.pdf.
- Kroc Institute for International Peace Studies. *Methodology for Monitoring Implementation of the Colombian Peace Agreement*. University of Notre Dame. Accessed November 2024. https://peaceaccords.nd.edu/barometer/methodology.
- Laurens, Henry. "Henry Laurens, Orientaliste: « Dans le Conflit Israélo-Palestinien, le Problème est le Poids de l'Histoire »." Interview by Gaïdz Minassian. *Le Monde*, July 6, 2024. https://www.lemonde.fr/international/article/2024/07/06/henry-laurens-orientaliste-dans-le-conflit-israelo-palestinien-le-probleme-est-le-poids-de-l-histoire_6247356_3210.html
- Lindqvist, Carl. *Peace-, State- and Trust Building in Practice: The Implementation of the New Deal TRUST Principles and International Peacebuilding Engagements in the Somali Region*. Uppsala University, 2018. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1233431/FULLTEXT01.pdf.
- Lund, Aron. *Into the Tunnels: The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta*. The Century Foundation, December 21, 2016. https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels.
- Mallon, Barry. *The Pieces to Peace: Analyzing the Role of Civil Society in the Design and Implementation of Northern Ireland's Good Friday Agreement*. University of Manitoba, 2021. https://mspace.lib.umanitoba.ca/bitstreams/c97a6a83-f749-40c6-9a41-315496b0cde1/download.
- McKell, K.L. *How Civil Society Organizations (CSOs) Use Media for Peacebuilding in Post-Conflict Societies*. 2020. https://ikee.lib.auth.gr/record/319287/files/GRI-2020-27361.pdf.
- Médecins Sans Frontières (MSF). *International Activity Report 2020*. 2021. https://www.msf.org/international-activity-report-2020.
- Mitchell, Christopher R. *Conflict, Social Change and Conflict Resolution: An Enquiry*. *Berghof Research Center for Constructive Conflict Management*, Berghof Handbook Dialogue No. 5, November 2005. https://berghof-foundation.org/files/publications/dialogue5_mitchell_lead-1.pdf.
- National Democratic Institute (NDI) and International Republican Institute (IRI). *International Election Observation Mission to Kenya*. 2024. https://www.ndi.org/sites/default/files/NDI%20IRI_International%20Election%20Observation%20Mission%20to%20Kenya_0.pdf.

- New Tactics in Human Rights. *Empowering Communities for Improving Delivery of Short and Long-Term Humanitarian Aid*. January 9, 2018. https://www.newtactics.org/conversations/empowering-communities-improving-delivery-short-and-long-term-humanitarian-aid/.
- Norwegian Refugee Council (NRC). *Programs for Protection and Conflict Response in the Democratic Republic of the Congo*. Accessed March 2024. https://www.nrc.no/countries/africa/dr-congo.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *Civic Engagement and Social Cohesion*. 2017. Accessed September 2024. https://www.oecdbetterlifeindex.org/topics/civic-engagement/.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *International Engagement in Fragile States: Can't We Do Better?* OECD Publishing, 2011. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2011/11/international-engagement-in-fragile-states_g1g156a7/9789264086128-en.pdf.
- Paffenholz, Thania, and Christoph Spurk. *Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding*. Paper No. 36. Washington, DC: World Bank, October 2006. https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/31764499/CIVIL_SOCIETY_AND_PEACE_BUILDING-libre.PDF.
- Peace One Day. *Impact*. Accessed October 2024. https://peaceoneday.org/Main/Impact.
- PeaceTech Lab. *Harnessing Technology for Peacebuilding*. https://www.peacetechlab.org.
- Petrovic, Natalija. *The EU as Peace Builder: A Comparative Analysis of Civilian CSDP Missions in Bosnia and Herzegovina and Kosovo*. University of Canterbury, 2019. https://ir.canterbury.ac.nz/bitstream/10092/17691/1/Petrovic%2020Natalija_Master%27s%20Thesis.pdf.
- Pew Research Center. *Americans with Higher Education and Income Are More Likely to Be Involved in Community Groups*. February 22, 2019. https://www.pewresearch.org/short-reads/2019/02/22/americans-with-higher-education-and-income-are-more-likely-to-be-involved-in-community-groups/.
- Reporters Without Borders (RSF). *2020 World Press Freedom Index: Entering a Decisive Decade for Journalism, Exacerbated by Coronavirus*. April 2020. https://rsf.org/en/2020-world-press-freedom-index-entering-decisive-decade-journalism-exacerbated-coronavirus.
- Save the Children. *Healing the Invisible Wounds of War: A Roadmap for Addressing the Mental Health Needs of Children and Young People Affected by Conflict*. London: Save the Children, 2018. https://www.savethechildren.org.uk/content/dam/global/reports/health-and-nutrition/healing-invisible-wounds.pdf.
- Search for Common Ground. *Enabling Preventative Responses to Violent Extremism in Rwanda*. August 30, 2019. https://www.sfcg.org/project/enabling-preventative-responses-to-violent-extremism-in-rwanda/.
- Search for Common Ground. *Taking a Stand without Taking a Side: Why Multipartiality Is Essential for Peacebuilding*. January 17, 2025. https://www.sfcg.org/taking-a-stand-without-taking-a-side-why-multipartiality-is-essential-for-peacebuilding/.
- Tadamun. *The Right of Access to Information*. Accessed February 2024. https://www.tadamun.co/the-right-of-access-to-information-ar/.
- The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD). *2022 Signatory Report Overview: Women, Peace & Security and Humanitarian Action*

(WPS-HA) Compact. 2022. https://wpshacompact.org/sig-report-2022/the-african-centre-for-the-constructive-resolution-of-disputes-accord/.

- Time. *Women of the Sun, Women Wage Peace: One Year After October 7, Israeli and Palestinian Women Are Marching for Peace*. Accessed February 2024. https://qa.time.com/7061097/women-of-the-sun-women-wage-peace-oct-7-anniversary/.
- Townend, R., L. Broers, A. Geybulla, G. Lahn, J. La Porte, et al. *Azerbaijan's Climate Leadership Challenge*. Policy Commons, 2024. https://policycommons.net/artifacts/17446962/azerbaijans-climate-leadership-challenge/18335839/.
- U.S. Department of State. *2020 Country Reports on Human Rights Practices: Liberia*. Washington, DC: U.S. Department of State, 2020. https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/liberia/.
- UNESCO. *Education Transforms Lives*. Accessed March 2024. https://www.unesco.org/en/education.
- UNESCO. *Safe to Learn and Thrive: Ending Violence in and Through Education*. 2024. https://doi.org/10.54675/LUPY3293.
- UNICEF. *Global Annual Results Report 2022: Humanitarian Action*. New York: UNICEF, July 2023. Accessed January 2025. https://www.unicef.org/reports/global-annual-results-2022-humanitarian-action.
- United Nations Development Programme (UNDP). *Afghanistan Peace and Reintegration Programme (UNDP Support)*. Project Completion Report. April 2017. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/af/APRP-finalreport.pdf.
- United Nations Development Programme (UNDP). *Building Resilience Through Livelihoods and Economic Recovery: UNDP Guidance Note*. June 2023. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-06/livelihoods_and_economic_recovery.pdf.
- United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today – Inequalities in Human Development in the 21st Century*. December 9, 2019. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2019.
- United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today – Inequalities in Human Development in the 21st Century*. December 9, 2019. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2019.
- United Nations Development Programme (UNDP). *UNDP Takes Its Blockchain Academy Global*. November 19, 2024. https://www.undp.org/news/undp-takes-its-blockchain-academy-global.
- United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women). *Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action*. United Nations, 2015. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n15/131/11/pdf/n1513111.pdf.
- United Nations Peacebuilding Fund. *Pathways to Empowerment: Advancing Marginalized Youth Participation to Promote a Peaceful and Democratic Culture in the Central African Republic*. December 2024. https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/2024-12/05._prodoc_241202_gw.pdf.
- United Nations Peacebuilding. *Good Practice Note: Civil Society Engagement in Peacebuilding and Sustaining Peace*. May 2022.

https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/goodpracticenote.cs-pb-sp.220510.v6.final_.web-compressed.pdf.

- United Nations Peacebuilding. *Project Evaluation Report: PBF 00107354*. 2024. https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/pbf_00107354_project_evaluation_report_final.pdf.
- United Nations Peacekeeping. *Gender-Responsive United Nations Peacekeeping Operations: Resources Package*. 2019. https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/gewps19_respack_v7_eng_digital.pdf.
- United Nations Peacekeeping. *The Future of Peacekeeping*. Accessed March 2024. https://peacekeeping.un.org/en/future-of-peacekeeping.
- United Nations. *Global Civil Society Report*. 2021. Accessed November 2024. https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/CND_Sessions/CND_67/Stakeholder_Contributions/All_Challenges/VNGOC-*NYNGOC_Global_Civil_Society_Report_2024*-_layout.pdf.
- United Nations. *Report of the Secretary-General on the Situation in South Sudan, February 2024*. Security Council, S/2024/XX. New York: United Nations, February 26, 2024. https://unmiss.unmissions.org/sites/default/files/report_of_the_secretary-general_on_the_situation_of_south_sudan_-_february_2024.pdf.
- United States Agency for International Development (USAID). *Partnerships for Peace (P4P) Fact Sheet*. Accessed January 2024. https://www.usaid.gov/fact-sheet/partnerships-peace-p4p.
- War Child. *Edisa*. Accessed April 2024. https://www.warchild.net/stories-of-children/edisa/.
- World Bank. *Annual Report 2019: Ending Poverty, Investing in Opportunity*. 2019. Accessed September 2024. https://documents1.worldbank.org/curated/en/156691570147766895/pdf/The-World-Bank-Annual-Report-2019-Ending-Poverty-Investing-in-Opportunity.pdf.
- World Bank. *Increasing Access to Justice in Fragile Settings*. Washington, DC: The World Bank, 2023. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099101123141530374/pdf/P17955108fb2a104e0a55e04b0257738ea3.pdf.
- World Bank. *Rwanda Systematic Country Diagnostic*. 2019. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/219651563298568286/rwanda-systematic-country-diagnostic.
- World Bank. *Towards Sustainable Peace, Poverty Eradication, and Shared Prosperity: Colombia Policy Notes*. Washington, DC: World Bank, September 2014. https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/lac/Colombia%20Policy%20Notes%20Finalweb%2024-2014.pdf.
- World Bank. *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*. Washington, DC: World Bank, 2011. https://documents1.worldbank.org/curated/en/966731468161352341/pdf/World-development-report-2011-conflict-security-and-development.pdf.
- World Health Organization (WHO). *Mental Health in Emergencies*. March 16, 2022. https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/mental-health-in-emergencies.

الفهرس:

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
مقدمة	**1**
الفصل الأول: الأسانيد التصورية والنظرية لدور المجتمع المدني في بناء السلام	**15**
المبحث الأول: الخلفيات المفهومية لدور المجتمع المدني في بناء السلام	**17**
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني في سياق عملية بناء السلام	**18**
الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني	**18**
الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني	**20**
الفرع الثالث: الفرق بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	**22**
الفرع الرابع: أدوار ووظائف المجتمع المدني	**25**
الفرع الخامس: تأثير المجتمع المدني في السياسات العامة	**27**
المطلب الثاني: مفهوم عمليات بناء السلام	**29**
الفرع الأول: تعريف عمليات بناء السلام	**29**
الفرع الثاني: تطورعمليات بناء السلام	**32**
الفرع الثالث: وظائف عمليات بناء السلام والمهام المنوطة إليها	**36**
الفرع الرابع: استراتيجيات بناء السلام عبر التساند التنموي والمصالحة والتعافي ودور المجتمع المدني	**39**
المطلب الثالث: الاستراتيجيات العامة لبناء السلام	**42**
الفرع الأول: الوقاية من النزاعات الداخلية–الإنذار المبكر والتدخل المبكر	**42**
الفرع الثاني: استراتيجيات صناعة السلام–إدارة التنزاعات نحو التسوية	**44**
الفرع الثالث: استراتيجيات بناء السلام عبر تحويل النزاع	**47**
المطلب الرابع: الاستراتيجيات المحددة والخاصة بالمجتمع المدني لبناء السلام	**48**
الفرع الأول: أدوار المجتمع المدني في استراتيجيات بناء السلام	**49**
الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في تفاعل وتعبئة المجتمعات من أجل بناء السلام	**51**
الفرع الثالث: تعزيز مسارات التعليم وبناء القدرات من أجل الاستدامة السلمية	**53**
المبحث الثاني: الأدوات التحليلية والمداخل النظرية لفهم وبناء السلام	**56**
المطلب الأول: الأدوات التحليلية لمفهمة وتحليل العمليات المترتطبة ببناء السلام	**56**
الفرع الأول: مثلث جالتونج: تحليل لثلاثة أبعاد للعنف–المباشر، الهيكلي، والثقافي	**57**
الفرع الثاني: هرم ليديراخ: السلام المستدام من خلال إشراك الفاعلين على مستويات متعددة	**59**
الفرع الثالث: دبلوماسية المسارات المتعددة لدايموند وماكدونالد	**61**
الفرع الرابع: مقاربة جالتونج: تحويل النزاع بتجاوز التناقضات الظاهرة	**62**
الفرع الخامس: نموذج ممارسة السلام التأملي لأندرسون وأولسن	**64**
الفرع السادس: "عدم إلحاق الضرر" لأندرسن	**65**

الفرع السابع: نماذج حل النزاعات لكريستوفر ميتشل	67
الفرع الثامن: مقاربة مراحل اتفاقيات السلام لدروكمان	68
الفرع التاسع: حل المشكلات التفاعلية لهربرت كيلمان	70
المطلب الثاني: الأدوات التحليلية المدعمة لمسعى فهم النزاعات	73
الفرع الأول: شجرة النزاع	73
الفرع الثاني: تحليل أصحاب المصلحة: تحديد الجماعات، المصالح، والتأثير في النزاعات	75
الفرع الثالث: رسم خرائط النزاع–التمثيل البياني لديناميكيات النزاع	77
الفرع الرابع: تحليل "سووت": تقييم نقاط القوة، الضعف، الفرص، والتهديدات في سيناريوهات النزاع.	80
الفرع الخامس: تحليل الشبكة الاجتماعية: دراسة الشبكات والعلاقات بين الفاعلين في النزاع.	82
الفرع السادس: أداة تحليل للسيناريوهات	83
المطلب الثالث: المجتمع المدني وبناء السلام من منظور مقاربات العلاقات الدولية	85
الفرع الأول: الواقعية–دور متغير القوة في بناء السلام	86
الفرع الثاني: الليبرالية: التأكيد على أدوار المؤسسات والعمليات الديمقراطية	88
الفرع الثالث: البنائية–تأثير البنى الاجتماعية والهوية على عمليات السلام	90
الفرع الرابع: النظريات النقدية –ديناميكيات القوة والتفاوتات الهيكلية	93
الفرع الخامس: النظريات ما بعد الوضعية–بناء السلام من منظور السرديات المتضاربة	95
الفرع السادس: نقد وتقييم فهوم مقاربات العلاقات الدولية لبناء السلام	97
الفصل الثاني: أدوار المجتمع المدني في دعم أهداف السلام المستدام	**101**
المبحث الأول: الأدوار المتعلقة بالحماية ومنع العنف	**103**
المطلب الأول: مبادرات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	104
الفرع الأول: جمع الأدلة وتوثيق الجرائم في بناء السلام	104
الفرع الثاني: تعزيز الوعي العام والمساءلة في بناء السلام	106
الفرع الثالث: دعم الإجراءات القانونية ضد الجناة في بناء السلام	108
الفرع الرابع: توثيق جرائم الحرب في سيراليون	110
المطلب الثاني: مرافقة ضحايا النزاعات–الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة لإدماج	113
الفرع الأول: الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا النزاعات	113
الفرع الثاني: إعادة تأهيل الناجين ودمجهم في المجتمع	115
الفرع الثالث: دور شبكات الدعم الاجتماعي في بناء السلام	118
الفرع الرابع: المرافقة النفسية والاجتماعية لضحايا الحرب في البوسنة والهرسك	120
المطلب الثالث: تنظيم ورشات تعزيز ثقافة السلام والتعايش	122
الفرع الأول: التمكين المجتمعي من خلال ورش تعزيز السلام والتسامح	122
الفرع الثاني: دور الورش المحلية في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية	125
المطلب الرابع: التعاون مع السلطات المحلية لتنفيذ برامج الحماية	128

الفرع الأول: تعزيز الأمن من خلال برامج الحماية التعاونية في مناطق النزاع	128
الفرع الثاني: تعزيز مسارات الوقاية من العنف من خلال الاستراتيجيات التعاونية	131
المبحث الثاني: تعزيز المجتمع المدني لمسارات التسوية ودعم اتفاقيات سلام مستدامة	134
المطلب الأول: تعزيز الشفافية من خلال آليات الرصد والتقييم والتقارير الدولية والمراقبة	135
الفرع الأول: تعزيزآليات الرصد والتقييم لتعزيز الشفافية في تنفيذ اتفاقيات السلام	135
الفرع الثاني: تعزيز الشفافية في تنفيذ اتفاقيات بناء السلام من خلال التقارير الدورية	138
الفرع الثالث: تعزيز الشفافية عبر آليات المراقبة	139
المطلب الثاني: تنظيم حملات التوعية بأهمية السلام	142
الفرع الأول: دور الحملات التوعوية في تعزيز بناء السلام المستدام	142
الفرع الثاني: دور المواد التعليمية والإعلامية في تعزيز الوعي بالسلام	145
الفرع الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الوعي بالسلام في الفلبين	146
المطلب الثالث: تقديم الاستشارات القانونية لضمان الالتزام بالاتفاقيات	148
الفرع الأول: دور الدعم القانوني في ضمان الامتثال لاتفاقيات بناء السلام	148
الفرع الثاني: تعزيز القدرات القانونية من أجل بناء سلام مستدام في المجتمعات المحلية	151
الفرع الثاث: تيسير الوصول إلى العدالة للضحايا	153
الفرع الرابع: مرافقة عملية الامتثال لحقوق الإنسان في اتفاقيات السلام في نيبال	154
المطلب الرابع: المساهمة في صياغة السياسات والقوانين المتعلقة ببناء السلام	157
الفرع الأول: مرافقة عملية صياغة قوانين جديدة لضمان توافقها مع اتفاقيات بناء السلام	157
الفرع الثاني: المجتمع المدني وتطوير التشريعات من أجل المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب في ليبيريا	159
الفصل الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في جهود بناء السلام – دروس من التجارب الدولية	162
المبحث الأول: معوقات تفعيل المجتمع المدني في بناء السلام – دروس من التجارب الدولية	164
المطلب الأول: التحديات البنيوية والتنظيمية لأدوار المجتمع المدني في بناء السلام	165
الفرع الأول: العقبات البنيوية لانخراط المجتمع المدني في بناء السلام: حالتي أفغانستان والصومال	165
الفرع الثاني: تشرذم المجتمع المدني في ليبيا بعد 2011	168
الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في كوسوفو: بين بناء الدولة والحكم الذاتي	171
المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالدعم المالي والاقتصادي	173
الفرع الأول: تحديات التمويل – دروس من سريلانكا ودراسات مقارنة	174
الفرع الثاني: تحليل تأثير التحيزات السياسية والطائفية	177
المطلب الثالث: التحديات المتعلقة بغياب التوافق والتسويات التوافقية	180
الفرع الأول: القضية القبرصية والقضية الفلسطينية: التعقيدات والتشرذم السياسي في جهود بناء السلام	180
الفرع الثاني: تحديات التوافق بين مكونات المجتمع المدني الغواتيمالي وتأثيره على جهود بناء السلام	184

المطلب الرابع: التحديات ذات الطابع الأمني والسياسي	187
الفرع الأول: الهشاشة الأمنية والنزاعات الممتدة: عوائق أمام العمل المجتمعي الفعّال في أفغانستان والصومال	187
الفرع الثاني: تقاطع الانقسامات السياسية وانعدام الاستقرار الأمني في ليبيا وكوسوفو	190
المطلب الخامس: إضفاء الطابع الإجرامي على المجتمع المدني والاضطهاد الدولتي	193
الفرع الأول: معوقات المجتمع المدني في سوريا	193
الفرع الثاني: تحديات الغموض القانوني والقيود الحكومية على المجتمع المدني في اليمن	197
المبحث الثاني: استراتيجية تمكين المجتمع المدني وبناء قدراته لتعزيز التساند في بناء السلام	**201**
المطلب الأول: دروس من تجربتي جورجيا ورواندا في التمكين والتعليم	202
الفرع الأول: تمكين المجتمع المدني في بناء السلام–دروس من مبادرات جورجيا	202
الفرع الثاني: التعليم كعامل محفز للمصالحة–دروس من مبادرات بناء السلام في رواندا	205
المطلب الثاني: مرافقة المجتمع المدني لجهود البناء المؤسساتي والسياسي	208
الفرع الأول: الإصلاح الدستوري في كوسوفو– تعزيز حقوق الأقليات والحكم التشاركي	208
الفرع الثاني: دور منظمات النساء في تشكيل الأطر القانونية للسلام والمصالحة في ليبيريا	211
المطلب الثالث: مستقبل بناء السلام في النزاعات الممتدة ودور المجتمع المدني	215
الفرع الأول: أدوار المجتمع المدني في بناء السلام–التكيف مع التحديات الناشئة	215
الفرع الثاني: إعادة التفكير في نماذج تحليل النزاعات وأدوار المجتمع المدني في بناء السلام	219
الفرع الثالث: إعادة التفكير في مقاربات بناء السلام: نحو نماذج هجينة تدمج الجهود المؤسسية والمبادرات المجتمعية	222
الفرع الرابع: استشراف مستقبل بناء السلام: تعزيز أدوار المجتمع المدني من خلال الابتكار التكنولوجي والتكيف الميداني	227
الخاتمة	**232**
قائمة المراجع	**239**
الفهرس	**256**